

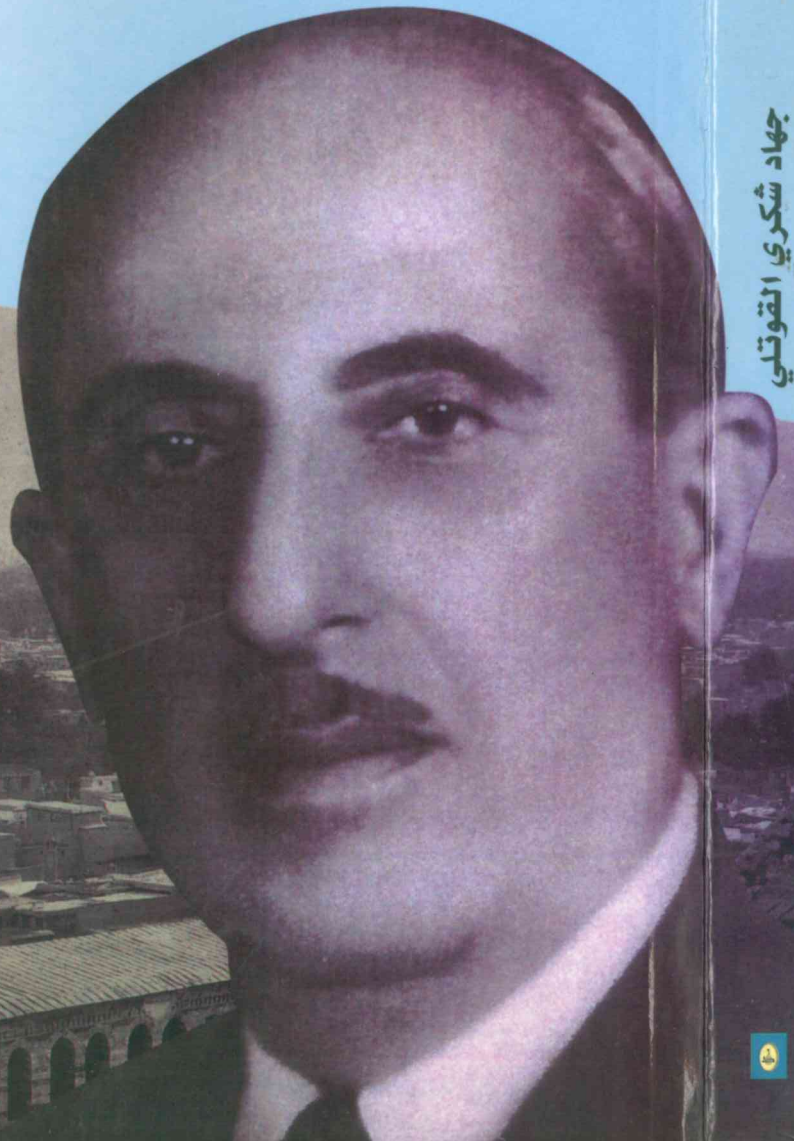
عبد الله فكري الخاني

عبد الله فكري الخاني

جهاد شكري القوتلي

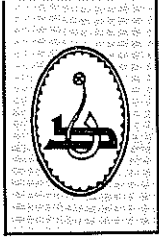
في سبيل الاستقلال والوحدة

جهاد شكري القوتلي



دار النفائس





جهاد شكري القوّتلي
في سبيل الاستقلال والوحدة
(ومعها محاضر جلسات الوحدة مع مصر)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جهاد شكري القوّتلي في سبيل الاستقلال والوحدة

(ومعها محاضر جلسات الوحدة مع مصر)

تأليف
عبد الله فكري الخاني

دار النفائس

جهاد شكري القوّتلي في سبيل الاستقلال والوحدة (ومعها محاضر جلسات الوحدة مع مصر)

تأليف: عبدالله فكري الخاني

© جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى: ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م

ISBN 9953 - 18 - 112 - 8

publisher

نشر



DAR AN-NAFAES

Printing-Publishing-distribution

Verdun Str - Safiedine bldg.

P.o.Box 14-5152

Zip code 1105-2020

Fax: 009611 861367

Tel: 00961 1 803152 - 810194.

Beirut - Lebanon

Email: alnafaes@alnafaes.com



دار النافيس

للطباعة والنشر والتوزيع

شارع فردان - بناية الصباح

وصفي الدين - ص.ب 5152 - 14

الرمز البريدي: 1105 - 2020

فاكس: 009611861367

هاتف: 803152 - 009611810194

بيروت - لبنان

Web Site: WWW.alnafaaes.com

الإهداء

إلى من خط بدمه قبل أن يخطَّ بقلمه استقلال سورية
بشكل ناجز وناصح.

وإلى من قال يوم رفع علم سورية في أول عيد للجلاء:
«لن يرفع فوق هذا العلم إلا علم الوحدة العربية».

وإلى من تنازل عن منصبه طوعية ليقيم أول وحدة عربية
فصدق ما عاهد الله عليه ولم يبدل تبديلاً.

إلى المغفور له رئيس الجمهورية العربية السورية
المواطن العربيّ الأوّل شكري القوّتلي.

2. It then goes on to describe the various methods used to collect and analyze data.

3. The next section covers the results of the study and the conclusions drawn from the data.

4. Finally, the document provides a summary of the findings and recommendations for future research.

5. The following table shows the results of the experiments conducted over a period of six months.

6. The data indicates that there is a significant correlation between the variables studied.

7. This suggests that the hypothesis proposed at the beginning of the study is supported by the evidence.

8. The results also show that the proposed method is effective in achieving the desired outcomes.

9. In conclusion, the study has provided valuable insights into the relationship between the variables.

10. The findings have important implications for the field of research and may lead to further developments.

11. The study was conducted in accordance with the highest standards of scientific research.

12. The results are presented in the following figures and tables.

13. The data shows a clear trend in the results, which is consistent with the theoretical model.

14. The study has been carefully reviewed and the results are considered reliable.

15. The findings are discussed in detail in the accompanying report.

16. The study has been published in a peer-reviewed journal.

17. The results are available for public access.

18. The study has been funded by the National Science Foundation.

19. The results are presented in the following figures and tables.

20. The data shows a clear trend in the results, which is consistent with the theoretical model.

المقدمة

في بداية عام ١٩٥٨م شهدت منطقة الشرق الأوسط أهم حدث في تاريخها الحديث عندما بزغت شمس أول وحدة عربية بين مصر وسورية، هذه الوحدة التي أحدثت زلزالاً في المنطقة بكاملها هزّ العروش وفجّر الثورات وقلب موازين القوى وتداعت في إثره الممالك.

كانت تلك أول وحدة في التاريخ يلتقي فيها شعبان بملء إرادتهما ويجتمع فيها إخوان بكل حب ووثام وتفتح صدرها لبقية إخوانها في العروبة على أساس الود والتقدير وتقديس التاريخ المجيد والمصلحة العليا، وحدة أنعشت الآمال وجسّدت المبادئ وحقّقت الأحلام.

وإذا كانت الوحدة هدف كلّ عربي حاكماً أو محكوماً، إلا أن أحداً من زعماء العرب لم يجرؤ على التضحية بمنصبه ليحقّق هذه الوحدة، ذلك أن الإيمان بقيمة الوحدة وقوّتها يجب أن يسمو على كلّ مصلحة شخصية وعلى أيّ منصب، فالوحدة تستوجب، وقبل كل شيء، الإيمان بسمو قيمتها والعمل الجاد لتحقيقها والتضحية في سبيلها.

وإذا كان بعض الملوك قد دعوا إلى الوحدة أو عملوا لضم بعض المناطق إلى مملكتهم، فما ذلك إلا لتثبيت مركزهم وتقوية ملكهم وليصبحوا خليفة المسلمين،... بعد أن زالت الخلافة في اسطنبول على يد كمال أتاتورك والطورانيين، أمّا أن يضخروا بمنصبهم في سبيل إقامة وحدة عربية قويّة متماسكة فذلك لم يخطر على بالهم البتّة.

وفي الحقيقة لم يعمل للوحدة العربية بشكل جدّي وبشكل عمليّ مقدراً ما تستوجبه من جهود وتضحيات إلا الرئيس شكري القوّتلي، وهذا ما دعاني إلى وضع هذا الكتاب لتبيان ما عمل شكري القوّتلي وما بذل في سبيل الاستقلال ووحدة الأمة العربية.

وقد استعنت، لتغطية هذا الموضوع الهام، بما عرفته عنه؛ إذ خدمت بمعنيته منذ ١٩٤٨م في الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية، ثم اطلعت على ما قدّمه من مشاريع لإقامة الاتحاد العربيّ سواء بدراسة موثّقة وبمشروع متكامل قدّمه لمؤتمر القمة المصغّر في القاهرة في آذار ١٩٥٦م، أو ما وجّه به رئيس الوزراء صبري العسلي من ضرورة تشكيل لجنة وزارية تبحث مع الإخوة المصريين سبل تحقيق الاتحاد، أو مساعية الشخصية لدى ملوك وزعماء الدول العربيّة لبلورة هذا الاتحاد.

وعندما أزفت الساعة لتحقيق هذا الحلم الكبير، جمع رئيس الوزراء والوزراء ورئيس مجلس النواب وقادة الجيش، وبحث معهم سبل إخراج هذه الوحدة إلى حيّز الوجود وتأمين النواحي الدستوريّة والقانونيّة والإداريّة لكي تأتي هذه متجاوبة مع رغبة الشعبين السوريّ والمصريّ وتكون قائمة على أسس متينة تؤمّن لها الديمومة والاستقرار، وتشجّع بقية الدول العربيّة على الاندماج بها، وعقدت جلسات مطوّلة معهم لتحقيق هذه الغاية.

وكان لي الحظّ أن يكلفني فخامة الرئيس بتسجيل كلّ كلمة قيلت في جلسات الوحدة الستّ هذه، وفي الجلستين اللتين عقدتا في القاهرة بين الحكومتين السوريّة والمصريّة، أضعه بكلّ أمانة تحت تصرّف القارئ ليكون تثبيتاً لما تم في الماضي ونبراساً لما يجب عمله في المستقبل.

وقد استعنت في إيراد بعض ما قاله الرئيس شكري القوّتلي في الدعوة للوحدة منذ انتخابه الأوّل لرئاسة الجمهورية ومنذ جلاء القوّات الأجنبيّة عن سورّيّة حتى تحقّقت الوحدة، بما ورد في بعض خطبه التي جمعت في كتاب (شكري القوّتلي يخاطب أمته، مختارات من خطبه وبياناته) الصّادر عن مركز الوثائق المعاصرة في بيروت، كما استعنت ببعض الصّور للرئيس ولزواره من هذا الكتاب أيضاً، إلاّ أنّه كان لي الحظّ والشرف أن أكون قريباً منه سواء عندما كان رئيساً للجمهورية أو عندما كان خارج منصبه، ممّا سجّلته لأضعه دون تحريف أو تعديل، احتراماً لتلك الشخصية الغدّة وتثبيتاً للتاريخ.

إلاّ أنّني، وبعد قيام الوحدة، وبعد إغلاق القصر الجمهوري بدمشق، وانتقالي إلى وزارة خارجية الجمهورية العربيّة المتّحدة وعملي في السفارات في الخارج، فقد بقيت على اتصال وثيق بالرئيس القوّتلي وبالحكّام في مصر وعلى رأسهم الرئيس جمال عبد الناصر الذي أكنّ له كلّ تقدير واحترام.

وإذا كانت الوحدة قد تعثرت في بعض مراحلها لاختلاف أنظمة الحكم في البلدين الشقيقين، واختلاف العقلية، وحتى اختلاف مفهوم الوحدة ومبادئها وأهدافها وقيمتها، فإنني أعتقد أن ذلك من طبيعة الأمور؛ إذ لا يمكن أن يكون الانسجام تاماً وكاملاً بين دولتين فرّق بينهما عهد طويل من الاستعمار والحكم الأجنبي المختلف بطبيعته وأهدافه؛ وإننا لنجد مثل هذا الاختلاف بين شريكين في مؤسسة اقتصادية واحدة، بل حتى بين زوجين اتفقا على إقامة بيت واحد وعائلة واحدة. فالوحدة تستوجب، وقبل كل شيء، بعض التضحية، بل الكثير من التضحية من الطرفين في سبيل الهدف السامي المنشود، وإن كان الطرف الأقوى هو الذي يجب أن يضحي ويحتمي الطرف الأضعف، إلا أن الطرف الأصغر والأضعف هو الذي يقع عليه القسط الأوفى من التضحية.

أعتقد أن الذين قاموا بحركة أيلول ١٩٦١ م ما كانوا يهدفون أبداً إلى وأد الوحدة وإنما إلى إصلاح الأخطاء المرتكبة حتى تصبح الوحدة أكثر قوة وتماسكاً، ولكن الأمور تطورت فيما بعد حتى أصبح الانفصال أمراً واقعاً وللأسف الشديد، وأقول للأسف الشديد لأنني لمست انعكاساته الترحيبية لدى الدول المعادية للعرب بشكل عام، وللجمهورية العربية المتحدة بشكل خاص، إذ كنت لدى وقوعه في سفارة الجمهورية العربية المتحدة في أنقرة، ولمست عن قرب ترحيب، بل فرح السلطات التركية وإسرائيل، إضافة إلى سفراء دول فيتنام الجنوبية (سايجون)، وقد زالت الآن، وإيران الإمبراطورية، وقد حلت محلها الآن الجمهورية الإسلامية في إيران، والأردن وتايوان (الصين الوطنية) وكوريا الجنوبية الذين هلّلوا للانفصال وسارعوا بطلب إقامة علاقات دبلوماسية مع سورية. أما سفراء بريطانيا وفرنسا وبعض الدول الغربية فقد أخفوا، بشكل دبلوماسي، ترحيبهم وغبطتهم بالانفصال.

عندما سمعت أخبار الحركة من الإذاعة، تملّكني الحزن الشديد، والدّهشة، فأجهشت بالبكاء على ذلك الحلم الكبير الذي اندثر، وعلى «ليلة القدر» التي هوت إلى سراب. كان السفير المصري آنذاك، علي كامل فهمي، أكثر تعقلاً منّي إذ قال لي إنّ العلاقة بين الشعبين المصري والسوري أقوى من أن تنقطع، ولا شك أن الزمان سيعيد اللحمة بين القطرين، فليختر كلٌّ منّا الطريق التي تفرضها عليه حكومته وستبقى علاقتنا مع بعض على ما هي عليه الآن، وستبقى سورية أقرب الدول العربية إلى قلب مصر وستبقى مصر أقرب الدول العربية إلى قلب سورية، وما جمعه الله لا يفرقه البشر.

على أنّ ما أصاب الوحدة في أيلول ١٩٦١ م قضى على الحلم الجميل وأصاب

مفهوم الوحدة في الصميم. إذ أنَّ جميع المساعي التي حصلت بين الدول العربيّة بعد ذلك التاريخ لإقامة نوع من الوحدة فيما بينها، وكانت كثيرة، باءت بالفشل ولم تعمّر إلا عمر الورود.

وإذ وضع الرئيس القوّتلي اللّوم في تردّي الأوضاع في سورّيّة الذي أدى إلى الانفصال لعدم سماع المسؤولين المصريين، من أعلى مقام إلى أدنى الدرجات، إلى النصح وقول الحق، وإذ برّر أكرم الحوراني استقالته وزملاؤه البعثيون من منصبهم في الحكومتين المركزيّة والإقليمية إلى عدم مشاركتهم المشاركة الفعّالة في الحكم، فإنني لا أريد أن أضع اللّوم على أحد بعينه، فجميعنا ملومون: الحكّام والمسؤولون في البلدين وضباط الجيش والمخابرات وحتى الأفراد، فإنهم جميعاً ملومون لأنهم لم يسموا إلى قدسيّة الوحدة وإلى هدفها السّامي المنشود ولم يضحوا في سبيلها التّضحية الكافية.

وبقدر ما كانت الفرحة عارمة بقيام الوحدة بين الشعبين الشقيقين، في مصر وسوريّة، بقدر ما كان الألم والحسرة شديدين في سقوطها، ولا أدلّ على ذلك مما ورد في خطاب الرئيس جمال عبد الناصر عند حدوثها، إذ قال:

«إنني أعرف أنَّ طعنة الصديق تمزق القلب، ولكنّي أطلب من الأُمّة أن ترتفع على شعورها بالألم... الوحدة إرادة شعبيّة ولن أحولّها من جانبي إلى عمليّة عسكريّة.. أريد أن يعرف الشعب العربي هنا في مصر أنه ليس هناك وقت يدعونا إلى التمسك بعروبتنا أكثر من هذا الوقت...».

وهكذا، ومع انهيار الحلم الكبير، بدأ الانهيار في عالمنا العربي، فرأينا كيف تسابقت بعض الدول العربيّة لكسب رضى إسرائيل، تعقد معها المعاهدات، وتضمن لها السلامة والأمن، وتسكت عن جرائمها وعدوانها على الفلسطينيين وعلى الدول المجاورة، وتهول لإقامة أوثق العلاقات معها، فتفرّق شمل العرب، وذهبت ريحهم وساءت أحوالهم، فلا حول ولا قوّة إلا بالله العليّ العظيم.

ما قيل في شكري القوّتلي وما قاله هو عن الوحدة

ما قاله في أوّل خطاب بعد انتزاع استقلال سورّيّة من المستعمر الفرنسي:
«إن هذا الاستقلال الذي ظفرنا به بفضل جهاد الأّمة وقوّة عزمها واتحادها هو
أمانة الشهداء في أعناقنا لنورّثه أبناءنا سليماً قوياً محترماً، فعلينا ألا نفرّط فيه
وأن نتفانى دونه وأن نحيطه بسياج من دمائنا وأرواحنا، فالاستقلال ملاكه
التضحية وقوّة الفداء».

«.... لقد أعريت عن مشاعركم ورميت عن قوس عقيدتكم حين قلت بالأّمس،
أقول اليوم إنّنا لن نقبل أن يرفع فوق علم هذه البلاد سوى علم واحد هو علم
الوحدة العربيّة».

«.... وإنه لمن مقتضيات اعتناقنا القوميّة العربيّة أن تقف سورّيّة من الأقطار
والشعوب التي تشكو بعض القيود تقيّد سياستها وتعمل جاهدة على فكّها
والإفلات من ربقتها، موقف المتضامن معها المؤيّد الظهير لها، الثابت في
نصرتها».

١٧ نيسان ١٩٤٦م

«نحن رواد استقلال ووحدة. أما الاستقلال فقد حصلنا عليه والله الحمد بشكل
مطلق لا تشوبه شائبة ولا يقيدّه قيد، وقد تمّ خلال مدّة وجيزة وبجهاد طويل.
.... نحن طلاب وحدة بعد هذا الاستقلال، وهذه الوحدة التي نريدها لهذه
الأّمة والتي طالما سعيّا إليها منذ فجر النهضة العربيّة لم تسعف إلى أن نؤمّنها
ونضعها حيث تستحق».

... وقد كنا متفقين على هذه الفكرة مع جلالة الملك عبد العزيز عندما
اجتمعنا للمرة الأولى».

«وفي بروتوكول الإسكندرية كان طوّل أن يكون البروتوكول أساساً للوحدة
والمؤسف أن هذا الميثاق قد نقض وأقيم مكانه ميثاق جامعة الدول العربيّة في
القاهرة، وتضمّن هذا الميثاق بنداً شلّ الميثاق وشلّ الفكرة وهو: القرارات لا
تكون ملزمة إلا للدول التي تقرّها وتقبل بها».

شكري القوّتلي مؤتمر الأقطاب الثلاثة في القاهرة
مساء الجمعة ٩ آذار ١٩٥٦م

«لست مبالغاً إذا قلت إنّه إذا تمّ هذا - الوحدة مع مصر - فنحن في ليلة القدر
وإنها إذا تمّت على يديك يا فخامة الرئيس - شكري القوّتلي - فأنت صاحب
الفضل الذي نذرت حياتك للوحدة وعملت لها بلا وناء».

صبري العسلي، رئيس مجلس الوزراء
في الجلسة الأولى لبحث الوحدة مع مصر،
القصر الجمهوري بدمشق، الأربعاء ٢٢ كانون الثاني ١٩٥٨م

«يا سيدي - الكلام موجّه لفخامة الرئيس - فكرة عربية أنتم حملتم لواءها منذ
العهد التركي ولا أريد إلا أن أصل إلى النتائج. منذ ذلك العهد كانت الفكرة
العربيّة فكرة تربّى عليها الأجيال وما كانت فكرة للتنفيذ، كان التنفيذ حلماً لا
يصدق لأن قوى العالم كلّها كانت متألّبة على العرب وهي قوى غير متكافئة
والآن في هذه اللحظة، أصبحت هذه الفكرة حقيقة...».

أكرم الحوراني، رئيس مجلس النواب
في الجلسة الأولى لبحث الوحدة مع مصر،
١٩٥٨/١/٢٢م

«... نحن شخصياً نشترك مع ما قاله الأخ صبري بك في تقدير الخدمات التي
أديتموها في الماضي - الكلام موجّه لفخامة الرئيس - وهذه خطواتكم في
الماضي والحاضر ونحن الآن معكم نعمل في سبيل توحيد أجزاء العالم
العربي، وهذه الآن خطوة مع مصر نرجو أن تتبعها خطوات لتوحيد باقي أقطار
العروبة، وقد أقسمنا على الدستور وعلى العمل من أجل الوحدة وبأوسع
مداها...».

خالد العظم، نائب رئيس مجلس الوزراء
وزير الدفاع ووزير الماليّة بالوكالة ١٩٥٨/١/٢٢م

«... لقد كنتم يا فخامة الرئيس بطل الجلاء فيجب أن تكونوا كذلك بطل الوحدة...».

مأمون الكزبري، وزير العدل،
الجلسة الأولى، ٢٢/١/١٩٥٨م

«... إن فخامة الرئيس الذي كان دوماً رمز الجهاد ووجه سورية العربي، نرجو أن تتحقق على يديه ليس فحسب الوحدة مع مصر وإنما الوحدة العربية الكاملة...».

الزعيم أمين النفوري، نائب رئيس الأركان العامة،
الجلسة الأولى، ٢٢/١/١٩٥٨م

«... يا فخامة الرئيس، كأن القدر الذي يعلم من أمرك الشيء الكثير أراد أن يكافئك بأن تكون هذه الوحدة في أيامك، فكما عملت للاستقلال تعمل الآن للوحدة، وكما قلت إنه لن يُرفع فوق علم سورية إلا علم الوحدة، فأرجو أن ترفعوا هذا العلم بيدكم...».

فاخر الكيالي، وزير الأشغال العامة،
الجلسة الأولى، ٢٢/١/١٩٥٨م

«... إن موضوع الوحدة العربية وليلة القدر التي ذكرها صبري بك تأتيني لثالث مرة. كانت المرة الأولى عندما أعلننا تأسيس دولة عربية واحدة في زمن الترك، وحققنا هذه الفكرة في الدولة العربية في عهد الملك فيصل، ثم خدعنا بأقوال الغربيين فلم تنتج هذه الدولة ما كنا نأمله. أما الآن فهذه الوحدة ليست من عمل الغرب، هي من عمل العرب، هي من عمل السوري والمصري».

شكري القوّتلي، جلسة مجلس الوزراء برئاسته
لبحث إقامة الوحدة مع مصر، ٢٢/١/١٩٥٨م

«... نحن لا نقول بالاتحاد إلا للوصول إلى الوحدة. وما وحدتنا مع مصر إلا للوصول إلى الوحدة العربية الكاملة، وإنني لأرجو أن تشمل هذه الوحدة أكثر من نصف الأمة العربية وهذه هي أعلى أمنية نعمل من أجلها.

... أنا أقول بنسبة قيمتي للدول العربية مستعد لأضحّي بكلّ كرامتي في سبيل قيام هذه الوحدة».

شكري القوّتلي في الجلسة الثانية لمجلس الوزراء،
الخميس ٢٣ كانون الثاني ١٩٥٨م

«... لا زال العالم العربيّ يذكر للبطل شكري القوّتلي أنّه أبو الوحدة العربية...».

اللواء أ. ح عفيف البزري رئيس الأركان العامة،
الجلسة الثانية ١٩٥٨/١/٢٢ م

«... الكلام موجه لفخامة الرئيس - فخامتكم رافقتم القضية العربية منذ أوّل أيامها ومنذ أن شاهدت عيوننا النور، ومن حقّ شعبنا أن تتوجّوا هذا التاريخ المجيد بهذه النهاية السعيدة...».

اللواء أ. ح. عفيف البزري، رئيس الأركان العامة،
الجلسة الثانية، ١٩٥٨/١/٢٢ م

«... حمداً لله وشكراً أن تكون هذه الحكومة وأعضاء هذا المجلس عاملين ومشاهدين لهذه الجلسة التاريخية، وأن يكون رائدنا الرئيس شكري القوّتلي، وهو من زكت نفسه التضحية، وملأ قلبه الإيمان، وتوجّت هامه سلسلة الأُمجاد السياسية، حمل آمالنا في الحرية والكرامة والاستقلال والجلاء، وجاء اليوم يحمل أمانتنا في تحقيق وحدتنا، فاللهم اشهد أنّه قد حقّق الرسالة، وأدّى الأمانة، فله تقدير الوطن ومشارف المجد وهامات الخلود».

أكرم الحوراني، رئيس مجلس النواب،
الدور الاشتراعي السادس، الدورة الاستثنائية السابعة ١٩٥٨/٢/٥ م

«... إنّ المثل الرائع الذي ضربه فخامة الرئيس شكري القوّتلي، بصدق جهاده، وعميق إيمانه، وعظيم إثاره، سيظلّ الهدى الذي تهتدي به أجيال الأُمّة العربية...».

أعضاء مجلس النواب،
الدورة الاستثنائية السابعة، ١٩٥٨/٢/٥ م

«... ونعتقد أنّنا بالروح الطيبة التي تسود مجتمعكم - المصري - يمكننا وضع نواة لوحدة عربيّة واحدة شاملة، نواة أساسية تشمل البلاد، وليست من قبيل التجربة. وعلى ضوء هذا الوضع الخاص، بنواة الوحدة العربيّة، فإننا نرجو كل خير لسائر البلاد العربيّة حتى تصبح هذه الأُمّة أُمّة واحدة، وتصبح خير أُمّة أخرجت للناس».

«... والشعبان المصري والسوري متفقان بإرادتهما واختيارهما لإعلان هذه

الوحدة التي لم يسبق لها مثيل والتي سيكون لها شأن كبير في جميع نواحي العالم».

شكري القوّتلي، الاجتماع التاريخي المشترك لبحث أسس الوحدة،
القاهرة ٣١ يناير ١٩٥٨م

«... أيها الإخوة الأحباء...

قد نذرت نفسي لخدمة القضية العربية منذ فجر الشباب، وهذا اليوم بالنسبة لي: قبلة رجاء وفرحة عمر ونعمة من السعادة تهزّ كياني وتغمر وجداني وتفيض عليّ رضا من الله وضميري وأمتي».

خطاب شكري القوّتلي في الجموع الحاشدة أمام دار رئاسة الجمهورية بالقاهرة في ١ شباط بعد التوقيع على وثيقة الوحدة

«... اليوم، أيها المواطنون، أتحدث إليكم عن جهاد شكري القوّتلي، الذي حارب في سبيل استقلال بلده، وفي سبيل استقلال وطنه... حارب فرنسا وسُجن وحُكم عليه بالإعدام... حارب أيضاً، أيها الإخوة المواطنون، من أجل القومية العربية ومن أجل الوحدة العربية، فإذا كنت أهنئكم اليوم، فإنني أهنئ شكري القوّتلي الذي استطاع أن يحقق الحلم الذي استطاع أن يحقق الآمال».

«... بهذه المبادئ وبهذه المثل ستسير الجمهورية العربية المتحدة قدماً إلى الأمام وراء المثل العليا التي بناها شكري القوّتلي والتي عبّر عنها شكري القوّتلي».

أيها المواطنون، باسمكم جميعاً أتكلّم إلى الأخ الأكبر، أخي شكري القوّتلي وأقول له: إننا جميعاً نحبيك، وإننا جميعاً نحبي جهادك والله يوفقك، وإن الشعب العربي في كلّ مكان سيذكر على مرّ الزمن ما قمت به وأنّ الجمهورية العربية المتحدة هي خير هدية نقدّمها لك اليوم وبإعلان مولدها على أنّها هي النتيجة الكبرى لجهادك في سبيل الوحدة العربية، وفي سبيل القومية العربية، والله يوفقنا جميعاً».

جمال عبد الناصر في الخطاب الذي ألقاه في الجموع المحتشدة أمام دار الرئاسة بعد التوقيع على ميثاق الوحدة في ١ شباط ١٩٥٨م

«.. إنّ نضالنا في سبيل حريتنا كان يمشي جنباً إلى جنب مع نضالنا في سبيل الوحدة القومية».

«... هذا هو الموجز في تاريخنا القومي، أيها السادة، نضال في سبيل الحرية، وحرية في سبيل الوحدة...».

«... فإلى العرب في مواطنهم ومهاجرهم، أعلن من فوق هذا المنبر كما أعلنت في القاهرة يوم الأول من شباط، هذا الميثاق القومي الجديد فتحاً من الله ونصراً عزيزاً، ففي مدى الألف عام التي مضت لم يكن أعظم منه شأنًا ولا أبعد أثراً في حياة الأمة العربية، بل في تاريخ هذا الشرق الكبير، وإنني لأرى منذ الآن رؤية العين وحدثنا القومية مؤتلفة مع بقية الأجزاء العربية بأسباب الوحدة أو الاتحاد...».

من خطاب الرئيس شكري القوّتلي في مجلس النواب
في ٥ شباط ١٩٥٨م

وكتب شكري القوّتلي في مقدّمة كتاب «كيف استقلت سورية» للصحفي المرحوم سعيد التلاوي، ما اقتبس منه الفقرة الخاصة بسعيه الحثيث وعمله الدؤوب من أجل الوحدة العربية.

«ومن الذكريات التي أعادتها فصول هذا الكتاب إلى نفسي، ذكرى بدء الدعوة إلى الفكرة العربية قبل أربعين سنة، إذ لقيني أحد أصدقائي في اسطنبول وسألني عما كنا يومئذٍ بسبيله نحن الشبان العرب رفاق الجهاد القدماء وأنا، فقال: «أصحح أنكم تسعون إلى الاستقلال العربي وإلى إنشاء دولة عربية واحدة؟».

فأجبت بالإيجاب، فقال:

«إنّ هذه الفكرة بعيدة التحقيق وقد تكون مستحيلة، وإذا كتب لها الفوز فلن يكون ذلك قبل خمسين سنة».

وأذكر أنّي قلت لذلك الصديق: لقد شجّعني وزدت في عقيدتي لأنني، لا أنا ولا أحد من إخواني الذين يسعون لإنشاء الدولة العربية فكّرنا قط في أن يكتب لفكرتنا النجاح قبل مائة سنة، وإنّا لا نعمل لأنفسنا بل لأولادنا ولحفدتنا من بعدنا، أما الآن وما دام ثمة أمل في أن نرى، نحن بأنفسنا قبل أولادنا وحفدتنا، ثمار سعيينا كما تقول، فإننا نشكرك على تبشيرنا بالنجاح القريب. ويشاء الله تعالى أن يكتب للدعوة العربية النجاح في أقل مما توقع رجالها القدماء من الذين كتبت لهم الشهادة، والذين لا يزالون على قيد الحياة أولئك الذين ﴿صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَّنْ قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَّنْ يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا﴾ [سورة الأحزاب، الآية: ٢٣]. وأن يرى الكثير منهم أن الأمة

العربيّة تسير سيراً مباركاً، من إنشاء الجامعة العربيّة إلى قصد الوحدة العربيّة، وقد أوشكت أن تصل إلى الهدف الذي رمت إليه مدة أربعين سنة، وتنعم بما هي أهل له من حرية واستقلال ووحدة عمّا قريب بإذن الله. لقد نمت غرسة الوحدة العربيّة الصّالحة في الأرض العربيّة الخالدة وغدت شجرة باسقة وارفة الظلال، وعسى أن نستظل ظلالها فيما تبقى لنا من العمر وأن تصبح جنّة فيحاء لأولادنا وحفدتنا من بعدنا إلى ما شاء الله»^(١).

(١) صانعوا الجلاء في سورية لـ «نجاح قصاب حسن»، ص ١٢٥، ١٢٦، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

2. It then goes on to describe the various methods used to collect and analyze data, including surveys, interviews, and focus groups.

3. The next section details the results of the study, showing that there is a significant correlation between the variables being studied.

4. This is followed by a discussion of the implications of the findings for future research and practice.

5. The final section concludes the document by summarizing the key points and providing recommendations for further action.

6. The document is well-organized and easy to read, with clear headings and subheadings.

7. The overall quality of the work is high, and the findings are presented in a clear and concise manner.

من هو شكري القوّتلي؟

حياته العائليّة

هو شكري بن محمود بن عبد الغني بن محمد بن أسعد بن حسن القوّتلي، وُلد في دمشق يوم الأربعاء ١٨ ربيع الأوّل عام ١٣٠٩ للهجرة، الموافق لـ ٢١ تشرين الأوّل عام ١٨٩١ للميلاد^(١).

وكانت عائلة القوّتلي قد نزحت من الحجاز إلى العراق ومنها إلى سورّيّة حيث استقرت في دمشق في أواسط القرن الثامن عشر الميلادي، وكان جدّها الحاج محمد بن أسعد قوي البنية، طويل القامة، عريض المنكبين، شديد البأس فسُمّي بالقوي، وباللغة التركية «قوة لي». عملت عائلة القوّتلي في التجارة والزراعة فأصابت مكانة وثروة وسمعة طيبة نظراً لاستقامة أعضائها وصدق معاملتهم وحسن إدارتهم، وعفّة أنفسهم وطيب أخلاقهم^(٢).

(١) يصل نسبه عن طريق والدته، المرحومة ناجية بنت محمد عطا القدسي، إلى الرسول عليه الصلاة والسلام التي يرقى نسب أجدادها إلى إبراهيم المرتضى بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب وفاطمة الزهراء، عليهم السلام جميعاً. كما يصل نسب زوجته، المرحومة بهيرة الدالاتي، إلى «أبي بكر الصديق» عن طريق والدتها، المرحومة مكية البكري بنت عطا باشا البكري، إلى أن يصل إلى .. داود بن محمد بن نوح بن طلحة ابن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق، رضي الله عنهم جميعاً.

(أورده المهندس الدكتور محمد نبيل القوّتلي في كتابه «عائلة آل القوّتلي»، الطبعة الثالثة عشرة، ص ١١٢) (كما أورده أحمد كرد علي وعبد اللطيف اليونس وأسامة القوّتلي).

(٢) يقول أبو عروة الموصلي: «إن كتب النبوة لم تكن موجودة إلا بحوزة بني العباس في بغداد، واعتقد أن هذه الأسرة الفاضلة هي من ذاك النسب والله أعلم..»، وبهذا يشير هذا الباحث إلى ما سبق وذكره الحصني في منتخب التواريخ لدمشق، حيث يقول في كتابه الصادر في أواخر العشرينات من القرن العشرين: «... وبقي عندهم صورة الكتاب الذي أرسله النبي ﷺ إلى هرقل عظيم الروم وهو من الآثار التاريخية القديمة» - ذات المصدر ص ١١٤.

وعرفت هذا العائلة بعلو مقام أفرادها وسمو مكانتهم الاجتماعية والمالية ورفعة مناصبهم، إذ كان منهم سعيد باشا القوّتلي (١٨٢٣ - ١٨٧٤ م) الذي كان وكيل أعمال الأمير عبد القادر الجزائري، وبفضله حاز على رتبة الباشاوية، دعي مع الأمير لافتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩ م، وله صورة مع الأمير والخديوي وفرديناند ده ليسيبس معلّقة في دار المرحوم أسامة القوّتلي^(١).

ومراد القوّتلي (توفي عام ١٩٠٨ م)، تقلّد عضوية مجلس الولاية الكبير^(٢)، وانتخب لعضوية المجلس الإداري للولاية في العام ١٨٧١ م، وأصبح عضواً في غرفة التجارة والزراعة، وأعيد انتخابه لعضوية مجلس الولاية في مطلع التسعينات من القرن التاسع عشر.

حسن باشا القوّتلي (١٨٣٨ - ١٩٠٥ م) رئيس غرفة التجارة والزراعة^(٣)، حاز رئاسة التّجّار وأحسنّت إليه الدولة العثمانية من الرتب الملكية أولاها والأوسمة أعلاها.

أحمد القوّتلي (توفي عام ١٩٠٥ م) عضو غرفة التجارة والزراعة، رئيس البنك الزراعيّ للولاية.

شفيق القوّتلي (١٨٧٥ - ١٩٢٣ م) كان عضواً في مجلس إدارة دمشق، ثم انتخب عضواً في مجلس «المبعوثان» (دار الأئمة للسلطنة العثمانية)^(٤).

كان لمحمد بن أسعد القوّتلي، مؤسس أسرة آل القوّتلي، خمسة من الأبناء الذكور وثلاث من الإناث، وكان منزله في حي مئذنة الشحم.

خرج أبناؤه من بعده، أو أثناء حياته، ليسكنوا دوراً في دمشق القديمة، وكان محمود، والد شكري القوّتلي، من بين إخوته الذين خرجوا من دار أبيهم بسبب توسّع أسرته، فاستأجر داراً في حي المارستان (حي اليمارستان النوري) قرب مقام سيدي عامود، وفي هذه الدار ولد شكري القوّتلي. إلا أن هذه الدار وبقية دور عبد الغني ودار شقيقه مراد أحرقت ودمّرت جميعاً في القصف الهمجّي

(١) نعمان القساطلي في «سلسلة التواريخ والرحلات» في كتاب «الروضة الغناء في دمشق الفيحاء»، دار الرائد العربي، بيروت، ص ٩٧.

(٢) ذات المصدر، نعمان قساطلي، ص ٧.

(٣) الحصني في «متخبات التواريخ لدمشق»، ص ٨٦١.

(٤) المهندس الدكتور محمد نبيل القوّتلي في كتابه «عائلة آل القوّتلي»، الطبعة الثالثة عشرة.

الفرنسي عام ١٩٢٥ م، وهي التي أشار إليها شكري القوّتلي في لقائه مع تشرشل، كما أحرقت سائر الأبنية ومنشآت ذلك الحي المتميّز في مدينة دمشق^(١).

استمر شكري القوّتلي، حتّى قبل وفاة والده، في تحمل مسؤولية رعاية الأسرة المكونة من والديه وشقيقاته الثلاث وشقيقه الأوحد، لا سيما بعد عودته من اسطنبول في العام ١٩١٣ م بالرغم من ملاحقته واضطراره إلى التّواري والتّزوج إلى خارج البلاد.

وتنقل شكري القوّتلي وعائلته من دار مستأجرة إلى دار مستأجرة أخرى ولم يتملّك أيّ دار، وحين استقلّت والدته في دارها الكائنة عند آخر شارع المالكيّ شمالاً، سكن معها واضطّرّ بعد وفاتها إلى بيع البناء بأكمله ليسدّد ديونه، كما اضطّرّ إلى بيع بستانه في قرية بالا في غوطة دمشق، ثم غادر دمشق إلى بيروت عام ١٩٦٤ م حيث استقر نهائياً في دار مستأجرة أيضاً إلى أن وافاه الأجل المحتوم في آخر حزيران من عام ١٩٦٧ م^(٢).

كان شكري القوّتلي من الموسرين الأغنياء، ورث عن أبيه ثم عن أخيه المرحوم عادل ثروة طائلة أنفقها في النضال من أجل تحرير سورية وفلسطين والعمل في القضايا الوطنيّة.

يقول محمد كرد علي: إن فارس الخوري قال له: «إن شكري القوّتلي صديقك يستمع لنصائحك، فهل نصحت له بالكفّ عن هذا الإسراف... قد باع بالأمس غيضة حور (بالف ذهب عثماني)»، ويضيف أن شكري القوّتلي أنفق في سبيل القضية إرثه عن أبيه وهو لا يقطع صدقاته عمن اعتادوا أخذ المساعدة^(٣).

كما كان كريم اليد سمح النفس عالي الهمّة، شديد المراس في الدفاع عن حرية

(١) يقول نعمان القساطلي في «سلسلة التواريخ والرحلات» في كتاب «الروضة الغناء في دمشق الفيحاء»، دار الرائد العربي، بيروت: «ودار سعيد أفندي قوّتلي بجوار الجامع الأموي من جهة الشمال، ودار أخيه مراد أفندي بزقاق العواميد، نزل بها الكراندوق نقولا الروسي وشهد بها ما شهده ولي عهد ألمانيا بدار الشامي..».

(٢) قراءة في حياة شكري القوّتلي، إعداد محمد أسامة القوّتلي.

(٣) يوسف غيث، «شكري القوّتلي ودوره السياسي».

وفي هذا رد وبيان واضح على ما كان يزعمه خالد العظم من أن شكري القوّتلي كان يتلقّى مساعدات من السعوديين.

وطنه وعن الحقِّ والدستور وفي التزامه بمبادئ دينه، دين الإسلام الحنيف، فكان شديد الحرص على أداء الصلاة بمواعيدها مهما كانت ظروفه وارتباطاته الرسمية، وكثيراً ما كنت أدخل عليه فأجده يؤدّي صلاة الظهر أو العصر في مكتبه.

كان يحبُّ الحرية لنفسه ولغيره، ديموقراطياً بطبعه، يستقبل كل من يقصده مهما كانت صفته ويستمع لطلباته ويستجيب لما فيه حق وحاجة.

مؤمن بربِّه وبوطنه وعروبته، لا يخشى لومة لائم ولا اعتداء آثم، فلم يكن يحرس بيته سوى حارس هرم عطف عليه منذ القدم واحتفظ به لا للدِّفاع عنه وإنما لحاجة هذا الأخير إليه. يخرج منفرداً للقيام برياضته المفضلة «المشي» أو للذهاب إلى الجامع لأداء الصَّلَاة دون حراسة ولا مرافقة.

حياته الدراسية

بدأ شكري القوّتلي دراسته بتعلُّم القرآن الكريم، ثم بدراسة اللُّغة الفرنسيّة في مدرسة العازارية (الآباء اليعازاريين)، ثم انتقل إلى مدرسة عنبر التي كانت أهم مدرسة في دمشق حيث حصل على الشهادتين الابتدائيّة والثانويّة، ثم أوفده والده المرحوم محمود إلى الآستانة (اسطنبول) لدراسة العلوم السياسيّة والإداريّة في الكليّة الملكيّة، التي كانت تعتبر أهم كليّة في السلطنة العثمانيّة، فخرج فيها عام ١٩١٣ م وحصل على شهادة الدراسة العليا.

لم يكن دخول الكلية الملكية الشاهانية سهلاً ومفتوحاً لجميع المتقدِّمين، بل كان لا بدّ من اجتياز مسابقة للقبول. كان عدد المتقدمين مائتين وخمسين طالباً من مختلف مدن السُّلطنة العثمانيّة، جاؤوا من اثنتين وثلاثين مدرسة إعدادية، من البلاد العربيّة ومن ولاية الروم ولا سيّما من الولايات التركيّة، كان فحص القبول باللُّغة التركيّة مما أعطى المتقدمين الأتراك امتيازاً على الطلاب العرب، ومع ذلك فقد تفوّق المتقدِّمون العرب على زملائهم من بقية الولايات، ونجح شكري القوّتلي وكان ترتيبه الخامس بين الأربعين الناجحين في هذه الكلية الملكيّة الشاهانية.

كانت مدة الدِّراسة في الكلية، للحصول على الشهادة، ثلاث سنين وكان الطلاب العرب يقاسون من غلاة الأتراك الدّاعين إلى الطورانيّة والمغوليّة، المفاهرين بجنكيز خان وهولاكو، وبلغ من تطرّف هؤلاء أن دعوا إلى طرد جميع العناصر غير التركيّة والانسلاخ عن الإسلام وأسسوا جمعية «تورك أوجاغي» و«تورك يوردي» و«تورك درنكي»، فأسس العرب مقابل ذلك «المنتدى الأدبي»، وكان من مؤسسيه عبد الكريم

قاسم الخليل من بيروت، وسيف الدين الخطيب وجلال الدين البخاري من دمشق، وأحمد عزّت الأعظمي من بغداد، وانتسب إليه شكري القوّتلي مع عدد من زملائه العرب الذين دخلوا الكلية الشّاهانية معه، وكان «المنتدى الأدبي» موثلاً للطلاب العرب.

في هذه الأثناء بدأ في تركيا الصراع بين حزب الاتحاد والترقي برئاسة طلعت وأنور وحزب الائتلاف بزعامة كامل باشا الذي ألف حكومة كان وزير الدفاع فيها ناظم باشا، إلّا أنّ أحد أنصار حزب الاتحاد والترقي أطلق النار على وزير الدفاع هذا فقتله، وسقط حزب الائتلاف واستولى الاتّحاديون الطُّورانيون على الحكم.

وفي آخر سنة من دراسته، انتسب شكري القوّتلي إلى جمعية «العربيّة الفتاة» التي تشكلت في باريس من قبل الطلاب العرب، وكان من بينهم عبد الغني العريسي ورفيق التميمي وتوفيق السويدي وجميل مردم والدكتور أحمد قدري، وانتسب إلى هذه الجمعية فيما بعد من دمشق: عارف الشهابي، فخري البارودي، نسيب البكري، فوزي البكري، سامي البكري، تحسين قدري، محبّ الدين الخطيب، إسماعيل الشهابي، فايز الشهابي، الشيخ كامل القصاب، رضا الركابي، أحمد مريود، أحمد الحسيني، صبحي الحسيني، خالد الحكيم، سعيد الباني، شكري الشربجي، أسعد الحكيم، محمد إسماعيل الطباخ، وغيرهم كثيرون من بقية البلاد العربيّة^(١).

حياته النضالية

آمن شكري القوّتلي بالوحدة العربيّة وعمل في سبيلها منذ نعومة أظفاره ومنذ عهد الدراسة في اسطنبول مع زملائه من الأقطار العربيّة.

إلا أن الوحدة العربيّة لا يمكن أن تتحقق طالما أن الأقطار العربيّة كانت مقسّمة مجزأة ترزح تحت سلطة الأجانب سواء العثمانيين أولاً، أو الفرنسيين والإنكليز الذين حلوا محلهم فيما بعد، فكان لا بد، والحالة هذه، من النضال في سبيل تحرير البلاد العربيّة أولاً ثم السعي إلى توحيدها.

بعد أن عاد إلى دمشق من اسطنبول، تابع شكري القوّتلي نشاطه التحرريّ العربيّ مع زملائه في جمعية «العربيّة الفتاة» التي نقلت مركزها في أوائل عام ١٩١٥ م من بيروت إلى دمشق.

(١) من أوراق الرئيس شكري القوّتلي.

في هذه الأثناء، وصل إلى دمشق جمال باشا، وكان من كبار الاتحاديين، إلا أنه أظهر في البداية حسن نية الأتراك تجاه العرب، وقال إن نشاط رجال «تركيا الفتاة» ليس موجهاً ضد العرب وإنما لإيقاظ الشعور الوطني في الأتراك وتحريرهم من النير السلافي.

في عام ١٩١٥ م وصل أيضاً إلى دمشق الأمير فيصل بن الحسين، فانضم إلى جمعية «العربية الفتاة» التي كانت تعمل في الخفاء لإيقاظ الشعور العربي تجاه الحركة الطورانية، وعلّق الوطنيون الآمال على الأمير فيصل وعلى والده الشريف حسين لأن الحركة العربية كانت بحاجة إلى زعيم عربي كبير يترأسها.

وبدأت حقيقة جمال باشا تتكشف عندما بثّ عملاءه وجواسيسه تنقّص أخبار الشخصيات العربية، وما لبث أن أودع أكثرهم السجن ثم علّق زعماءهم على المشانق في دمشق وبيروت.

وقد شق في القافلة الأولى في بيروت: محمد ومحمود المحمصاني، عبد الغني العريسي، وتوفيق البساط، وعمر حمد وعارف الشهابي ورفيق رزق سلوم وعبد الحميد الزهراوي وعبد الكريم قاسم الخليل.

وفي دمشق تبعهم القافلة الثانية، وعلّق على المشانق: عبد الوهاب الإنكليزي وشكري العسلي وشفيق المؤيد ورشدي الشّمعة وأحمد حسن طيارة وجرجي حدّاد...

واعتُقل شكري القوّتلي وعدد كبير من إخوانه وأودعوا السجن في «خان الباشا» بدمشق، وتعرّض وإياهم إلى التعذيب المريع لاستخلاص أسماء باقي أعضاء التنظيم العربي السوري لإرسالهم إلى المشانق أسوة بمن سبقهم إليها.

وخشي، رحمه الله، أن ينال منه التعذيب الشديد مأخذه، وكان أمين سر التنظيم، ويعرف أسماء جميع أعضائه، فحصل على شفرة حلّاقة ضمن رغيف خبز، بطلب من أحد الحرس، وقطع بها شرايين يده اليسرى مفضلاً الانتحار على إفشاء أسماء زملائه، وعندما سال دمه وتجاوز باب الزنزانة التي كان قد سُجن فيها، نادى الحارس رئيسه الذي استدعى الدكتور أحمد قدري، وكان معتقلاً في زنزانة قريبة منه، فبدأ بإسعافه ثم نقله إلى المشفى الوطني، مستشفى الغرباء كما كانوا يسمونه، حيث بقي تحت العناية والرقابة ما يقرب من شهر كامل، خرج بعده ليحكم عليه بالإعدام ففرّ إلى فلسطين ومنها إلى مصر.

وعندما انتهت الحرب العالمية الأولى بهزيمة السلطنة العثمانية، وخروج الأتراك من سورية، وإعلان استقلال سورية بحدودها الطبيعية، وقيام حكم وطني برئاسة الملك فيصل الأول، وحكومة علي رضا باشا الركابي، عاد شكري القوتلي إلى دمشق وأقام فيها.

الخلاف مع الملك فيصل

بعد أن التف الوطنيون حول الأمير فيصل وولّوه الملك على سورية، اعتقاداً منهم أنه سينفذ ما تم الاتفاق عليه مع البريطانيين بحصول سورية على استقلالها الكامل الناجز، وجدوا أن بريطانيا أخلت بوعودها التي قطعتها لأبيه الشريف حسين بن علي وخانت الأمانة، وأنفقت مع فرنسا على اقتسام سورية والأقاليم التي كانت تابعة للسلطنة العثمانية بينهما: اتفاقية سايكس بيكو في ١٦/٥/١٩١٦ م ووعد بلفور في ٢/١١/١٩١٧ م بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين.

عندئذ اضطرّ الملك فيصل أن يذهب لمقابلة «لويد جورج» رئيس الوزراء البريطاني في أيلول ١٩١٩ م ويطالبه بتنفيذ الوعود، إلا أن هذا الأخير نكل عن وعوده وطلب من فيصل أن يذهب إلى باريس ويتفق مع رئيس الوزراء الفرنسي «كليمنصو». عندئذ اكتشف فيصل المؤامرة المزدوجة البريطانية - الفرنسية، وسعى لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، فوجد أن كليمنصو قد هيا له اتفاقية تمنح فرنسا امتيازات كثيرة في سورية، وتسليخ منطقة البقاع عن الداخل، وتعطي الحكومة الفرنسية وحدها حق تعيين المستشارين والمدربين والموظفين الفنيين لتنظيم الإدارات المالية والمدنية والعسكرية في سورية، كما تتضمن اعتراف فيصل باستقلال وسلامة لبنان تحت الانتداب الفرنسي، وتمنح حوران وجبل الدروز إستقلالاً إدارياً ضمن الدولة السورية مع الموافقة على جعل بيروت وإسكندرون مدينتين حرتين.

بعث الشريف حسين لابنه فيصل في باريس أمراً بعدم توقيع أيّ اتفاقية مع فرنسا تخلّ بتعهدات بريطانيا وبضرورة العودة فوراً إلى دمشق.

عندما عاد الملك فيصل إلى سورية، استنكر عليه الوطنيون في جمعية «العربية الفتاة»، ولا سيما شكري القوتلي، تفريطه باستقلال البلاد وحملوا عليه حملة شديدة، فسعى لتشكيل جمعية جديدة من الرجال المقربين منه تقف مقابل «جمعية العربية الفتاة». إثر ذلك حدثت اضطرابات سورية، فاستقالت حكومة رضا باشا الركابي، فعهد الملك فيصل إلى أخيه زيد بتشكيل وزارة جديدة لم تعمّر طويلاً،

وعُقِدَ في «سان ريمو» بإيطاليا مؤتمر قرر وضع سورّيّة ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، ثم طلب الملك فيصل إلى السيد هاشم الأتاسي تشكيل وزارة جديدة فشكلها على النحو التالي: علاء الدين الدروبي لرئاسة مجلس الشورى، رضا الصّلح للداخلية، الدكتور عبد الرحمن شهبندر للخارجية، يوسف العظمة للحرية، فارس الخوري للمالية، جلال زهدي للعدلية، ساطع الحصري للمعارف، يوسف الحكيم للنافعة والتجارة^(١).

في هذه الأثناء وجّه الجنرال غورو إنذاره إلى سورّيّة المتضمن حل الجيش السوري الفتى والقبول بالاتفاقية إياها.

وكادت الحكومة أن تدعن للإنذار مقدّرة سوء العاقبة، إلّا أنّ فرنسا كانت قد قررت ما بيّته رئيس وزرائها كليمنصو في سانت ريمو فنفذته، فقام غورو بالهجوم على سورّيّة وحدثت معركة ميسلون الشهيرة غير المتكافئة، واستشهد فيها يوسف العظمة، الذي رغم علمه بعدم قدرة الجيش السوري المحلول على مقاومة الجيش الفرنسي المزود بأفضل الأسلحة والطائرات، رفض أن يدخل الفرنسيون إلا على جثته.

هنالك قول درّج على ألسنة كثير من الناس وهو: أنه عندما دخل الجنرال غورو إلى دمشق جاء أعيانها ففكّوا الخيل من عربته وجروا العربّة عوضاً عن الخيل. هذا القول يشبه من يقول: «لا تقربوا الصلاة» ويتوقف.

ذكر لي ابن أحد المجاهدين الذين حاربوا الفرنسيين أن أباه قال له إن غورو أنذر أهل دمشق وأعيانها بأنهم إن لم يفعلوا ما يأمرهم به من فكّ الخيل وجّر عربته عندما يدخل المدينة، فإنه سيفتح المدينة لجنده لثلاثة أيام، يفتكون بأهلها ويسبون نساءها، وينهبون ما تصل أيديهم إليه، ويدمرون دمشق تدميراً، وهذا ما دعا وجهاءها، حفاظاً على أعراض نسائهم وخوفاً من تدمير المدينة، وهم يعلمون أنه سيفعل، وإنقاذاً لها، قاموا بما أمرهم به، ولم يقوموا بهذا حباً بالمعتدي الآثم ولا ترحيماً به، وإنما لحماية عائلاتهم ومدينتهم، وهذا أقرب للحقيقة والواقع، وما مثل الحرب غير المتكافئة وموقعة ميسلون المشرفة إلا دليل على صدق هذا القول، وهكذا فقد ضحى وجهاء القوم بكرامتهم صوناً لحريمهم ولأعراضهم ولمدينتهم.

(١) مستقاة من أوراق الرئيس شكري القوّتلي.

إزاء هذه الكارثة التي حلت بسورية والتي جزأتها وقسمتها، وفرضت عليها هيمنة واستعماراً أشد وأدهى من الهيمنة العثمانية، اندلعت الثورة في سورية وكان شكري القوتلي ممن أشعلوا نارها وحُمّوا أوارها مما أكسبه حكم إعدام عليه جديد صدر من السلطات الفرنسية، إلا أنه تمكّن من مغادرة سورية خفية إلى حيفا ثم إلى مصر.

ثم عادت الثورة بشكل أقوى وأشد عام ١٩٢٥ م، فالتحق بها مجدداً ونشط نشاطاً بارزاً فكان يتنقل بين زعمائها في جبل العرب سلطان باشا الأطرش، وفي غوطة دمشق حسن الخراط، والشيخ عبدو خليفة وإخوانهما من آل البكري والعظمة، وفي حلب مع إبراهيم هنانو وسعد الله الجابري وبقية إخوانهم من المجاهدين الأبرار، وفي جبال العلويين مع الشيخ سليمان العلي، فصدر عليه مجدداً حكم الإعدام، ففر مرة أخرى إلى حيفا ثم إلى مصر ثم إلى أوروبا يتصل بالزعماء العرب، ويحثهم على الثورة ضد الإنكليز في فلسطين، وعلى دعم الثورة العربية في سورية، وكان أكثر من اتصل بهم ولقي لديهم الدعم والتأييد جلاله الملك عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية. وبقي أربع سنوات ينتقل خلالها من بلد إلى آخر حتى أصدر الفرنسيون قراراً بوقف أحكام الإعدام الصادرة بحق الذين التحقوا بالثورة، ولم يعد إلى سورية إلا عام ١٩٣٠ م، فانتسب إلى الكتلة الوطنية التي كانت قد ضمّت رجالات البلاد من جميع المدن السورية للنضال ضدّ الفرنسيين ولتحرير البلاد من ربة الاستعمار، فكان من أنشط الفاعلين فيها.

وكان الوطنيون من رجالات سورية قد اجتمعوا في مدينة حمص بتاريخ ٤ تشرين الثاني عام ١٩٣٢ م، لإقرار المبادئ الرئيسة التي تقوم عليها الكتلة الوطنية والتي جاء في أبرزها:

مادة ١ - الكتلة الوطنية هيئة سياسية غايتها:

أ - تحرير البلاد السورية المنفصلة عن الدولة العثمانية من كلّ سلطة أجنبية، وإيصالها إلى الاستقلال التام والسيادة الكاملة وجمع أراضيها المجزأة في دولة ذات حكومة واحدة، على أن يبقى للبنان الحق في تقرير مصيره ضمن حدوده القديمة.

ب - تأليف المساعي، مع العمل القائم في الأقطار العربية الأخرى لتأمين الاتحاد بين هذه الأقطار، على أن لا يحول هذا المسعى دون الأهداف الواجب بلوغها في كلّ قطر.

ج - تأمين الحرية والمساواة في الحقوق والواجبات بين أفراد الشعب كافة على

اختلاف طوائفه، ورفع مستوى الحياة الاجتماعية والاقتصادية ونشر الثقافة وبث الأخلاق القومية بين جميع الطبقات مع إنمائها وتغذيتها.

وقد ضم مجلس الكتلة الوطنية السادة:

هاشم الأتاسي، إبراهيم هنانو، شكري القوّتلي، سعد الله الجابري، فارس الخوري، ميخائيل إيلان، عبد الرحمن الكيّالي، لطفي الحفار، نسيب البكري، الشيخ عبد القادر السرميني، إحسان الشريف، أحمد اللحام، محمد إسماعيل، عفيف الصلح، ناظم القدسي، رشدي كيخيا، عبد الوهاب ميسّر، سعد الدين الجابري، فائز الخوري، مظهر رسلان، إسماعيل الكيخيا، نوري الفتّيح، نعيم الأنطاكي، أدمون رباط، جميل مردم بك، الدكتور توفيق الشيشكلي، نجيب البرازي، نجيب باقي، أحمد منير الوفاي، أحمد خليل المدرس، نجيب الرئيس، فخري البارودي، حسن فؤاد إبراهيم باشا، جميل إبراهيم باشا، عبد القادر شريتح، سليمان المعصراني، عبد الوهاب هارون، مجد الدين الأزهري^(١).

حياته السياسية

كانت حياة شكري القوّتلي السياسية زاخرة بالأحداث الهامة من خلال نشاطه في الكتلة الوطنية، التي ضمت كل العاملين في الحقل السياسي من جميع أرجاء سورية، ووقفت كرجل واحد في صراع المستعمر الفرنسي، فانتشرت المقاومة في سائر المدن السورية مطالبة بالاستقلال، وعلى أثر الإضراب الكبير الذي عم سورية لستين يوماً عام ١٩٣٥ م، إثر اعتقال بعض زعماء الكتلة الوطنية ونفيهم إلى المناطق النائية، رضخت فرنسا للمطالب الوطنية ووعدت بتوقيع معاهدة بينها وبين سورية تضمن لهذه الأخيرة استقلالها. وتشكل الوفد السوري لمفاوضة الحكومة الفرنسية على بنود المعاهدة، برئاسة الرئيس الجليل هاشم الأتاسي وعضوية السادة: فارس الخوري، سعد الله الجابري، جميل مردم بك ومصطفى الشهابي وأدمون حمصي ونعيم الأنطاكي.

في آذار ١٩٣٦ م توجه الوفد إلى باريس، وبقي فيها يفاوض الجانب الفرنسي حتى أيلول عندما وقع المعاهدة وعاد إلى سورية^(٢)، وقد جرى له استقبال حافل لدى عودته.

(١) نفس المصدر، مستقاة من أوراق الرئيس شكري القوّتلي.

(٢) صورة توقيع المعاهدة.



توقيع المعاهدة بين سورية وفرنسا عام ١٩٣٦ في الكي دورسيه بباريس.
الوفد الفرنسي، من اليمين: ليون بلوم رئيس الوزراء، ثم وزير الخارجية الذي يوقع المعاهدة.
والوفد السوري: هاشم الأتاسي (بالمنظارات)، فارس الخوري، جميل مردم بك، سعد الله الجابري، الأمير يحيى الشهابي، أدمون حمصي

أما شكري القوّتلي فقد بقي في دمشق يتابع، عن كثب وعن بعد، المفاوضات، ويبعث لأعضاء الوفد بملاحظاته وآرائه. وقد اطلعت على الرسائل المتبادلة بينه وبين سعد الله الجابري الذي كان يأخذ رأيهِ بجميع المواد الهامّة بالمعاهدة. وأمّلت صلافة الاثنين وبقية أعضاء الوفد على الفرنسيين شروطاً كانوا يهدفون إلى عدم القبول بها، وجاءت المعاهدة السوريّة - الفرنسيّة أفضل من المعاهدة العراقيّة - البريطانيّة التي كانت سوريّة تأمل بالحصول على مثيلتها، مع ذلك فقد عارضها من كان يعارض الكتلة الوطنيّة أمثال الدكتور عبد الرحمن الشهبندر وزكي الخطيب والدكتور منير العجلاني لعدم إدراجهم في الوفد السوري المفاوض.

وبعد عودة الوفد من فرنسا استقال رئيس الجمهوريّة محمد علي العابد ورئيس وزرائه عطا الأيوبي، وانتخب هاشم الأتاسي رئيساً للجمهوريّة من قبل مجلس النّوّاب، وتشكّلت الوزارة الجديدة بتاريخ ٢١/١٢/١٩٣٦ م برئاسة جميل مردم بك مع احتفاظه بوزارة الاقتصاد، من سعد الله الجابري للخارجيّة والداخلية، وشكري القوّتلي للدفاع والماليّة والدكتور عبد الرحمن كيّالي للمعارف والعدل، إلا أن شكري القوّتلي استقال من الوزارة في آذار ١٩٣٨ م لمرض ألمّ به ودخل في الوزارة لطفي الحفار وزيراً للماليّة وفائز الخوري وزيراً للاقتصاد الوطني.

إزاء التّعنت الفرنسيّ بعدم التّصديق على المعاهدة والتّهاون بسلخ سنّجق إسكندرون عن سوريّة وإعطائه إلى تركيا لضمان بقاء تركيا على الحياد في الحرب بين الحلفاء ودول المحور (ألمانيا وإيطاليا)، عمّت المظاهرات مختلف المدن السوريّة ضد الفرنسيين وضد الحكومات المتعاقبة، فاستقالت آخر حكومة تشكّلت برئاسة نصوح البخاري، واستقال على إثرها رئيس الجمهوريّة هاشم الأتاسي معللاً ذلك بنكول الحكومة الفرنسيّة عن تنفيذ وعودها وتصديق المعاهدة، ومحملاً إياها بعبء ما يحدث. وعقب استقالة رئيس الجمهوريّة في ٧ تموز ١٩٣٩ م أصدر المفوض السامي الفرنسي المسيو بيو قراراً بوقف تنفيذ الدستور السوريّ وبحلّ مجلس النّوّاب، وبتكليف مديري المصالح العامّة، تحت رقابة المفوض السامي، بتسيير أمور الدولة، فأصبح بهيج الخطيب، المفتش العام للأمر الإداريّة في وزارة الداخليّة، مديراً عاماً للداخلية ورئيساً لمجلس المديرين وذلك في ٨ تموز ١٩٣٩ م، ومع المديرين عادت السلطة الفرنسيّة لفرض إرادتها وهيمنتها على البلاد.

استمرت حكومة المديرين ما يقرب من سنتين (٨ تموز ١٩٣٩ - نيسان ١٩٤١ م) وكان قد صدر قرار من المفوض السامي بيو بتشكيلها وتحديد اختصاصاتها على النحو التالي:

القرار ١٤٥ ل. ر. (١) (أي القرار التشريعي) Loi Reglement:

إن المفوض السامي للجمهورية الفرنسية...

بناء... وبناء... وبناء... يقرر ما يلي:

مادة ١ - يؤلف مجلس المديرين المنصوص عنه في المادة الثالثة من القرار رقم / ١٤٤ ل. ر. الصادر بتاريخ ٨ تموز ١٩٣٩ م من خمسة مديرين عامين تحدد صلاحياتهم كما يلي:

١ - مدير الداخلية العام رئيساً (الداخلية، الخارجية، مصالح الأوقاف والفتوى، الشرطة، الدرك، الصحة والإسعاف العام).

٢ - مدير العدلية العام.

٣ - مدير المالية العام.

٤ - مدير المعارف العام.

٥ - مدير الاقتصاد الوطني العام (الزراعة، والدوائر العقارية وأملاك الدولة، الأشغال العامة، البرق والبريد).

مادة ٢ - إن قرارات مجلس المديرين تكون بمثابة قرارات مجلس الوزراء في جميع الحالات المنصوص عنها في القوانين والأنظمة المرعية.

مادة ٣ - بناءً على العجلة، وطبقاً لأحكام المادة الثالثة من القرار رقم ٩٦/س الصادر بتاريخ ١٤ نيسان ١٩٢٥ م ينقذ هذا القرار بتعليقه على مدخل المفوضية العليا.

بيروت في ٨ تموز ١٩٣٩ م

المفوض السامي

بيو

شكري القوتلي ووفد الوكالة اليهودية

في أواخر شهر آب ١٩٣٦ م جاء إلى دمشق من فلسطين وفد يمثل الوكالة اليهودية مؤلف من إياهو إيلات موفداً من رئيس الوكالة حاييم وايزمن، وأمين سرها موسى شرتوك (الذي أصبح اسمه موسى شاريت، فيما بعد، وتقلد في الدولة

(١) مجموعة الوزارات السورية الصادرة عن رئاسة مجلس الوزراء.

اليهودية منصب وزير الخارجية ثم منصب رئيس الوزراء)، وعضو الوكالة إياهو ساسون (يهودي أصله من حلب تقلد في الدولة اليهودية فيما بعد منصب وزير المالية). وكان التنقل بين فلسطين وسورية مسوراً.

طلب هذا الوفد مقابلة السيد شكري القوّتلي، فاستغرب هذا الطلب، فقال له رئيس الوفد إن زعماء الكتلة الوطنية يقومون الآن بالتفاوض مع الجانب الفرنسي في باريس وأنت تمثل الكتلة الوطنية التي تضم جميع الزعماء والوطنيين المخلصين من سورية، جئنا للتفاهم معكم. ثم أضاف: نحن اليهود وأنتم العرب أبناء عم ومن فصيلة واحدة، وعندما كان الغرب يضطهدنا كنا نلجأ إليكم فنجد عندكم الأمان وحسن الاستقبال وأفضل معاملة. نحن الآن نتقاتل مع إخوانكم وإخواننا العرب في فلسطين بينما عدونا وعدوكم واحد وهما بريطانيا وفرنسا. أنتم تريدون معاهدة شبيهة بالمعاهدة البريطانية - العراقية، ونحن، بما لنا من نفوذ في فرنسا، نستطيع أن نؤمن لكم معاهدة أفضل بكثير من تلك المعاهدة، ثم إننا نعلم أنك (يا شكري القوّتلي) تعمل جاهداً في سبيل استقلال سورية وفي سبيل توحيد الدول العربية، ونحن بما لنا من خبرة ومال وأثر دولي نستطيع أن نساعدكم على تحقيق هذه الوحدة وجعلها قوة عالمية.

قال له شكري القوّتلي: وماذا تريدون مقابل هذه المساعدة؟

قال إياهو إيلات: تعلمون أن القدس بالنسبة لنا مكان مقدس، يريد اليهود أن يؤمّمه للصلاة والحج أو يموتون في كنفها، فارجو أن تسمحوا لهم بالمجيء.

قال القوّتلي: وهل تريدون أن يأتيها جميع يهود العالم؟

قال إيلات: كلا، إن اليهود حيث هم الآن مرتاحون مسرورون بإقامتهم في أوروبا وأميركا، نرجو أن تسمحوا لعدد منهم، مليون أو مليونين أو ثلاثة ملايين أو أربعة ملايين على الأكثر.

قال له القوّتلي: وكم عددكم في بريطانيا وفي فرنسا؟

قال إيلات: ما يقرب من نصف مليون في كل منهما.

قال القوّتلي: نصف مليون في بريطانيا وتسيطرون على أكبر أمبراطورية لا تغيب الشمس عن مستعمراتها، ونصف مليون في فرنسا وتسيطرون على ثاني أكبر أمبراطورية في العالم. تريدون أن تأتوا بأربعة ملايين يهودي إلى فلسطين وتساعدونا لإقامة وحدة عربية من ثمانين مليون فقير جاهل لتسيطروا عليها؟ إنكم لن تجدوا عربياً واحداً يقبل بكم، فتفضلوا وانصرفوا.

قال له إلباهو ساسون: إن لم تقبلوا بما نعرضه عليكم الآن، ستكونون من النادمين، ولن تمرّ المعاهدة مع فرنسا.

قال له القوّلي: إن كنتم تستطيعون توقيفها فأوقفوها. وكانت قد وردته أخبار من الوفد في باريس أن المعاهدة ستوقع خلال العشر الأوّل من أيلول، وأعاد: لن يقبل بكم إنسان في العالم العربيّ مهما بلغت قوتكم وبلغ تأثيركم. انصرفوا. فانصرفوا منزعين!

عاد الوفد السوري بعد توقيع المعاهدة مكلاًّ بالغار، وجرى له استقبال حافل من حلب إلى دمشق وكانت فرحة كبرى لدى الجميع.

اجتمع مجلس النواب السوري وصادق على المعاهدة بتاريخ ٢٢ كانون الأوّل ١٩٣٦ م، أما في فرنسا، فإن الجمعية الوطنية (مجلس النواب) تلكأت بالتصديق عليها مما اضطرّ جميل مردم بك للسفر ثلاث مرات إلى باريس لبحث الموضوع مع الحكومة الفرنسية، ورغم ذلك لم تصدق الجمعية الوطنية على المعاهدة التي بقيت حبراً على ورق، وكان اليهود دوماً وراء عدم التّصديق عليها^(١)..

اغتيال الدكتور عبد الرحمن الشهبندر

في السادس من تموز ١٩٤٠ م، امتدت يد آثمة مجرمة إلى زعيم من أهم الزعماء الوطنيين، ومن أبرزهم في النضال في سبيل حرية سورية والعالم العربيّ، هو الدكتور عبد الرحمن الشهبندر، فاغتالته في وضح النهار وهو يقوم بعمله الإنساني في خدمة المرضى والعناية بهم.

دخل أحمد عصاصة عليه مدعياً المرض وطالباً العناية الطبية، فبدأ الدكتور شهبندر بمعاينته، إلا أنه أخرج مسدسه وأطلق عليه رصاصة غادرة في رأسه فأرداه قتيلاً، وفر مع من جاء معه من المجرمين.

ولكي تبعد سلطات الاحتلال ومسؤولو حكومة المديرين التهمة عنهم، وجهوا أصابع الاتهام إلى رجال الكتلة الوطنية، الخصوم السياسيين للشهبندر، وإلى أسباب دينية للقتل متهمين الشهبندر بالخروج عن تعاليم الإسلام، فأصدر النائب العام مذكرة توقيف بالفاعلين الحقيقيين، بعد إلقاء القبض عليهم، وبزعماء الكتلة الوطنية:

(١) حديث للرئيس شكري القوّلي مع الكاتب الفرنسي والوزير السابق بنوا ميشان، في دمشق، في آب ١٩٥٨ م، في منزله في شارع الجلاء، وكنت أقوم بالترجمة بينهما وتسجيل الوقائع.

شكري القوّتلي، سعد الله الجابري، جميل مردم بك، لطفي الحفار الذين التجأوا إلى العراق حتى تبين حقيقة دوافع القتل والفاعلين الحقيقيين.

وقد دانت المحكمة المختلطة، التي شكلت خصيصاً لمحاكمة المتهمين، الفاعلين: أحمد عصاصة، أحمد الطرابيشي، صالح معتوق، سعيد الحصري ومحمد الحرش (غيباً) وحكمت عليهم بالإعدام شنقاً ونفذ الحكم في ساحة المرجة.

وبرأ الحكم زعماء الكتلة الوطنية الموجودين في العراق وفي سورية وعادوا إلى دمشق^(١).

نتيجة لعدم استقرار السلطة واضطراب حبل الأمن في سورية، ساءت الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، فأصدر شكري القوّتلي، بعد تبرئته وعودته إلى دمشق، بياناً إلى الشعب السوري في أوائل عام ١٩٤١ م دعا فيه إلى الإضراب، وجاء في البيان:

«منذ نحو سنتين وهذه البلاد تعاني مساوئ حكم مباشر، تقهقرت فيه أوضاعها وأهينت كرامتها وجرحت عزتها. الحكم المبتدع والنظام الاستثنائي الذي تشترك فيه سلطات متداخلة: الدوائر الفرنسية والسياسية والعسكرية والإدارية والاستخباراتية وحكومة لا تجدر بأن يطلق عليها هذا الاسم، من موظفين مصطنعين لا تربطهم بهذه الأمة رابطة ولا يشاركونها في عاطفة ولا يهتمون لها بمصلحة ولا يشعرون معها بالألم، قد جمعوا من هنا وهناك ليعبثوا في شؤونها ويكيدوا لأبنائها ويعينوا على الإضرار بها والإساءة إليها، فكان من هزل الأيام ونكاية الأقدار أن توكل إليهم شؤونها».

ثم يضيف:

«فمنذ أول أزمة اقتصادية أحست البلاد بما يهددها في موارد رزقها ووسائل حياتها وعيشها وما تجره عليها جرائر الحكم الغريب الذي قضى عليها بتحملة، في ساعة من ساعات الزهو واللهو، والتي ظن فيها الأقوياء والغالبون أنهم نالوا أربهم من هذه الأمة وأنهم لا يبالون بما فعلوا بها».

«فنحن نرفع الصوت جهرة بأننا متمسكون بمطالبنا القومية وإننا لا نتخلّى الآن عما كنا ندعو إليه من قبل، خلال عشرين سنة، وإذا كنّا ننتظر انتهاء الحرب لتحقيق جميع رغائبنا القائمة على وحدة البلاد واستقلالها، وتوثيق العرى بيننا

(١) لتفصيل هذه الأحداث، رجاء الرجوع إلى مذكرات نصوح بابيل ويوسف الحكيم، وكتاب سورية (١٩١٦ - ١٩٤٦م) لوليد المعلم.

وبين سائر الدّول العربيّة التي يتمم بعضها بعضاً، فقد يكون أجل الحرب طويلاً وقد يكون السلم قريباً أو بعيداً، ولكننا على كل حال، نأبى أن ندافع عن إدراك حقوقنا في الحرب انتصاراً للمسلم كما كنا ندافع عن حقوقنا في السلم بسبب خطر الحرب»^(١).

وقد ثارت سورّيّة، استجابة لهذا البيان، فأضربت مدنها وأغلقت المتاجر أبوابها واضطّرّ الماريشال بيتان أن يبعث بمفوض سام جديد هو الجنرال دانتز ليهديّ الأمور، فحلّ حكومة المديرين وعين خالد العظم رئيساً للوزارة استناداً إلى المادة الأولى من القرار رقم ٧٠ ل.ر. المؤرخ في ٢/٤/١٩٤١ م المشتمل على تنظيم وممارسة أعمال السّلطتين التشريعية والتنفيذية في سورّيّة. بموجب هذا القرار، يحق لرئيس الحكومة بموجب المادة الرابعة أن يصدر في مجلس الوزراء بعد استطلاع رأي مجلس الشورى مراسيم لها قوّة القانون، ولا سيّما فيما يتعلّق بالموازنة، وتشكّلت الوزارة على النحو التالي:

خالد العظم: للرئاسة والداخلية.

نسيب البكري: للاقتصاد الوطني والأشغال العامّة.

حنين صحنّاوي: للمالية.

صفوت قاطر أغاسي: للعدلية.

محسن البرازي: للمعارف.

في أوائل أيلول ١٩٣٩ م اندلعت الحرب العالمية الثانية، ودخلت الجيوش الألمانيّة، في ما عرف بحرب الصاعقة، بولونيا ثم بلجيكا متفادية خط ماجينو الفرنسي الشهير، واحتلت أكثر من نصف فرنسا بما فيها العاصمة باريس، التي استسلمت دون قتال، وانسحبت الحكومة الفرنسيّة إلى فيشي برئاسة الماريشال بيتان واحتفظت بما بقي من جنوب فرنسا، وتهادنت مع المحتل الألماني، وبقيت المفوضية الفرنسيّة في سورّيّة ولبنان مرتبطة بحكومة فيشي في الوقت الذي قاد فيه الجنرال ديغول حركة تحرير فرنسا بالاتفاق مع الحلفاء في ما سمي «بفرنسا الحرّة»، واهتزّت السّلطة الفرنسيّة في سورّيّة ولبنان وتأرجحت بين حكومة فيشي وحكومة فرنسا الحرّة، وظهر على سياستها عدم الاستقرار. وعدت فرنسا الحرّة بلسان

(١) شكري القوّلي يخاطب أمته، مختارات من خطبه وبياناته. مركز الوثائق المعاصرة، بيروت.

الجنرال كاترو سورّية بالإستقلال إذا ساعدتها على طرد الفيشيين، وفي أواخر حزيران ١٩٤١ م دخلت قوّات فرنسا الحرّة والقوّات البريطانية سورّية التي خرجت منها بعض فلول قوات فيشي بينما التحقت باقي القوّات الفرنسية بالديغوليين^(١).

وأذاع الجنرال كاترو، في ٨ حزيران ١٩٤١ م، بياناً صرّح فيه بأنّه قد تولّى سلطات ممثل فرنسا في الشّرق ومسؤولياته وواجباته، وأنّه قادم بهذه الصّفة لإنهاء عهد الانتداب، لإعلان حرية الشعبين السوري واللبناني وأضاف:

«وبناءً على ذلك ستصبحون من الآن فصاعداً شعباً حراً ذا سيادة، وستتمكنون من أن تؤلفوا لأنفسكم دولاً منفردة أو أن تتحدوا في دولة واحدة». وأنهى بيانه بقوله:

«... أيّها السوريون واللبنانيون الكرام....»

«لقد أزفت ساعة عظمى في تاريخكم. إن فرنسا، بصوت أبنائها الذين يحاربون من أجل صيانتها ومن أجل حرية العالم، تعلن استقلالكم»^(٢).

السيد شكري القوّتلي زعيم الكتلة الوطنية

لما كانت الحرب العالمية الثانية قد اشتد أوارها، وكان الفرنسيون والبريطانيون والحلفاء يجهدون لإحكام سيطرتهم على سورّية لموقعها الاستراتيجي الهام، رغم الوعود الكاذبة بمنحها استقلالها لكي لا تثور ضدهم، رأت الكتلة الوطنية عام ١٩٤١ م، من الضّروري انتخاب زعيم لها يقودها إلى الاستقلال والسيادة، خلفاً للمرحوم إبراهيم هنانو الذي توفي في ٢١ تشرين الثاني ١٩٣٥ م ولم يخلفه في هذا المنصب أحد.

في هذه الظروف الدّولية الصّعبة، كان على الزعيم أن يتحلّى بالعزيمة القوية والسياسة الحكيمة والوطنية الصادقة والكفاءة العالية، فاختارت الكتلة الوطنية السيد شكري القوّتلي، الذي يتحلّى بهذه الصفات، زعيماً لها بإجماع الأصوات، مع مباركة الرئيس الجليل هاشم الأتاسي الذي احتفظ برئاسة الكتلة الوطنية. وبزعامة السيد شكري القوّتلي، برزت الكتلة الوطنية كأقوى وأشمل مجموعة من المناضلين

(١) لن أدخل في تفاصيل هذه المواضيع، فقد كتب عنها الكثير في كتب التّاريخ ومذكرات رجال السّياسة الذين عاصروا تلك الفترة، ولأن ما يهمنا في هذا البحث ما يتعلّق بالسيد شكري القوّتلي ومساغيه لتحرير سورّية وتأمين استقلالها وصولاً إلى الوحدة العربية المرجّوة.

(٢) نص البيان كاملاً في قسم الوثائق، الوثيقة رقم - ١.

العاملين لتحرير سورية من الهيمنة الاستعمارية وإيصالها إلى الحرية والاستقلال.
وبدأ النضال على جبهتين: الجبهة الداخلية لتوحيد الجهود ورص الصفوف،
والجبهة الخارجية لمقارعة المحتلين وانتزاع الاستقلال في ظروف هي أشبه
بالمستحيلة، ظروف الحرب العالمية الثانية.

في المجال الداخلي كان جمع الشمل في جبهة واحدة من الأمور المستعصية
نظراً لاختلاف المشارب وتعدد الاتجاهات، ووجود المستعمر الذي يعمل على
تفريق الصف واستمالة المحاسيب، ناهيك عن وجود زعامات في مختلف المدن
السورية لا تنضوي تحت راية الكتلة الوطنية، مما استوجب من السيد شكري
القوّلي القيام بجولة في مختلف المحافظات لشرح حراجة الوضع السياسي،
وضرورة التآلف والتعاون.

بعد أن طردت قوات فرنسا الحرة قوات فيشي من سورية، ولكي يستتب لها
الأمن، بعث الجنرال كاترو كتاباً إلى الشيخ تاج الدين الحسني بتاريخ ١١ أيلول
١٩٤١م يكلفه فيه برئاسة الجمهورية ريثما تجري انتخابات تشريعية لانتخاب أعضاء
مجلس النواب، ثم انتخاب رئيس الجمهورية من قبل أعضاء مجلس النواب.

قبل الشيخ تاج هذه المهمة، فاستقال خالد العظم. وكلف الشيخ تاج السيد
حسن الحكيم بتشكيل وزارة فشكلها، إلا أنه اصطدم فيما بعد بمماطلة الفرنسيين
بتحقيق وعودهم في منح سورية استقلالها متذرعين بظروف الحرب، فاستقال
حسن الحكيم، أو اضطر للاستقالة، فكلف الشيخ تاج حسني البرازي بتشكيل
الحكومة وذلك في ١٨ نيسان ١٩٤٢م، إلا أن الصدام هذه المرة كان بين حسني
البرازي والشيخ تاج بالذات، وعلت بينهما المهاترات، فاستقال البرازي في ٨
كانون الثاني ١٩٤٣م وكلف الشيخ تاج جميل الألشي بتشكيل وزارة جديدة،
فشكلها في ٨ كانون الثاني ١٩٤٣م، إلا أن الشيخ تاج توفي بعد أسبوع، في ١٧
كانون الثاني ١٩٤٣م، متأثراً - كما يقولون - من خلافه مع حسني البرازي.

استقال جميل الألشي في ٢٥ آذار ١٩٤٣م، فكلف الجنرال كاترو عطا الأيوبي
بتشكيل وزارة جديدة ومنحه سلطات رئيس الدولة بالوكالة كي يشرف على تهيئة
الانتخابات.

في هذه الأثناء بذلت الكتلة الوطنية جهوداً جبّارة لجمع الشمل وتوحيد القوى
الوطنية، وقام شكري القوّلي بجولة في المحافظات السورية لرص الصفوف وجمع

الكلمة، فاتصل برجالاتها وبزعمائها وتمكّن من أن يجعل سورّة تقف صفّاً واحداً وراء الكتلة الوطنية التي فازت بأغلب مقاعد مجلس النواب. وعندما دُعي أعضاء المجلس لانتخاب رئيس الجمهورية في ١٧ آب ١٩٤٣ م، فاز السيد شكري القوّتلي بما يشبه إجماع أعضاء المجلس.

وفي الخطاب الذي ألقاه في مجلس النواب بتاريخ ١٧ آب ١٩٤٣ م بعد انتخابه، ركز الرئيس شكري القوّتلي على ضرورة وحدة الصف والتآخي والتضامن والتعاون للوصول إلى الاستقلال الكامل، ومما قاله:

«أيها النواب الكرام...

«عليّ أن أوجّه إليكم، قبل كلّ شيء، أجمل عبارات الشكر على دعوتكم إياي لتسلّم مقاليد البلاد في هذه الأيام التي تمر بها أحداث خطيرة تملأ صحائف التاريخ. واني لا أجهل ما في هذه المهمة من شرف رفيع وتبعات جسام، فأسأل الله أن يمدّني بالحكمة والسداد حتى أكون عند حسن ظنّكم، قادراً على أداء المهمة التي وجدتموني أهلاً لها.

وقد آليت على نفسي أن أقوم بالواجب الذي حملتموني أعباءه بكل تجرد وإخلاص، وأن أعمل جاهداً في خدمة هذه الأمة، ولا أفرق بين أحد من أبنائها ولا أعرف فضلاً إلا للحقّ والمزيّة والكفاءة، فنحن نستقبل قضايا مختلفة متعدّدة يتوقّف النجاح فيها على ثقة الشعب وتأييده، واتحاد رجال البلاد وتضامنهم في سبيل الغاية التي نريد إدراكها والتي تجد فيها رغائبنا القومية الصحيحة كل ما يرضيها ويطمئنها.

وأبعث كذلك من صميم قلبي بتحيّة الإخاء الذي لا تنفصم عراه إلى الأمة العربيّة في مختلف الأقطار الشقيقة التي نشاطرها جميع آمالها والتي تربطنا بها وشائج الأرحام وذكريات التاريخ وحقائق الحياة.

ولا بد لي، قبل ختام هذه الكلمة، إلّا أن أبعث بتحية الإخلاص والوفاء إلى الرئيس الجليل هاشم الأتاسي، الذي كان يمثل في سدّة الرئاسة شرف هذه البلاد وكرامتها، والمحافظة على حقوقها والذي أجمعت القلوب على محبّته وتقدير مزاياه العظيمة، ولا يزال قريباً منا بأرائه ونصائحه التي أمّلتها التجارب وهذبتها الحوادث...»^(١).

(١) ذات المصدر: شكري القوّتلي يخاطب أمته، ص ٧٣ و ٧٥.

واستقبلت سورية والبلاد العربية هذا الحدث الهام، وهذه الانتخابات بالكثير من البهجة والسرور والآمال العراض، وسارعت الدول العربية إلى الاعتراف باستقلال سورية وتهنئة فخامة الرئيس شكري القوتلي نظراً لما يتمتع به من تقدير واحترام وعلاقات وثيقة مع جميع هذه الدول العربية التي ما فتئ يدعو إلى وحدتها وقوتها وتضامنها، كما بادرت الدول الأجنبية إلى الاعتراف باستقلال سورية وبعثت بوزرائها المفوضين - لم تصبح المفوضيات سفارات إلا في منتصف الخمسينات - ليؤكدوا لسورية دعم حكوماتها لاستقلالها وإقامة العلاقات الوثيقة معها، أما فرنسا، وبعد تحريرها من الألمان، فقد تخلّفت عن الاعتراف الكامل هادفة إلى المحافظة على بعض سلطاتها وامتيازاتها، ولا سيما عدم تسليم الجيش، بعد أن سلمت المصالح المشتركة إلى كل من سورية ولبنان، راغبة في عقد معاهدة مع سورية تضمن لها المصالح الاقتصادية والثقافية والاستراتيجية، وتحفظ لها مكانها الممتاز.

لذا كان على الحكومات المتعاقبة التي شكلها الرئيس القوتلي بعد انتخابه للرئاسة: حكومة سعد الله الجابري، حكومة فارس الخوري، حكومة جميل مردم بك - بالوكالة بعد أن سافر فارس الخوري إلى سان فرانسيسكو للمشاركة في وضع ميثاق الأمم المتحدة عقب إعلان سورية الحرب على دول المحور (ألمانيا وإيطاليا) -، كان على هذه الحكومات أن ترغب فرنسا على التنازل عن طلباتها بالحصول على مركز ممتاز في سورية، وأن تقيم معها علاقات دبلوماسية كاملة أسوة ببقية الدول الكبرى الأخرى.

وبعد أن كانت بريطانيا وأميركا تدعمان استقلال سورية استقلالاً كاملاً، وافقت بريطانيا على المطالب الفرنسية بعد اجتماع تشرشل والجنرال ديغول في باريس عقب تحرير فرنسا من القوات الألمانية. إثر ذلك قام الرئيس القوتلي بزيارات إلى كلٍّ من مصر والسعودية للحصول على دعمهما لاستقلال سورية استقلالاً لا شائبة فيه، ونظراً للاحترام والتقدير الذي يتمتع بهما لدى الملك عبد العزيز آل سعود والملك فاروق فقد وقفت الدولتان بحزم إلى جانب سورية مطالبة فرنسا والدول الكبرى باحترام استقلال سورية وسيادتها، كما أشار البيانان اللذان صدرا عقب المباحثات في السعودية وفي مصر إلى أن الأبحاث تعرّضت إلى الوحدة العربية.

الوضع في لبنان واعتقال الحكومة الشرعية

بعد شهر من انتخاب السيد شكري القوتلي في ١٧ آب ١٩٤٣ م رئيساً للجمهورية السورية، تم في بيروت، وفي ٢١ أيلول ١٩٤٣ م، انتخاب الشيخ بشارة الخوري

رئيساً للجمهورية اللبنانية، وتشكلت الحكومة اللبنانية، برئاسة السيد رياض الصلح من حبيب أبي شهلا نائباً لرئيس الحكومة، وسليم تقلا وزيراً للخارجية، وكميل شمعون للداخلية، وعادل عسيران للاقتصاد الوطني، والأمير مجيد أرسلان للدفاع الوطني والصحة.

كانت أول مهمة أرادت الحكومة اللبنانية القيام بها تعديل الدستور الموضوع أصلاً عام ١٩٢٦ م، والذي يُخضع لبنان إلى الانتداب الفرنسي ويمنح المفوض السامي كامل الصلاحيات التشريعية والتنفيذية.

اجتمع مجلس النواب بشكل عاجل في ٨ تشرين الثاني ١٩٤٣ م لتعديل الدستور، وإعلان استقلال لبنان، وإلغاء جميع المواد المتعلقة بالانتداب الفرنسي وبصلاحيات المفوض السامي، وجعل اللغة العربية اللغة الرسمية للبلاد، واستبدال العلم اللبناني، الذي كان على شكل العلم الفرنسي وضمنه أرزة لبنان، بعلم جديد.

أثار هذا التعديل حفيظة الفرنسيين، فلهجوا إلى اعتقال الحكومة الشرعية: رئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخوري، ورئيس الوزراء رياض الصلح، وزعيم طرابلس ونائبها عبد الحميد الكرامي والوزراء: كميل شمعون، عادل عسيران، سليم تقلا، وسوقهم مكبلين، وبشكل مهين، إلى السجن في قلعة راشيا، ولم يبق من أعضاء الحكومة الذين لم يُعتقلوا سوى الأمير مجيد أرسلان وحبيب أبي شهلا. وأقام هذان الوزيران من نفسيهما حكومة مؤقتة، التجأ منها الأمير مجيد أرسلان إلى بشامون، في الجبل، وبقي حبيب أبو شهلا في بيروت يشرف على الثورة العارمة التي اندلعت في لبنان مطالبة بإطلاق سراح الحكومة المعتقلة وإلغاء الانتداب، وعودة الحياة الدستورية الطبيعية إلى البلاد.

وقفت سورية، بكل حزم، وكذلك بقية الدول العربية: العراق والسعودية ومصر والأردن إلى جانب لبنان. وفي سورية عمت المظاهرات جميع المدن السورية منددة بما قامت به فرنسا من عدوان على الشرعية اللبنانية ومطالبة بالإفراج الفوري عن المعتقلين. واجتمع مجلس النواب السوري، وهاجم النواب العمل المشين الذي قامت به السلطات الفرنسية، وحيّوا صمود لبنان وبسالة رجاله، كذلك أعربت الحكومة السورية عن استنكارها لما قامت به السلطات الفرنسية في بيروت معبرة عن مشاركتها وعميق ألمها لمحنة لبنان، وأرسلت مذكرة احتجاج شديدة اللهجة إلى المراجع المختصة الفرنسية.

وكان للجهود التي بذلها الرئيس شكري القوّتلي، في الداخل والخارج ومع الوزير المفوض البريطاني الجنرال إدوارد سبيرس، والوزير المفوض الأميركي جورج وودورث، أفضل الأثر في حمل دولتيهما للضغط على الفرنسيين، لإطلاق سراح أعضاء الحكومة الشرعية، والقبول بمنح لبنان كامل استقلاله وسيادته، وعودة الجنرال كاترو إلى لبنان مزوداً بأفضل التوجيهات، فأطلق سراح المعتقلين الذين عادوا إلى مناصبهم بعد أسبوع من الاعتقال معزّزين مكرّمين.

واستمرت علاقة الودّ والتعاون بين الرئيسين شكري القوّتلي والشيخ بشارة الخوري طيلة فترة ولاية الرئيسين وامتدت طويلاً بعدها، إذ كان الاتصال الهاتفي والتشاور بينهما يتم يومياً تقريباً مع تبادل الزيارات الرسمية والخاصّة، وقد اطلعت شخصياً على ذلك.

بعد أن تمكّن الرئيس شكري القوّتلي من توحيد الصّف الداخلي وحشد القوى خلف الكتلة الوطنية، أصبح لزاماً عليه تأمين الدعم الخارجي لتحقيق استقلال سورية استقلالاً تاماً ناجزاً لا شائبة فيه، وإنهاء الانتداب الفرنسي في ظروف هي في غاية الصّعوبة، ظروف الحرب العالمية الثانية وهيمنة الحلفاء، بمن فيهم فرنسا، على هذه المنطقة الاستراتيجية الهامة من العالم.

كانت الضّرورة تقضي بالحصول على دعم الدّول العربيّة أولاً، لا سيّما مصر والسعودية، أما بقية الأقطار العربيّة، فما زالت تحت الانتداب الفرنسي أو الإنكليزي، وكانت تناضل هي أيضاً للتحرر من سيطرة هذه الدّول الأجنبية.

كان الرئيس القوّتلي لا يثق كثيراً بالهاشميين أولاد الشريف حسين بن علي، لأن الإنكليز حضنّوهم وولّوهم مملكة العراق وإمارة الأردن بعد أن ضمنوا عدم معارضتهم لإقامة وطن قوميّ لليهود في فلسطين، لذا وثّق علاقته بمصر والسعودية.

كان الرئيس القوّتلي قد أقام علاقة وثيقة مع الملك عبد العزيز آل سعود منذ الثّورة السوريّة الكبرى عام ١٩٢٥م ضد الفرنسيّين، وبعث إليه بأطباء للعيون وأطباء للصّحة وإداريين انتقامهم من خيرة رجالات سورية وأكفأهم، مما أكسبه دعم السعودية له في نضاله لتحقيق استقلال سورية، لذا قام بعد انتخابه لرئاسة الجمهوريّة السوريّة بزيارة إلى مصر وإلى السعودية وبحث مع العاهلين، الملك فاروق والملك عبد العزيز، العلاقات الأخوية بين هذه الدّول الثلاث وضرورة توثيقها بهدف إقامة اتّحاد بينها.

واغتتم الرئيس مناسبة زيارة المستر ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا إلى مصر، بعد اجتماع يالطا الذي ضمَّ رؤساء الولايات المتحدة الأميركية فرانكلين روزفلت والاتحاد السوفياتي ستالين، وبريطانيا تشرشل، فجاء للقاءه، وتم الاجتماع بحضور الملك عبد العزيز آل سعود والملك فاروق.

وقد تحدّث الرئيس القوّتلي عن هذا الاجتماع إلى الأستاذ نصوح بابيل صاحب جريدة الأيام والأستاذ المحامي رياض العابد، وأورد فيما يلي بعضاً من هذا الحديث.

لقاء الرئيس القوّتلي

بالسير ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا

(١٦ و ١٧ شباط ١٩٤٥م)

يقول نصوح بابيل:

«... ومما قاله الرئيس القوّتلي على ما نذكر:

١ - لقد بذل الشعب السوري بكل فئاته ومدنه وقراه وبواديّه دماً زكياً سخياً، وأبدى من ضروب الشجاعة والبذل بالروح والمال والممتلكات ما يعجز الإنسان عن وصفه.

٢ - لم تنل سورية استقلالها منحة من الدول الاستعمارية أو نتيجة لمقررات المؤتمرات الدولية التي عقدت إثر الحرب العالمية الثانية، كما يظن بعض الجاهلين بحقائق الأمور، بل إن هذا الاستقلال قد كُلف سورية منذ عام ١٩٢٠م وحتى عام ١٩٤٦م مائة ألف شهيد ومئات بل ألوف الملايين من الليرات.

٣ - لقد قاتل الشعب السوري قتالاً باسلاً ومريراً، ووقف في سائر المناسبات القوميّة والوطنية وقفة الرجل الواحد، متسامياً ومترفعاً عن العصبية والأهواء والمطامع، ولم يكن لهذا الشعب الحيويّ من غاية أو هدف سوى التحرير وبناء الدولة العربيّة السوريّة على قيم راسخة من الديمقراطية الصحيحة والعزة القوميّة والمثل الوطنيّة السامية، وصولاً إلى تحقيق حلم الأجيال في قيام دولة الوحدة العربيّة الكبرى.

٤ - لقد كان الشعب السوريّ كلّهُ، دون تفريق أو تنظيم، كتلة وطنية واحدة موحدة، إذا دعا داعي العمل الوطنيّ في أية جهة أو ركن من أرض هذا الوطن تجاوزت معه وبشكل عفويّ سائر الجهات، ولَبّت نداءه كل الفئات، وتسابقت

للبدل في هذا السبيل كل الطبقات، لا غني ولا فقير، ولا رجل ولا امرأة، ولا حاضر ولا بادٍ، كل مواطن مهما كان مكانه وموضعه مسؤول، وكل مواطن ثائر في وجه المستعمر، وكل مواطن له دوره وله خطره وأثره».

ثم صمت الرئيس قليلاً، وقال: «مثلاً.. أنا أقول وبكل تواضع، ولكن بكل اعتزاز أيضاً، أنا واحد ممن أنفقوا كل ما يملك في سبيل قضية هذا الاستقلال الذي ننعم الآن، والحمد لله، في ظلّه.

ثم أضاف: «وغيري... وغيري... وغيري أنفق، وكل الناس بذلوا وأعطوا وأنفقوا بكل شهامة وسخاء. إن جيلنا كله كان جيل التضحية والبذل والعطاء، وأرجو الله أن يكون الجيل القادم خيراً من جيلنا بذلاً وعطاءً ومثالية في وطنيته، لأن مهمة البناء شاقّة، وسوريّة تحمل رسالة قومية عظيمة، والشعب السوري هو المسؤول الأول عن تحقيق الوحدة العربيّة بحكم ماضيه وتاريخه البعيد والقريب، وبحكم معطيات شعبه وخصائصه، ولأن كل مولود في سورية يرضع من لبن أمه الوطنية والعروبة ومبدأ الوحدة العربيّة الشاملة الكاملة»^(١).

وضرب مثلاً قريباً آنذاك بـ «أسبوع التسليح» و «أسابيع الجزائر» والوحدة الوطنية الكاملة التي تجلت بأروع صورها وبحماسة مذهلة في هاتين المناسبتين الوطنيتين والقوميتين الهامتين.

ثم قال الرئيس: «وإني، للتاريخ، أحب الآن أن أثبت لكما أن الاستقلال التام الناجز المبرأ من كل التزام أو قيد أو شرط أو معاهدة، أو اتفاق لم يكن هبة أو صدقة أو منحة دولية أو نتيجة المؤتمرات الدولية التي عقدها أقطاب الحلفاء في أعقاب الحرب العالمية الثانية:

أولاً: مؤتمر، أو كما سموه اجتماع، «رضوى» تم في مخيم صغير في أراضي المملكة العربيّة السعوديّة، أقيم بالقرب من جبل رضوى، التقيت فيه بتشرشل وبحضور المغفور له جلالة الملك عبد العزيز رحمه الله، فطلب مني تشرشل بعد مقدّمة مطوّلة وحديث مسهب عن جهود الحلفاء في هذه الحرب التي ما زال أوارها مستعراً ومتاعبه هو شخصياً ومسؤولياته الجسيمة وخاصة من معاناته من فرنسا، وتحمله ما لا يحتمل من الجنرال ديغول شخصياً، والسياسة

(١) التسطير تحت الجمل من قبلي وليس من قبل الأستاذ نصوح بابيل، لإبراز العمل من أجل الوحدة العربيّة في فكر الرئيس القوّلي.

التي يتبعها معه ومع قيادة الحلفاء، ثم قال لي: إن مصلحة الحلفاء وضرورات الحرب تقتضي منكم أن تتفقوا مع فرنسا ونطمئن إلى الهدوء والاستقرار في هذه المنطقة الحساسة جداً من العالم.

قلت له: نحن نقدّر مسؤولياتنا في هذه الظروف، وإنني لم أفهم مقصدك من طلب الاتفاق مع فرنسا التي نعتبرها جسماً غريباً في المنطقة، وشوكة في جسم بلدنا وشعبنا.

فقاطعتني، وقد علا صوته، قائلاً: يجب أن تتفقوا مع فرنسا، وإنني أحذّر سورّة بشكل خاص من مغبة مواقفها السلبية والتمهورة، خصوصاً في مثل هذه الأيام التاريخية العصبية التي لا تتحمل أي شكل من الأشكال السلبية والتعنّت والأساليب التي يمكن التسامح في قبولها في الظروف العادية.

ثم صاح بأعلى صوته: العالم كله مهتّد بالدمار، والشعوب كلّها مهددة بالموت والفناء، لقد تغيرت أمور كثيرة جداً، وسوف نبني عالماً جديداً حراً يحفظ كرامة الإنسان والشعوب، ولن يكون فيه للأفكار البالية أي مجال.

ولكن نحن الآن في حرب عالمية رهيبة، وعلينا أن نعمل كلّ ما في وسعنا لتحقيق النصر، ولن نرحم أيّ إنسان أو شعب مهما كان شأنه أن يقف في سبيل تحقيق هذه الغاية المقدّسة التاريخية المصيرية الحاسمة.

وتابع الرئيس القوّلي كلامه، فقال: عندها نهضت وصحت أنا بأعلى صوتي أيضاً: لن أعترف بفرنسا، ولن أمدّ لها يداً، ولن أتفق معها مهما كانت الأسباب والظروف، ومهما كانت الأخطار، ماذا جنت سورّة وشعبها المناضل، وما ذنبها حتى ترغموها على هذا البلاء؟. والله ثم والله لن أرتكب هذه الجريمة بحقّ وطني، ولن أرضخ لأيّ ضغط، ولن يرهينا التهديد والوعيد، لقد كتب الله علينا أن نعيش ثائرين مقاتلين مضحين، وسنبقى كذلك، ولن نستكين، ولن نلين.

ثم وقفت وأشرت بيدي إلى جلالة الملك عبد العزيز، طيّب الله ثراه، وقلت لتشرشل: إن هذا الرجل هو أغلى رجل عندي في هذه الدنيا، والله ثم والله لو أراد إجباري على الاتفاق مع فرنسا قاتلته، نعم: هذا عبد العزيز لو طلب عيني لقلعتها بإصبعي وقدمتها إليه دون تردّد، ولكن لو حاول إرغامي على ما تطلبه أنت مني لأعلنت عليه الحرب ولقاتلته بالسلاح.

وقد انتهى اجتماعنا دون أن يحقق تشرشل غايته الأولى والأخيرة.

ثانياً - مؤتمر «البحيرات المرة» دعيت لحضوره، وكان يضم، كما تعلمون، أقطاب الحلفاء وقادة الحرب، وقد كرر تشرشل معي بنفس الطريقة والأسلوب الأسباب التي شرحها لي في اجتماع «رضوى»، ولكن في هذه المرة أضاف شيئين جديدين على ما طلبه مني قبلاً:

الأول: قال بكل وضوح وصراحة: يجب أن تعقدوا معاهدة مع فرنسا، وقال إن فرنسا مصرة على هذا الطلب، وإن الحلفاء يثبتون الطلب، ويحملون سورية مسؤولية رفض هذا الطلب لأن دور فرنسا في المنطقة دور حيوي مؤثر، وقادة الجيوش الحليفة يحسبون في استراتيجية نتائج الحرب في المنطقة لدور البلاد العربية حسابه وسورية تلعب دوراً بارزاً في العالم العربي، فلا مندوحة من عقد معاهدة مع فرنسا.

الثاني: قال أيضاً بعبارة صريحة واضحة، إن لفرنسا مصالح حيوية هامة جداً في بلادكم كما لها دور تاريخي في الشرق، وخاصة في سورية ولبنان.

وهنا قلت له وبكل هدوء وثقة أيضاً: إن هذا الموضوع بحثناه، وأنتم تعرفون رأي الشعب السوري الذي بلغته لكم قبلاً، وقلت لكم إن تاريخنا مع فرنسا مملوء بالثورات والقتال والدمار والدماء، وإن فرنسا منذ أن دخلت بلادنا واحتلتها بالقوة، إثر الحرب العالمية الأولى وحتى الآن، لم تنم مستريحة ليلة واحدة، لقد رفضنا انتدابها، ولم ندع وسيلة من وسائل الاحتجاج والرفض والاستنكار إلا وسلكناها، وعندما أعيانا الأمر ولم تجد الطرق القانونية والدبلوماسية، ولم نجد في العالم الذي يسمي نفسه العالم الحر أدناً صاغية، التجأنا إلى السلاح فثرنا وقاتلنا وما زال شعبنا يقاتل، وسوف يقاتل حتى ينال استقلاله وينعم بحريته وسيادته وكرامته، ولن يقبل شعبنا أن يبرم معاهدة مع فرنسا ويكبل وطنه بقيد العبودية والذل والاستعمار، ولو أبيد عن بكرة أبيه.

والتفت إلى البحر، وقلت: ولو أيضاً أصبحت مياه هذا البحر الزرقاء حمراء قانية.

وهنا، وما كدت ألفظ جملة أصبحت أو اصطبغت مياه البحر الزرقاء فأصبحت حمراء، حتى نهض تشرشل وسألني: ماذا تقصد؟

قلت: إنني أقصد لو سالت دماؤنا وملأت البحر حتى أصبح ماؤه أحمر لن نعقد معاهدة مع فرنسا.

وهنا مشى تشرشل نحوي بانفعال حتى كاد يلاصق وجهه وجهي، وأخذ يحدق

إليّ بقسوة حتى خلت أن عينيه كادتَا تخرجان من وجهه، ثم أخذ يصيح
ويزمجر كالذئب الجريح ويردد: أتهددني؟.. أتهددني؟.. أتهددني؟ أنت لا
تعرف مع من تتكلم.. أنت تتكلم مع قائد جيوش الحلفاء.. أنا لا أسمح لأحدٍ
في العالم كله أن يتحدّاني أو يهدّدي.
واستمر يرغي ويزبد ويصيح ويتوعد، وأنا صامت والمجلس كله صامت وكأنّ
على رؤوسنا الطير.

وهنا ضحك شكري بك رحمه الله وقال لنا - العابد وبابيل -: والله خفت منه،
وخشيت أن يطبق بيديه على عنقي، لقد انقلب من إنسان غاضب إلى إنسان
رهيب، ولكني في هذه المرة لم أقابل انفعاله بانفعال مماثل بل أجبتّه بكل
هدوء: لا يا مستر تشرشل، أنا لا أهدّدك إطلاقاً وأنا أعرف من أنت ذلك ليس
من المعقول أن أتحدّاك أو أهدّدك، ولكني لو أجبتك لما تطلبه مني لحكمت
على نفسي من قبل شعبي بالإعدام وإن الشعب السوريّ سيقتلني إذا خنت
قضيته الوطنية المقدّسة، ولن يرضخ للأمر الواقع وسيكون مصير هذه
المعاهدة مصير كل المعاهدات السابقة التي فرضت أو بالأحرى جرت
محاولات لفرضها على سورية، أنت ولا شك قرأت التاريخ، والشعوب لا
تُطلب صداقتها بالعسف والظلم، والتهديد والإكراه، والشعب السوري الذي
بذل وضحيّ بشبابه وماله وممتلكاته، وقاتل فرنسا أكثر من ربع قرن دون أن
يستريح أو يريح يوماً واحداً، يأمل من الحلفاء أن يضمّوه إلى قائمة أنصار
الحرية في العالم الحرّ الذي تضعون أسسه الآن.

إن سورية تستحق احترام الحلفاء وتقدير زعماء العالم الحرّ، ومساعدتهم
وتأييدهم لأنها تدين بالمبادئ السامية التي قامت هذه الحرب دفاعاً عن
قدسيتها ونشراً لرسالتها وترسيخاً لقيمتها ومثلها العالية الرفيعة.

نعم إن سورية تستحق تأييدكم لموقفها الشجاع، لأنها تدافع عن شرفها
وتطلب حرّيتها وتحقيق استقلالها التام الناجز وسيادتها الكاملة لدولة حديثة
تريد أن تساهم في بناء العالم الجديد، وتلعب دورها التاريخي في تشييد
الحضارة الإنسانية المثلى القائمة على الحرية والكرامة والعدل واحترام حقوق
الإنسان وحقه في الحياة التي تصل الأرض برسالات السماء.

وهنا لمحت الرضى في وجه تشرشل، ثم أخذ وجهه المحقّق يعود إلى طبيعته
ويصفو، ثم انفرجت أساريره وابتسم والتفت إليّ وخاطبني بلهجة فيها هدوء

وودّ قائلاً: أيها الرئيس القوّتلي، لقد قلت لك إن لفرنسا مصالح في بلادكم، فاعملوا معها معاهدة ثقافية، وأنا كفيلها بكل شيء تطلبون.

فأجبت بهدوء وابتسام أيضاً: إن فرنسا ليس لها أيّ علاقة بنا، وليس لها مصالح عندنا، ونحن منذ أول يوم احتلت فيه بلادنا وحتى الآن لم نتعامل معها ولم ندع لها حجة علينا في مثل هذه المصالح المزعومة.

قال: لها أملاك عندكم، ومدارس.

قلت له: ليس لها أملاك سوى دار واحدة في الصالحية بمنطقة الجسر الأبيض، أنا مستعد أن أشتريها منها وأسكنها لأنني لا أملك الآن داراً للسكن في دمشق، بعد أن أحرقت فرنسا داري ودار أجدادي وآبائي، كما دمرت الحي الدمشقي الرائع بكامله الذي كان بيتنا فيه، والذي كان هذا الحي يعتبر، بما فيه من كنوز وآثار وتحف وتراث وفنّ معماري وأثاث ورياش، الحي الفريد من نوعه في العالم كلّ، لقد دمّرت فرنسا وأحرقت بعد أن نهبت واعتدت على سكانه الآمنين اعتداءً وحشياً قاسياً لم يسبق له مثيل، ولم تدمر هذا الحي فقط، ولكنّ تاريخها في بلادنا كلّ تخريب ودمار وقتل وسفك دماء، وقصف المدن السورّيّة بالطائرات والمدافع وتسليط المرتزقة وشذاذ الآفاق على المدنيين العزل والأسواق والأحياء السكنية والمدارس ودور العبادة والمقدسات، لم تسلم مدينة أو قرية في سورّيّة كلّها من جرائمهم واعتداءاتهم.. أما المدارس، فليس لهم إلا مدرسة واحدة أيضاً في دمشق، وربما كان لهم في حلب مدرسة أخرى مثلها، ونحن على استعداد أن ندفع لها ثمن هذه المدرسة.

ثم قلت، وقد لمحت على وجهه القبول والرضى: يا مستر تشرشل ماذا تريد فرنسا منا؟ لماذا لا تفكّر في تحرير بلادها قبل أن تفكر في استعمار الشعوب المحبة للحرية؟ لماذا لا تحارب عدوّها الذي احتل بلادها وداس كرامتها ودنس وطنها قبل أن تحاول الاعتداء على الشعوب التي دفعت ثمن استقلالها، ومستعدة للدفع دائماً أعلى وأثمن ما تملك في هذه الحياة؟ ألم تشعر بوطأة الاحتلال والذل والانكسار؟ ألم تحس الهوان وجيش الغزاة جاثم على صدر شعبها المقهور؟

يا مستر تشرشل، إن شعبنا أصيل، له تاريخه العريق وله حضارته ويأبى أن يعود إلى الظلام، نريد النور، نريد الاستقلال والسيادة والكرامة وحياة العزة والشرف والتقدّم.

وهنا، وقبل أن أسترسل، لم أشعر إلا وقد نهض إليّ مسرعاً ولكن، وفي هذه المرة، مبتهجاً متهدلاً، ومد يده إليّ فنهضت وصافحته بحرارة، ومما أذكر أنه قال لي وهو يهز يدي بعنف: أهتثك.. أهتثك.. وأهتثي الشعب السوري بك، إن الشعب السوري شعب عظيم، وأنت جدير برئاسته، وزعامته.. اتفقنا.. اتفقنا.. كما تريد.. لا معاهدات ولا اتفاقات ولكني أريد هدوءاً واستقراراً، أريد أن لا أسمع بحركة تخل بأمن المنطقة، لن نضغط عليكم، ولن نزعجكم بأمور لا تريدونها، ولن نكرهكم على شيء ترفضونه بإصرار؛ نحن على أبواب النصر.. النصر أقرب مما تظن، أريدكم أن تتحلوا بالصبر والحكمة وسعة الصدر، وأكرر لك وللشعب السوري التهتة من صميم قلبي.

وختم القوتلي كلامه: وهكذا انتهى هذا الاجتماع والحمد لله إلى نتيجة اعتبرها نصراً كبيراً لسورية وقضيتها الوطنية المقدسة.

وذكر لي بعد أيام الصديق الأخ رياض العابد أنه نقل هذا الحديث بتفاصيله إلى المرحوم خالد العظم فقال بعد أن أطرق طويلاً: ... عظيم، والله إن شكري القوتلي رجل عظيم، وزعيم وطني نادر المثال، ولا أعتقد أن رجلاً آخر غير شكري القوتلي يستطيع أن يصمد هذا الصمود، ويقف هذا الموقف التاريخي الشجاع. قلت له: «ولا أنت؟».

قال: «ولا أنا، ولا غيري ممن عرفت خلال حياتي السياسية وتجاري وتعاملي مع كثير من السياسيين والزعماء».

لقد قال خالد العظم هذا القول علماً بأن العلاقات آنذاك كانت على غاية من التوتر بين الرجلين: شكري القوتلي وخالد العظم.

وكان الشيخ محمد عزيز الخاني، قاضي دمشق الممتاز، قد بعث برسالة إلى فرانكلين روزفلت الرئيس الأمريكي، بتاريخ ٣ ربيع الثاني ١٣٦٢ هـ الموافق لـ ٨ نيسان ١٩٤٣م، يناشده فيها دعم الولايات المتحدة لاستقلال سورية وصيانة حقوق شعب فلسطين ووحدّة العرب، ويدّكره بمبادئ الحقّ والحرية التي نادى بها ميثاق الأطلنطي والتي كافح الحلفاء من أجل تحقيقها بغية توطيد دعائم عالم جديد تسوده روح الإخاء والمساواة.

وأجابه الرئيس الأمريكي روزفلت، بكتاب بتاريخ ٨ حزيران ١٩٤٣م، يؤكّد تمسّكه «بإزالة الاستبداد المحوري».... «وإعادة بناء عالم جديد يرفل بالسلام

والعدل والإرادة الخيرة»، كما يعبر عن أمل بزوغ فجر اليوم الذي «تنتشر فيه راية السلام ويتمتع السوريون ببركات استقلالهم التام... وأنهم سيقدمون للعالم، مع إخوانهم العرب، من كنوز الثقافة العربية الزاخرة، إسهامات رائعة في المجالات الفكرية والروحية ذات الأهمية العظمى لسعادة جميع البشر ورفاههم»^(١).

العمل لتحقيق الوحدة العربية - جامعة الدول العربية

كان العمل من أجل الوحدة العربية الهدف الأول والأسمى للرئيس شكري القوتلي، إذ بعد أن حقق وحدة الصف في الداخل وجمع الشعب السوري خلفه وحصل على تأكيدات من تشرشل وكاترو بحصول سورية على استقلالها كاملاً غير منقوص، كما بينا، ركّز نشاطه في الخارج على جمع كلمة العرب وتوحيد صفهم وحشد إمكاناتهم أولاً لتحرير بقية الأقطار العربية ولإعادة مجد العرب وتقوية مركزهم الدولي، وثانياً للوقوف صفاً واحداً في صراع العدو الصهيوني الذي احتل أرض العرب في فلسطين، وقتل وطرد سكّانها الأصليين ويهدّد باقي الدول العربية بالاعتصاب بسلب المياه والثروات وإخضاعها لسلطانة وجبروته.

ثم قام الرئيس القوتلي، بعد قليل من انتخابه كما ذكرنا، بزيارتين إلى مصر والسعودية، وبحث مع الملك فاروق ومع الملك عبد العزيز آل سعود إمكانية إقامة اتحاد عربي بين هذه الدول الثلاث في البداية، يشمل فيما بعد سائر الدول العربية، بعد أن تتحرر وتنال استقلالها.

وبعد عودته ألقى في دمشق، من على شرفة سراي الحكومة، خطاباً في ١٨ شباط ١٩٤٥ م، أشاد فيه:

«بما لمسه لدى الملكين العظيمين ولدى شعبيهما الكريمين من محبة صادقة للشام وعطف كبير على صداقتها...».

كما لمس، وبكلّ اعتزاز وسرور:

«التضامن بين الأقطار العربية لنصرة بعضها بعضاً ودعم كل منها للأخرى في سبيل صيانة استقلالها وتعزيز سيادتها...».

ثم قال، مؤكداً على هذا التضامن العربي:

(١) صورة الرسالتين في قسم الوثائق، الوثيقة رقم - ٢.

«لقد أعلنتُ مرة من هذا المقام، بأنِّي لا أدع مجالاً لعلم يرتفع فوق هذا العلم الخفّاق، إلا علم العروبة، علم الوحدة العربيّة؛ نعم، إن ما أعلنته بالأمس رأيتُه اليوم بأَم عيني في رحلتي هذه، فكان علم الوحدة العربيّة خفّاقاً فوق كلِّ علم حيث اتجهت وأنى.... رحلت...»^(١).

وأثمرت مساعيه هذه، والتقت مع رغبة العاهلين المصري والسعودي اللذين كانا يكتنان للرئيس القوّتلي كل تقدير واعتبار، فدعا مصطفى النحاس باشا، رئيس الوزراء المصري رؤساء الدول والوزارات في الدول العربيّة لحضور اجتماع في القاهرة لبحث موضوع الوحدة العربيّة والأسس التي يجب أن تقوم عليها هذه الوحدة.

في ٢٥ تشرين الأول ١٩٤٣ م، سافر إلى مصر رئيس الوزراء السوريّ سعد الله الجابري، ورافقه وزير الخارجية جميل مردم بك، وصبري العسلي نائب دمشق، والدكتور نجيب الأرمنازي أمين عام رئاسة الجمهوريّة، وحيدر الرّكابي أمين السر فيها، وذلك تلبية لهذه الدعوة، وأجروا مع النحاس باشا مباحثات مستفيضة حول الوحدة العربيّة، تلك المباحثات التي أدت، فيما بعد، إلى وضع «بروتوكل الإسكندرية» أولاً في ٧ تشرين الأول ١٩٤٤ م، ثم «ميثاق جامعة الدول العربيّة» في ٢٢ آذار ١٩٤٥ م.

وقد أشار الرئيس شكري القوّتلي في خطاب ألقاه في مجلس النواب يوم الإثنين ٢٦ شباط ١٩٤٥ م، بمناسبة عزم سورّيّة على دخول الحرب إلى جانب الحلفاء، إلى هذه الأبحاث الهادفة إلى إقامة جامعة للدول العربيّة، قال فيه:

«لقد كانت البلاد تعاني عزلتين: الأولى: تفصلها عن شقيقاتها الدّول العربيّة، والثانية: تحجز ما بينها وبين سائر الدّول الأخرى. أما عزلتها عن البلاد العربيّة فقد تبدّلت باتصال وثيق ولحمة محكمة، وها هي ذي الجامعة العربيّة وقد وضعت أسسها في ميثاق الإسكندرية وسيطلع علينا دستوراً قريباً...»^(٢).

كان الرئيس القوّتلي يريد من بروتوكل الإسكندرية ومن ميثاق جامعة الدّول العربيّة أن يكونا نواة لوحدة عربيّة، أو على الأقل لاتحاد عربي يشمل جميع الدّول المستقلة في البداية ثم يضمُّ بقية الدول العربيّة بعد استقلالها.

وتضمّن بروتوكل الإسكندرية، قبل تعديله، بنداً هاماً وهو أن القرارات المتّخذة

(١) شكري القوّتلي يخاطب أمته، مركز الوثائق المعاصرة، بيروت، ص ٨٢.

(٢) ذات المصدر، شكري القوّتلي يخاطب أمته، مركز الوثائق المعاصرة، بيروت، ص ٨٧.

بأكثرية الأصوات تكون ملزمة لسائر الدول الأعضاء، إلا أن هذه المادة عُدلت فيما بعد وأصبحت:

«وتكون قرارات هذا المجلس» ملزمة لمن يقبلها...

وفي ميثاق جامعة الدول العربية، نصت المادة السابعة على ما يلي:

«ما يقرره المجلس بالإجماع يكون ملزماً لجميع الدول المشتركة في الجامعة، وما يقرره المجلس بالأكثرية يكون ملزماً لمن يقبله».

«وفي الحاليتين تنفذ قرارات المجلس في كل دولة وفقاً لنظمها الأساسية» وهكذا فإنَّ الهدف من وحدة القرار ووحدة الموقف ووحدة الرأي ووحدة الالتزام وما يجمع الدول العربية، قد تلاشى وأصبح القرار لا يلزم من لا يقبل به. ومع ذلك فقد كان الأمل كبيراً، في بداية عهد الجامعة، أن توحد الآراء وتعزز المواقف وتصهر القوى، وهذا ما جعل الرئيس القوّلي يقول:

«أمّا صلتنا بالجامعة العربية التي هي حصن العرب المنيع، فصلة الولاء الخالص لمبادئها والعمل الدائم على ترقّيته وتحقيق أهدافها، فعلى هذه الجامعة المباركة يعقد الرجاء، وبها تناط الآمال، وفيها تلتقي مثلنا العليا، وفي تقويتها وإعزازها وتوطيد دعائمها عزة الجانب ووفرة الكرامة..»^(١).

ومن المؤسف بل من المؤلم حقاً أن هذا الحلم الكبير والأمل الواسع قد اضمحلَّ مع الزمن وتلاشى مع الأيام، ولم تستطع الجامعة العربية من تحقيق أي هدف من أهدافها التي قامت من أجلها سوى تعيين المحاسب وإقامة الحفلات والولائم بعد اتخاذ القرارات الهامة التي تبقى حبراً على ورق، ويتم تجليدها تجليداً أنيقاً لوضعها على رف النسيان.

ويعلق خالد العظم عليها في مذكراته، فيقول:

«وهكذا انجلت أعمال المندوبين في اجتماعات الجامعة العربية عن مادب سخية يأكلون فيها الطعام الفاخر، وعن خطب رنانة تهتز منها آلات التقاط الأصوات أكثر من اهتزاز الأفتدة، وعن تصاريح منمقة يتبادر إلى الذهن فوراً ضعف صاحبها لكثرة ما يتبجح به من القوة والبأس الشديدين..»^(٢).

(١) ذات المصدر، شكري القوّلي يخاطب أمته، مركز الوثائق المعاصرة، بيروت، ص ١١٠.

(٢) مذكرات خالد العظم، الجزء الأول، ص ٢٩١.

العدوان الفرنسي في ٢٩ أيار ١٩٤٥م

بعد أن مالت كفة الحرب العالمية الثانية إلى صالح الحلفاء وأخذت قوَّات المحور (ألمانيا وإيطاليا) بالتقهقر في شمال إفريقيا أولاً ثمَّ في إيطاليا، وبعد أن بدأ تحرير فرنسا من الشمال وانحسار حكومة فيشي على يد قوات الحلفاء، بدأت فرنسا الحرة بقيادة الجنرال ديغول تلتقط أنفاسها وتراجع تدريجياً عن وعودها بمنح سورّية كامل استقلالها، وتمسكت بمصالحها في سورّية ولبنان بدعوى أنها تريد تأمين سلامة طرق مواصلاتها إلى بقية مستعمراتها في جنوب شرق آسيا.

أصرّت على عقد معاهدة مع سورّية تضمن لها الاحتفاظ بالقواعد العسكريّة وعلاقات ثقافية وماليّة اقتصادية كاملة، وبعثت بمذكرة إلى الحكومة السورّية تشعرها بذلك فرفضت الحكومة السورّية هذه المطالب وأصرّت على حقوقها بالاستقلال الكامل دون أي قيد ودون أي امتياز لفرنسا.

عندئذ بدأت فرنسا فرض هيمنتها بشكل عنيف على مختلف مرافق الدولة، فثارت سورّية من أقصاها إلى أقصاها ضد الغطرسة الفرنسية التي كان يقودها الكولونيل أوليفا روجيه، وقامت تحارب السلطات الفرنسية بما لديها من إمكانيات محدودة، وهاجم النواب في المجلس بشدة الإجراءات الفرنسية ودعوا إلى مقاومتها بكل ما لديهم من قوة، وارتدى النواب والأساتذة والطلاب في المدارس والجامعات ألْبسة قوات الدرك التي كانت وحدها تحت إمرة الحكومة السورّية، وبدأوا التمرين على استعمال السّلاح لمقاومة الفرنسيين (ولم يكن لدى سورّية من سلاح سوى بعض البنادق والقليل من الذخيرة بيد رجال الدرك تركته لهم السّلطات الفرنسية لضبط الأمن في البلد وقمع المظاهرات إن حدثت)، ووعدت بريطانيا بإرسال بعض الأسلحة للسوريين خفية، إلا أنها لم تفعل).

في المدن الشماليّة السورّية والوسطى تمكن المجاهدون من الهجوم على مراكز تجمع القوات الفرنسية، والاستيلاء على بعض أسلحة الجنود.

أما في دمشق، حيث كانت تتمركز معظم القوات الفرنسية الثقيلة من مدفعية ودبابات وطائرات، فقد قررت السلطات الفرنسية ضرب العاصمة وإحراقها، كما فعلت أثناء الثورة السورّية الكبرى عام ١٩٢٥م عندما أحرقت منطقة سيدي عامود وما حولها، وكانت أجمل وأرقى منطقة في دمشق والتي أطلق عليها فيما بعد اسم «منطقة الحريقة».

وفي الساعة السابعة من مساء ٢٩ أيار ١٩٤٥ م، بدأ قصف المدينة ببنيران المدفعية

والدبابات، بدءاً بدار المجلس النيابي ثم جامع تنكز في شارع النصر ثم إحراق شارع رامي وشارع الصالحية حيث جريدة «الأيام»، وسوق ساروجه والعصرونية والميدان مما لم يسبق له مثيل.

كان الرئيس شكري القوّتلي مريضاً في الفراش ومعدته تنزف من القرحة، وكان الفرنسيون يهدّدونه بنسف البيت الذي هو فيه مع عائلته إن لم يوقع معهم اتفاقاً يبقّهم في سورية، وكان يرى من نافذة غرفته دمشق تحترق. وفي الوقت الذي التجأ فيه رجال الحكومة والنواب إلى دار السيد خالد العظم في سوق ساروجه هرباً من النيران، قال الرئيس القوّتلي: «إنني أنتظر من يحملني إلى مجلس النواب كي أموت مع هؤلاء الأبطال رجال الدرك الذين يذودون بأرواحهم دفاعاً عن حرمة البلاد وكرامتها، فألقى ربي راضياً مرضياً، وذلك خير من عقد هدنة أو استسلام للمعتدين»، وذلك بعد أن ضرب الفرنسيون دار مجلس النواب بمدافع دباباتهم ورشاشاتهم، وقتلوا حاميته ومثلوا بأفرادها أبشع تمثيل، ثم جاءه الوزير المفوض البريطاني «تارانس آلان شون» داخل دبابة ودخل غرفته، وقال له إنه استطاع أن يأتي إليه بعد أن أعلن الفرنسيون هدنة لـ ٤٥ دقيقة يلمّ خلالها السوريون جثث موتاهم وأشلاء جرحاهم، ويستمرّون بعدها بالقصف حتى يوقع لهم الرئيس القوّتلي هذا الاتفاق. فانتفض الرئيس وطلب حضور والدته وزوجته وأولاده وقال للوزير المفوض البريطاني: «ما عندي أغلى من ديني ووطني وهؤلاء - وأشار إلى أسرته - فوالله لو قطعتم أصابعي بعد أن دمر الفرنسيون بلادي لن أوقع لهم ما يريدون»، ثم ذكره بوعود تشرشل وأنذره بسوء العاقبة إذا لم تتدخل بريطانيا فوراً لوقف العدوان الفرنسي الوحشي على سورية.

وكانت الدول العربيّة: مصر والسعودية ولبنان والعراق والأردن، قد ثارت لنبا العدوان الفرنسي على سورية وقامت المظاهرات في شتى أرجاء هذه الدول تطالب بالوقف الفوريّ للعدوان الفرنسي وبمنح سورية استقلالها كاملاً غير منقوص، فأرسل رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل إلى الجنرال ديغول برقية أذاعتها محطة الشرق الأدنى البريطانية من قبرص جاء فيها:

«بالنظر إلى الحالة الخطيرة التي آل إليها الوضع في سورية ولبنان، وبالنظر للقتال الدامي الذي جرى مؤخراً في سورية، فقد أمرنا، بالأسف الشديد، قائد جيوش الشرق الأوسط بالعمل للحيلولة دون إراقة دماء أخرى». «لقد اتخذنا هذه الخطوة حرصاً على الأمن في ربوع الشرق الأوسط كلّها،

وتحاشياً لأي اصطدام يقع بين القوات البريطانية والفرنسية، نطلب إليكم أن تأمروا الجنود التابعين إليكم بالكفّ عن إطلاق النار للشروع بمحادثات ثلاثية بين بريطانيا وفرنسا وسورية في لندن».

ثم دخلت القوات البريطانية من لبنان وفلسطين إلى دمشق، فحاصرت القوات الفرنسية في ثكناتها ومنعتها من الخروج مما أثلج صدر السوريين الذين استقبلوا القوات البريطانية استقبال المنقذين. واستلمت الحكومة السورية الدوائر الرسمية التي كانت تشغلها السلطات الفرنسية، وسمح لأفراد هذه السلطات بمغادرة البلاد ليلاً تحت جنح الظلام وتحت الحماية البريطانية خوفاً من انتقام الأهلين منهم.

وتقدمت سورية إلى مجلس الأمن بطلب إخراج القوات الأجنبية منها، وناقش الأعضاء المدة اللازمة لمغادرتها، فطلبت فرنسا أن تمنح الوقت الكافي لتدبر أمورها، وعارض مندوب الاتحاد السوفياتي «فيشنسكي» منح الفرنسيين أية مهلة وطالب بالانسحاب الفوري للقوات الفرنسية والبريطانية من سورية. وعرضت بريطانيا أن تنسحب القوات بالوقت الممكن عملياً، واقترحت الولايات المتحدة سحب هذه القوات بأسرع وقت ممكن، وبالتفاوض من أجل ذلك مع الأطراف المعنية. وصوّت المجلس بأكثرية أعضائه على المشروع الأمريكي، إلا أن المندوب السوفياتي عاد واعتراض على ذلك، وكان اعتراضه أول «حق النقض» «VETO» يستعمل في مجلس الأمن.

وتم فيما بعد الاتفاق على أن تنسحب القوات الفرنسية والبريطانية من سورية خلال ثلاثة أشهر. وتم الانسحاب في ١٧ نيسان ١٩٤٦ م، واعتبر هذا اليوم - يوم الجلاء - عيداً قومياً في سورية، وما زال يحتفل به كعيد قوميّ وكأفضل أعياد سورية الوطنية وأسعد يوم في تاريخها، وشعر المواطنون جميعاً بسعادة غامرة.

واستلمت سورية جميع المصالح والإدارات التي كانت فرنسا مستولية عليها، بما في ذلك الجيش وأفراده من السوريين، وكان محدود العدد ومحدود القوى.

وجرى في هذا اليوم عرض عسكري شاركت فيه المنظمات الأهلية وقوات من الدول العربية إلى جانب الجيش السوري، وكان عرضاً في غاية التنظيم والجمال، وألقى الرئيس شكري القوّتلي، بهذه المناسبة خطاباً قومياً جامعاً، قال فيه:

«بني وطني....»

هذا يوم تشرق فيه شمس الحرية ساطعة على وطنكم فلا يخفق فيه إلا علمكم

ولا تعلقو فيه إلا رايتكم، هذا يوم الحق تدوي فيه كلمته، ويوم الاستقلال
تتجلى عزته، يوم يرى الباطل كيف تدول دولته وكيف تضمحل جولته. هذا
يوم النصر العظيم والفتح المبين...
«بني وطني....»

بعد أن أحمد الله تعالت قدرته على ما وفّقنا إليه...
أرى لزماً عليّ في هذا اليوم التاريخي الأغرّ أن أتوجه، والإكبار يتملكني،
والخشوع يملأ جوانب نفسي بالتحية والتمجيد إلى أرواح الشهداء الأبرار،
الخالدين الأطهار، الذين غرسوا شجرة الاستقلال بيدهم وسقوها بكريم
دمهم، فغدت في هذا اليوم المبارك وارفة الظلال، أصلها ثابت وفرعها في
السماء، أولئك الذين ماتوا ليحيا وطنهم، وقضوا لتبقى أمتهم، هم أصحاب
الفضل الأول في هذا النصر المحجل، وما يوم الاستقلال هذا إلا عيد الفداء
ومهرجان الشهداء، فسلام عليهم في عليّين، وتمجيد لذكراهم في الخالدين». ^(١)
وبالنسبة للوحدة العربية قال:

«وبلاد الشام التي كانت مهداً للفكرة العربية في عهد الزاهر، وحملت رسالة
الحضارة بين أولى الدول العربية إلى الآفاق البعيدة، ورفعت راية العروبة على
ضفاف اللواء وروابي الأندلس وأسوار الصين، لتعلن اليوم أنها تؤمن بالعروبة
في أوسع معانيها، وتساهم في إيمان بأداء رسالة العروبة للحضارة الإنسانية،
وهي رسالة سامية قائمة على الحق المطلق والسلام العادل. ولقد أعربت عن
مشاعركم ورميت عن قوس عقيدتكم حين قلت بالأمس، وأقول اليوم: إننا لن
نقبل أن يرتفع فوق علم هذه البلاد سوى علم واحد هو علم الوحدة العربية» ^(١).

لقد حقق الرئيس شكري القوّتلي في موقفه المبدئي الصلب من الفرنسيين
والإنكليز، وإصراره على عدم منح الفرنسيين في سورية أي امتياز مهما كان ضئيلاً،
وعدم توقيع أية معاهدة معهم، حقق استقلالاً تاماً ناجزاً لا شائبة فيه ولا مطعن، وما
كان باستطاعة غيره من الزعماء السوريين أن يقفوا هذا الموقف وأن يحققوا مثل هذا
الاستقلال الناصع، ومع ذلك فإنه لا يدّعي لنفسه هذا الفضل بل يعيده إلى الشعب
السوري وتضحياته الكثيرة وشهداء الأبرار الذين بذلوا دمهم رخيصة في سبيل حرية
وطنهم ورفعة شأنه.

(١) ذات المصدر، خطاب الرئيس القوّتلي في عيد الجلاء الأول، ١٧ نيسان ١٩٤٦م، ص ٩٨.

ورغم ما كان بينه وبين خصومه السياسيين من خلاف، فقد اعترفوا جميعاً له بهذا الفضل. ورغم انتقاد أسعد الكوراني للرئيس القوّتلي في قبوله تعديل الدستور لإعادة انتخابه، إلا أنه يقرُّ للرئيس بفضلَه في تحقيق استقلال تامٍّ وناجز لسورية، رغم ضغوط بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة لإبقاء بعض المصالح الحيوية لفرنسا في سورية، فيقول:

«وتبارى الأعضاء (في مجلس النواب) في الإشادة بما حققه الرئيس القوّتلي في عهده من الاستقلال الكامل بالجملاء، حتى أنه جاء في بيان الكتلة الدستورية، الذي تلاه الأستاذ أحمد قمبر نائب حلب، بتقديم من الأستاذ هاني السباعي، نائب حمص إن الأمة تأمل أن يتوفّر لها، في سياستها الداخلية، مثل الذي توفر لها في سياستها الخارجية والقومية على يد فخامة الرئيس السيد شكري القوّتلي الذي هو ضمان ثمينة لسلامة وضع البلاد واستقامة خطواتها في ما ترجوه من علائق وثيقة بين البلاد العربيّة، وما تسعى إليه من توحيد كلمة العرب وجمع شملهم». ويضيف أسعد الكوراني:

«وربما كانت كلمة الكتلة الدستورية أقرب إلى الحقيقة من أي كلمة أخرى إن لم تكن هي الحقيقة نفسها، فالفضل كل الفضل في ما تحقّق للوطن السوري من الاستقلال التام كان بسياسة الرئيس القوّتلي وتوجيهه القوي وقوة عزمته ورباطة جأشه في ثباته. ومع أن السياسة الداخلية كانت مضطربة إلا أن سورية استطاعت أن تحقّق أموراً ذات أهمية قصوى أقرب إلى الثورة منها إلى الإصلاح كقانون العمّال وقانون الإثبات المدني والتجاري المسمى بقانون البيّنات...». ويقول أيضاً:

«ولم يتردد (سعد الله الجابري)، كما لم يتردّد (فارس الخوري) وجميل مردم بك في الاعتراف بأن القوّتلي كان وحده صاحب الفضل الأكبر في الجملاء واكتمال الاستقلال»^(١).

أما خالد العظم، ورغم ما كان بينه وبين الرئيس القوّتلي من خلاف وتنافس على الرئاسة، فقد اعترف له بالزعامة وبشدة المراس وقوة العزيمة وصدق الوطنية، ووفاء حقه حين قال له:

(١) ذكريات وخواطر، أسعد الكوراني، رياض الريس للكتب والنشر، الطبعة الأولى، شباط ٢٠٠٠م، ص ١٦٥.

«إنني مؤمن بأنك خير من يتزعم البلاد ويقودها إلى شاطئ السلام والاطمئنان، وأنتك الوحيد الذي لم تلوث سمعته بين رفاقه في الدور الماضي، كما أنني أعتقد أنك تتحلى بمزايا وصفات تؤهلك لتسلم أكبر مركز في البلاد، ولذلك أقبل، بكل امتنان وراحة ضمير، أن أنضوي تحت لوائك وأن أسير إلى جنبك في المعركة القادمة، حتى نحقق للبلاد ما نتوق إليه من تحرر وانطلاق من الانتداب وإقامة حكم صالح لا يستمدُّ سلطانه إلا من الشعب، ولا يستهدف إلا خدمة الشعب بإخلاص وتجرد...».

«وهكذا وضعت يدي في يد ذلك الرجل الذي كان - مع ما لديه من هفوات لا يخلو منها بشر - أفضل من يمكن الاعتماد عليه للقيادة والرئاسة، ولم يخب ظني به، فقد أوصل بلاده إلى الذروة حين حققت جلاء الجيوش الأجنبية من سورية في ١٩٤٥ م، وانتفضت من تحت نير الانتداب البغيض، فأصبحت دولة مستقلة بكل ما في الكلمة من معنى، دون أن تقيد هذا الاستقلال أو تحده معاهدة أو مخالفة مع أية دولة أجنبية».

«وبراعة القوّلي تتجلى، حسب ما أراه، وبصورة لا تدع مجالاً للمنافسة، في أمرين:

الأول: تمكنه من نيل استقلال سورية دون عقد معاهدة مع الإنكليز، بالرغم من أن دعمهم له لم يكن بريئاً.

الثاني: تصلُّبه في رفض التفاهم والتعاقد مع الإفرنسيين، بالرغم من نصح الإنكليز وضغطهم الشديد لحمله على ذلك.

وإنني أجزم بأن لا أحد من رجالنا السياسيين كان قادراً على الوقوف هذا الموقف العنيد الصلب، في ظروف قاسية كالتى مرت على القوّلي، وأبرزها يوم العدوان الإفرنسي في أواخر أيار ١٩٤٥ م، حين قذفوا مدينة دمشق بقذائف مدافعهم وطياراتهم، واحتلوا مراكز الحكومة وأوشك الأمر أن يستتب لهم. وكان لعناد القوّلي، وهو طريح الفراش وحيداً في داره، وعديم الاتصال بوزرائه ورفاقه، ورفضه الاعتراف بالأمر الواقع، الفضل الأكبر في اجتياز البلاد هذه العاصفة الغاشمة. ولئن وجب علينا أن نذكر فضل سير ونستون تشرشل، رئيس وزراء بريطانيا، في الإنذار الذي وجهه للجنرال ديغول بلزوم سحب جيوشه من سورية، فلا بدّ من القول بأن حزم تشرشل ما كان ليؤثر لو أن القوّلي تساهل وقَبِل التفاهم مع السُلطة العسكرية الإفرنسية في دمشق، فموقفه

الجريء العنيد جرأً تشرشل على اتخاذ التدبير الحازم تجاه ديغول، دون الالتفات إلى الصداقة الإنكليزية - الفرنسية والزمالة في الحرب التي لم تكن بعد قد وضعت أوزارها»^(١).

استقلال لبنان

وتحقق للبنان ما تحقق لسورية، إذ بدأ جلاء القوات الفرنسية في ٣١ آب ١٩٤٦ م، أي بعد أربعة أشهر على جلائها من سورية، وجلا آخر جندي أجنبي عن بيروت في ٣١ كانون الأول ١٩٤٦ م، وتقرر الاحتفال بعيد الجلاء في الأيام الثلاثة الأولى من العام التالي أي ١٩٤٧ م.

وشاركت سورية لبنان أفراحه، وذهب سعد الله الجابري رئيس الوزراء، وجميل مريم بك إلى بيروت لتمثيل سورية في هذه الاحتفالات.

وكان الرئيسان الشيخ بشارة الخوري رئيس الجمهورية، والسيد رياض الصلح رئيس الوزراء قد اتفقا على ميثاق وطني يكرس استقلال لبنان، أقرّ الأمور التالية:

«أ - لبنان جمهورية مستقلة استقلالاً كاملاً، لا تربطها أية معاهدة أو أي اتفاق بأية دولة، هو بلد سيد نفسه.

ب - لبنان ذو وجه عربيّ ولسان عربيّ، وهو جزء من العالم العربيّ، له طابعه الخاص، ولكنه، مع عروبه هذه، لا يقطع علائقه الثقافية الحضارية التي أقامها مع الغرب (باعتبار أن هذه العلائق قد ساعدت على الوصول إلى الرقيّ الذي هو فيه).

ج - لبنان مدعو إلى التعاون مع الدول العربيّة وإلى دخول الأسرة العربيّة بعد أن تعترف هذه الدول باستقلاله وكيانه ضمن حدوده الحاضرة، فعليه أن يحفظ التوازن بين الجميع...»^(٢).

وكان رياض الصلح قد أطلع الرئيس شكري القوتلي على هذا الاتفاق، كما أطلع جميع إخوانه في سورية: سعد الله الجابري وجميل مردم بك ولطفي الحفار، وقد وافقوا عليه.

كما كان لموقف سورية، رئيساً وحكومة وشعباً، إلى جانب لبنان في محنته عندما

(١) مذكرات خالد العظم، الجزء الأول، ص ٢٤٧، ٢٤٨.

(٢) كتاب الاستقلال، دار النهار، ص ٣١٣.

اعتقلت السلطات الفرنسية رئيس الجمهورية وحكومته، أفضل الأثر في عروبة لبنان وضمان استقلاله ووحدته، وقد أشرنا إلى ذلك في ما سبق.

وعندما قام الرئيس شكري القوّتلي بزيارة رسمية إلى لبنان بتاريخ ٢٢ - ٢٤ شباط ١٩٤٧م، بناءً على دعوة من الشيخ بشارة الخوري، أشاد بالعلاقة الوثيقة بين البلدين الشقيقين سورية ولبنان، وقال في خطاب موجه للشيخ بشارة الخوري:

«... إنه، يا فخامة الرئيس، يوم من أسعد أيام حياتي، ففيه أذن الله بأن أعانق رئيس لبنان في عاصمته، وقد كلل الله جهاد البلدين بالفوز، فأفاء عليهما نعمة الاستقلال والسيادة وحقّق مُناهما بالجلاء..»^(١).

(١) شكري القوّتلي يخاطب أمته، مركز الوثائق المعاصرة، بيروت، ص ١١٩.

القضية الفلسطينية

في مؤتمرات القمة العربية والجامعة العربية

١- مؤتمر أنشاص^(١)

إذا كان العمل من أجل الوحدة العربية منشوداً في زمن السلم، فإنه يصبح ملزماً وضرورياً وملحاً عندما يحدق الخطر بالأمة العربية، إذ تآزرت قوى الاستعمار على خلق دولة صهيونية في قلب العالم العربي، في فلسطين، وأخذت تمدها بجميع وسائل التسلط والقوة والدعم السياسي والمالي والعسكري، هادفة من وراء ذلك إلى شل فكرة الوحدة العربية التي كان يرى فيها الغرب خطراً على مصالحه في هذه المنطقة الغنية الاستراتيجية من العالم.

عندئذ دعا الملك فاروق إلى عقد مؤتمر في زهاء أنشاص القريبة من القاهرة، لبحث ما يجب عمله إزاء هذا الخطر المحدق.

اجتمع ملوك ورؤساء العرب في ٢٨ و ٢٩ أيار عام ١٩٤٦م تلبية لهذه الدعوة، حضر منهم: الرئيس شكري القوّتلي (سورية)، الشيخ بشارة الخوري (لبنان)، الملك عبد الله بن الحسين (الأردن)، الأمير سعود بن عبد العزيز (المملكة العربية السعودية)، الأمير عبد الإله (العراق)، الأمير سيف الإسلام عبد الله (اليمن).

تداول المجتمعون في ما يجب عمله، واتفقت الآراء على توحيد الجهود ودعم الفلسطينيين للحيلولة دون قيام دولة لليهود في هذه المنطقة الغالية المقدسة والهامة بالنسبة للعرب والمسلمين، وقرر المجتمعون:

(١) نص قرارات مؤتمر أنشاص في قسم الوثائق، الوثيقة رقم ٣، مؤتمرات القمة العربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

«... وإن قضية فلسطين ليست قضية خاصة بعرب فلسطين وحدهم بل هي قضية العرب جميعاً، وإن فلسطين عربية يتحتم على دول العرب وشعوبها صيانة عروبته، وإنه ليس في إمكان هذه الدول أن توافق، بوجه من الوجوه، على أية هجرة جديدة، ويعتبرون ذلك نقضاً صريحاً للكتاب الأبيض الذي ارتبط به الشرف البريطاني، ولهم عظيم الأمل أن لا يعكر صفو علائق المودة القائمة بين الدول والشُعوب العربية من جهة، والدولتين الديموقراطيتين الصديقتين من جهة أخرى أي تثبت من جانبهما يرمي إلى إقرار تدابير ماسة بحقوق عرب فلسطين، حرصاً منهم على دوام هذه الصداقة، وتفادياً لرد فعل ينشأ بسبب ذلك ويفضي إلى اضطرابات قد يكون لها أسوأ الأثر في السلم العام».

وتضمنت القرارات المتخذة في هذا المؤتمر:

- ١ - مساعدة الشعوب العربية المستعمرة على نيل استقلالها.
 - ٢ - قضية فلسطين قلب القضايا القومية.
 - ٣ - خطر الصهيونية.
 - ٤ - الحد الأدنى المقبول لحماية عروبة فلسطين.
 - ٥ - الإجحاف بحقوق عرب فلسطين عمل عدائي ضد دول الجامعة العربية.
 - ٦ - الدفاع عن كيان فلسطين في حال الاعتداء عليه.
 - ٧ - مساعدة عرب فلسطين بالمال.
 - ٨ - مساعدة عرب فلسطين بكل الوسائل الممكنة.
 - ٩ - ضرورة حصول طرابلس الغرب على الاستقلال.
 - ١٠ - شروط القدرة على مواجهة العدوان الخارجي.
- ووصف الرئيس القوتلي الوثيقة التي وقعها الملوك والرؤساء في أعقاب هذا المؤتمر بقوله:

«لقد كتبت حقاً بسطور أملتها العقيدة الراسخة والإيمان القوي المتغلغل في صدور موقعيها من ملوك ورؤساء وأمراء، وفي ذلك ما يدعو إلى الاعتزاز والفخر والغبطة والسرور».

«... هنالك بقعة اتحدت كلمة الأمة العربية على نصرتها، ذلك لأنها جزء حي من الجسم العربي الغالي، فما على سكان هذا الجزء إلا أن يوحدوا كلمتهم

ويجمعوا أمرهم فينالوا إعجاب الأمة العربيّة وإكبارها وصادق مؤازرتها وتأييدها...»^(١).

٢ - مؤتمر بلودان

تنفيذاً للتوصيات والقرارات التي اتخذها مؤتمر الملوك والرؤساء والأمراء في زهراء أنشاص في ٢٨ و ٢٩ أيار ١٩٤٦ م، عقد مجلس جامعة الدول العربيّة دورة غير عادية على مستوى رؤساء الوزارات، هي الرابعة، في فندق بلودان الكبير من ٨ إلى ١٢ رجب ١٣٦٥ هـ الموافق لـ ٨ - ١٢ حزيران ١٩٤٦ م، وكان أهم بند في جدول أعمالها دراسة تقرير لجنة التّحقيق البريطانيّة - الأمريكيّة والرد عليه، ذلك التقرير الذي أوصى بفتح باب فلسطين للهجرة اليهودية، والسماح لليهود بشراء الأراضي في جميع أنحاء فلسطين.

كان الوفد السوري برئاسة سعد الله الجابري رئيس مجلس الوزراء، وعضوية فارس الخوري رئيس مجلس النواب وجميل مردم بك وزير سورّيّة المفوض في مصر ولطفي الحفار عضو مجلس النواب، وكانت الوفود العربيّة الأخرى على هذا المستوى، وتولى الأمانة العامّة الأمين العام عبد الرحمن عزام باشا.

أعرب المؤتمر في بداية دراسته لتوصيات مؤتمر أنشاص:

«عن تقديره الكبير لجميع التوجيهات والآراء الصائبة المشار إليها فيه، وتأيد كل ما جاء فيه تأييداً تاماً، وأن يتخذ جميع التدابير لتحقيق هذه الرغبات السامية».

ثم أعلن رئيس الوفد السوري سعد الله الجابري:

«أمامكم أيها السادة، توصي اللجنة الأنكلو - أمريكية، وقد اجتمعتم لتروا فيها رأيكم، وتحكموا إزاءها أمركم، وما نحن أولاء نقف اليوم وجهاً لوجه أمام هذه التوصية، فقد جاءت هادمة لكيان العرب في فلسطين بفتح أبواب الهجرة الصهيونية إلى فلسطين على مصاريعها، والسّماح بانتقال الأراضي إلى الصّهيونيين في كل مكان من فلسطين، وقضت بحرمان البلاد إقامة حكومة وطنية، ناهيكم بما في التوصية من تجاهل لإرادة الأمة العربيّة ومن تأييد تام للصّهيونية ومداراتها والدفاع في تحقيق مطامعها...»^(٢).

(١) شكري القوّتلي يخاطب أمته، مركز الوثائق المعاصرة، بيروت، ص ١١٧، ١١٨.

(٢) جامعة الدول العربيّة، دورة الاجتماع الرابعة غير العادية.

وبعد مناقشة ما تضمنته توصيات لجنة التحقيق من إجحاف بحقوق عرب فلسطين، وتأييد للرغبات الصهيونية، اتفق المجتمعون على أن تبعث حكوماتهم بمذكرات إلى الحكومة البريطانية تنصّ على عدم اعترافها بشرعية لجنة التحقيق بالوضع الذي تشكلت به دون موافقة الأمم المتحدة، ودون أن تمثّل به الدول العربيّة ذات المصلحة المباشرة، لذلك فإن هذه الدّول ترفض جميع ما انطوى عليه تقرير اللجنة مما هو مجحف بحقوق العرب الطبيعيّة في بلادهم، وتضيف:

«إن الدول والشعوب العربيّة تعتبر الأخذ بتوصيات لجنة التحقيق عملاً عدوياً موجهاً إليها يقصد به القضاء على كيان الشعب العربيّ الفلسطيني، وتعريض البلاد العربيّة إلى أخطار عظيمة ومشاكل لا حدّاً لتتأججها، وإن دول الجامعة العربيّة، في حالة تنفيذ التوصيات المذكورة، تحتفظ بحريّة العمل واتخاذ كل ما من شأنه رد هذا العدوان وإنقاذ عرب فلسطين من الظلم الذي تنطوي عليه توصيات اللجنة».

«إن ما ينتش من قلاقل في فلسطين وفي الشرق العربيّ كله، وما ينجم عن ذلك من إخلال بالسلم والأمن، تقع مسؤوليته على من يؤيد تقرير اللجنة ويعمل على تنفيذه»^(١).

ثم قرر المجتمعون:

أ - إيجاد هيئة فلسطينية عربيّة عليا تعتمد عليها الجامعة العربيّة.

ب - إيجاد المال اللازم للقضية الفلسطينية وتنظيم صرف المال.

كما وضعوا برنامجاً لـ:

أ - توحيد كلمة عرب فلسطين.

ب - المقاطعة.

ج - الدعاية.

د - إنقاذ الأراضي.

هـ - مساعدة وتنشيط العرب في فلسطين.

و - تأليف لجان الدفاع عن فلسطين في الأقطار العربيّة.

(١) ذات المصدر، جامعة الدول العربيّة، دورة الاجتماع الرابعة غير العادية.

ووضعوا لكل بند من هذه البنود البرامج التطبيقية لتنفيذه.

وفي نهاية المؤتمر قرر المجتمعون إرسال رسالتين إلى بريطانيا وإلى الولايات المتحدة الأمريكية، يرفضون فيهما تقرير لجنة التوفيق وما تضمنته من إهدار لحقوق الفلسطينيين ومن دعم لليهود، ومساعدتهم لإدخال مائة ألف يهودي جديد من أوروبا إلى فلسطين والسّماح لهم بشراء أراضي الفلسطينيين حيث شاؤوا، ويذكّرون الدّولتين بالكتاب الأبيض الذي كانت أصدرته الحكومة البريطانية عام ١٩٣٩م، والذي توقف بموجبه الهجرة اليهودية إلى فلسطين، كما يذكّرونهما بالمبادئ التي قام عليها حلف الأطلسي من حماية حقوق السكان الأصليين، وينذرونهما بسوء العاقبة وبحق الدول العربيّة بالدفاع المشروع عن أمنها وسلامتها^(١).

سوريّة تفقد أحد أهمّ رجالاتها الأفاض

بعد أن ترأس السيد سعد الله الجابري مؤتمر مجلس جامعة الدّول العربيّة في بلودان، الذي اتخذ من القرارات الخاصة بفلسطين أقواها وأفضلها، شعر الجابري بانحراف شديد في صحته وبعدم قدرته على الاستمرار في تحمل مسؤوليات الحكم، فذهب إلى مصر واضطر لدخول مشفى المواساة في الإسكندرية، وبعث باستقالته من رئاسة الحكومة إلى الرئيس شكري القوّتلي، الذي تألم ألماً شديداً لمرضه ولحرمانه في هذه الظروف المصيرية من أكفأ وأخلص زملائه في الوطنية وفي الحكم، وأخّر قبول الاستقالة أماً بتحسّن حالة أخيه في الجهاد.

بعد المعالجة، تحسّنت صحّته قليلاً وعاد إلى دمشق، فزاره الرئيس القوّتلي في فندق الشّرق، كما استقبل بعض أصدقائه المقربين، ولم يستطع استقبال جميع محبيه ومقربي مكانته الكثر، ثم عاد وانتكس وانتقل إلى حلب، مسقط رأسه، وتبيّن أنه مصاب بتشمّع في الكبد، وهو مرض عضال يصعب شفاؤه.

وأسف الرئيس شكري القوّتلي أسفاً شديداً لهذا المصاب، واضطر لقبول الاستقالة، ثم استدعى جميل مردم بك وكلفه بتشكيل الوزارة.

وبعد أن سافر سعد الله الجابري إلى حلب، أوفد له الرئيس القوّتلي بعثات طبيّة من دمشق وبيروت ومصر، وأجروا له عملية جراحية أماً باستئصال الورم، وبعث

(١) نص الرسالة والقائمة بأسماء ممثلي الدول العربيّة الذين اجتمعوا في مؤتمر بلودان في قسم الوثائق، الوثيقة رقم ٤ - .

إليه بمرافقه العسكري النقيب سهيل العشي، مع هؤلاء الأطباء للسَّهر على صحَّته،
وهيَّأ له السفر إلى الولايات المتحدة لاستشارة أفضل الأطباء، إلا أن صحته
تدهورت، وتوفِّي رحمه الله في ٢٠ حزيران ١٩٤٧ م.

وجرت للفقيد جنازة حافلة، واشترك في تشييعه رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء
والوزراء والنواب وقادة الجيش وممثلون عن رؤساء الدول العربية وجماهير غفيرة
من سكان حلب، التي كانت ترى في سعد الله الجابري أفضل أبنائها بعد إبراهيم
هنانو، ووري الفقيد إلى جوار إبراهيم هنانو، وعطلت الدوائر الرسمية وبكاه
السوريُّون جميعهم. وقد وصفه خالد العظم في مذكراته بأنه يشبه القوّلي في
التصلب والحزم وصدق الوطنية وحسن الإدارة والكفاءة.

بعد تكليف جميل مردم بك برئاسة الوزارة، ألّفها في ٢٨ كانون الأول ١٩٤٦ م
على الشكل التالي: جميل مردم بك للرئاسة والداخلية والصحة والإسعاف العام،
سعيد الغزي للمالية، نعيم الأنطاكي للخارجية، أحمد الشراياتي للدِّفاع الوطني،
حكمت الحكيم للاقتصاد الوطني، عادل أرسلان للمعارف، عدنان الأتاسي للعدليّة
والأشغال العامّة.

وباشرت الوزارة المردية عملها فوراً، وكانت أمامها، في الداخل والخارج،
مهمات صعبة وشائكة.

ففي الداخل، أضربت بعض المدن احتجاجاً على غلاء المعيشة، وظهر فساد
ورشوة في مديرية الإعاشة، مما استوجب تسريح عدد كبير من موظّفيها، وحدثت
مشاكل ونزاعات بين حوران وجبل الدُّروز نتيجة اعتداء بعض أهالي حوران على
أحد شيوخ جبل الدُّروز.

وفي دمشق، أضرب طُلّاب الجامعة مطالبين بأن تكون الانتخابات النيابية القادمة
على درجة واحدة لا درجتين، إلا أن أهم ما واجه الحكومة، الإشراف على
الانتخابات وتأمين سلامتها وحرّيتها، وكثيراً ما تكون الانتخابات عرضة للطُّعون
والاحتجاجات على مداخلات الحكومة والتجاوزات في دعم جهة ضدَّ جهة أخرى
أو حزب ضدَّ حزب آخر. ولم تخل هذه الانتخابات، التي جرت في شهر تموز
١٩٤٧ م، بعد أن أضحت على درجة واحدة، من النقد والتَّجريح، وكان النَّجاح في
نهايتها لمرشحي الحزب الوطني، وهو حزب الحكومة، بأكثر المقاعد.

أما في المجال الخارجي، فقد كانت قضية فلسطين ومجابهة الدول الغربية،
ورفض توصيات لجنة التوفيق الأنكلو - أمريكية، الشغل الشاغل لسوريّة ولبنانية

الدول العربيّة. فقد دعت بريطانيا، في مطلع عام ١٩٤٧م، إلى مؤتمر يعقد في لندن، لبحث هذه القضية واتخاذ الإجراءات اللازمة حيالها.

وبعثت الدول العربيّة بوفود لها، كما بعثت فلسطين بوفد لها. ومثّل سورية، رئيس مجلس النواب فارس الخوري، والوزير الأمير عادل أرسلان، ولم يتوصّل المجتمعون إلى أي اتفاق، وأعلن وزير الخارجية البريطاني المستر بيفن، إحالة القضية إلى الأمم المتحدة، وقد أثار ذلك مخاوف واستياء الدول العربيّة، نظراً لقوة التفوذ الغربيّ والصهيونيّ في أمريكا وفي الأمم المتحدة من جهة، ولضعف النفوذ العربيّ فيهما.

استمرّراً لبحث قضية فلسطين ودراسة مواقف الدّول الكبرى منها، ولا سيّما بريطانيا والولايات المتحدة، عاد مجلس جامعة الدول العربيّة وعقد اجتماعه العادي السّابع، في بيروت أولاً ثم في عاليه، في لبنان، وذلك في ٢٢ ذي القعدة ١٣٦٦ هـ الموافق لـ ٧ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٧م، واستمر حتى ٢٢ فبراير (شباط) ١٩٤٨م، وبحث القضايا الثلاث الهامة، وهي: قضية فلسطين، قضية مصر وقضية ليبيا.

«بعد مناقشة هذه القضايا، وافق المجلس بالإجماع على ما يأتي:

١ - يرى المجلس أن مقررات بلودان السرية التي كانت واجبة التنفيذ في حالة قبول تقرير لجنة التحقيق الإنكليزية - الأمريكية، والشروع في تنفيذ ذلك التقرير، لا تزال قائمة وواجبة التنفيذ في حالة تطبيق أي حل من شأنه أن يمسّ بحق فلسطين في أن تكون دولة عربيّة مستقلّة.

٢ - وبالنسبة لقرار الحكومة البريطانية المعلن أخيراً بعزمها على التخلي عن انتدابها على فلسطين، وانسحابها منها بقوّاتها العسكرية وجهازها الإداري، ونظراً لوجود القوات الصهيونية ومنظّماتها الإرهابية التي تهدد سلامة العرب في فلسطين، يرى المجلس أن الحالة تستلزم من جانب دول الجامعة العربيّة اتخاذ احتياطات عسكرية على حدود فلسطين. ولهذه الغاية، يقترح المجلس أن يوصي حكومات الدول العربيّة بأن تبادر لاتخاذ هذه الاحتياطات العسكرية، على أن تيسر الدول المتاخمة لفلسطين للدول غير المتاخمة سبيل الاشتراك والتعاون في هذا الواجب بالاتفاق بينها.

٣ - يوصي المجلس - تنفيذاً للقرارات السابقة بأداء المعاونة الفعلية لعرب فلسطين - حكومات دول الجامعة بالمبادرة إلى أداء المساعدات المادية والمعنوية للعرب في فلسطين، لتقويتهم وتعويضهم في الدّفاع عن أنفسهم

وعن كيانههم، وأن ترصد فوراً دول الجامعة الأموال اللازمة لذلك، على أن تتولى إنفاق هذه الأموال لجنة خاصة».

وبالنسبة لقضية مصر، التي كانت تطالب بالاعتراف بوحدتها مع السودان وكردفان وبلاد النوبة (وحدة وادي النيل) والاستقلال الكامل، قال محمود فهمي النقراشي باشا، رئيس مجلس الوزراء المصري:

«بمناسبة ذكر القضية المصرية، يجب أن أتقدم بالشكر الجزيل لمجلس الجامعة وللدول العربية على التأييد الغالي الذي مدّت به الدول العربية مصر في قضيتها، فقد كان لهذا التأييد العظيم أثر كبير في نظر العالم، في عدالة القضية المصرية وفي عدالة المطالب الحققة المشروعة التي تناضل عنها الدول العربية».

«ولا يسعني إلا أن أخص بالشكر الحكومة السورية ومندوبها في مجلس الأمن، لأن تأييد تلك الحكومة وخطة مندوبها، كان لهما أكبر الفضل في أن تعرض قضيتنا على مجلس الأمن عرضاً قوياً رائعاً، أثار تقدير جميع الحاضرين، فقد تلقينا من إخواننا في جميع البلاد العربية من التأييد والتعزيد ما سنستمر نذكره بالتقدير والإكبار».

وأرجو أن يوفقنا الله دائماً، لأن نكون متعاضدين ومتساندين في نصره كل قضية عربية».

وبالنسبة لقضية ليبيا، قرر المجلس:

«لما كان حق ليبيا في وحدتها واستقلالها، وبمناسبة قرب البت في مصير المستعمرات الإيطالية، فإن المجلس، إذ يرقب المسألة الليبية بقلق زائد، يؤكّد مرّة أخرى ما قرّره من أن وحدة البلاد الليبية (برقة وطرابلس وفزان) واستقلالها، هو الهدف الأول الذي يجب أن تنشده البلاد العربية وتسعى إليه بكافة الوسائل الفعالة الممكنة»^(١).

وكان الأمين العام لجامعة الدول العربية عبد الرحمن عزام (باشا) قد قدّم تقريراً للمجلس عن زيارته إلى الولايات المتحدة ولقائه الشخصيات الأمريكية الرسمية: الجنرال مارشال وزير الخارجية، وقائد البحرية الأمريكية الأميرال نيميتز، ورئيس

(١) جامعة الدول العربية، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي السابع لمجلس الجامعة، الجلسة الثالثة،

أركان الحرب الجنرال أيزنهاور، وأعضاء من الكونغرس الأمريكي وبعض مستشاري البيت الأبيض، ولمس أثناء وجوده هناك الدعم الكبير لليهود وهيمنة هؤلاء على السياسة الأمريكية فيما يتعلق بقضية فلسطين وعدم الاهتمام بالعرب عامة وبالفلسطينيين خاصة، وإن الذين يجهرون برأيهم واضحاً قوياً في الكونغرس هم دائماً أنصار الصهيونية، كما أن الطريقة الماهرة التي يستخدم بها يهود أمريكا أصواتهم وأصوات من نظموا من الأحزاب المتطرفة، لها أثر حاسم في إسكات الذين يعرفون الحق ولا ينطقون به.

في احتفال أقيم بمناسبة مرور عام واحد على الجلاء، أكد الرئيس القوّتلي على ضرورة العمل من أجل فلسطين، وحثّ الدول العربيّة على تقديم كلّ عون لإخوانهم الفلسطينيين، وقال:

«إن قضية فلسطين العربيّة هي الشغل الشاغل لكل عربي في هذه الدنيا، ومن حقّها عليّ أن لا أنسى الحديث عنها...».

وفي ١٥ أيلول ١٩٤٧ م، وفي حفلة التكريم التي أقامها له رئيس مجلس الوزراء جميل مردم بك بمناسبة مرور أربع سنوات على انتخابه، قال الرئيس شكري القوّتلي بالنسبة للقضية الفلسطينية:

«ومن أعز الأقطار العربيّة على أنفسنا، فلسطين، تلك البقعة المقدّسة التي يبحث مصيرها في وقت قريب في هيئة الأمم المتحدة».

«وليس بوسعي أن أخفي ما يساور سورّة من شعور القلق والاستياء، إزاء ما أذيع من توصيات لجنة التحقيق التي تنزع إلى التقسيم وإيجاد دولة يهودية في قلب البلاد العربيّة، افتتاتاً على حقوق العرب وامتهاناً لمبادئ العدل».

«إن سورّة تشعر شعوراً عميقاً بأن صيانة عروبة فلسطين هي عهد وأمانة في عنق العرب جميعاً، وواجب قومي لا يرفضه التضامن والتعاطف والتساند فحسب، بلّ تحتّمه أيضاً سلامة كلّ قطر عربيّ وسلامة القوميّة العربيّة التي يتهدّدها الطغيان الصّهيوّني»^(١).

وامتد دعم الولايات المتحدة لليهود إلى الأمم المتحدة، حيث أصبح تأمين مستقبل اليهود في فلسطين وسيطرتهم عليها الهدف الأول والأسمى للدولتين

(١) ذات المصدر، شكري القوّتلي يخاطب أمته، مركز الوثائق المعاصرة، بيروت، ص ١٨٤.

الأعظم: الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وبقية الدول الدائرة في فلكهما. وظهر ذلك جلياً عندما جرى التصويت، في دورة الأمم المتحدة في تشرين الثاني - كانون الأول ١٩٤٧ م، على مشروع تقسيم فلسطين إلى دولتين: فلسطينية ويهودية، إذ اقترعت الدول الكبرى: الولايات المتحدة وفرنسا والاتحاد السوفياتي والدول المقربة منها على المشروع، وعارضته الدول العربية والإسلامية، واستنكفت بريطانيا والصين والحبشة ويوغوسلافيا والقليل من دول أمريكا اللاتينية عن التصويت.

وفاز القرار بـ ٣٣ صوتاً مقابل ١٣ واستنكاف ١٠ دول عن التصويت، وأعلنت الدول العربية رفضها لهذا القرار المجحف بحقّ عرب فلسطين، وأنها ستتخذ الإجراء اللازم لصيانة عروبة فلسطين.

وأحدث صدور قرار التّقسيم، وإقامة دولة لليهود في فلسطين انفجار مشاعر الشعب العربيّ في شتى أقطاره، وكان كالزيت الذي يصبّ على النار فيعلو لهيها. وقامت المظاهرات في جميع المدن العربية تطالب الحكومات بالتدخل الفوري لمنع التقسيم، وللتطوع في سبيل نصرته إخوانهم العرب في فلسطين، وفاق أثر ذلك في سورية جميع ما سبقه من ثورات، وتنادى الشباب والشابات والطلاب لحمل السلاح والجهاد في فلسطين، ولم يكن شعور المسؤولين بأقل حماسة من الطلاب والشعب. وعندما وصلت المظاهرات الصاخبة إلى أمام القصر الجمهوري، ارتجل الرئيس القوّلي خطاباً حماسياً ألهب شعور الجميع عندما قال:

«أيها الشباب....

يحقّ لكم اليوم أن تتظاهروا وتضربوا وتستنكروا، وتعدّوا أنفسكم لبذل أموالكم وأرواحكم في سبيل هذا الحق النّير الذي أرادوا أن ينتزعه منكم...، لكن لا يضيع لو أطبقت عليه شعوب الأرض... لقد قلت ذلك قبل الآن، وأقوله لكم اليوم: إن فلسطين لن تؤخذ ما دمنا أحياء...

«... وليتقدم الشباب منكم إلى ساحة الشرف، فإذا فني الصفّ الأول عقبه الصفّ الثاني فالثالث، وهكذا نقدم أرواحنا جميعاً في سبيل فلسطين والواجب. وابتداءً من هذا اليوم تفتح لكم الحكومة أبواب التطوع ليتقدم منكم من هو صالح وترى فيه القيادة استعداداً جسدياً للدفاع...»

«.. إننا نجاهد في سبيل الحق ونعمل في سبيل العروبة، غايتنا واحدة: محاربة إقامة دولة صهيونية في فلسطين، وفي سبيل ذلك لا ندخر وسعاً، نقدم

الضحايا، الصفّ تلو الصفّ، حتى لا يبقى عربيّ واحد إلا وقد سجل بدمه سجلاً للفخار والمجد...»^(١).

ودعا الرئيس القوّتلي إلى اجتماع يعقد في القصر الجمهوري برئاسة، حضره رئيس الوزراء وأعضاء الحكومة ورئاسة الأركان وعدد كبير من النواب، واتخذ المقررات التالية:

- ١ - التجنيد الإجباري لمن يستطيع حمل السلاح.
 - ٢ - فتح أبواب التطوع لمن يريد، وتأليف فرقة عسكرية للقتال في فلسطين باسم «فرقة اليرموك» تكون تحت قيادة الزعيم فوزي القاوقجي.
 - ٣ - إبلاغ رؤساء الدول العربيّة ذلك، والطلب إلى الأمين العام لجامعة الدول العربيّة دعوة مجلس الجامعة لاتخاذ تدابير مماثلة في دول الجامعة.
- وافتح في قطنا مركز لتدريب المتطوعين على استعمال السلاح، وجاء شبان من سورية ولبنان والعراق والأردن، وقام فوزي القاوقجي بزيارة إلى جبل الدروز في ٢١ كانون الأول ١٩٤٧م لحث الشباب على التطوع والقتال، وألقى بمستقبله خطاباً حماسياً، قال فيه:

«إن هذه هي الزيارة الأولى في سبيل الجهاد جعلتها للجبل، فأنا أطلب النجدة من الإخوان ليخوضوا معنا معركة الأمة العربيّة بأسرها، وهي المعركة التي سيتقرر فيها مصير اليهودية المعتدية لثلاثة آلاف سنة، كما قررها بختنصر من قبل، فابناء هذا الجبل خلقوا للحرب ومارسوها، وأرى على وجوههم أناشيد النصر، وأملّي عظيم بالنتيجة».

ثم اختلى القاوقجي بسلطان باشا الأطرش مدة طويلة في القرية.

وفي اليوم التالي، أي في ٢٢ كانون الأول ١٩٤٧م، صرح رئيس الوزراء السوري جميل مردم أنّ الحكومات العربيّة قررت عرض الخلاف الناشئ عن قرار التقسيم على مجلس الأمن الدولي، وأن السيد فارس الخوري، مندوب سورية في مجلس الأمن، سيقى في نيويورك لهذا الغرض.

وفي سائر الدول العربيّة قامت المظاهرات العارمة تطالب بالتدخل الفوريّ في فلسطين لإنقاذ الشعب العربيّ فيها والحيلولة دون قيام دولة يهودية.

(١) ذات المصدر، شكري القوّتلي يخاطب أمته، مركز الوثائق المعاصرة، بيروت.

وبدأت حرب التحرير على يد المجاهدين برئاسة فوزي القاوقجي، إلا أن عددهم، رغم بسالتهم وقلة تسليحهم، لم يكن كافياً ليوازي عدد العصابات الصهيونية وتسليحها، مما استدعى الاستنجاد بالجيوش العربية فيما بعد.

قررت بريطانيا الانسحاب من فلسطين في ١٥ أيار ١٩٤٨ م، وكان ذلك التاريخ هو موعد تنفيذ قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية.

وإذ رحبت القوات اليهودية بقرار التقسيم وهللت، وأقامت الأفراح والزينات، وأعلن بن غوريون قيام دولة إسرائيل في القسم المخصص لها بموجب قرار التقسيم، لم تعلن السلطات الفلسطينية قيام الدولة العربية الفلسطينية، وانتظرت تحرير سائر التراب الفلسطيني على يد القوات العربية لتعلن قيام دولتها، وكان ذلك خطأ فادحاً.

وبعد صدور قرار التقسيم، قال بن غوريون: إن الشعب اليهودي كان ينتظر تحقيق هذه الأمنية منذ أكثر من ألفي سنة. وأعلن قيام دولة إسرائيل وطالب جميع الدول الاعتراف بها. وتسابقت الدول الكبرى للاعتراف بها ولتقديم الدعم السياسي والعون المالي والعسكري لها^(١).

تعديل الدستور وإعادة انتخاب الرئيس شكري القوّتلي

في غمرة تلك الأحداث الخطيرة التي عصفت بالعالم العربي، والتي كانت أشبه

(١) لن أدخل في تفصيل الحرب العربية - الإسرائيلية الأولى، والانتكاسات الخطيرة التي حصلت أثناءها وبعدها في فلسطين وفي الدول العربية، فقد كتب عنها الكثير من قبل المختصين والذين حاربوا والذين اشتركوا في تلك الحرب، كما أن هذا البحث الذي نحن بصدده يتعلق بمفهوم الوحدة العربية في فكر شكري القوّتلي فحسب، ولست في معرض تأريخ تلك الفترة التي كانت أكبر كارثة تحل بالعرب في تاريخهم. إذ بدأ الانهيار العربي بتوقيع اتفاقيات الهدنة أولاً لتثبيت وجود المعتدي اليهودي في القسم الأكبر من فلسطين، وبتشريد السكان العرب منها إلى الدول العربية المجاورة وتقسيمهم إلى فئات مختلفة متناحرة، ثم بتوقيع معاهدات السلام مع إسرائيل وإقامة أوثق العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية معها، ثم هرولة بقية الدول العربية وتسابقها للتطبيع معها وفتح أبوابها لصادراتها أولاً، ثم إلى جواسيسها وموظفي الموساد ليعيشوا فيها فساداً.

وما زالت ذيول وأخطار تلك الكارثة تزداد وتتسع حتى يومنا هذا وستزداد اتساعاً مع الأيام. وتلتها سلسلة من الأخطاء، ومن القرارات المرتجلة غير المدروسة التي فتكت بالدول العربية، ناهيك عن الانقلابات العسكرية، بدءاً بسورية ثم في مصر ثم في العراق، تلك الانقلابات التي زادت في تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية فيها، وحولتها إلى دول ضعيفة مريضة تستجدي المعونات الأمريكية، التي تنصرف بها إسرائيل كما تشاء، وتكتفي بالفتات منها شاكرة حامدة كرم الدولة العظمى العظوفة.

بالززال العنيف الذي هز كيائها وسود مستقبلها، كانت ولاية الرئيس شكري القوتلي قد شارفت على نهايتها.

لاحظ أعضاء المجلس النيابي والعقلاء من الوطنيين أن البلد لا يتحمل الآن هزة انتخابات رئاسية مع ما تثيره من انقسامات في الرأي العام، ومعارك انتخابية تعرض البلاد إلى أخطار جسيمة فوق أخطار العدو الصهيوني، فاجتمع ثمانية وثمانون نائباً واقترحوا تعديل مادة في الدستور تجيز إعادة انتخاب الرئيس لفترة ثانية، بعد أن كان الدستور لا يجيز إعادة انتخاب من كان رئيساً للجمهورية إلا بعد مرور خمس سنوات على تركه الرئاسة.

كانت المادة (٦٨) من الدستور لعام ١٩٢٨م، والمعمول به، تنص على ما يلي: «يُنتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع السري، وبأكثرية أعضاء مجلس النواب المطلقة، ويكتفى بالأكثرية النسبية في دورة الاقتراع الثالثة، وتدوم رئاسته خمس سنوات، ولا يجوز إعادة انتخابه مرة ثانية إلا بعد مرور خمس سنوات من انقضاء رئاسته..».

وفي العشرين من آذار ١٩٤٨م، اجتمعت لجنة الدستور واستمر اجتماعها حتى ساعة متأخرة من الليل، وكانت تضم ممثلين عن جميع الكتل والأحزاب في مجلس النواب، فأعلنت، بالإجماع، موافقتها على تعديل هذه المادة (٦٨) بحيث تصبح على الشكل التالي:

«يُنتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع السري، وبأكثرية أعضاء مجلس النواب المطلقة، ويكتفى بالأكثرية النسبية في دورة الاقتراع الثانية، وتدوم رئاسته خمس سنوات، ولا يجوز إعادة انتخابه مرة ثالثة إلا بعد مرور خمس سنوات لانقضاء مدة رئاسته الثانية. ولا يجوز انتخاب أحد لرئاسة الجمهورية إلا إذا كان حائزاً الشروط التي تؤهله للنيابة، وكان قد أتم الخامسة والثلاثين من عمره».

ولاقى هذا التعديل استحساناً من سائر طبقات المجتمع التي كانت ترحو الاحتفاظ بالرئيس شكري القوتلي على رأس السلطة التنفيذية، وهو الذي حقق لها الاستقلال التام والعزة والكرامة.

وعندما دعي أعضاء مجلس النواب للتصويت على هذه المادة المعدلة، صوتوا بما يشبه الإجماع عليها. وعندما دعوا لانتخاب رئيس الجمهورية، وكان ذلك بحضور عدد كبير من أبناء الشعب ومن الممثلين الدبلوماسيين، فاز الرئيس القوتلي بـ (١٢٣) صوتاً من أصل (١٢٥) حضروا الاجتماع. ولم يحضر فارس الخوري

وعادل أرسلان وفيضي الأتاسي لوجودهم خارج القطر بمهام رسمية، ولم يحضر أكرم الحوراني لكونه في فلسطين يحارب إلى جانب المجاهدين، وهكذا فقد أعيد انتخاب الرئيس شكري القوّتلي بما يشبه الإجماع.

وعندما أعلن رئيس مجلس النواب بالنيابة، محمد العايش، هذه النتيجة، قوبل إعلانه بالتصفيق الحاد من قبل جميع النواب. ورفعت بعدئذ الجلسة لإبلاغ الرئيس القوّتلي نتيجة تصويت المجلس، وكان ذلك يوم ١٦ نيسان ١٩٤٨ م، أي قبل الاحتفال بعيد الجلاء بيوم واحد.

وعندما حضر الرئيس شكري القوّتلي إلى المجلس، بناءً على دعوة رئيسه، استقبله النواب وقوفاً مع التصفيق، ثم ألقى خطاباً مطولاً شكر فيه النواب على ثقتهم، واستعرض ما تم تحقيقه من منجزات خلال فترة رئاسته الأولى، وأن إعادة انتخابه لدليل على ثقة الشعب به وتمسك البلاد بنظامها الجمهوري والديموقراطي، وختم خطابه بقوله:

«وإنني لأرجو الله أن يتولى الأمة برعايته، وأن يمدني بعونه وتأييده لأكون عند حسن ظن نواب الأمة، فأحقق ثقتهم بالنهوض بالأعباء الجسام التي يفرضها عليّ أداء الرسالة السامية التي لا تعدو إقامة العدل وبذل الجهد والنفس لعز ديار الشام ومجد العروبة وخدمة السلام».

وتم في اليوم التالي، أي في ١٧ نيسان ١٩٤٧ م، الاحتفال، بشكل مهيب وجميل، بالذكرى الثالثة لعيد الجلاء، وجرى فيه عرض عسكري، اشتركت فيه المؤسسات الوطنية من كشافة وفتوة وهلال أحمر، إلى جانب قطعات من جميع أسلحة الجيش البرية والبحرية والجوية، وكان عرضاً رائعاً، وفي نهايته ألقى الرئيس القوّتلي خطاباً ضمنه تمكسه بالوحدة العربية، وبالتعاون مع جميع الدول العربية في سبيل نصرة فلسطين العربية وإخواننا شعب فلسطين، وقال:

«إن سورية مهد الفكرة العربية ومشرق المجد العربي، أزهى عصور التاريخ لتعتز بأن تكون أمجادها الطريفة مثل أمجادها التليدة قسماً من روح العروبة وشعلة من وحيها وبعثاً لأسمى تقاليدها وأعز أمانيتها...»

«... إن احتفالنا بذكرى السابع عشر من نيسان كل عام تذكير لنا بالأمانة الغالية في أعناقنا نوّديها، وبالرسالة العربية بين أيدينا نبلغها للملا، ونحن أوثق ما نكون، عاماً بعد عام، إيماناً بعدل الله، وأوفر ما نكون استبشاراً بالمستقبل العظيم».

وكان الاحتفال بعيد الجلاء مناسبة لتعبير الشعب عن حبه وتقديره لمن أمّن له جلاء الأجنبي عن دياره، وحقق لوطنه أشمل وأنصح استقلال، وأرسى دعائم حكم ديموقراطيّ يحفظ للشّعب حقوقه وحرياته وللوطن حدوده وكرامته.

ولا بد لي، في هذا المجال، من الإشارة إلى النقد والتجريح الذي أثاره بعض رجال السياسة من أن الرئيس القوّتلي هو الذي أراد تعديل الدستور للبقاء في سدة الحكم لأن «الكرسي يغري بالبقاء»، ونسوا أن الذين سعوا إلى تعديل الدستور هم، بداية، أكثر من ثلثي نواب الأمة، وأن لجنة الدستور في المجلس، التي تمثل جميع فئات وأحزاب المجلس والبلد، عدلت المادة بإجماع أعضائها بمن فيهم المنتسبين إلى أحزاب المعارضة، وأن التعديل تم بموافقة جميع أعضاء المجلس، وأن الرئيس شكري القوّتلي لم يَسْعَ لدى أي منهم لتعديل الدستور ليبقى في سدة الحكم، كما نسوا أن نواب المجلس المائة والثمانية والعشرين أعادوا انتخاب الرئيس بشبه الإجماع، ولم يشدّ عنهم سوى نائين تركا بطاقة بيضاء.

كما أن المنتقدين نسوا أن الظروف الدولية وتآزر القوى الاستعمارية لإقامة دولة يهودية في قلب العالم العربي، واجتماعات الملوك والرؤساء العرب لإيجاد الحلول المناسبة لمقاومة الصغوط الدولية، ما كانت تسمح بانقسامات في الرأي العام وبمعركة انتخابية غير مضمونة النتائج، ونسوا أيضاً أنه لم يكن في الميدان من يتحلى بالجرأة والقوة والعزيمة والاحترام بين زعماء العالم العربيّ، في تلك الظروف المصرية، غير الرئيس شكري القوّتلي.

هؤلاء الذين انتقدوا تعديل الدستور هم الذين التّفؤوا حول الذي داس الدستور والقوانين عندما قام بانقلابه، فتباروا بكتابة البلاغات والبيانات لتبرير فعلته الشنيعة ولإذاعتها، مفتخرين ومفاخرين بالقضاء على الشرعية وعلى الحرية وعلى الديموقراطية التي أرسى دعائمها شكري القوّتلي، والتي صانها ورعاها ثم دفع ثمن حمايته لها على يد تلك الفئة الضالة المضللة التي كانت وراء كل انقلاب، ووراء كل فتنة تدوس القوانين والدساتير والحريات العامة.

لست في معرض الدفاع عن الرئيس شكري القوّتلي، فماضيه الناصع وجهاده الطويل في سبيل استقلال سورية، ونضاله الكبير في سبيل الذود عن كيان سورية وعدم التفريط بأي ذرة من ترابها، واحترام ملوك ورؤساء الدول العربيّة والأجنبية له ولما حققه لبلده وللعروبة، خير مدافع عنه، ولكنني أود أن أرد على أولئك الذين حضنوا الانقلابات العسكرية وبرروها وفرطوا بمكاسب الشعب السوري، وداسوا

دساتيره وحرياته، أود أن أقول لهم أن يخلجوا ويستحووا بالشعب لا ينسى من أحسن إليه ولا ينسى من أساء إليه.

وبعد أكثر من خمسين سنة على عهد شكري القوّتلي، نرى الآن من يعترف له بصيانة الديموقراطية والحرية وسيادة القانون والدستور بعد أن كانوا من أشدّ الدعاة لمحاربته.

﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ * وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾
[سورة الزلزلة، الآيتان: ٧ و٨].

وإثر انتهاء الولاية الأولى وبدء الولاية الثانية للرئيس شكري القوّتلي في ١٧ آب ١٩٤٨ م، حضر الرئيس إلى مجلس النواب لأداء القسم الدستوري، وأوصى بعدم إجراء أية احتفالات في هذه المناسبة، نظراً للظروف التي أحاطت بحرب فلسطين الأولى، ثم ألقى خطاباً استعرض فيه ما تمّ تحقيقه في فترة الولاية السابقة، في الدّاخل ومع الدّول العربيّة وفي سبيل قضية فلسطين، وقال:

«إن العركة لم تنته بعد، وهي، وإن كانت تجتاز مرحلتها الخطرة الآن، إلا أن الشعب العربيّ مصمم على القتال، وأن النصر لا بدّ قادم بإذن الله».

وإذ قبلت الدول العربيّة بما فرضته عليها الأمم المتّحدة من وقف للقتال وهدنة أولى وثانية، فإن العدو الصهيونيّ لم يتوقف عن القتال والتوسع في فلسطين، واقتراف أشنع الجرائم لطرد السكان العرب من أراضيهم أو ذبحهم وقتلهم إن لم يغادروا.

والتجأ الفلسطينيون إلى سورية ولبنان والأردن ومصر، وبلغ عدد من التجأ إلى سورية أكثر من مائة وخمسين ألف لاجيء في المرحلة الأولى، ومثلهم إلى لبنان وأكثر منهم إلى الأردن، وأثار ذلك مشكلة كبرى في إيوائهم وتأمين الغذاء واللباس إلى جانب الوضع القانوني والأمني لهم.

ولم يكتفِ اليهود بالاعتداء على السكان العرب في فلسطين، بل اغتالوا وسيط الأمم المتحدة في فلسطين الكونت برنادوت، ابن عم ملك السويد، وأحد أشهر الإنسانيين والعاملين في خدمة السلام في العالم، واعترفت عصابة شترن، التي كان يرأسها شامير، باغتياله، مع أنه أعطى اليهود بمشروعه أفضل قسم من فلسطين مع كل الساحل، وأعطى الفلسطينيين القسم الباقي، ومع ذلك اغتالوه لأنهم يريدون الاستيلاء على كل فلسطين. وأثار اغتياله صدى مؤلماً في العالم العربي، على الرغم من أن الدول العربيّة رفضت مشروعه، إلا أنها حزنّت على مقتله. كذلك أعربت

الأمم المتحدة عن عميق حزنها لاغتياله، إلا أن ذلك لم يؤثر على اليهود الذين تمادوا في عدوانهم وجرائمهم البشعة، مثل مجزرة دير ياسين وقبية، مما أثار اشمئزاز وسخط العالم عليهم. إلا أن الدول الكبرى، ولا سيما الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفياتي، كانت تتستر على جرائمهم ولا تتوانى عن تزويدهم بالسلاح، في حين منعت تزويد الدول العربية بأي سلاح.

وإذ رضخت الدول العربية لقرارات الأمم المتحدة بوقف القتال بعد إخفاقها في تحرير فلسطين، فإن الشعوب العربية ثارت على حكوماتها لقبولها بالهدنة، وكثر تبادل الاتهام بالتقصير بين المدنيين والعسكريين، كل يتهم الآخر بالخذلان وينذره بسوء العاقبة.

وكانت سورية أكثر الدول العربية تأثراً بما حدث في فلسطين. وعلى الرغم من أن الجيش السوري الفتى، قليل العدد والعدة، تمكن من إحراز انتصارات كثيرة على العدو الصهيوني واحتلال بعض المستعمرات المحصنة والوصول إلى جنوب بحيرة طبريا واحتلال سمخ، إلا أن التهجم على الجيش أخذ طابع الطعن بقيادته تحت قبة البرلمان، لا سيما من أحد النواب - فيصل العسلي -، وكان ذلك الهجوم على حسني الزعيم لأسباب أكثرها شخصية. كما أن اكتشاف السمن المغشوش بالإضافة إلى بقية المواد الغذائية السيئة، التي كان العقيد أنطوان بستاني، صديق قائد الجيش حسني الزعيم، يزود بها الجيش، كانت مدعاة لتوقيف البستاني وزملائه المشتركين معه بالتموين وإحالتهم إلى المحاكمة، بالإضافة إلى الاستياء العام نتيجة قيام دولة لليهود في فلسطين وعدم قيام ما يماثلها بالنسبة لعرب فلسطين.

كل ذلك أدى إلى انفجار الرأي العام، وقيام مظاهرات عارمة في دمشق قادتها الأحزاب المعارضة في البداية، وانضمت إليها فيما بعد عناصر من مثيري الشغب هاجمت المحال التجارية التي أغلقت أبوابها خوفاً من النهب والسلب، كما هاجمت محل بيع أسلحة الصيد في سوق الخوجة واستولت على الأسلحة الموجودة فيه وسعت لاقتحام القلعة، حيث السجن، لإطلاق سراح المسجونين، علماً بأنهم جميعاً من المجرمين ولا يوجد بينهم أي سجين سياسي.

لم تستطع قوى الأمن الداخلي من الشرطة والدرك استيعاب هذه المظاهرات وعناصر الشغب فيها، فاتصل المدير العام للشرطة والأمن العام بالقصر يعرض الموضوع على الرئيس القوّتلي الذي طلب عندئذٍ من قائد الجيش التدخل لحفظ الأمن بعد فرض منع التجول.

إثر اضطراب حبل الأمن في سورية استقالت وزارة جميل مردم، وبدأ الرئيس القوّتي استشاراته لتشكيل حكومة جديدة، فرغب أولاً إلى الرئيس الجليل هاشم الأتاسي أن يشكّلها، فهدأت الأوضاع قليلاً، نظراً للاحترام العام والتقدير الذي يتمتع به الرئيس الأتاسي، إلا أنه، وبعد أن أجرى مباحثات مع بعض زعماء الأحزاب لإدخالهم في الوزارة وعدم قبولهم ذلك، عاد واعتذر للرئيس القوّتي عن تشكيل الوزارة، فاستدعى الرئيس القوّتي الأمير عادل أرسلان، وبعد أن أجرى مشاوراته، عاد فاعتذر عن تشكيل الوزارة، عندها استدعى الرئيس القوّتي السيد خالد العظم، وزير سورية المفوض في باريس، وكلفه بتشكيل الوزارة، فجاببه الصعوبات التي جابهها من سبقه ممن كلفهم الرئيس بهذه المهمة، إلا أن الرئيس القوّتي ساعده في إقناع المترددين، فنجح تشكيل الوزارة على الشكل التالي:

خالد العظم: رئيس مجلس الوزراء ووزيراً للخارجية والدفاع الوطني

محمد العايش: وزيراً للزراعة

عادل العظيمة: وزيراً للدخالية

محسن البرازي: وزيراً للمعارف

أحمد الرفاعي: وزيراً للعدلية والصحة والشؤون الاجتماعية

حنين صحناوي: وزيراً للاقتصاد الوطني

حسن جبارة: وزيراً للمالية

مجد الدين الجابري: وزيراً للأشغال العامة

بعد أن هدأت المظاهرات وعاد الناس إلى مزاولة أعمالهم اليومية، التفتت الحكومة الجديدة إلى التصدي للمشاكل الصعبة والدقيقة التي تواجهها في الداخل والخارج.

ففي الداخل، كانت قضية التابلاين وإمرار خطوط أنابيبها لنقل الزيت السعودي من شركة أرامكو Aramco في الخليج إلى البحر الأبيض المتوسط عبر السعودية أولاً ثم الأردن ثم سورية ثم لبنان إلى مصفاة الزهراني على البحر.

كان الخلاف مع التابلاين على العائدات، وانطلقت الشركة في مناقشاتها من العائدات التي كانت شركة نفط العراق I.P.C. تدفعها لسورية مقابل نقل نفطها بالأنابيب عبر سورية من الموصل إلى طرابلس وبانياس. قالت الشركة الأمريكية إن الشركة العراقية التي تمر أنابيبها بطول أكثر من ثلاثة أضعاف طول أنابيب التابلاين، تدفع للحكومة السورية مبلغ كذا بالجنيهات الإسترلينية. إن شركة التابلاين مستعدة

لدفـع ذات المـبلغ عـن إـمرار أنـابـيـهـا ثـلث هـذه المسـافـة، وـكان الأـردن ولـبـنـان قـد وـافـقـا عـلى شـرـوط التـابـلايـن بإـمرار أنـابـيـهـا عـبر أـراضـيـهـما.

شـكـلت الـحـكـومـة السـوريـة وفـداً لمـفـاوضـة شـركـة التـابـلايـن مـن: حـنـين صـحـناوي وزيـر الـاقتـصـاد الوطـني، حـسـن جـبارـة وزيـر المـاليـة، ومـجد الـدين الجـابـري وزيـر الأشـغال العـامـة، ووجـه الرئيـس القـوـتلي الوفـد بالـضـغط عـلى الشـركـة لمـضـاعـفـة العـائـدات عـدة مرـات.

في هـذه الأثـنـاء، وـصل إـلى دمـشق جـيمـس مـنـهل، الأمـريـكي الجـنـسيـة مـن أصـل سـوري - لـبـنـاني، مـن مـديـنة رـياق، وـكان يـعـمـل بالنـفـط في وـلايـة إـيلـينـويـز، وطلـب مـقابـلة الرئيـس القـوـتلي، ثم شـرح لـه الطـريقـة المـتبـعة في الـولايات المـتـحـدة عـند نـقل النـفـط عـبر أكـثر مـن وـلايـة. قال:

في هـذه الـحـالـة يـحـسـب سـعر بـرمـيل النـفـط في مـنبـعـه، ثم سـعـره في مـصـبـه. الفـارق في السـعر يـكـون نـتـيـجـة إـمـرارـه مـن مـنبـعـه إـلى مـصـبـه. فإـذا عـرفت كـمـيـة النـفـط المـارة عـبر الأنـابـيـب، وـضـربت بـفـارق السـعر ثم قـسمـت عـلى عـدد الكـيلـومـترـات في كل دـولـة، أمـكـن مـعـرفـة العـائـدات الـتي يـجـب عـلى الشـركـة دـفعـها لـكل مـن الدـول الـتي تـمر أنـابـيـهـا عـبر أـراضـيـها.

استـدعى الرئيـس القـوـتلي الوفـد السـوري المـفـاوض، وأبـلـغـه هـذه الطـريقـة في حـساب العـائـدات، وبـدأ الوفـد مـفـاوضـة الشـركـة عـلى هـذا الأسـاس، ممـا أـزعـج الشـركـة كـثيـراً لأنـه يُحـمـلـها مـبالغ كـبـيرة لـم تـكـن تـحـسـب لـها هـذا الحـساب، وخـشـيت أن يـنـحـى الأـردن ولـبـنـان هـذا المـنـحـى في حـساب العـائـدات أـيـضاً، فـتـعـثـرت المـفـاوضـات وتـوقـفت.

في الخـارج، كـانـت هـنـالك قـضـيـة الـهـدنة مـع إـسـرائـيل، إذ بـعد أن وقـّعت كل مـن مـصر والأـردن ولـبـنـان اتـفـاقـيات هـدنة مـع إـسـرائـيل، لـم يـبق سـوى سـوريـة لـم تـوقـّع، لأن سـوريـة تـمسـكت بـأن حـدودـها الجـنـوبيـة هـي الحـدود الـتي وـصلـت إـليـها قـواـتـها، أي إـلى سـمـخ، جـنـوب بـحـيرة طـبريـا. وـكانـت إـسـرائـيل تـصر عـلى أن تـكـون الحـدود بـينـهـما هـي الحـدود الدـوليـة السـابـقة. وتـوقـفت المـفـاوضـات أـيـضاً.

ثم كـانـت هـنـالك الـاتـفـاقـيـة المـاليـة مـع فرـنـسا. وبعـد أن وقـع لـبـنـان هـذه الـاتـفـاقـيـة مـع فرـنـسا، رـفـضـت سـوريـة رـبط نـقـدهـا بالنـقـد الفرـنـسي المـتـدهـور. وـكان خـالد العـظـم قـد باـشـر المـفـاوضـات مـع فرـنـسا، عـندما كـان في بـاريـس وزيـراً مـفـوضاً لسـوريـة، إلـا أنه عـندما استـدعى لتـشـكـيل الوـزارـة السـوريـة، تـوقـفت هـذه المـفـاوضـات.

وتأمّرت الولايات المتحدة وفرنسا على سورية لقلب نظام الحكم فيها والمجيء بمن يوقّع لها هذه الاتفاقيات، ووجدت ضالتها في حسني الزعيم الذي قام بانقلابه على الحكم الشرعي، فوقّع هذه الاتفاقيات الثلاث بالشكل الذي تبغيه شركة التبلاين، وكما أرادت إسرائيل، وبالشكل الذي تريده فرنسا^(١).

وبين الانقلاب الأول في ٣٠ آذار ١٩٤٩ م، والانقلاب الخامس في ٢٥ شباط ١٩٥٤ م، كان الرئيس شكري القوّتلي يتنقل بين سويسرا ومصر، واستقر أخيراً في الإسكندرية.

إلا أنه حتى في هذه الفترة التي قضاها خارج الحكم بقيت صلاته وثيقة مع زعماء العرب: الملك سعود وجمال عبد الناصر والملك حسين وكميل شمعون، والزعماء الفلسطينيين والسودانيين والجزائريين والمغاربة وغيرهم، وكان هؤلاء الزعماء يسعون إليه للتزود بنصائحه وتكليفه بالتوسط أحياناً فيما بينهم.

أما السوريون، فكلما اشتد نظام الحكم الفردي عليهم كلما ازداد سعيهم إليه يسترشدون برأيه، ينقلون إليه متاعبهم وأزماتهم مما يزيد في إيلاهم، ويأملون عودته إلى دمشق لخلاصهم مما هم فيه.

خلال هذه الفترة، فترة الخمس السنوات، التي قضاها الرئيس شكري القوّتلي خارج الحكم في الإسكندرية، حدثت أمور هامة في البلاد العربيّة تجدر الإشارة إليها وإيرادها بشكل مختصر:

أولاً: في سورية

حدثت في سورية خمس انقلابات عسكرية، وتشكلت خلالها ثمان عشرة وزارة:

- ١ - الانقلاب الأول: قام به قائد الجيش الزعيم حسني الزعيم في ٣٠/٣/١٩٤٩ م، ففضى على الحكم الدستوري الديموقراطي، وتشكلت خلاله حكومتان:
 - أ - حكومة حسني الزعيم، استمرت من ١٦ نيسان إلى ٢٦ حزيران ١٩٤٩ م.
 - ب - حكومة الدكتور محسن البرازي، استمرت من ٢٦ حزيران إلى آب ١٩٤٩ م، عندما عصفت بها الانقلاب الثاني.

(١) وقد أفردت تفصيل ذلك وتفصيل الانقلابات التي عصفت بسورية في كتاب آخر هو: «عشر سنوات في الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية»، لذا لا أرى فائدة من إعادة ما ذكرت في ذلك الكتاب، سيما وأن ما يهمننا في هذا البحث هي مساعي الرئيس القوّتلي لإقامة الوحدة العربيّة.

٢ - الانقلاب الثاني: قام به الزعيم سامي الحناوي، في ١٤ آب ١٩٤٩م، ونفذ حكم الإعدام بحسني الزعيم وبمحسن البرازي. تشكلت خلاله الوزارات التالية:
أ - حكومة الرئيس هاشم الأتاسي، من ١٤ آب إلى ٢٤ كانون أول ١٩٤٩م.
ب - حكومة الدكتور ناظم القدسي، من ٢٤ كانون أول إلى ٢٧ كانون أول ١٩٤٩م.
ج - حكومة خالد العظم، من ٢٧ كانون أول ١٩٤٩م إلى ٤ حزيران ١٩٥٠م.
د - حكومة الدكتور ناظم القدسي، من ٤ حزيران إلى ٨ أيلول ١٩٥٠م.
هـ - حكومة الدكتور ناظم القدسي الثانية، من ٨ أيلول ١٩٥٠م إلى ٢٧ آذار ١٩٥١م.

و - حكومة السيد خالد العظم، من ٢٧ آذار إلى ٩ آب ١٩٥١م.
ز - حكومة السيد حسن الحكيم، من ٩ آب إلى ٢٨ تشرين الثاني ١٩٥١م.
ح - حكومة الدكتور معروف الدواليبي، من ٢٨ تشرين الثاني إلى ١ كانون أول ١٩٥١م.

٣ - الانقلاب الثالث: قام به العقيد أديب الشيشكلي، بتاريخ ١٩ كانون أول ١٩٤٩م، أقصى بموجبه الزعيم سامي الحناوي من رئاسة الأركان والقيادة العامة للجيش والقوى المسلحة، إلا أنه لم يتعرض للحكم المدني، وأحل نفسه في قيادة القوى المسلحة فأصبح الرجل القوي في سورية.

٤ - الانقلاب الرابع: قام به العقيد أديب الشيشكلي، في ٢٩/١١/١٩٥١م، ففضى بذلك على الحكم الدستوري الديمقراطي والنيابي وأقام مكانه حكماً عسكرياً وحكومة من الأمراء العامين للوزارات.

٥ - الانقلاب الخامس: بدأ هذا الانقلاب من الشمال، من حلب، بتاريخ ٢٥ شباط ١٩٥٤م، عندما أذاع العقيد مصطفى حمدون الثورة على أديب الشيشكلي، والتقت حول حمدون بقية قطعات الجيش بما فيها الفرقة التي كان يقودها العميد محمود شوكت في حمص، وكان أقرب المقربين من الشيشكلي.
أعيد فخامة الرئيس هاشم الأتاسي إلى رئاسة الجمهورية، وتألّفت، بتوجيه منه، خمس وزارات:

أ - وزارة صبري العسلي، من ١ آذار إلى ١٩ حزيران ١٩٥٤م.

- ب - وزارة سعيد الغزي، من ١٩ حزيران إلى ٢٩ تشرين أول ١٩٥٤ م.
ج - وزارة فارس الخوري، من ٢٩ تشرين أول ١٩٥٤ م إلى ١٣ شباط ١٩٥٥ م.
د - وزارة صبري العسلي، من ١٣ شباط ١٩٥٥ م إلى ١٣ أيلول ١٩٥٥ م.
هـ - وزارة سعيد الغزي، من ١٣ أيلول ١٩٥٥ م إلى ١٤ حزيران ١٩٥٦ م.

الأحداث الهامة التي وقعت في هذه الفترة

بعد أن قام حسني الزعيم بانقلابه المشؤوم، اعتقل الرئيس شكري القوّتلي ورئيس الوزراء خالد العظم وأودعهما سجن المزة. وبعد أيام قدّم الرئيس شكري القوّتلي استقالته موجهاً إياها إلى الشعب السوري الكريم، كذلك قدّم خالد العظم استقالته، فأفرج الزعيم عنهما.

غادر الرئيس إلى سويسرا ثم إلى مصر تلبية للدعوة الرسمية من الملك فاروق، وعاد خالد العظم إلى منزله.

خلال فترة الانقلاب الأول هذا، وقّع حسني الزعيم على اتفاقية التابلاين بالشروط التي تريدها الشركة، ووقّع على اتفاقية الهدنة بالشروط التي أملتتها إسرائيل، وذلك للحصول على اعتراف الولايات المتحدة به وبنظامه، ووقّع على اتفاقية النقد مع فرنسا كما تبغي فرنسا.

هذا، ويقول «مايلز كوبلاند»، عضو المخابرات المركزية الأمريكية CIA في كتابه «لعبة الأمم»:

«إن انقلاب حسني الزعيم كان من إعدادنا وتخطيطنا، فقد قام فريق العمل السياسي بإدارة الميجر ميد بإنشاء علاقات صداقة منتظمة مع حسني الزعيم، ومن خلال هذه الصداقة أوحى الميجر ميد لحسني الزعيم بفكرة القيام بانقلاب عسكري، وضعت السفارة كامل خطته»^(١).

وكتب دوغلاس ليتل، في مجلة «ميدل إيست جورنال»، مقالاً عن المؤامرات الأمريكية على سورية، قال:

«إن السجلات التي رفع الحظر عنها مؤخراً تؤكد أن «ميد» اجتمع سراً، اعتباراً من ٣٠ تشرين الثاني ١٩٤٨ م، مع الزعيم حسني الزعيم ست مرات على الأقل، لبحث إمكانية قيام دكتاتورية يدعمها الجيش...»^(٢).

(١) مايلز كوبلاند، لعبة الأمم، دار الفتح للطباعة والنشر، بيروت.

(٢) ميدل إيست جورنال، العدد رقم (١)، عدد فصل الشتاء لعام ١٩٩٠ م، المجلد رقم (٤٤).

ثم يقول:

«أتم «ميد» وحسني الزعيم التخطيط للانقلاب في أوائل عام ١٩٤٩ م، وفي ١٤ آذار طلب حسني الزعيم من عملاء الولايات المتحدة أن يثيروا، أو يشجّعوا على قيام اضطرابات داخلية باعتبارها جوهرية لقيام انقلاب، أو أن تزوده الولايات المتحدة بأموال لهذه الغاية في أقرب وقت ممكن»^(١).

وهكذا، فإن حسني الزعيم، كان قد شعر، عندما طلب إليه في كانون الأول الماضي، أن يفرض الأمن بعد المظاهرات التي قامت بها الأحزاب المعارضة، شعر أنه يستطيع أن يكون سيد الموقف، واستغلت الولايات المتحدة هذا الشعور لديه، وهي التي تقول عنه «أنه كان من طراز ديكتاتوري (جمهوريات الموز)»، فهيأت له سبل الانقلاب ليوقع لها اتفاقية التابلاين واتفاقية الهدنة مع إسرائيل، وبعد أن وقعهما، تخلت عنه فسقط.

الأحداث الهامة التي جرت عقب الانقلاب الثاني

حكمت المحكمة العسكرية الخاصة، برئاسة الزعيم سامي الحناوي، على حسني الزعيم ومحسن البرازي بالإعدام بتهمة الخيانة وتبديد أموال الدولة والحنث بالعهود، وتم إعدامهما في صباح يوم ١٤ آب ١٩٤٩ م. جاء ذلك كتفسير رسمي لإعدامهما. أما الواقع، فقد ساق بعض الضباط الزعيم والبرازي من دارهما ضمن سيارة مدرعة إلى رئاسة الأركان، وأعلموا الحناوي بذلك، وكل ما قاله لهم: خذوهما. ثم قادوهما إلى قرب المشفى العسكري بالمزة وأعدموهما..

استدعى قائد الانقلاب زعماء الأحزاب السياسية وطلب إليهم تشكيل حكومة مدنية تعيد للشعب الأمن والطمأنينة وتضع دستوراً جديداً للبلاد. فشكّلت أول حكومة برئاسة الرئيس هاشم الأتاسي، جمعت رؤساء الأحزاب ما عدا الحزب الوطني الذي اعتذر عن المشاركة، وتمنّعت بالصلاحيات التشريعية والتنفيذية، فألغت التدابير التي كان فرضها حسني الزعيم على الرئيس شكري القوّتلي، وعلى جميل مردم وعلى أحمد الشراياتي بمنع إقامتهم في سورية.

- دعت الحكومة الجديدة إلى إجراء انتخابات لتشكيل جمعية تأسيسية تضع دستوراً للبلاد.

(١) ميدل إيست جورنال، العدد رقم (١)، عدد فصل الشتاء لعام ١٩٩٠ م، المجلد رقم (٤٤).

- تم وضع الدستور الجديد الذي سلب رئيس الجمهورية الصلاحيات التي كان يتمتع بها، فأصبح كملكة بريطانية.

- قررت الجمعية التأسيسية أن تتحول إلى مجلس للنواب، وانتخبت الرئيس هاشم الأتاسي رئيساً للجمهورية.

الأحداث الهامة التي جرت عقب الانقلاب الثالث

كان هذا الانقلاب انقلاباً ضمن الأركان، إذ أقصى العقيد أديب الشيشكلي اللواء سامي الحناوي عن قيادة الجيش وأحل نفسه مكانه، واستمر الحكم المدني كما كان في عهد الانقلاب السابق، وبرر أديب الشيشكلي فعلته هذه في البلاغ رقم (١) الذي صدر في ٩ كانون الأول ١٩٤٩ م، إذ قال:

«ثبت لدى الجيش أن رئيس الأركان العامة اللواء سامي الحناوي وعديله السيد أسعد طلس، وبعض ممتهني السياسة في البلاد، يتآمرون على سلامة الجيش وكيان البلاد ونظامها الجمهوري مع بعض الجهات الأجنبية..».

وصرح مصدر مسؤول في الجيش أن هذه الحركة هي ضمن الجيش ولا تمس الحالة الشرعية التي يحترمها الجيش.

الأحداث الهامة التي وقعت بعد الانقلاب الرابع

في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٥١ م، وبعد أزمة وزارية استمرت إثني عشر يوماً، شكل الدكتور معروف الدواليبي (من حزب الشعب) الوزارة. كان حزب الشعب يريد أن يعيد ربط الشرطة والدرك (الأمن الداخلي) بوزارة الداخلية، كما هو متعارف عليه في أكثر الدول، وكانت قوى الأمن الداخلي، ومنذ الانقلاب الأول، قد ارتبطت بقيادة الجيش.

رفض أديب الشيشكلي فك ارتباط الشرطة والدرك به وإلحاقها بوزارة الداخلية، لأن عناصر الدرك في المحافظات وفي الريف هم الذين يوجهون الناهبين حسب توجيهات رؤسائهم ووزارة الداخلية، وكانت الانتخابات قريبة.

ومع أن الرئيس هاشم الأتاسي سعى جهده لتفادي الأزمة، إلا أن العقيد أديب الشيشكلي قام بانقلابه واعتقل رئيس الوزراء وأعضاء حكومته، على أثر ذلك استقال رئيس الجمهورية وعاد إلى منزله في حمص.

في ٢ كانون الأول ١٩٥١ م، تولى العقيد أديب الشيشكلي رئيس الأركان ورئيس

المجلس العسكري مهام رئاسة الدولة، وأصدر مرسوماً بحلّ مجلس النواب، وكلف الأمراء العامين في الوزارات بصلاحيات مجلس الوزراء تحت إشرافه.

وفي ٩ حزيران ١٩٥٢م، عين الزعيم فوزي سلو رئيساً للدولة ومنحه السلطتين التشريعية والتنفيذية، بالإضافة إلى سلطات واختصاصات رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الوطني، واحتفظ الشيشكلي برئاسة الأركان للسيطرة على الجيش، بالإضافة إلى منصب نائب لرئيس الوزراء، ووزير للدولة، للإشراف على أمور الدولة!...

وشكل الزعيم فوزي سلو وزارة من المستقلين التكنوقراط، واستمرت حتى ١٨ تموز ١٩٥٣م. في ١٩ تموز ١٩٥٣م، وبعد أن أجرى أديب الشيشكلي انتخاباً لرئيس الجمهورية كان فيه المرشح الوحيد، فاز بالإجماع، شكّل وزارة من المستقلين أيضاً استمرت حتى عصف بها الانقلاب الخامس في ٢٥ شباط ١٩٥٤م.

الأحداث الهامة التي وقعت بعد الانقلاب الخامس

عادت الحياة الدستورية إلى ما كانت عليه قبل الانقلاب الرابع، وعاد الرئيس هاشم الأتاسي لإكمال مدة ولايته نزولاً عند رغبة رؤساء الأحزاب السياسية، ودعي مجلس النواب القديم إلى الانعقاد، وتشكلت حكومة جديدة برئاسة صبري العسلي، واحتفظ فيها الدكتور معروف الدواليبي بوزارة الدفاع.

خلال هذه الفترة، أي فترة الرئيس هاشم الأتاسي، من ١ آذار ١٩٥٤م إلى ٦ أيلول ١٩٥٥م، تشكلت أربع حكومات:

وزارة صبري العسلي، من ١ آذار ١٩٥٤م إلى ١٩ حزيران ١٩٥٤م
وزارة سعيد الغزي، من ١٩ حزيران ١٩٥٤م إلى ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٤م
وزارة فارس الخوري، من ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٤م إلى ١٣ شباط ١٩٥٥م
وزارة صبري العسلي، من ١٣ شباط ١٩٥٥م إلى ١٣ أيلول ١٩٥٥م^(١)
قررت وزارة صبري العسلي الأولى عدم الاعتراف بما صدر في فترة حكم الشيشكلي من قوانين ومراسيم تشريعية، وكأنّ تلك الفترة لم تمرّ بتاريخ سورية.
- في هذه الفترة اغتيل العقيد عدنان المالكي على يد أحد أعضاء الحزب السوري القومي.

- افتتح معرض دمشق الدولي، وكان تظاهرة اقتصادية هامة في المشرق العربي.

(١) الوزارات السورية ١٩١٨ - ١٩٨٩م، رئاسة مجلس الوزراء.

- اشتدت الضغوط الغربية على سورية لإدخالها في حلف بغداد المرتبط بحلف السنتو Cento (تركيا، العراق، إيران، باكستان) الذي يكمل الحزام الأمني الذي تطبقه الدول الغربية ضد الاتحاد السوفياتي، وكذلك للقبول بمشروع دالاس (وزير الخارجية الأمريكي) الذي كان ظاهره العطف على اللاجئين الفلسطينيين وحقيقته الاعتراف بإسرائيل والتعاون معها، والقبول أيضاً بمشروع جونستون لتحويل مجرى نهر الأردن.

- قاومت الحكومات المتعاقبة كل هذه الضغوط وصمدت.

إلا أنه، لما كانت ولاية الرئيس الأتاسي ستنتهي في ٦ أيلول ١٩٥٥م، فقد كانت الحاجة ماسة لتهيئة الخلف الذي يتحلى بالوطنية الصادقة والعزيمة القوية والتاريخ النضالي الطويل واحترام الشعب وتقديره، فاتجهت الأنظار إلى الرئيس شكري القوّتلي، وقامت الوفود من مختلف الهيئات السياسية والحزبية والتجارية والدينية والاجتماعية، بالسفر إلى الإسكندرية تطلب إليه العودة إلى دمشق لإنقاذ البلاد مما يحاك لها من مؤامرات خارجية وداخلية.

وعلى الرغم من معرفته بصعوبة الأوضاع في سورية والانقسامات الحزبية ومداخلات بعض الضباط في السياسة والحكومة، فقد عز عليه أن يعتذر، وهو الذي ناضل طيلة حياته ليحقق لسورية استقلالها وسيادتها ويحافظ على كيانه وأمنها وسلامتها، فعاد إلى دمشق في ٧ آب ١٩٥٤م.

وجرى له استقبال حافل في مطار دمشق، اشترك فيه ممثل عن رئيس الجمهورية الرئيس هاشم الأتاسي، ورئيس الوزراء وعدد كبير من النواب ورجال الدين والمنظمات المهنية، وحشد كبير من المواطنين قدر بخمسة آلاف شخص، يمثلون مختلف فئات الشعب، تقديراً لمكانته وحباً واحتراماً لشخصه وأمثالاً في تحقيق الاستقرار والحرية والديموقراطية بعد فترة الانقلابات والرهصات وعدم الاستقرار.

ثانياً: لبنان^(١)

١٩٤٨/١/٣١م، أعلن رياض الصلح، رئيس وزارة لبنان، أن الوحدة التي كانت تربط النقيدين السوري واللبناني في نطاق كتلة الفرنك قد انفضت عراها، إذ قررت سورية الانسحاب منها وظل لبنان فيها.

(١) مجلة الأبحاث، السنة الثانية، الجزء الأول.

١٩٤٩/٣/١ م، بدأت المحادثات بين لبنان وإسرائيل لعقد هدنة دائمة في مخفر رأس الناقورة على الحدود اللبنانية - الفلسطينية.

١٩٤٩/٣/٢٣ م، وقع الوفدان اللبناني والإسرائيلي اتفاقية الهدنة الدائمة في رأس الناقورة.

١٩٤٩/٩/٢١ م، احتفل لبنان بتجديد ولاية الشيخ بشارة الخوري، رئيس الجمهورية.

١٩٥١/٧/١٦ م، اغتيل في عمان السيد رياض الصلح، رئيس وزراء لبنان السابق، وتبين أن الجناة من أعضاء الحزب القومي السوري.

١٩٥٢/٥/١٦ م، تم توقيع الاتفاق الجديد بين لبنان وشركة نفط العراق، أصبحت بموجبه عائدات لبنان السنوية من الشركة أربعة ملايين ليرة ونصف المليون. وينص الاتفاق على توسيع مصفاة طرابلس.

١٩٥٢/٥/١٨ م، تمّ التوقيع على مشروع الاتفاق الجديد بين الحكومة اللبنانية وشركة التابلاين، ويحصل لبنان بموجبه على ثلاثة ملايين ليرة.

١٩٥٢/٩/١٨ م، قدم السيد بشارة الخوري، رئيس الجمهورية اللبنانية، استقالته إلى رئيس مجلس النواب.

١٩٥٢/٩/٢٣ م، انتخب مجلس النواب اللبناني النائب كميل شمعون، رئيساً للجمهورية.

١٩٥٢/٩/٢٩ م، قام العقيد أديب الشيشكلي، رئيس هيئة أركان حرب الجيش السوري، وبرفقته وزراء الخارجية والمالية والاقتصاد، بزيارة إلى لبنان، لتهنئة الرئيس كميل شمعون بانتخابه رئيساً لجمهورية لبنان.

١٩٥٢/١٠/٢٥ م، انتخب لبنان عضواً في مجلس الأمن الدولي.

ثالثاً: مصر^(١)

١٩٤٨/٢/٨ م، أصدر النقراشي باشا، رئيس وزراء مصر، أمراً عسكرياً بحل الجمعية المعروفة باسم «جماعة الإخوان المسلمين»، وكذلك بحل شعب هذه الجمعية ومصادرة جميع السجلات والوثائق والأوراق والأموال التابعة لها.

(١) مجلة الأبحاث، السنة ٢، جزء ١، آذار ١٩٤٩ م.

٢٢/١٢/١٩٤٨م، خرق الإسرائيليون الهدنة، وخالفوا قرار وقف إطلاق النار الصادر عن مجلس الأمن، واستغلوا عطلة عيد الميلاد وقاموا بهجوم كبير من الجو والبر والبحر على القوات المصرية في جنوب فلسطين، وقد استمر هذه الهجوم سبعة عشر يوماً، حارب خلالها الجيش المصري وحده.

٢٨/١٢/١٩٤٨م، اغتيل النقراشي باشا، رئيس الوزارة المصرية، بيد طالب يدعى «عبد المجيد أحمد حسن»، وهو عضو في منظمة «الإخوان المسلمين»، وقد تولى إبراهيم عبد الهادي باشا رئاسة الوزارة.

٢٩/١٢/١٩٤٨م، أصدر مجلس الأمن الدولي قراراً بإيقاف القتال في جنوب فلسطين في الحال، ودعوة الفريقين إلى الدخول في مفاوضات لعقد هدنة دائمة في منطقة النقب.

٧/١/١٩٤٩م، أسقطت الطائرات الإسرائيلية خمس طائرات بريطانية، كانت تحلق فوق مناطق القتال في جنوب فلسطين للقيام بحركات استكشافية.

- وافق كل من المصريين والإسرائيليين على وقف القتال في النقب، والدخول في مفاوضات لعقد هدنة دائمة في جنوب فلسطين.

١٣/١/١٩٤٩م، بدأت في جزيرة رودس المحادثات لعقد هدنة دائمة في جنوب فلسطين بين المصريين وإسرائيل. وقد حضر هذه المباحثات الدكتور رالف بانس، نائب الوسيط الدولي^(١).

١٢/٢/١٩٤٩م، اغتيل في القاهرة الشيخ حسن البنا، المرشد العام لجمعية «الإخوان المسلمين».

٢٤/٢/١٩٤٩م، وقّعت الحكومتان المصرية والبريطانية اتفاق الأرصفة الإسترلينية، الذي يتضمن الإفراج فوراً عن ١٢ مليون جنيه إسترليني، وعن مبالغ إضافية في حدود ١٨ مليون جنيه إسترليني.

١٥/١/١٩٥١م، أذاعت النيابة العامة في مصر قرار الاتهام في قضية الأسلحة والذخائر الفاسدة التي رُوِّد بها الجيش المصري إبّان الحملة الفلسطينية. وقد اتهمت النيابة ١٣ شخصاً بتهمة تعمد الإساءة في صنع الذخائر والاختلاس والتزوير والإثراء من صفقات الأسلحة.

(١) مجلة الأبحاث، السنة ٢، جزء ١، آذار ١٩٤٩م.

١١/٢/١٩٥١م، أعلن في القاهرة خطبة جلاله الملك فاروق إلى الآنسة ناريمان هانم صادق^(١).

٢٠/٧/١٩٥٢م، رفع حسين سري باشا استقالة حكومته إلى الملك فاروق لاختلافه مع القصر، وتم تسليم مهام الحكم ثانية إلى أحمد نجيب الهلالي باشا.

٢٢/٧/١٩٥٢م، قام كبار ضباط الجيش المصري بقيادة اللواء محمد نجيب ليل ٢٢ - ٢٣ تموز بانقلاب تمردوا فيه على القصر واحتلوا القاهرة، كما اعتقلوا عدداً من الموالين للملك فاروق، وأرغموه على تعيين علي ماهر باشا رئيساً للوزارة.

٢٢/٧/١٩٥٢م، أصدر الملك فاروق مرسوماً بتعيين اللواء محمد نجيب قائداً عاماً للقوات المسلحة بمصر، وأقصى اللواء محمد حيدر من منصب القيادة العامة.

٢٤/٧/١٩٥٢م، قرر مجلس الوزراء في مصر إلغاء مصيف الحكومة بالإسكندرية والانتقال إلى القاهرة.

٢٥/٧/١٩٥٢م، سيطرت قوات الجيش المصري على المدن المصرية كافة، وزار اللواء محمد نجيب الإسكندرية.

٢٦/٧/١٩٥٢م، أذاع اللواء محمد نجيب بياناً ذكر فيه أنه بعث بإنذار إلى الملك فاروق يحمل مطلبين على لسان الشعب، الأول: أن يتنازل جلالته عن العرش لولي عهده قبل ظهر اليوم. والثاني: أن يغادر جلالته البلاد قبل الساعة السادسة من مساء اليوم نفسه.

- وقد رضخ الملك للمطلبين وتم التنفيذ في المواعيد المحددة، كما نودي بالملك أحمد فؤاد الثاني ملكاً لمصر والسودان.

- غادر الملك فاروق مصر وبصحبه الملكة وولي العهد والأميرات كريمات الملك علي ظهر اليخت «المحروسة» قاصداً إيطاليا، وكان في وداعه الرئيس علي ماهر باشا والسفير الأمريكي والقائد العام محمد نجيب.

٣٠/٧/١٩٥٢م، قررت الحكومة المصرية إلغاء الرتب والألقاب في مصر.

١/٨/١٩٥٢م، قرر مجلس الوزراء المصري إقامة مجلس وصاية مؤقت مؤلف من: الأمير عبد المنعم والدكتور بهي الدين بركات والقائم مقام أركان حرب محمد رشاد مهنا.

١٣/٨/١٩٥٢م، وقعت حوادث شغب وإشعال النار في مصانع كفر الدوار، شرع بها العمال، فقمعها الجيش.

(١) مجلة الأبحاث السنة ٣، الجزء ٤، كانون الأول.

١٩٥٢/٩/٧ م، قدم علي ماهر رئيس الوزراء استقالة حكومته إلى أعضاء مجلس الوصاية، فكلف اللواء محمد نجيب بتشكيل الوزارة، فألفها محتفظاً بالقيادة العامة للقوات المسلحة.

١٩٥٢/٩/٩ م، قدم السيد عبد الرحمن عزّام، الأمين العام لجامعة الدول العربية استقالته، فوافق عليها مجلس الجامعة وعين عبد الخالق حسونة أميناً عاماً للجامعة.

١٩٥٢/٩/٩ م، وافقت الوزارة المصرية على قانون تحديد الملكية الزراعية وقانون تنظيم الأحزاب السياسية.

١٩٥٢/١٠/١٣ م، أقال اللواء محمد نجيب القائم مقام أ. ح. رشاد مهنا من منصب الوصاية على العرش.

١٩٥٢/١٠/١٤ م، قدم السيد بهي الدين بركات، الوصي الثاني على العرش، استقالته.

١٩٥٢/١٠/٦ م، تنحى السيد مصطفى النحاس عن رئاسة حزب الوفد المصري^(١).

١٩٥٣/٦/١٨ م، أعلن الرئيس محمد نجيب، بوصفه قائد مجلس قيادة الثورة، إلغاء النظام الملكي في مصر وانتهاء حكم أسرة محمد علي، وأعلن قيام الجمهورية، وتولى الرئيس محمد نجيب رئاسة الجمهورية طوال فترة الانتقال. كما عين البكباشي جمال عبد الناصر نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للداخلية، والصاغ صلاح سالم ووزيراً للإرشاد القومي ووزير دولة لشؤون السودان، وقائد الجناح عبد اللطيف البغدادى وزيراً للحربية، والصاغ عبد الحكيم عامر قائداً عاماً للقوات المسلحة مع ترقّيته إلى رتبة لواء.

١٩٥٤/٦/٢١ م، اجتمع المجلس الأعلى لهيئة التحرير بمصر وقرر ضم البكباشي أنور السادات إلى عضوية المجلس المؤقت.

١٩٥٤/٧/٢٧ م، أذاع الرئيس جمال عبد الناصر بالراديو، بشرى الجلاء إلى الشعب المصري. وقد وقعت مصر وبريطانيا اتفاقاً بالأسس التي ستقوم عليها اتفاقية جديدة ونهائية توقع في شهر سبتمبر القادم^(٢).

(١) مجلة الأبحاث، السنة ٥، الجزء ٤، كانون الأول ١٩٥٢ م.

(٢) مجلة الأبحاث، الجزء ٣، السنة ٧، أيلول ١٩٥٤ م.

١٠/٤/١٩٥٤م، وضعت السلطات المصرية يدها على شبكة للجاسوسية والتخريب أنشأتها مخابرات إسرائيل في مصر، هدفها الحصول على معلومات عسكرية وسياسية واقتصادية عن مصر، والقيام باضطرابات في الأوقات المناسبة لبليلة الأفكار ونشر الذعر في الجوّ السياسي.

١٠/٢٦/١٩٥٤م، أطلق عامل ينتمي إلى الإخوان المسلمين ثمانى رصاصات على الرئيس جمال عبد الناصر، إلا أنها لم تصبه ونجا من الرصاصات الغادرة.

١١/١٤/١٩٥٤م، قرر مجلس الثورة إعفاء اللواء محمد نجيب من جميع المهام التي كان كلفه القيام بها.

١١/١٥/١٩٥٤م، أزاح إبراهيم الطيب الستار عن أسس المفاوضات بين محمد نجيب وجماعة الإخوان المسلمين أمام محكمة الشعب في القاهرة.

٦/١/١٩٥٦م، أعلن الرئيس جمال عبد الناصر حل قيادة مجلس الثورة ابتداء من ٢٣ حزيران، وهو موعد إجراء الاستفتاء الشعبي على رئاسة الجمهورية والدستور الجديد.

٦/١٩/١٩٥٦م، أعلنت الحكومة المصرية رفع الأحكام العرفية في مصر وإلغاء الرقابة على الصحف.

رابعاً: الأردن (المملكة الأردنية الهاشمية)

٣/١/١٩٤٩م، بدأت في جزيرة رودس المحادثات بين شرق الأردن وإسرائيل لعقد اتفاقية هدنة دائمة.

٣/١٠/١٩٤٩م، احتلت القوات الإسرائيلية الرقعة الساحلية على البحر الأحمر في جنوب النّقب، في نفس الوقت الذي تجري فيه المفاوضات بين شرقي الأردن وإسرائيل في جزيرة رودس لعقد هدنة دائمة. هذا وقد أُنذر الدكتور باناش شرق الأردن وإسرائيل بأنه سيتهمهما بخرق قرار وقف القتال الذي أصدره مجلس الأمن إذا استمرّ أحد الطرفين في الأعمال الحربية بمنطقة العقبة في جنوب فلسطين.

٣/٢١/١٩٤٩م، طلبت الحكومة الأردنية إلى بريطانيا، بصفة رسمية، أن تساعد عسكرياً على الدفاع عن المنطقة الجنوبية من الحدود الأردنية إزاء ما قد يحدث من اعتداء القوات الإسرائيلية عليها.

٣/٢٢/١٩٤٩م، بدأت لجنة التوفيق أبحاثها مع وفود الدول العربيّة، فاستقبل

أعضاؤها وزراء خارجية الدول العربيّة ومن بينهم توفيق أبو الهدى باشا رئيس الوزارة الأردنيّة.

٣/٤/١٩٤٩م، وقع الأردن وإسرائيل اتفاقية الهدنة الدائمة في جزيرة رودس.

١٦/٧/١٩٥١م، اغتيل في عمان السيد رياض الصلح، رئيس وزراء لبنان السابق، على يد أحد أعضاء الحزب السوري القومي.

٢٠/٧/١٩٥١م، أطلق شاب فلسطيني، يدعى مصطفى عشو، النار على الملك عبد الله ملك الأردن، عندما كان يهيم بدخول المسجد الأقصى بمدينة القدس القديمة لتأدية صلاة الجمعة، فقتل الملك بالحال، أما القاتل فقد أطلق عليه رجال الحرس الملكي النار فقتل للحال. وقد تبين من التحقيقات الأولية أن الجاني كان ينتمي إلى قسم التدمير في جماعة الجهاد المقدس.

١١/٨/١٩٥١م، أعلن توفيق أبو الهدى، رئيس وزراء الأردن، أن التحقيق في حادث اغتيال الملك عبد الله قد انتهى، وسيُقدم أمام محكمة عسكرية عشرة أشخاص ثبتت عليهم التهمة، وهم:

الدكتور موسى عبد الله الحسيني، وعبد محمد عكه، وعبد القادر فرحات، وزكريا محمود عكه، وتوفيق صالح الحسيني، والأب إبراهيم عياد، وداوود الحسيني، وكامل القلعاوي، وعبد الله التل، الموجود في مصر وسيُحاكم غيابياً، وكذلك موسى الأيوبي.

٤/٦/١٩٥٢م، قرر مجلس الوزراء الأردني تجريد الملك طلال من سلطته بقرار دستوري وإنشاء هيئة نيابية تحكم بغيابه أو حضوره، قوامها السادة:

إبراهيم هاشم رئيس مجلس الأعيان، وسليمان طوقان، وعبد الرحمن أرشيدات، عضوي مجلس الأعيان.

١٦/٦/١٩٥٢م، أذاع الأمير عبد الإله، الوصي على عرش العراق، عقب عودته من زيارته لعمان، بياناً اتهم فيه حكومة عمّان بأنها لم تصن كرامة الملك طلال^(١).

١١/٨/١٩٥٢م، اتخذ مجلسا النواب والأعيان الأردنيان، في جلسة استثنائية مشتركة، قراراً بإجماع الأصوات، يقضي بإنهاء ملك الملك طلال والمناداة بابه الأمير حسين، ولي العهد، ملكاً على المملكة الأردنية الهاشمية.

(١) مجلة الأبحاث، السنة الخامسة، الجزء الثالث، أيلول ١٩٥٢م.

٢٥/٨/١٩٥٢ م، وصل إلى عمّان الملك حسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية قادمًا من سويسرا.

٢٨/٢/١٩٥٥ م، علمت السلطات الأردنية أن نهر الأردن توقف عن الجريان من جراء سحب إسرائيل لمياهه. وتقول المصادر الأردنية إن إسرائيل تستطيع الآن سحب جميع مياه نهر الأردن بعد أن أتمت تركيب المضخات على ضفته الغربية.

٣/٣/١٩٥٥ م، وصل الصاغ صلاح سالم والسيد خالد العظم إلى عمان لعرض الاتفاق المصري - السوري على الحكومة الأردنية والحكومات العربية قبل إعلانه في القاهرة ودمشق^(١).

خامساً: فلسطين

٢٠/٩/١٩٤٨ م، نشر نص التقرير الذي وضعه الكونت برنادوت، وسيط هيئة الأمم المتحدة، عن المشكلة الفلسطينية، وكان الوسيط قد فرغ من وضع تقريره قبل مصرعه بيوم واحد.

٢٢/٩/١٩٤٨ م، أعلنت الهيئة العربية نبأ تأليف حكومة عربية لعموم فلسطين برئاسة أحمد حلمي باشا.

١٥/١٠/١٩٤٨ م، اعترفت كل من مصر وسورية لبنان والعراق واليمن والمملكة العربية السعودية بحكومة عموم فلسطين.

٧/١١/١٩٤٨ م، كشف النقاب في باريس عن تهريب الأسلحة على نطاق واسع بواسطة الطائرات من تشيكوسلوفاكيا إلى إسرائيل، وقد قدمت الدول العربية احتجاجاً إلى الحكومة التشيكوسلوفاكية^(٢).

١٦/١١/١٩٤٨ م، وافق مجلس الأمن الدولي على إصدار أمر للعرب واليهود لعقد هدنة دائمة في سائر أنحاء فلسطين والشروع في مفاوضات، سواء مباشرة أو عن طريق الوسيط المؤقت لعقد صلح دائم.

٢٢/١٢/١٩٤٨ م، خرقت إسرائيل الهدنة وخالفت قرار إيقاف إطلاق النار الصادر من مجلس الأمن.

(١) مجلة الأبحاث، السنة الثامنة، الجزء الثاني، حزيران ١٩٥٥ م.

(٢) مجلة الأبحاث، السنة الأولى، الجزء الرابع، ديسمبر ١٩٤٨ م.

٢٩/١٢/١٩٤٨م، أصدر مجلس الأمن قراراً بإيقاف القتال في جنوب فلسطين في الحال.

٢٤/٣/١٩٤٩م، تابعت لجنة التوفيق أبحاثها، واستمعت إلى الهيئات والمنظمات غير الحكومية، وقد بلغ عدد هذه الهيئات ١٣، وهي تمثل مختلف الهيئات الدينية ومنظمات اللاجئين. وقررت الهيئة العربية العليا مقاطعة جلسات لجنة التوفيق لأن اللجنة لم تعتبر الهيئة العربية العليا هيئة رسمية.

١٢/٥/١٩٤٩م، قبلت الجمعية العمومية للأمم المتحدة «إسرائيل» العضو التاسع والخمسين في هيئة الأمم المتحدة بأكثرية ٣٧ صوتاً ضد ١٢ صوتاً، وامتناع ٩ أعضاء عن التصويت، وانسحبت الوفود العربية من الجلسة.

١٤/٦/١٩٥٤م، أفضى السيد إيغر غاردنر، المستشار الاقتصادي لشؤون الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية، في جلسة سرية بأن قادة إسرائيل يهدفون إلى زيادة عدد سكانها إلى أربعة ملايين نسمة ومد حدودها إلى بغداد، ولذلك فهو يرى أن مخاوف العرب لها ما يبررها.

١/٧/١٩٥٤م، صوتت القوات الإسرائيلية نيران مدفعيتها الثقيلة والمدافع الرشاشة إلى الأحياء العربية في مدينة القدس والقرى العربية المجاورة وضربتها بشدة عدة ساعات^(١).

١١/٧/١٩٥٤م، أُنذر كبير مراقبي الهدنة الجنرال بينيكي الأمم المتحدة بتخليه عن مهمته إذا لم ترغب إسرائيل على احترام قرارات لجنة الهدنة.

١٤/٧/١٩٥٤م، دعت صحيفة الفاتيكان «أوبسرفاتور» رومانو» إلى تدويل القدس لما فيها من أماكن مقدسة تدوياً حقيقياً.

١٦/٧/١٩٥٤م، اجتمع الجنرال موشي دايان، رئيس هيئة أركان حرب جيش إسرائيل، بالمستر هنري بايرود، وكيل وزارة الخارجية الأمريكية، وتباحثا في التحذيرات التي وجهت أخيراً إلى إسرائيل للكف عن قتل العرب أخذاً بالثأر.

١٢/١١/١٩٥٤م، قدّم سفير أمريكا الجديد لدى إسرائيل أوراق اعتماده في مدينة القدس، رغم احتجاج الدول العربية على هذا الإجراء.

تضمّن التقرير الذي وضعه الكونت فولكه برنادوت، والذي قدّمه قبل اغتياله من

(١) مجلة الأبحاث، السنة السابعة، الجزء الثالث، أيلول ١٩٥٤م.

قبل عصابة «شترن» اليهودية التي كان يتزعمها «شامير» مادة تتعلق بمدينة القدس،
تقول:

«٣ - ضم مدينة القدس إلى الأراضي العربية على أن يكون هناك استقلال
إداري للبلدية فيما يتعلق بالرعايا اليهود، مع اتخاذ إجراءات خاصة لحماية
الأماكن المقدسة».

أعتقد أن هذه المادة هي التي أثارت حفيظة اليهود، وأدت إلى اغتيال الكونت
برنادوت.

سادساً: العراق

١٩٤٨/١١/٦ م، عقد مجلس النواب العراقي اجتماعاً وجه فيه فريق من النواب
استجواباً إلى السيد مزاحم الباجه جي رئيس الوزارة العراقية، وقد قال النواب في
استجوابهم:

«إن قضية فلسطين تعدُّ مسألة حياة أو موت للدول العربية، وقد كثرت
التصريحات والتهديدات الصادرة عن المسؤولين في هذه الدول دون أن نلمس
عملاً جدياً لإنقاذ فلسطين والبلاد العربية من الخطر، وما بقاء الجيوش العربية
في موقف المتفرج، في حين تقع الاعتداءات على الجيش المصري وجيش
الإنقاذ؟ ولماذا لم تحرك الحكومة العراقية ساكناً ما دام اليهود قد خرقوا
الهدنة، وما دامت حكومة العراق قد أعلنت مراراً أنه كان من رأيها الاستمرار
في القتال لأن قضية فلسطين لا تحل إلا في فلسطين؟».

١٩٤٩/٣/٢٢ م، استقبل أعضاء لجنة التوفيق السيد عوني الخالدي، مندوب
العراق، وبدؤوا أبحاثهم معه ومع وفود الدول العربية.

١٩٤٩/٤/١٧ م، زار نوري باشا السعيد، رئيس وزراء العراق، الزعيم حسني
الزعيم، قائد الانقلاب العسكري في سورية، وكان يصحب رئيس الوزراء العراقي
وزير الدفاع العراقي ورئيس أركان الجيش العراقي وبعض كبار ضبط الجيش العراقي.

١٩٥١/٨/١٤ م، انتهت المفاوضات بين الحكومة العراقية وشركات البترول
الثلث الموجودة في العراق إلى اتفاق يحصل بموجبه العراق على ٥٠٪، خمسين
بالمائة، من أرباح إنتاج الزيت.

١٩٥٢/٦/٦ م، أذاع الأمير عبد الإله، الوصي على عرش العراق، عقب عودته
من زيارته لعمّان، بياناً اتهم فيه حكومة عمّان بأنها لم تصن كرامة الملك طلال.

١٤/٣/١٩٥٥ م، وصل إلى بغداد السيد خالد العظم على رأس الوفد السوري الذي يضم السادة: فاخر الكيالي والزعيم شوكت شقير وميخائيل أليان والدكتور وهيب الغانم.

٩/٥/١٩٥٥ م، أنعمت بريطانيا على السيد نوري السعيد بلقب «سير Sir»، إذ قررت منحه وسام فارس من حملة الصليب الأكبر من فرسان «سان مايكل وسان جورج»^(١).

في سورية

عاد الرئيس شكري القوّتلي إلى دمشق في ٧ آب ١٩٥٤ م، بعد أن زار اللواء محمد نجيب والرئيس جمال عبد الناصر وإخوانه من زعماء ورجالات مصر، مودعاً وشاكراً الحفاوة والعناية وكرم الضيافة التي أحاطوه وعائلته بها أثناء إقامتهم في الإسكندرية.

كانت سورية في هذه الفترة معرضة لأزمات شديدة داخلياً وخارجياً:

ففي الداخل، كانت الأزمات الوزارية تتلاحق، بحيث لا تدوم الوزارة أكثر من بضعة أشهر، مما عرض البلاد إلى عدم الاستقرار، إذ تشكّلت خلال عام واحد أربع وزارات:

وزارة سعيد الغزي (استمرت أربعة أشهر وعشرة أيام، واستقالت في ٢٩ تشرين أول ١٩٥٤ م)، ثم تلتها وزارة فارس الخوري (استمرت ثلاثة أشهر وخمسة عشر يوماً، واستقالت في ١٣ شباط ١٩٥٥ م)، ثم تلتها وزارة صبري العسلي (استمرت سبعة أشهر واستقالت في ١٣ أيلول ١٩٥٥ م) ثم تلتها حكومة سعيد الغزي (استمرت تسعة أشهر ويوماً واحداً، واستقالت في ١٤/٦/١٩٥٦ م).

إلى جانب هذه الأزمات الوزارية، اكتشف رجال الأمن السوري حلقة للجاسوسية تعمل لحساب إسرائيل، وجميع أفرادها من اليهود، فأجرت دمشق اتصالات مع بيروت وعمان والقاهرة لكشف أوكار التجسس، وكشف عملاء إسرائيل في هذه الدول العربية.

وكانت السلطات العسكرية قد اعتقلت في ١٨ حزيران ١٩٥٤ م، العقيد محمد صفا وبعض الضباط الآخرين بتهمة إحداث بلبلة واضطراب في صفوف الجيش السوري.

(١) نفس المصدر، مجلة الأبحاث، السنة الثامنة، الجزء الثاني، حزيران ١٩٥٥ م.

ومما زاد الأمور حرجاً في الدّاخل، اغتيال العقيد عدنان المالكي في ٢٢ نيسان ١٩٥٥م برصاصة قاتلة أطلقها عريف في الجيش السوري، ينتمي، على ما يُعتقد، إلى الحزب السوري القومي، مما استوجب إصدار قرار من الحكومة السورية بإغلاق مكاتب الحزب في جميع المدن السورية ومصادرة ممتلكاته.

في المجال الخارجي، اشتدت الأزمة بين سورية وتركيا، إذ حشدت الحكومة التركية فرقتين من جيشها على الحدود السورية، كما حشدت في منطقة عينتاب التركية القريبة من الحدود السورية الشمالية قوات عسكرية كبيرة، فاتصل وزير الخارجية السوري السيد خالد العظم بممثلي الحكومات العربيّة ثم أصدر بياناً، جاء فيه^(١):

«إن الحكومة السورية أوضحت رغبتها في الاحتفاظ بعلاقات طبيعية مع جارتها تركيا، وعلى الرغم من هذه التأكيدات التي بلغت رسمياً إلى ممثل تركيا في دمشق، تلقت الحكومة السورية مذكرتين قاسيتين في صياغتهما غير مراعتين حقّ سورية الطبيعي كدولة مستقلة ذات سيادة في انتهاج السّياسة التي تملّوها عليها مصلحتها القومية، واعتبرت تركيا الميثاق الثلاثي موجهاً ضدها لا ضد إسرائيل، مما يوجب إعادة النظر في العلاقات القائمة بين البلدين».

وكان خالد العظم قد صرح، قبل ذلك، في ١٠/٣/١٩٥٥ م:

«إن الحلف العربي الجديد وُضع لأن ميثاق الضّمان الجماعي الذي أُسس منذ خمسة أعوام، لم يوضع موضع التنفيذ، ولا يمكن اعتبار الحلف السوري - المصري - السعودي موجهاً ضد أية دولة عربيّة لا تشترك فيه، ولا ضد أية دولة مجاورة أخرى، تربطنا بها روابط الصداقة والتعاون في الميدان الدولي».

وكرّد على التهديدات وحشد الجيش التركي على الحدود السورية، أعلنت موسكو، بلسان وزير خارجيتها مولوتوف، أن الاتحاد السوفياتي مستعد لمناصرة سورية في نزاعها مع تركيا.

ومقابل الحلف العربي (السوري - المصري - السعودي) وقع العراق مع تركيا في بغداد، في ٢٤ شباط ١٩٥٥م، الميثاق العراقي - التركي، وقد وقعته عن العراق نوري السعيد، رئيس الوزراء، وعن تركيا رئيس الوزراء التركي عدنان مندريس.

(١) مجلة الأبحاث، السنة ٨، الجزء ٢، حزيران ١٩٥٥م.

وقال خالد العظم، بعد زيارته والصاغ صلاح سالم إلى بيروت، أن الحلف العربي مفتوح لجميع الدول العربيّة ومن بينها العراق، شريطة أن يترك تحالفه مع تركيا. وقد أقر مجلس الوزراء السوري في ١٢/٤/١٩٥٥ م، بعد اجتماعين متتاليين، الميثاق العربي الجديد، وقرر أن يتم التوقيع عليه مع مصر عقب انتهاء المؤتمر الإفريقي الآسيوي^(١).

وناقش مجلس الوزراء السوري موضوع الحلف الثلاثي المذكور، وقرر عدم التوقيع عليه لأسباب مختلفة، وأوصى بإقامة حلف عسكري بين سورية ومصر مكانه. وتمّ في الواقع، التوقيع على اتفاقية دفاع مشترك بين سورية ومصر في ٢٠ تشرين أول ١٩٥٥ م.

وبذل الملك سعود مساعيه لحل الأزمة بين سورية وتركيا، إلا أن سورية فضلت اللجوء إلى الأمم المتحدة لاتخاذ قرار منها ضدّ التهديد التركي لسورية.

انتخاب رئيس الجمهورية

في هذه الظروف المضطربة بل الخطيرة، سعى الرئيس شكري القوّتلي، منذ عودته إلى دمشق، أن يوحد الصف الداخليّ، فالتقى الأحزاب جميعاً، فرادى ومجموعة، وحثّها على التعاون والتعاقد ووحدة الكلمة للوقوف صفّاً واحداً تجاه هذه الأزمات الدولية والداخلية التي تهدد كيان سورية واستقلالها. تجاوزت معه أكثر الأحزاب مقدرة خطورة الأوضاع وشدّ عنها حزب البعث.

ولمّا كانت ولاية الرئيس الأتاسي قد شارفت على الانتهاء - كما ذكرنا - وكان من الضروري تهيئة الجوّ لانتخاب رئيس جديد يتحلّى بالصفات والميزات الواجب توفّرها في الرئيس في هذه الأيام العصيبة، اتجهت الأنظار إلى الرئيس القوّتلي ليقبل بترشيح نفسه للرئاسة الأولى، فاعتذر قائلاً إن نواب الشعب هم الذين يختارون من يجدونه أكثر استحقاقاً لهذا المنصب.

وعندما جاء يوم ١٨ آب ١٩٥٥ م، وهو موعد انتخاب الرئيس الجديد، طرح النواب ثلاثة أسماء لملء هذا المنصب: الرئيس شكري القوّتلي، السيد خالد العظم، السيد لطفي الحفار، إلا أن السيد لطفي الحفار اعتذر وأصر على عدم القبول والترشيح، وبقي المرشحان: الرئيس شكري القوّتلي والسيد خالد العظم.

(١) نفس المصدر، مجلة الأبحاث.

كانت نصوص الدستور تنص على أنه يتوجب أن يحصل المرشح لرئاسة الجمهورية، في دورة الاقتراع الأولى، على ثلثي أصوات النواب، أي ٩٤ صوتاً من أصل ١٤٢ (عدد النواب)، فإن لم يحصل أي من المرشحين على هذه النسبة، أعيد الاقتراع، وعندئذٍ يجب أن يحصل المرشح على الأكثرية المطلقة لأصوات النواب، أي ٧١ صوتاً، فإن لم يحصل أي من المرشحين على هذه النسبة، اكتفي في الاقتراع الثالث بالأكثرية النسبية.

وفي الاقتراع الثاني، الذي جرى في ذلك اليوم، كان عدد النواب الحاضرين ١٣٩ نائباً، بغياب ثلاثة نواب، وكانت نتيجة التصويت كالتالي:

٤ بطاقات بيضاء.

٣ بطاقات باطلة.

٩١ الرئيس شكري القوّتلي.

٤١ السيد خالد العظم.

وأعلن الدكتور ناظم القدسي، رئيس مجلس النواب، فوز الرئيس شكري القوّتلي بمنصب رئيس الجمهورية، على أن تبدأ ولايته في ٦ أيلول القادم.

بعد انتخابه رئيساً للجمهورية للمرة الثالثة، سعى الرئيس شكري القوّتلي إلى رص الصفوف وتوحيد الكلمة، فدعا إلى تأليف وزارة قومية تجمع سائر الأحزاب، وتتصدى للمشكلات الكبيرة التي تواجهها سورية. استقبل بشكل خاص رؤساء حزب البعث وشرح لهم خطورة الأوضاع، وطلب إليهم المشاركة في هذه الوزارة القومية. وإذ تجاوبت جميع الأحزاب لهذه الدعوة الكريمة، فقد رفض حزب البعث الدخول في هذه الوزارة القومية وأعلن معارضته لها.

في ٦ أيلول ١٩٥٥ م، جرى انتقال السلطات بين الرئيس هاشم الأتاسي والرئيس شكري القوّتلي - وللمرة الوحيدة بتاريخ سورية - بشكل دستوري ومنظم وأنيق.

بعد استلامه مهام منصبه كرئيس للجمهورية، استقبل الرئيس شكري القوّتلي السيد صبري العسلي، رئيس الوزراء، الذي قدم إليه، بموجب العرف الدستوري، استقالة حكومته، فباشر الرئيس مشاوراته لتشكيل الوزارة القومية، فاستقبل الأستاذ سعيد الغزي وكلفه بتشكيل الوزارة.

وفي ١٣ أيلول ١٩٥٥ م، شكّل الأستاذ سعيد الغزي الوزارة على الشكل التالي:

السيد سعيد الغزي: رئيس مجلس الوزراء ووزيراً للخارجية

الدكتور منير العجلاني: وزيراً للعدلية
السيد حسن الأطرش: وزيراً للدولة
السيد عبد الباقي نظام الدين: وزيراً للأشغال العامة والمواصلات
السيد رشاد برمدا: وزيراً للدفاع
السيد علي بوظو: وزيراً للاقتصاد الوطني
الدكتور عبد الوهاب حومد: وزيراً للزراعة
السيد أحمد سليمان الأحمد (بدوي الجبل): وزيراً للدولة
الدكتور رزق الله أنطاكي: وزيراً للمالية
الدكتور مأمون الكزبري: وزيراً للمعارف
السيد أسعد هارون: وزيراً للدولة
السيد عبد الحسيب رسلان: وزيراً للداخلية
الدكتور بدري عبود: وزيراً للصحة والإسعاف العام
وفي اليوم التالي، أي في ٩/١٤، جرى تعديل للوزارة، بحيث دخل السيد
مصطفى ميرزا عوضاً عن عبد الحسيب رسلان، وأخذ علي بوظو وزارة الداخلية
مكان عبد الحسيب رسلان وأصبح مصطفى ميرزا وزيراً للزراعة^(١).

مراحل تنفيذ الوحدة مع مصر فيما دُعي بالجمهورية العربية المتحدة
٩/٣/١٩٥٦ م، مشروع الرئيس القوّلي لاتحاد الدول العربية، قدّمه في مؤتمر
القمة المصغّر.
٥/٧/١٩٥٦ م، بيان الأستاذ صبري العسلي - رئيس الوزراء السوري - في مجلس
النواب بدمشق في ٥ تموز ١٩٥٦ م، بأن الاتفاق قد تمّ على تأليف لجنة وزارية
تتولّى مفاوضات الحكومة المصرية لتحقيق الاتحاد الفدرالي السوري - المصري.
٣٠/١٠/١٩٥٦ م، وقوف سورية ومصر موقفاً موحداً لصد العدوان الثلاثي
البريطاني - الفرنسي - الإسرائيلي على مصر.
١٧/١١/١٩٥٧ م، اجتماع لجنة الشؤون العربية في مجلس الأمة المصري
ولجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب السوري. اجتماع مشترك بدمشق

(١) الوزارات السورية، رئاسة مجلس الوزراء.

بتاريخ ١٧/١١/١٩٥٧م وبحث تحقيق اتحاد القطرين السوري والمصري والخطوات الواجب استكمالها للدخول في مراحل التنفيذ.

١١/١/١٩٥٨م، مذكرة القيادة العامة للجيش والقوى المسلحة بشأن الوحدة مع مصر.

١٤/١/١٩٥٨م، قرار مجلس الوزراء السوري برئاسة رئيس الجمهورية وحضور جميع الوزراء بالمضي بالإجراءات الفعالة لإقامة الدولة العربية الواحدة بين مصر وسورية.

١٦/١/١٩٥٨م، كتاب الرئيس شكري القوتلي إلى الرئيس جمال عبد الناصر المرسل مع صلاح الدين البيطار وزير الخارجية، بشأن تحقيق الوحدة الكاملة بين البلدين.

٢٠/١/١٩٥٨م، جواب الرئيس جمال عبد الناصر على كتاب الرئيس شكري القوتلي المتضمن محضر المباحثات مع صلاح الدين البيطار حول تحقيق هذه الوحدة.

٢٢/١/١٩٥٨م، الجلسة الأولى لمجلس الوزراء السوري برئاسة الرئيس شكري القوتلي، وحضور رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء والوزراء ورئيس الأركان العامة ورؤساء الشعب في الأركان، لبحث الخطوات الواجب اتخاذها لتحقيق هذه الوحدة بين مصر وسورية والاستماع إلى بيان صلاح الدين البيطار.

٢٣/١/١٩٥٨م، الجلسة الثانية - الحضور أنفسهم - لمتابعة البحث.

٢٤/١/١٩٥٨م، الجلسة الثالثة - الحضور أنفسهم - لمتابعة البحث.

٢٤/١/١٩٥٨م، مساء - الجلسة الرابعة - الحضور أنفسهم - لمتابعة البحث.

٢٨/١/١٩٥٨م، الجلسة الخامسة - الحضور أنفسهم - لمتابعة البحث.

٤/٢/١٩٥٨م، الجلسة السادسة - الحضور أنفسهم - لإنهاء البحث.

٣١/١/١٩٥٨م، محضر اجتماع مجلس وزراء الدولتين في القاهرة برئاسة الرئيسين جمال عبد الناصر وشكري القوتلي، لإعلان قيام الوحدة بين مصر وسورية، والقرار باستفتاء الشعبين السوري والمصري على ترشيح الرئيس جمال عبد الناصر.

١/٢/١٩٥٨م، إعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة بحضور المسؤولين في الدولتين.

١٩٥٨/٢/٥ م، جلسة مجلس النواب بدمشق للاستماع إلى:

- ١ - بيان رئيس مجلس النواب الأستاذ أكرم الحوراني.
 - ٢ - خطاب الرئيس شكري القوّتلي المتضمن قيام الوحدة بين سورية ومصر وترشيحه الرئيس جمال عبد الناصر رئيساً للجمهورية العربية المتحدة، في رسالة أرسلها إلى رئيس مجلس الأمة المصري.
 - ٣ - بيان نواب دمشق بتأييد الخطوات التي تمت لإقامة الوحدة، والإشادة بجهاد وجهود فخامة الرئيس شكري القوّتلي.
- ١٩٥٨/٢/٩ م، جواب عبد اللطيف البغدادي، رئيس مجلس الأمة المصري، على رسالة الرئيس القوّتلي، المتضمن قرار مجلس الأمة المصري شكر فخامة الرئيس على ترشيحه سيادة الرئيس جمال عبد الناصر لرئاسة الجمهورية العربية المتحدة.
- ١٩٥٨/٣/٥ م، الدستور المؤقت، أصدره الرئيس جمال عبد الناصر.
- ١٩٥٨/٢/٢ م، مجموعة صور توقيع وثيقة الوحدة في القاهرة. صورة مجلس الوزراء السوري والمرافقين الذين شهدوا توقيع وثيقة الوحدة.

مشروع الرئيس شكري القوّتلي لدولة الاتحاد العربي

كان أحد أهم أهداف الرئيس شكري القوّتلي من عودته إلى رئاسة الجمهورية، تحقيق الوحدة العربيّة أو، على الأقل، الاتحاد العربي كخطوة أولى في طريق الوحدة الشّاملة، كما كان أول ما تحقق في بداية فترة حكمه اتفاقية الدفاع المشترك مع مصر، ثمّ هياً مشروعه عن «اتحاد الدول العربيّة» الذي قدمه في مؤتمر القمة المصغر الذي انعقد في القاهرة، والذي ضمّ الملك سعود والرئيس جمال عبد الناصر، والرئيس شكري القوّتلي، في ٩ آذار ١٩٥٦ م.

قال في افتتاح الاجتماع:

«كنت في أول المؤتمر أودّ أن أضيف مادّة جديدة لجدول الأعمال لبحثها في هذا المجلس المبارك، الذي أرجو أن يزداد توفيقاً وإنتاجاً في هذه المادّة التي أودّ إضافتها.

وقبل ذلك أودّ أن أبحث في تاريخ هذه المادّة، فنحن روّاد استقلال ووحدة. أما الاستقلال فقد حصلنا عليه ولله الحمد بشكل مطلق لا تشوبه شائبة ولا يقيّده قيد، وقد تمّ خلال مدة وجيزة وبجهاد طويل.

نحن طلاب وحدة بعد هذا الاستقلال، وهذه الوحدة التي نريدها لهذه الأمة، والتي طالما سعيينا إليها منذ فجر النّهضة العربيّة، لم تسعف الظروف لأنّ نؤمّنها ونضعها حيث تستحقّ.

كنت سمعت من سيادة الرئيس منذ سنة أنه قال لدالاس (وزير خارجية الولايات المتحدة) أنه، عوضاً عن الدفاع المشترك، يودّ أن يكون لهذه المنطقة منظّمة دفاعية منها وحدها للدّفاع عنها ولا تكون موجّهة ضدّ الغرب، وهذه المنظّمة، نحن نقول، إنها وحدة وعلى الأقلّ، اتحاد.

وقد كنا متفقين على هذه الفكرة مع جلالة الملك عبد العزيز عندما اجتمعنا للمرة الأولى.

وفي بروتوكول الإسكندرية، كان طوّل أن يكون البروتوكول أساساً للوحدة، والمؤسف أن هذا الميثاق قد نقض وأقيم مكانه ميثاق جامعة الدول العربية في القاهرة، وتضمن هذا الميثاق بنداً شلّ الميثاق وشلّ الفكرة، وهو: «القرارات لا تكون ملزمة إلا للدول التي تقرّها وتقبل بها».

أما الآن، وقد نجح مؤتمرنا والله الحمد، ولكي نتوجّ أعمالنا بشيء سام يتجاوب مع رغباتنا وأهدافنا، أنقذم الآن بمشروع لاتحاد عربي يكون نواة لما نأمل في المستقبل من وحدة تامة إن شاء الله.

رحب الملك سعود بالفكرة، كما رحب بها الرئيس جمال عبد الناصر، وأشادا بما تضمنه المشروع المقدم من الرئيس القوّتلي، وأعربا عن تأييدهما الكامل لضرورة توحيد الجهود العربية، إلا أنهما طلبا بعض الوقت لدراسة بنود هذا المشروع وتقييمه.

قال الرئيس القوّتلي، تعقيباً على ذلك، إنه يضع المشروع بين أيديهم، ويمكن بحثه في الاجتماع القادم للرؤساء الثلاثة^(١).

وكان في فكر الرئيس القوّتلي أن يشمل «الاتحاد العربي»، في المرحلة الأولى، كلاً من سورية ومصر والسعودية والأردن ولبنان واليمن، وعمل جاداً على توثيق علاقاته بهذه الدول.

فمع لبنان، كانت العلاقة أوثق ما تكون بين حكومتين وشعبين جمعت بينهما الصّلات المصرية والجغرافية والعائلية والنضالية، وهي علاقات لا تشوبها أية شائبة أو محنة ولا تسودها إلا المحبة والتآخي والتقدير والتعاون والتآزر.

ومع الأردن، كان الرئيس القوّتلي طلب، في مؤتمر القمة المصغر الذي عقد في القاهرة في آذار ١٩٥٦ م، دعوة الملك حسين لحضور الاجتماع، وبعد موافقة الملك سعود والرئيس جمال عبد الناصر، أوفد السيد سعيد الغزّي، رئيس الوزراء السوري، والسيد محمود فوزي، وزير خارجية مصر، إلى عمان لدعوة الملك حسين للمشاركة في هذا الاجتماع، كما أنه استقبل الملك حسين في دمشق في ٩ و ١٠

(١) مشروع الرئيس القوّتلي لاتحاد الدول العربية، في قسم الوثائق، الوثيقة رقم - ٥ -.

نيسان ١٩٥٦م وبحث معه توثيق العلاقات بين البلدين، وبين الأردن والدول العربية، وإقامة قيادة مشتركة للجيشين السوري والأردني، وإلغاء الحواجز الجمركية بين البلدين، كما قام الرئيس القوّتلي بزيارة رسمية إلى الأردن في ٢٨ إلى ٣١ أيار من العام نفسه توثيقاً لهذه العلاقات، وتم الاتفاق خلالها على «إقرار اتفاقية عسكرية تتضمن التوحيد الفعلي للجهود الحربية، بين الجيشين الشقيقين، عن طريق مجلس حربي وهيئة عمليات مشتركة»، كما اتّفَقَ على: «رفع درجة التّمثيل السياسي بين البلدين إلى درجة سفارة»، وعين الرئيس القوّتلي السيد فؤاد القضماني، نقيب المحامين السوريين سابقاً، سفيراً له لدى الملك حسين، كما تمّ الاتفاق على «إلغاء إجراءات السفر بين البلدين بالجوازات، والاكتفاء بالوثائق التي تثبت الشخصية»، و «حل قضية الترانزيت بين البلدين»، و «إقرار مبدأ الوحدة الاقتصادية والوحدة الجمركية بين البلدين، برفع الحواجز الجمركية بينهما»، و «إعادة لجنة اليرموك المشتركة إلى العمل لمتابعة مهمتها»، وأخيراً «التوسع في إفساح المجال أمام الطّلبة الأردنيين للانتساب إلى مختلف كليات الجامعة السورية».

ومع اليمن، بعث الرئيس القوّتلي بوفد رسمي برئاسة وزير الخارجية صلاح البيطار إلى الإمام أحمد حميد الدين في ٢٢ أيار ١٩٥٧م، وحملته رسالة أخوية يعرض فيها تقديم أية مساعدة يطلبها الإمام، وكان هذا الأخير قد بعث برسائل عدّة إلى الرئيس هاشم الأتاسي، ثم إلى الرئيس شكري القوّتلي يطلب فيها خبراء سوريين في الإدارة وفي المالية وفي الجيش، وكان، حسب قوله، لا يثق إلا بالسوريين. وبعث له الرئيس القوّتلي بأطباء بالصحة وخبراء بالجيش، كما بعث بهذا الوفد الرسمي، الذي أشرنا إليه، الذي لقي كل عناية وتقدير من قبل الإمام. واستقبل الرئيس القوّتلي الأمير البدر، ولي عهد الإمام أحمد، في بداية عام ١٩٥٨م وأطلعته على المفاوضات الجارية مع مصر بغية إقامة وحدة بين البلدين، وطلب إليه أن ينقل إلى والده الإمام أحمد الرغبة في دخول اليمن في هذا الاتحاد أو في هذه الوحدة. وقد استجاب الإمام أحمد، فيما بعد، لهذه الرغبة، ودخل مع مصر وسورية في اتحاد.

أما مع السعودية، فكانت علاقات الرئيس القوّتلي مع الملك عبد العزيز آل سعود، بداية، على أوثق ما يكون، واستمرت هذه العلاقة فيما بعد مع أولاده: الملك سعود وولي العهد فيصل ومع سائر إخوته، وكانت الاتصالات والمشاورات مستمرة بينهما في جميع القضايا التي تخص البلدين، وفي القضايا العربية والدولية الأخرى،

ولم تنقطع الزيارات بينه وبين الملك سعود، بل لم تمضِ سنة إلا ويقوم أحدهما بزيارة الآخر، عدا عن المناسبات التي كانت تجمعهما في مؤتمرات القمة العربية أو مؤتمرات القمة المصغرة.

ومع مصر، كانت علاقة الرئيس القوّلي مع الملك فاروق أولاً ثم مع اللّواء محمد نجيب ثم مع الرئيس جمال عبد الناصر مميزة، سواء خلال رئاسته الأولى أو الثانية أو الثالثة. وخلال هذه الفترة الثالثة بدأ العمل الجدّي لإقامة اتحاد مع مصر يشمل جميع النواحي العسكرية والسياسية والاجتماعية، وأوعز إلى رئيس الوزراء صبري العسلي، في بداية عهد حكومته، أن ينص البيان الوزاري، الذي سيتقدم به إلى مجلس النواب للحصول على الثّقة، على تشكيل لجنة خاصّة لبحث إقامة اتحاد بين سورية ومصر.

واستجاب صبري العسلي لهذا التوجيه، وفي البيان الوزاري الذي ألقاه في ٥ تموز ١٩٥٦م في مجلس النواب للحصول على الثّقة، نص على إقامة لجنة تضع الأسس لإقامة اتحاد بين سورية ومصر. تضمن البيان الوزاري^(١):

«دولة الرئيس، حضرات الزملاء الأكارم...

أحب أن أعلم مجلسكم الكريم أن مجلس الوزراء قد اتخذ قراراً بإجماع آرائه، بتفويض لجنة وزارية لإجراء التفاوض فيما بين سورية وبين مصر الشقيقة، ولإجراء هذه المفاوضات توصّلاً لاتّحاد فيدرالي بيننا وبينها، وأرجو الله العليّ القدير أن يوفقنا في هذه الخطوة المباركة حتى إذا تمت أمكن أن نقدّم إلى مجلسكم الكريم المشروع اللازم لإقراره من قبلكم، هذا وإنّ ما كان يدغدغ أحاسيسنا وأفئدتنا نرجو أن يحقق في القريب العاجل، بحيث يضحى حقيقة ملموسة بالنسبة إلى هذا الاتحاد بين البلدين، وأحبّ أن أعلن أن هذا الاتحاد سيبقى مفتوحاً لجميع البلاد العربيّة المتحرّرة».

وقبول ذلك البيان بتصفيق من جميع النواب، كما أن جميع الأحزاب السياسية الممثلة في المجلس تسابقت لتأييده. فقد ألقى السيد رشاد برمدا، ممثل حزب الشعب، وهو حزب الأكثرية في المجلس، الكلمة التالية:

«سيدي الرئيس...

إن حزب الشعب الذي وضع نصب عينيه منذ اليوم الأول من تشكيله أمنية

(١) صورة البيان الوزاري في قسم الوثائق، الوثيقة رقم - ٦..

غالبية وهي الوحدة العربيّة، إن هذا الحزب يهنّئ الحكومة المحترمة وبارك لها هذه الخطوة التي أقدمت عليها، وإنه يرجو من الله العليّ القدير أن يوفق الحكومة في هذه الخطوة بحيث تقيم دعائم اتحاد عربي بين جميع الدول العربيّة التي تؤهلّها أوضاعها للانضمام إلى هذا الاتحاد، وأن توفق الحكومة في هذه الخطوة التي يؤيدها الشعب السوري».

وقال خالد العظم، ممثل الكتلة الديموقراطية:

«دولة الرئيس....

... الذي يهمني أن القرار صدر عن حكومة قومية تمثل جميع الأحزاب، والذي نريده بعد ذلك أن نكون في سياستنا الخارجية متحدّين، وأن نكون بجيشنا واقتصادنا متحدّين مع مصر وسائر الدول العربيّة التي يجمعنا بها الرأى في الوقت الحاضر، فيجب أن نترك الأنانيات، ونرجو للحكومة التّوفيق والنّجاح..».

وقبل اختتام الجلسة اقترح الدكتور ناظم القدسي رئيس المجلس نصاً مستوحى من الدستور، أقره المجلس بالإجماع:

«إن مجلس النواب السوري، تنفيذاً للفقرة الثالثة من المادة الأولى من الدستور التي تنص على أن الشعب السوري جزء من الأمة العربيّة، يؤيد قرار الحكومة الذي أعلنه دولة رئيس مجلس الوزراء في هذه الجلسة، والذي نصه: إنني أعلن للمجلس المؤقّر أن الحكومة اتخذت قراراً بإجماع آرائها بتفويض لجنة وزارية لمباشرة المفاوضات مع الشقيقة مصر توفّلاً لتحقيق اتحاد فدرالي بين قطرنا، على أن يكون هذا الاتحاد مفتوحاً للدول العربيّة المتحرّرة الأخرى. وإنني لأرجو الله أن يحقق لنا هذه الخطوة المباركة حتى إذا تم الاتفاق على هذا الاتحاد تقدمنا بمشروعه إلى مجلسكم المؤقّر لإقراره، ويتمنى المجلس أن توفّق الحكومة للمسير في هذا الطريق المقدّس وأن تأتينا بالقرب العاجل بالنتيجة التي تنتظرها الشعوب العربيّة في جميع أقطارها».

وعلق الرئيس جمال عبد الناصر على القرار بتصريح لمندوب وكالة أنباء الشرق الأوسط بقوله:

«لقد تلقيت بترحيب بالغ نبأ قرار مجلس النواب السوري مساء اليوم - ٥ يوليو ١٩٥٦م - لإقامة اتحاد بين جمهوريتي مصر وسورية. ففي تحقيق هذا الاتحاد تحقيق لأمنية يهفو إليها قلب كل عربي مؤمن بالقضية العربيّة. وقيام اتحاد بين

سورية ومصر إنما هو تحقيق للمادة الأولى من الدستور المصري الذي ينص على أن مصر جمهورية عربية مستقلة، وأن الشعب المصري جزء من الأمة العربية، وقد وافق الشعب المصري على هذا الدستور بالإجماع. ولا شك أن قيام اتحاد بين مصر وسورية يعتبر خطوة أساسية في هذا السبيل».

كان من المفروض أن يدرس الملك سعود والرئيس جمال عبد الناصر، في اجتماع القمة الثلاثي، الذي يتلو الاجتماع الأول الذي عقد بالقاهرة في آذار ١٩٥٦ م، أن يدرسا مشروع الرئيس القوّلي لإقامة «اتحاد عربي» بين الدول الثلاث بداية، ثم دعوة الأردن ولبنان واليمن لدخوله فيما بعد، وإبداء رأيهما فيه، إلا أن الأحداث الهامة والخطيرة التي وقعت في المنطقة في تلك الفترة حالت دون ذلك.

ففي ٢٦ تموز ١٩٥٦ م، أعلن الرئيس جمال عبد الناصر، في خطاب هام، تأميم شركة قناة السويس البحرية، وانتقال جميع أموالها وحقوقها والتزاماتها إلى هيئة مصرية مستقلة تكون لها الشخصية الاعتبارية وتلحق بوزارة التجارة.

وجن جنون بريطانيا وفرنسا، وأعلنتا عدم اعترافهما بشرعية التأميم، وأصدرتا احتجاجاً شديداً للهجة وتوعدتا مصر بالويل والثبور وعظائم الأمور!

وبادرت بريطانيا إلى تجميد أرصدة الإسترليني لمصر، والأموال العامة والخاصة، وحذت فرنسا حذوها، وهددتا باتخاذ أشد الإجراءات ضد مصر لاستعادة سيطرتها على القناة. إلا أن هذه التهديدات لم تثني مصر عن عزمها على الاستمرار بالإجراءات الإدارية والمالية والعسكرية لإتمام عملية التأميم.

ووقفت سورية، بشكل خاص والدول العربية بشكل عام، إلى جانب مصر ووعدتها بتقديم كل ما يلزم لدعم مواقفها، كما أن الاتحاد السوفياتي والصين أبدتا مصر في موقفها هذا، وحذرتا الدولتين: بريطانيا وفرنسا من اتخاذ أي عمل عسكري ضد مصر.

وكان لموقف سورية الحازم والقوي إلى جانب مصر صداه الواسع في الشعب السوري الذي شعر بضرورة إقامة الوحدة مع مصر بدون إبطاء، واتخاذ الخطوات اللازمة الدستورية والسياسية والعسكرية لتحقيق ذلك.

وتأزم الوضع السياسي في المنطقة وفي العالم، وصرح رئيس وزراء بريطانيا أنطوني إيدن أن تأميم قناة السويس هو بالنسبة لبريطانيا قضية حياة أو موت، وأن القوة لن تكون السبيل الوحيد لحل المشكلة^(١).

(١) مجلة الأبحاث.

وأعلنت مصادر البحرية الفرنسية في باريس أن المدرعة «رغراس» ستقلع قريباً إلى البحر الأبيض المتوسط، كما أعلن في نيقوسيا أن الطلائع الأولى للقوات الفرنسية المقرر إنزالها في قبرص قد وصلت بطريق الجو^(١).

وخيم على المنطقة جوٌّ محموم من التهديد والوعيد ومن الاستعداد للحرب، وعقد مجلس جامعة الدول العربية في القاهرة اجتماعاً اتخذت فيه قرارات إجماعية بتأييد حق مصر بتأميم القناة وبدعمها سياسياً وعسكرياً إن لزم الأمر^(٢).

كما أعلن أن اتفاقاً عسكرياً قد عقد بين مصر وسورية والأردن لتوحيد وسائل الدفاع على الحدود العربية، والعهد إلى اللواء عبد الحكيم عامر، قائد القوات المصرية، قيادة القوات الموحدة في حالة قيام إسرائيل باعتداءات جديدة.

وأمام هذه التهديدات من قبل بريطانيا وفرنسا تنادى الرؤساء الثلاثة: الملك سعود والرئيس جمال عبد الناصر والرئيس شكري القوتلي إلى عقد اجتماع عاجل، تم عقده بداية في الرياض في ٢٢ أيلول ١٩٥٦ م ثم استؤنف في الدمام بالمنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية. وفي هذا الاجتماع، أيد الملك سعود والرئيس القوتلي الرئيس جمال عبد الناصر، دون تحفظ، في الخطوات التي اتخذها بتأميم شركة القناة، وبالوقوف إلى جانب مصر ضد أي عدوان يقع عليها.

إلا أن بريطانيا وفرنسا كانتا قد بيّنتا القيام بعدوان على مصر، ولكي تبرّر هذا العدوان اتفقتا مع إسرائيل على أن تقوم هذه الأخيرة بالهجوم على مصر، ثم تطلب بريطانيا وفرنسا من حكومة مصر أن توافق على أن تتحرك قواتهما، مؤقتاً، إلى مواقع رئيسية في بور سعيد والإسماعيلية والسويس لوضع حد للقتال... وبتفريق الجانبين المتحاربين وحماية قناة السويس، وكانت هذه الذريعة سخيفة ولا تنطلي على أحد.

كان موقف الولايات المتحدة الأمريكية من تأميم القناة ومن تهديد بريطانيا وفرنسا بالحرب، معتدلاً وغير مؤيد للعدوان، أما موقف الاتحاد السوفياتي والصين فكان منذراً لبريطانيا وفرنسا، أنهما إذا قامتا بأي عدوان على مصر فذلك سيؤول إلى تدمير القناة ونسف منشآت البترول في الأراضي العربية.

وبدأت الحرب في الثلاثين من تشرين الأول ١٩٥٦ م، وقامت إسرائيل بالعدوان على مصر وبدفع قواتها باتجاه سيناء وقناة السويس، واشتبكت معها القوات المصرية وأنزلت بها خسائر فادحة، وأعلن الرئيس عبد الناصر التعبئة العامة لمجابهة العدو.

(١) مجلة الأبحاث.

(٢) ذات المصدر.

في هذا اليوم بالذات، أي ٣٠ تشرين الأول ١٩٥٦ م، كان الرئيس شكري القوّتلي ينوي زيارة موسكو، تلبية لدعوة تلقاها من زعماء الاتحاد السوفياتي، حملها إليه شيبيلوف، وزير خارجية الاتحاد السوفياتي، عندما زار سورية في حزيران الماضي، إلا أن أنباء العدوان الإسرائيلي على مصر، صبيحة هذا اليوم، جعلته يتردد بالسفر، فاتصل هاتفياً بالرئيس عبد الناصر، وقال له إن سورية تضع كل قواتها تحت تصرفه، وأنه لن يغادر دمشق حتى يبقى قريباً من الأحداث، يلاحقها ويطمئن على مصر وأوضاعها، فقال له الرئيس عبد الناصر أنه يفضل أن يسافر الرئيس القوّتلي إلى موسكو، فقد تكون في زيارته لها ولقائه مع الزعماء السوفيت ما يدعم موقف مصر تجاه العدوان الإسرائيلي الذي سيتلوّه، على ما يعتقد، عدوان فرنسي - بريطاني. فسافر الرئيس القوّتلي مع الوفد الرسمي المرافق له، والمؤلف من: رشاد جبيري وزير الزراعة، وصلاح البيطار وزير الخارجية، وعبد الحسيب رسلان وزير الدفاع، وفؤاد الحلبي الأمين العام لرئاسة الجمهورية، والمرافق العسكري الملازم الأول مأمون تحسين.

وتدخلت بريطانيا وفرنسا بالحرب إلى جانب إسرائيل بحجة المحافظة على قناة السويس!...

وكانت لزيارة الرئيس القوّتلي إلى موسكو ولقائه الزعماء السوفيت الأثر الكبير في تحويل مجرى الحرب، وإرسال الإنذار السوفيتي إلى كلّ من رئيس وزراء بريطانيا أنطوني إيدن ورئيس وزراء فرنسا غي مولييه بأن الاتحاد السوفياتي سيبعث بصواريخه وبرؤوسها النووية تدمر لندن وباريس، إن لم توقف بريطانيا وفرنسا عدوانهما على مصر.

إن ما دفع الاتحاد السوفياتي لاتخاذ هذا الموقف الشديد، هو تحذير الرئيس القوّتلي لرؤساء الكرملين خروتشوف وبولغانين، من أن مصر وسورية تتعرضان الآن لهذا العدوان الغادر عليهما لأنهما رفضتا تحويل بلديهما إلى قواعد غربية لضرب الاتحاد السوفياتي، ولو أنهما قبلتا الدخول في حلف بغداد والأحلاف المماثلة لما تعرضتا لهذا العدوان؛ فهل يكون موقف الاتحاد السوفياتي موقف المتفرج من هذا العدوان؟ فإن لم يقف بكل قوته معنا لردع العدوان، فسيكون لنا منه موقف آخر.

وكانت الولايات المتحدة قد علمت بموقف الاتحاد السوفياتي، فأرسل الرئيس أيزنهاور إنذاراً مماثلاً لبريطانيا وفرنسا وإسرائيل بوقف العدوان، وسحب قواتها من المنطقة ومن الأراضي المصرية. كان ذلك في ٦ تشرين الثاني ١٩٥٦ م، أي بعد أسبوع من العدوان.

وفي الوقت نفسه، نسفت قوات سورية خط الأنابيب التابع لشركة النفط العراقية (وهي شركة بريطانية) المارّ عبر سورية إلى الساحل على البحر الأبيض المتوسط، فعطلته وأوقفت مرور النفط إلى بريطانيا. كما قطعت سورية علاقاتها الدبلوماسية مع كلٍّ من بريطانيا وفرنسا، وسحبت سفراءها من لندن وباريس، كما قطعت بقية الدول العربيّة (مصر، لبنان، الأردن، السعودية) علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا.

واتخذ مؤتمر القمة، الذي انعقد في بيروت في الثاني عشر من تشرين الثاني بدعوة من رئيس لبنان كميل شمعون، قراراً بتوجيه إنذار إلى دول العدوان بوقف القتال فوراً وسحب قواتها من المناطق التي احتلتها، وإلا اعتبرت هذه الدول مسؤولة عن استمرار الاعتداء، وحينئذ تقوم الدول العربيّة، عملاً بحق الدفاع المشروع عن النفس، باتخاذ التدابير الفعالة التي تسمح بها أقصى إمكانياتها، بموجب معاهدة الدفاع العربي المشترك.

وجاءت هذه الحرب بالذل والخسران على كل من إسرائيل وبريطانيا وفرنسا، فاستقال السير أنطوني إيدن رئيس الوزراء البريطاني بحجة «انحراف صحته».

وبدأت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل بسحب قواتها من الأراضي المصرية وأبلغت الأمم المتحدة ذلك، فرحبت الولايات المتحدة وبقية الدُول بهذا القرار، واعتبرته مصر نصراً لها، فألغى الرئيس جمال عبد الناصر المعاهدة الموقعة مع بريطانيا في ١٩ كانون الأول ١٩٥٤ م، بحجة أن العدوان البريطاني على مصر في ٣١ تشرين الأول ١٩٥٦ م قد ألغى هذه المعاهدة عملياً، واعتُبر نقضاً من جانب بريطانيا لهذا الاتفاق.

في سورية، كلف الرئيس شكري القوّتلي السيد صبري العسلي بتشكيل وزارة جديدة جمعت ممثلين عن مختلف الأحزاب، وبدأت المباحثات مع الجانب المصري لإقامة دولة الاتحاد أو دولة الوحدة.

إلا أن المؤامرات على سورية من الخارج أخذت طابع التهديد، ومن الداخل هدفت إلى زعزعة الاستقرار والأوضاع الحكومية.

ففي الخارج، حشدت تركيا قواتها على الحدود الشمالية لسورية، وهددت بالتدخل العسكري بحجة أن سورية أصبحت يسارية الاتجاه، بعد توثيق علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي، وحذرت دول حلف بغداد من تزايد الخطر الشيوعي في الشرق الأوسط، وقدم الرئيس الأمريكي أيزنهاور مشروعه للسلام في الشرق الأوسط الذي يهدف من

ورائه إلى جعل هذه المنطقة تحت الهيمنة الأمريكية بعيداً عن نفوذ الاتحاد السوفياتي، والعمل على عقد اتفاقات للمساعدة والتعاون العسكري مع دولها، وإمكانية استخدام قوات الولايات المتحدة المسلحة لضمان سلامة أراضي الدول التي تطلب مثل هذه المساعدة والحماية، وبمعنى آخر، التدخل العسكري الأمريكي في شؤون دول الشرق الأوسط، وحماية إسرائيل ودعمها سياسياً وعسكرياً واقتصادياً.

وكان من الطبيعي أن ترفض سورية هذه المبادئ التي قام عليها هذا المشروع، وترفض المشروع جملة وتفصيلاً.

أما في الداخل، فقد تعرض الحكم إلى مؤامرتين: الأولى: عراقية، والثانية: أمريكية، وقد تم اكتشافهما قبل تنفيذهما، وأحيل المتآمرون إلى المحاكمة، ولا أرى ضرورة، في هذا البحث، لتفصيل مراحل المؤامرتين، إذ أن ما يهمنا في هذا المجال هي الجهود التي بذلها الرئيس شكري القوّلي لإقامة دولة الوحدة مع الشقيقة مصر. وكما وقفت سورية إلى جانب مصر بكل قوتها إبّان العدوان الثلاثي عليها، وقفت مصر بكل قوتها إلى جانب سورية في التصدي للتهديدات التركية وللمؤامرات الغربية، مما قرّى لحمة العلاقات بين البلدين الشقيقين، ودفع إلى إقامة وحدة أو اتحاد بينهما بدون تأخير ولا إبطاء.

وقام الرئيس القوّلي بزيارات عدة إلى القاهرة لبلورة أسس الاتحاد، كما قام عدد من الوزراء السوريين ومن ضباط الجيش السوري بزيارات متكررة إلى القاهرة لهذا الغرض.

وفي ١٧ تشرين الثاني ١٩٥٧ م، حضر إلى دمشق من مصر وفد من مجلس الأمة برئاسة أنور السادات، وعقد مع مجلس النواب السوري جلسة مشتركة سادتها روح الأخوة العربية الحقة، وجاءت استجابة لرغبة الشعب العربي في مختلف أقطاره، وألقيت فيها الخطب الحماسية، وصدر في ختامها بيان يقول:

«إن نواب المجلسين المجتمعين إذ يعلنون رغبة الشعب العربي في مصر وسورية بإقامة اتحاد فيدرالي بين القطرين، يباركون الخطوات العملية التي اتخذتها الحكومتان السورية والمصرية في سبيل تحقيق هذا الاتحاد، ويدعون حكومتي مصر وسورية للدخول فوراً في مباحثات مشتركة، بغية استكمال أسباب تنفيذ هذا الاتحاد»^(١).

(١) البيان الختامي في قسم الوثائق، الوثيقة رقم - ٧.

وكان أول من استجاب لهذه الرغبة، إلى جانب الرئيس القوّلي والحكومة السورية، قيادة الجيش السوري، إذ أصدر رئيس الأركان اللواء عفيف البزري، باسم القيادة العامة للجيش والقوى المسلحة، مذكرة بتاريخ ١١/١/١٩٥٨ م، ضمنها رغبة قيادة الجيش بإقامة وحدة (وليس اتحاداً) تضع:

١ - دستوراً واحداً، يعلن إنشاء الجمهورية العربية الجديدة ويرسم نظام الحكم فيها، ويفسح المجال لانضمام بقية الشعوب العربية التي ستحرر.

٢ - رئيس دولة واحداً.

٣ - سلطة تشريعية واحدة.

٤ - سلطة تنفيذية واحدة.

٥ - سلطة قضائية واحدة.

٦ - علماً واحداً، وعاصمة واحدة للدولة العربية.

٧ - تُسن القوانين المنظمة لحقوق المواطنين وواجباتهم في الدولة الجديدة استناداً إلى هذا الدستور الواحد.

وبالنسبة للوحدة العسكرية، نصت المذكرة على أن تقوم على الأسس التالية:

١ - قائد أعلى للقوات المسلحة للدولة العربية الجديدة (رئيس الجمهورية الاتحادية).

٢ - مجلس دفاع أعلى.

٣ - قيادة عامة للقوات المسلحة.

٤ - قوات مسلحة (برية - بحرية - جوية) موحدة التنظيم والتسليح والتدريب والتجهيز، توزع حسب متطلبات الدفاع والخطط الدفاعية المقررة على مسارح العمليات في أراضي الدولة الاتحادية..

٥ - موازنة واحدة.

وتنهي القيادة العامة للجيش والقوى المسلحة مذكرتها بالقول:

«والقيادة العامة للجيش والقوى المسلحة السورية، شعوراً منها بمسؤوليتها القومية ودورها التاريخي، ووفاء منها للشعب العربي في سورية الذي حملها مسؤولية الدفاع عن بقائه وسلامته، ليعلن أن كل وحدة لا تبنى على هذه الأسس المارة الذكر ليست إلا تحالفاً بين جيشين تابعين لدولتين منفصلتين،

ذلك لأن متطلبات الدفاع وسلامة الأمة وحفظ كيائها في عصرنا الحاضر تقتضي دمج الشعوب العربيّة المتحررة في كيان واحد، لتساهم في تحرير بقية الوطن العربي وتقوم بواجباتها لصون السّلم العالمي»^(١). وفي الوقت نفسه، أي في ١١/١/١٩٥٨ م، ذهبت مجموعة من الضباط السوريين إلى القاهرة لمقابلة الرئيس جمال عبد الناصر وعرض موضوع الوحدة، بمفهومها الاندماجي، عليه.

وشملت هذه المجموعة الضباط التالية أسماؤهم ورتبهم: اللواء عفيف البزري، رئيس الأركان وقائد الجيش، العقيد بشير صادق، العقيد أكرم ديري، المقدم مصطفى حمدون، المقدم جادو عز الدين المقدم أحمد حنيدي، المقدم حسين حده، المقدم ياسين فرجاني، المقدم بحري جمال صوفي، المقدم عبد الغني قنوت، المقدم طعمة العودة الله، المقدم محمد النسر، المقدم أمين الحافظ، المقدم طيار نور الله الحاج إبراهيم. وذهب معهم بالطائرة العقيد عبد المحسن أبو الثور، الملحق العسكري بالسفارة المصرية بدمشق.

كان الرئيس جمال عبد الناصر في أسوان مع ضيفه أحمد سوكارنو رئيس جمهورية أندونيسيا، فأحالهم إلى المشير عبد الحكيم عامر، وقال إنه سيقابلهم بعد عودته إلى القاهرة.

اجتمع الضباط السوريون إلى المشير عبد الحكيم عامر، وأعربوا له عما انفقت آراؤهم عليه من وجوب إقامة الوحدة بين مصر وسورية، ولم يجبههم عبد الحكيم عامر بشيء وإنما قال لهم أنهم يجب أن يبحثوا هذا الموضوع الهام مع الرئيس عبد الناصر.

وبعد أن عاد إلى القاهرة وودع ضيفه أحمد سوكارنو، اجتمع الرئيس جمال عبد الناصر إلى وفد الضباط السوريين، مساء يوم ١٤/١٥ كانون الثاني ١٩٥٨ م، واستمع إليهم.

عرضوا عليه المذكرة وشرحوا له الأسباب التي دعتهم إلى المجيء إلى القاهرة والتماس إقامة الوحدة الفورية مع مصر، ومن هذه الأسباب:

(١) المذكرة بكاملها في قسم الوثائق، الوثيقة رقم - ٨ -.

وجود خلافات حزبية بين ضباط الجيش مما ينذر بالاصطدام المسلح فيما بينهم يؤدي إلى انفجار كبير في سورية، في فترة تحشد تركيا قواتها على حدودها الشمالية، ويتآمر الغرب مع العراق على الحكم في سورية، إلى جانب انقسام الأحزاب السياسية ومؤامرات الأمريكان على سورية، في الوقت الذي يطالب فيه الشعب السوري بأكمله بإقامة الوحدة مع الشقيقة الكبرى مصر.

استمع الرئيس جمال عبد الناصر إلى الضباط وناقشهم بهدوء وتؤدة، وسألهم إن كانت الحكومة السورية والرئيس شكري القوتلي على علم بما جاؤوا من أجله، فقال له أحد الضباط:

«إننا بعثنا أمين النفوري إلى شكري القوتلي ليخطر بهنا، وليحيطه علماً بالسبب الذي جئنا من أجله، وهو يمثل رأي الجيش، وليس أمام شكري القوتلي إلا أن يقبل، فهو لا يستطيع أن يعارض أي شيء نطلبه..»^(١).

هكذا كان صغار الضباط ينظرون إلى الحكام الدستوريين في بلادنا، الذين انتخبهم الشعب، فلا يقيمون لهم أي وزن، فالبندقية والدبابة أقوى من الدستور ومن إرادة الشعب. منذ أن قام حسني الزعيم بانقلابه الأول مدفوعاً بالمخابرات الأمريكية ومنذ أن أدخل أكرم الحوراني مرض السياسة والحزبية إلى الجيش، أصبح الحكم والحكام، بمن فيهم رئيس الجمهورية، ألعوبة بيدهم، وأصبح سجن المزة مكاناً تأوي إليه الحكومة كلما عن على بال أحد الضباط أن يقوم بانقلاب ويستأثر بالسلطة!...

إلا أن الرئيس الضابط جمال عبد الناصر قال لهؤلاء الضباط:

«متأسف، إنني لا أستطيع أن أقبل هذه الأوضاع، وأنا أعرف أنكم تمسكون بأيديكم بزمام القوة الحقيقية في سورية، ولكنني، من ناحيتي، لا أقبل في هذه الأمور أن أتحدث أو أبحث إلا مع حكومة مسؤولة شرعياً ودستورياً»^(٢).

فاستمهل الضباط ليرسلوا بطائرة إلى دمشق تأتي بمن يمثل الحكومة، وبالفعل وصل في اليوم التالي وزير الخارجية السورية صلاح البيطار يحمل موافقة المسؤولين السوريين على إقامة الوحدة مع مصر.

وبعد نقاش طويل مع الضباط السوريين، قال لهم الرئيس عبد الناصر:

(١) «سنوات الغليان» لمحمد حسنين هيكل، ص ٢٧٦.

(٢) ذات المصدر.

«إنني مستعد لقبول المبدأ (الوحدة) وأنا أقبله تحقيقاً لمطلب الشعب السوري (ويعني ليس لمطلب الضباط) وبصراحة لأنني أخشى على سورية أن تضيق. ولكن لدي ثلاثة شروط، وأنا أعرف مقدماً أن بعضها صعب، ولكنها بالنسبة لي لا تقبل أنصاف حلول:

١ - أن يجري استفتاء شعبي على الوحدة في مصر وسورية حتى يقول الشعبان فيهما رأيهما الحر، ويعبران عن إرادتهما واختيارهما.

٢ - أن يتوقف النشاط الحزبي السوري، وأن تقوم كل الأحزاب السورية، دون استثناء، بحل نفسها.

٣ - أن يتوقف تدخل الجيش في السياسة توفراً تاماً، وأن ينصرف ضباطه إلى مهامهم العسكرية ليصبح الجيش أداة دفاع وقتال، وليس أداة سلطة في الداخل وسيطرة. ومعنى هذا «على المكشوف» أن كل قادة الكتل، وأولهم أعضاء المجلس العسكري جميعاً، عليهم أن يخرجوا من صفوف الجيش ليشغلوا بالسياسة لأنهم بالفعل مشغولون بها».

هذه هي شروطي.

ثم استطرد قائلاً:

«إنني أعلم أنكم ستوافقون على شرط الاستفتاء الشعبي، لكن الشرطين الثاني والثالث، في اعتقادي، لا يقلان أهمية عن شرط الاستفتاء.

إن الأخ صلاح البيطار هنا معنا، وهو ممثل لحزب البعث، وحزب البعث من أكبر الأحزاب السورية. ثم، من ناحية أخرى، أنتم هنا ١٤ ضابطاً يمثلون كتلاً مختلفة في الجيش، وهذه الكتل أقرب أن تكون أحزاباً مسلحة منها إلى تشكيلات عسكرية. وسؤالي هو لصلاح البيطار أولاً: هل حزب البعث على استعداد لأن يحل نفسه ويوقف نشاطه الحزبي؟ ثم سؤالي لكم ثانية: هل تقبلون الابتعاد عن السياسة والخروج من الجيش، وهل يقبل ذلك بقية زملائكم؟

إن ما أقوله هو ما فعلته في مصر، حتى مع الذين خرجوا معي ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م ليقوموا بالثورة. لقد قلت لهم جميعاً أنه باشتراكهم في الثورة قاموا بعمل سياسي، وهو عمل سياسي وطني ويستحق التقدير، ولكنهم بعده لم يعودوا صالحين لنظم الجيش وتقاليده، ولضرورة تسلسل القيادة فيه حتى تظل له كفاءته القتالية».

«إن الذين كانوا معي في اللجنة التأسيسية لحركة الضباط الأحرار خرجوا معي من الجيش وأصبحوا وزراء سياسيين، والذين شاركوا في عملية الثورة طلبت منهم أن يتعدوا عن الجيش وأن يبدأوا أدواراً جديدة في الحياة المدنية». «هذا ما أرى، فهل أنتم على استعداد له».

قال بعض الضباط، إنهم يفعلون ما يأمرهم به الرئيس، وقال صلاح البيطار، إنه سيعود، في شأن ما سمع، إلى قيادة حزب البعث^(١).

وهكذا ولدت الوحدة بين سورية ومصر، متجاوبة مع رغبات الشعبين السوري والمصري إلا أنها مفروضة من قبل مجموعة من الضباط السوريين الذين وصل الخلاف بينهم إلى حد ينذر بالخطر، فوجدوا أن أفضل وسيلة أن يستغلوا عاطفة الشعب السوري وحماسه للوحدة فيقدموا سورية، وبدون دراسة أو تهينة، إلى الرئيس جمال عبد الناصر، الذي يكن له الشعب السوري كل محبة وتقدير.

ورأى الرئيس عبد الناصر أن لا مندوحة من قبول الوحدة مع سورية حفاظاً عليها من الانفجار في الداخل والعدوان من الخارج، رغم علمه بخطورة ما يقدم عليه، إلا أنه فضل الوحدة على الاتحاد لأن الاتحاد يبقي المشاكل السورية والانقسامات والحزبيات قائمة، ولا يستطيع القضاء عليها مما سينعكس سلباً على مفهوم الوحدة العربية عامة، وقد يؤثر على الوضع الداخلي في مصر، فقبل التحدي وركوب المخاطر بشجاعة وإقدام.

كان عبد الناصر صريحاً مع مجموعة الضباط، ولم يُخفِ عليهم ما يريد أن يفعله بهم، وأن عليهم ترك اللباس العسكري ومغادرة قطعاتهم ليلتحقوا بالعمل السياسي، وفي الواقع فقد قلدهم مناصب سياسية ووزارية في الوزارة المركزية في القاهرة وفي الوزارة الإقليمية في دمشق، إلا أنهم كانوا يأملون بأن تكون لهم الكلمة الأولى في المجالين السياسي والعسكري، وفي الإقليمين الشمالي (سورية) والجنوبي (مصر)، ولم يكونوا على علم كافٍ بطريقة الحكم في مصر التي تعطي الرئيس كامل الصلاحيات، فشعروا وكأنهم أهملوا، وكأن الوحدة جاءت وبالأعلى عليهم فبدأوا بتقديم استقالاتهم.

أما في سورية فقد شعر الرئيس القوّتلي أن الأحداث سبقت الأبحاث، وأن الأمور

(١) «مرآة حياتي» للعماد مصطفى طلاس، العقد الأول، ص (٦٣٤)، منقولة عن محمد حسنين هيكل، «سنوات الغليان»، ص (٢٧٩).

الرئيسية قد تمَّ البتُّ بها قبل دراستها وتنقيحها، وأن الاتحاد الذي كان مزعماً إقامته مع الشقيقة مصر قد تحول إلى دولة وحدة اندماجية مختصرة المراحل، فجمع مجلس الوزراء ورئيس مجلس النواب وقائد الجيش رئيس الأركان العامة ورؤساء الشعب في الأركان العامة، وعقد معهم ست جلسات مطولة جرى خلالها بحث الخطوات التنفيذية لإقامة الوحدة، ووضع الدستور المؤقت والدائم والاستفتاء عليه، وطريقة ترشيح الرئيس جمال عبد الناصر لرئاسة الجمهورية العربية المتحدة، وكل الترتيبات اللازمة لذلك^(١).

واتخذ مجلس الوزراء السوري، بتاريخ ١٤/١/١٩٥٨م، القرار التالي، بعد الحثيات والتي ورد فيها:

«.... ولما كانت الوحدة العربية غاية في ذاتها ووسيلة لتحرير الأمة العربية وتطويرها، ولما كانت الوحدة بين الجمهوريتين العربيتين سورية ومصر لم تعد مجرد رغبة جامحة وحسب، وإنما أصبحت ضرورة قومية تملئها وتحتمها الحاجات الأساسية في كل من الجمهوريتين...

... فإن مجلس الوزراء، المنعقد بتاريخ ١٤/١/١٩٥٨م برئاسة فخامة رئيس الجمهورية وحضور جميع الوزراء، تنفيذاً لإرادة الشعب العربي، يقرر المضي في الإجراءات الفعالة التي من شأنها الإسراع بإقامة الدولة العربية الواحدة بين مصر وسورية»^(٢).

. وتلا ذلك توقيع جميع الوزراء.

كما جرى بعد ذلك تبادل الرسائل بين الرئيس شكري القوتلي والرئيس جمال عبد الناصر. وقد ورد في رسالة الرئيس القوتلي بتاريخ ٢٤ جمادى الثانية ١٣٧٧ هـ الموافق لـ ١٦ كانون الثاني ١٩٥٨م ما يلي:

«سيادة الأخ الرئيس جمال عبد الناصر.

... سيعمل إليكم كتابي هذا وزير خارجيتنا، الأخ صلاح الدين البيطار، وسيعرض على سيادتكم القرار التاريخي الذي يحمل في طياته آمالنا وآمال الأمة العربية، ويهدف إلى تحقيق الوحدة التامة الكاملة بين بلدينا، والبحث في الوسائل المحققة لهذا الهدف الجليل، وأنها لساعة تاريخية ذهبية موفقة تلك

(١) تم تفصيل هذه الجلسات وأقوال المشاركين في الملحق الوثائقي، الوثيقة رقم - ٩.

(٢) القرار بكامله في قسم الوثائق، الوثيقة رقم - ١٠.

التي سيعلمن فيها تنفيذ هذه الخطوة المباركة لتكون قدوة خيرة للشعوب العربية في مختلف أقطارها لجمع كلمتها وتوحيد صفها إن شاء الله. ولا أشك في أن ما سينقله إلى سيادتكم الأستاذ البيطار سيلقي لديكم القبول الحسن والاستجابة المحببة، لا سيما وأنكم كنتم دوماً السابقين إلى العمل في سبيل الوحدة العربية، وفي سبيل مجد العرب وعزتهم»^(١). وجاء في جواب الرئيس جمال عبد الناصر:

«فخامة الأخ الرئيس شكري القوّتلي....

... فقد تسلمت رسالة فخامتكم الرقيقة والتي عبرتم فيها عن نبيل مشاعركم ومشاعر الشعب السوري الشقيق، نحو الوحدة التامة الكاملة بين بلدينا، تلك الوحدة التي نعتبرها، بل يعتبرها كل عربي حر أملة النهائي من أجل تحقيق عزة العرب وكرامتهم وتوحيد صفوفهم وجمع كلمتهم.

وإنني أتهنئ المناسبة السعيدة لأوضح لفخامتكم بأننا قد تبادلنا الرأي مع السيد صلاح الدين البيطار بالصرامة المبنية على الحق والإيمان بالمبادئ. وإنه ليسعدني أن أبعث إلى فخامتكم محضراً بما تم في المباحثات بين السيد صلاح الدين البيطار وبيننا، والتي كان رائدنا فيها تحقيق وحدتنا...»^(٢).

وأرفق الرئيس جمال عبد الناصر، برسالته الجوابية، محضر المقابلة والأبحاث التي أجراها مع صلاح الدين البيطار، والتي ورد فيها أن الاتفاق قد تم على النقط التالية:

«أولاً - شكل الوحدة:

يكون نظام الحكم في الدولة العربية المتحدة جمهورياً «رئاسياً»، ويتولى السلطة التنفيذية رئيس الدولة، يعاونه وزراء معينون من قبل الرئيس. ويتولى السلطة التشريعية مجلس تشريعي واحد ينتخب انتخاباً مباشراً من قبل الشعب.

ثانياً - المراحل التنفيذية المقترحة لتوحيد البلدين:

المرحلة الأولى:

١ - يعقد الاجتماع بين الرئيسين وممثلين عن الحكومتين لإعلان قيام الدولة

(١) رسالة الرئيس شكري القوّتلي في قسم الوثائق، الوثيقة رقم - ١١ -.

(٢) رسالة الرئيس جمال عبد الناصر في قسم الوثائق، الوثيقة رقم - ١٢ -.

العربية المتحدة، استناداً إلى قرارات المجلسين التشريعيين في مصر وسورية.
٢ - يجتمع المجلسان التشريعيان في وقت واحد في دمشق والقاهرة لإصدار القرارات الآتية:

- أ - قيام الدولة العربية المتحدة.
- ب - ترشيح رئيس الدولة العربية المتحدة.
- ج - تفويض رئيس الدولة العربية المتحدة بإصدار دستور مؤقت يمارس وفقه سلطاته لحين وضع الدستور الاتحادي الدائم.
- ٣ - استفتاء الشعب في مصر وسورية على القرارات التي أصدرتها المجالس التشريعية.
- ٤ - على أثر ظهور نتيجة الاستفتاء، يعلن الرئيس الدستور المؤقت ويباشر سلطاته فوراً.

المرحلة الثانية:

- ١ - وضع دستور دائم للدولة العربية المتحدة.
- ٢ - تكوين الاتحاد القومي.
- ٣ - إجراء انتخابات وفقاً للدستور.
- ٤ - العمل على توحيد مرافق الدولة^(١).

القاهرة ٢٠/١/١٩٥٨ م

بعد أن تداول مجلس الوزراء السوري برئاسة الرئيس شكري القوتلي، وحضور رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء والوزراء ورئيس أركان الجيش القائد العام ورؤساء الشعب في الأركان العامة، بعد أن تداولوا بالأسس التي ستقوم عليها الوحدة (وهو ما أشرنا إليه في الملحق الوثائقي رقم - ٩ -) سافر الرئيس القوتلي وأعضاء مجلس الوزراء ورئيس الأركان إلى القاهرة، في ٣٠ كانون الثاني ١٩٥٨ م، وعقدوا يوم ٣١/١/١٩٥٨ م اجتماعاً تاريخياً مع الرئيس جمال عبد الناصر وأعضاء حكومته وبحثوا الخطوات الواجب اتخاذها لتنفيذ مبادئ الوحدة التي تمّ الاتفاق عليها، بما في ذلك الدستور المؤقت والدستور الدائم وشكل الحكم في البلدين والمجلس التشريعي وصلاحيات رئيس الدولة واختصاصات الوزراء، والعلاقة بين الحكومة المركزية والحكومتين الإقليميتين وسائر المواضيع الأخرى المتعلقة

(١) الاتفاق في قسم الوثائق، الوثيقة رقم - ١٣ -.

بالوحدة، وفي نهاية الاجتماع تم الاتفاق على تشكيل لجنة من وزراء الجانبين لإعداد
نقط البيان الذي سيذاع في اليوم التالي، أي الأول من فبراير - شباط - ١٩٥٨ م^(١).

وقد ركز الرئيس القوّتلي في مداخلته في هذا الاجتماع التاريخي على:

«الهدف العظيم الذي نعتقد أنه كان نتيجة جهاد طويل. ففي هذه الدقائق
الذهبية التي أتاحها لنا الله سبحانه وتعالى، نرجو أن نستمتع بوحدة كاملة تتعلق
بالعزة والسيادة بعد تحطيم القيود والسلاسل، ونعتقد أننا بالروح الطيبة التي
تسود مجتمعكم يمكننا وضع نواة لوحدة عربية واحدة شاملة...».

وصدر في اليوم التالي، في ١٢ رجب ١٣٧٧ هـ الموافق للأول شباط - فبراير -
١٩٥٨ م، إعلان «الجمهورية العربية المتحدة»، وقد ورد فيه، بعد المقدمة:

«... لذلك يعلن المجتمعون اتفاقهم التام، وإيمانهم الكامل وثقتهم العميقة في
وجوب توحيد سورية ومصر في دولة واحدة، اسمها الجمهورية العربية
المتحدة، كما يعلنون اتفاقهم الإجماعي على أن يكون نظام الحكم في
الجمهورية العربية المتحدة ديمقراطياً رئاسياً يتولى فيه السلطة التنفيذية
رئيس الدولة يعاونه وزراء يعينهم ويكونون مسؤولين أمامه، كما يتولى السلطة
التشريعية مجلس تشريعي واحد. ويكون لهذه الجمهورية علم واحد يظل
شعباً واحداً، وجيشاً واحداً، في وحدة يتساوى فيها أبنائها في الحقوق
والواجبات، ويدعون جميعاً لحمايتها بالأنفس والمهج والأرواح...»^(٢).

وبعد إذاعة البيان بإقامة الجمهورية العربية المتحدة، جرى التوقيع على وثائق
الوحدة في احتفال رسمي، في قصر القبة بالقاهرة، وقد وقع هذه الوثائق عن سورية
الرئيس شكري القوّتلي وعن مصر الرئيس جمال عبد الناصر، وذلك بحضور الوزراء
من الدولتين اللتين أصبحتا دولة واحدة، كما حضر حفل التوقيع عدد كبير من
الصحفيين العرب والأجانب، والتقطت للتوقيع صور كثيرة ألحقتها مع الوثائق بهذا
العرض.

بعد توقيع وثيقة الوحدة في قصر الرئاسة (قصر القبة)، توجه الرئيسان، الرئيس
شكري القوّتلي والرئيس جمال عبد الناصر، بموكب رسمي، إلى دار الرئاسة
بالقاهرة وضم الموكب وزراء البلدين.

(١) مداولات الاجتماع التاريخي في قسم الوثائق، الوثيقة رقم - ١٤ -.

(٢) البيان كاملاً في قسم الوثائق، الوثيقة رقم - ١٥ -.

احتشدت جماهير غفيرة أمام دار الرئاسة تحيي الرئيسين صانعي الوحدة اللذين خرجا إلى الشرف وألقيا خطابين هامين في هذه المناسبة الفريدة.

جاء في خطاب الرئيس عبد الناصر:

«أيها المواطنون،

هذا اليوم الذي تلتقي فيه جمهورية مصر مع جمهورية سورية ليتوحدا ويكوّنا الجمهورية العربية المتحدة.. هذا اليوم من أيام العمر التي نعزّز بها على مر الزمن...

اليوم يعلن الشعب العربي في سورية ومصر مشيئته بقيام دولة جديدة ودولة عظمى، دولة قوية تنبع إرادتها من شعبها، وتنبع إرادتها من مشيئتها، وتنبع إرادتها من مصيرها..

لقد كنا نتكلم عن القومية العربية، وكانت القومية العربية شعارات وهتافات، كانت نداءات عاطفية ونداءات معنوية، وكنا نشعر أن أعداءنا أرادوا دائماً أن يفرقوا بيننا، وأن يقسموا الأمة العربية إلى أمم صغرى، يتحكمون فيها وسيطرون عليها...

اليوم أصبحت القومية العربية حقيقة واقعة، اليوم اتحد الشعب العربي في سورية مع الشعب العربي في مصر وكوّننا الجمهورية العربية المتحدة، هذه الجمهورية ستكون سنداً للعرب وقوة لهم جميعاً.

اليوم، أيها الأخوة المواطنون.. اليوم يوم خالد في تاريخنا ومرحلة حاسمة في تاريخنا، اليوم نشعر أن القومية العربية تتحقق حقاً...

اليوم ننظر إلى المستقبل ونشعر أنه سيكون، بعون الله، مليئاً بالعزة والكرامة... أيها المواطنون،

في هذه اللحظة لا بد أن أذكر لكم جهاد الرجل العربي الذي جاهد في سبيل الوحدة العربية لمدة تزيد عن خمسين عاماً...

اليوم أتحدث إليكم عن جهاد شكري القوّتلي الذي حارب في سبيل استقلال بلاده وفي سبيل استقلال وطنه... حارب فرنسا وسجن وحكم عليه بالإعدام... حارب أيضاً من أجل القومية العربية ومن أجل الوحدة العربية، فإذا كنت أهتكم اليوم فإنني أهني القوّتلي الذي استطاع أن يحقق الحلم، الذي استطاع أن يحقق الآمال...

بهذه المبادئ وبهذه المثل العليا التي بناها شكري القوّتلي، ستستطيع

الجمهورية العربية المتحدة أن تسير قدماً إلى الأمام، وراء المثل العليا التي بناها شكري القوّتلي، والتي عبر عنها شكري القوّتلي والتي أظهرها شكري القوّتلي.

أيها المواطنون،

باسمكم جميعاً أتكلّم إلى الأخ الأكبر، أخي شكري القوّتلي، وأقول له بأننا جميعاً نحبيك وأننا جميعاً نحبي جهادك والله يوفقك، وأن الشعب العربي في كل مكان سيذكر، على مر الزمن، ما قمت به، وأن الجمهورية العربية المتحدة هي خير هدية نقدمها لك اليوم، وإعلان مولدها على أنها هي النتيجة الكبرى لجهادك في سبيل الوحدة العربية، وفي سبيل القومية العربية، والله يوفقنا جميعاً....

والسلام عليكم ورحمة الله»^(١).

ثم ألقى الرئيس شكري القوّتلي الخطاب الذي جاء فيه:

«أيها المواطنون الأحباء، يا إخوة العرب،

هذا يوم مشهود من أيام العمر، هذا يوم عظيم في تاريخ أمة العرب وتحول كبير في مجرى الأحداث العالمية في هذا العصر...

إنه يوم من أيام التاريخ ترمقه عيون الأجيال، وتحوم حوله، في هذه اللحظة، أرواح الشهداء الأبرار، إنه فلذة من ماضي الجهاد المجيد ورجاء من روح المستقبل العربي العتيد، إنه اليوم الذي يحمل ثمرة جهودنا وجهادنا... أيها الإخوة الأحباء،

لقد نذرت نفسي لخدمة القضية العربية منذ فجر الشباب، وهذا اليوم، بالنسبة لي، قبلة رجاء وفرحة عمر ونعمة من السعادة تهز كياني وتغمر وجداني وتفيض عليّ رضا من الله وضميري وأمتي.

... إننا بإعلاننا وحدة الجزأين العربيين الغاليين المجاهدين المناضلين، لم نأت بجديد يجعلهما وطناً واحداً في جميع مرافقه وشؤونه، بلا تفريق ولا تمييز وبلا تحديد أو تحفظ، ولم نحاول اصطناع ذلك، بل إننا نصحح الأوضاع ونعيدها إلى أصولها، ونسجم بذلك كلّ الانسجام مع خصائص الوجود العربي.

(١) الخطاب بكامله في قسم الوثائق، الوثيقة رقم - ١٦ -.

إن حقيقتها كانت وما زالت وستبقى إلى الأبد حرية ووحدة...
ومن أجل ذلك أراني واثقاً كلّ الوثوق بأن وحدتنا القوية هذه نواة ستكبر
وتنمو، وخطوة في صميم الواقع العربي ستتلوها خطوات...
هنيئاً لكلّ من خط بيده كلمة في تاريخ وحدة العرب، هنيئاً لكل من شهد هذا
اليوم المجيد من أيام حياته.

أما أنتم أيها المصريون، أيها الإخوة في العروبة، لقد ثرتم في نهضتكم، بقيادة
الرجل العربي الملهم جمال عبد الناصر، فسارت بكم قضية العرب إلى الأمام،
إنني أحبيكم وأهز يد كلّ منكم على أحرّ ما تنعقد عليه الأيدي من ود وصفاء.
فقلوبنا معكم والله مؤيدنا وناصرنا»^(١).

وكما تمّ الاتفاق عليه، فقد عاد الرئيس شكري القوّتلي والوفد المرافق إلى دمشق
ليدلي ببيان عن الوحدة في مجلس النواب، بينما ألقى الرئيس جمال عبد الناصر بياناً
مماثلاً في مجلس الأمة المصري، وفي نفس الوقت، أي في ٥ شباط - فبراير -
١٩٥٨ م.

وفي مجلس النواب بدمشق، افتتح أكرم الحوراني، رئيس المجلس، الجلسة
التاريخية بهذه العبارات:

«باسم الله العليّ القدير، باسم الشهداء الأبرار الذين فاضت أرواحهم في سبيل
هذا اليوم، باسم المجاهدين الأحرار الذي صدقوا ما عاهدوا الله عليه، فمنهم
من قضى نحبه ومنهم من ينتظر هذه الساعة، باسم كلّ من أسهم في سبيل هذه
الدقيقة، باسم الأمة العربيّة في الوطن العربي الأكبر، أفتتح هذه الجلسة.
حمداً لله وشكراً أن تكون هذه الحكومة وأعضاء هذا المجلس عاملين
وشاهدين لهذه الجلسة التاريخية، وأن يكون رائدنا الرئيس شكري القوّتلي،
وهو من زكّت نفسه التضحية، وملاً قلبه الإيمان، وتوّجت هامه سلسلة الأمجاد
السياسية، حمل آمالنا في الحرية والكرامة والاستقلال والجلاء وجاء اليوم
يحمل أمنيّتنا في تحقيق وحدتنا، فاللهم اشهد أنه قد حقق الرسالة وأدى
الأمانة، فله تقدير الوطن ومشارف المعجد وهامات الخلود.

حضرات النواب المحترمين،

نص البيان المشترك المتضمن إعلان الجمهورية العربيّة المتحدة أن فخامة

(١) نص الخطاب بالكامل في قسم الوثائق، الوثيقة رقم - ١٧ -.

الرئيس شكري القوّتلي سيدلي بيان أمام مجلسكم، يسط فيه ما تم الاتفاق عليه من قرارات في أسس الوحدة التي ستقوم عليها دولة العرب الفتية. فعليه الكلام للمواطن العربي الأول، السيد شكري القوّتلي». وهنا اعتلى فخامة رئيس الجمهورية منبر المجلس، فاستقبل بعاصفة قوية من التصفيق، وألقى البيان المنتظر الذي نقتطف منه المقاطع التالية^(١):

بعد أن حمد الله على ما أفاء علينا من نعمته، قال:

«في هذه الجلسة الكبرى التي يعقدها مجلسكم، ونحن في منطلق تحول جديد في تاريخ هذا الجزء السوري من الوطن العربي، أريد أن أذكركم لتذكروا أبدأ، أن نضالنا في سبيل حريتنا، كان يمضي جنباً إلى جنب مع نضالنا في سبيل الوحدة القومية (تصفيق)، فمنذ أن فتحنا على الحكم العثماني، ثم على الاحتلال الفرنسي، نار الجهاد، أعلننا جهادنا على الملأ باسم الله وباسم العروبة، وكانت كل حركة سورية نقوم بها ضد الاغتصاب والاحتلال متصلة الجذور بكل وسط عربي، يهزه مثلما يهزنا شعور العزة والكرامة، وتدفعها مثلما تدفعنا شعائر العقيدة والإيمان والتاريخ المشترك والمصير المشترك». وبعد أن يستعرض تاريخ النضال في سبيل الحرية والاستقلال ضدّ المستعمر الذي قسم سورية والبلاد العربيّة، قال:

«.. إن حركة النضال السوري كانت على اتصال مستمر وثيق، جهاً ورساً بشتى عناصر المقاومة والجهاد في كل بلد عربي فرضت عليه التجزئة والانتداب أو قيود المعاهدات.. ولم نفتّر يوماً واحداً عن دعوتنا إلى توسيع ساحات العمل القومي المشترك والتبشير بالحرية طريقاً إلى الوحدة... .. وإنه لمن أعز ما نفخر به اليوم، ونحن مقبلون على حدث الأحداث العربيّة في القرن العشرين، أن السوريين لم يصونوا استقلالهم، إلا ليدفعوا به إلى الأمام عجلة الاستقلال العربي كاملاً، ولم يحتفظوا لأنفسهم بسلامة كيانهم في أرضهم، إلا ليلقوها دعامة راسخة في بناء كيان عربي ذي سيادة، وقد شرفني أن أعرب عن ضمائرهم وشعورهم يوم الجلاء عام ١٩٤٦ م، عندما رفعت علم الاستقلال وقلت: لن يرتفع فوقه، إن شاء الله إلا علم واحد، هو علم الوحدة العربيّة.

(١) الخطاب والبيان بكامله في قسم الوثائق، الوثيقة رقم - ١٨ -.

هذا هو الموجز في تاريخنا القومي... نضال في سبيل الحرية وحرية في سبيل الوحدة».

ثم استعرض الرئيس القوّتلي العلاقة المتينة التي قامت دوماً بين سورية ومصر ولا سيما مع مصر الثورة، فقال:

«... ولقد طالما تعانقت في التاريخ البعيد والقريب، أسيافاً وأقلامنا وأرواحنا، ولكن لقاء اليوم، إلى جانب كل ما بيننا من أواصر القربى والتاريخ والمصلحة القومية، هو إعراب كامل عن عزم نضالي، تجلّى في وعي شعب عربي حر. هذه هي بالذات نقطة اللقاء في تاريخ العرب الحديث.

«... على هذه المبادئ والأسس وبروح كلها صدق وعزيمة ومضاء، توالى اتصالاتنا بمصر العزيزة خلال الشهور الأخيرة تحقيقاً لقرار مجلسكم ولقرارات الحكومة المنبثقة عنكم، ولإرادة الشعب بجميع أحزابه وهيئاته، وانتهينا إلى تلك الجلسة المشتركة التي عقدت في قصر القبة، يوم الأول من شباط ١٩٥٨م والثاني عشر من رجب عام ١٣٧٧ هـ، بحضور كامل أعضاء الحكومتين المصرية والسورية، وأعلننا باسم الله والشعب العربي في كل من الجزأين الغاليين: مولد الجمهورية العربية المتحدة» (تصفيق).

ثم أعلن المبادئ التي تم الاتفاق عليها لتكون أساساً في بناء الجمهورية العربية المتحدة، وهي:.

«أولاً - الدولة العربية المتحدة جمهورية ديموقراطية مستقلة ذات سيادة، وشعبها جزء من الأمة العربية». (تصفيق).

ثانياً - تتكون الجمهورية العربية المتحدة من إقليمين هما مصر وسورية، ويكون لكل إقليم مجلس تنفيذي يرأسه رئيس يعين بقرار من رئيس الجمهورية، ويعاونه وزراء يعيّنهم رئيس الجمهورية بناءً على اقتراح رئيس المجلس.

ثالثاً - الحريات العامة مكفولة في حدود القانون. (تصفيق).

رابعاً - الانتخاب العام حقّ للمواطنين على الوجه المبين في القانون، ومساهماتهم في الحياة العامة واجب وطني عليهم.

خامساً - يتولى السلطة التشريعية مجلس يسمى مجلس الأمة، ويشترط أن يكون نصف الأعضاء، على الأقل، من بين أعضاء مجلس النواب السوري

ومجلس الأمة المصري. يحدد عدد أعضاء هذا المجلس ويتم اختيارهم بقرار من رئيس الجمهورية.

سادساً - يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية.

سابعاً - الملكية الخاصة مصونة، وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية، ولا تنزع الملكية إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وفقاً للقانون.

ثامناً - إنشاء الضرائب العامة أو تعديلها أو إلغاؤها لا يكون إلا بقانون، ولا يعفى أحد من أدائها في غير الأحوال المبينة في القانون.

تاسعاً - القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون.

عاشر - كل ما قرّره التشريعات المعمول بها في سورية وفي مصر يبقى ساري المفعول في النطاق الإقليمي المقرر له عند إصدارها، ويجوز إلغاء هذه التشريعات أو تعديلها.

حادي عشر - تبقى أحكام المعاهدات والاتفاقيات الدولية، المبرمة بين كلٍّ من سورية ومصر وبين الدول الأخرى، سارية المفعول في النطاق الإقليمي المقرر لها عند إبرامها، وفقاً لقواعد القانون الدولي.

ثاني عشر - تبقى المصالح العامة والنظم الإدارية القائمة معمولاً بها في كلٍّ من سورية ومصر إلى أن يعاد تنظيمها وتوحيدها بقرارات من رئيس الجمهورية.

ثالث عشر - يكون المواطنون اتحاداً قومياً للعمل على تحقيق الأهداف القومية، ولحثّ الجهود لبناء الأمة بناءً سليماً من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتبين طريقة تكوين هذا الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية.

رابع عشر - تتخذ الإجراءات لوضع الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة.

هذه هي المبادئ والأسس التي تقوم عليها الجمهورية العربية المتحدة، تلوتها عليكم، وما هي بالواقع إلا من وحي شعوركم وضميركم، ومن صميم إرادة هذا الشعب الأبي المناضل الذي انتخبكم واثمنكم، فأعربتم عن إرادته في شتى المناسبات والظروف حق الإعراب، واستحق كل منكم شكر بلاده وأمتة».

وفي القسم الأخير من خطابه التاريخي في مجلس النواب، ربط الرئيس القوّلي بين ما حققه من استقلال لسورية وجلاء القوات الأجنبية عنها وهذه الوحدة المباركة، فقال:

«أيُّها النُّواب الأفاضل،

في هذا اليوم، الخامس من شباط عام ١٩٥٨ م، يكون قد مر على انتخابي رئيساً للجمهورية من قبل مجلسكم الكريم، وتطويق عنقي بثقتكم الغالية، سنتان ونصف السّنة، ومثلما أتيح لي خلال عهد الرّئاسة الأولى بين عام ١٩٤٣ م وعام ١٩٤٦ م شرف إعلان الاستقلال وجلاء الأجنبي عن هذا الجزء العربي العزيز، كذلك أتيح لي شرف أرفع، وأدعى إلى الاعتزاز بإعلان مولد الجمهورية العربيّة المتحدة خلال عهد رئاستي هذه بين عام ١٩٥٥ م وعام ١٩٥٨ م (تصفيق).

«وكم أرجو أيها الإخوان الأعزاء أن أكون، باعتباركم وباعتبار هذا الشعب العربي العظيم الذي يشرفني أن أنتسب إليه مواطناً عادياً، كما أرجو أن أكون، باعتباركم واعتباره، قد أدت واجبي نحو بلادي وأمتي، وكنت جديراً بالثقة التي أوليتموني إيها خلال هذه الحقبة من الزمن العصيب، فإن قصّرت فعذري أنني عملت بصبر وإيمان وصدق وإخلاص، وإن أخطأت، فعذري أنني إنسان وليس الإنسان بمعصوم، وإن فاتني شرف الاستشهاد ولم أكن بجوار الخالدين من أحرار هذه الأمة، فأمام الله أشهد أنني لم أجتّب نفسي خطراً، ولم أوفرها عن شهادة (تصفيق).

إنني إذ أسلم الأمانة الغالية، طيب النفس قرير العين واثقاً مطمئناً، أرشح لرئاسة الجمهورية العربيّة المتحدة أمام مجلسكم الكريم، في هذه الجلسة القومية التاريخية، الرجل المؤمن والقائد العربي الملهم الرئيس جمال عبد الناصر. (تصفيق) وسأكون غداً في يوم الاستفتاء يوم الواحد والعشرين من شباط عام ١٩٥٨ م، أول من يقوم بواجبه كمواطن لانتخاب الرئيس القائد الذي وضع ثورة مصر في خدمة القومية العربيّة، كما وضع نفسه في خدمة أمتة ليعمل في سبيل حريتها ومجدها ورخائها».

ثم قرأ الرسالة التي وجهها إلى رئيس مجلس الأمة المصري، وهي:

«في هذا اليوم، الخامس من شباط عام ١٩٥٨ م، وجهت إلى سيادة رئيس

مجلس الأمة بمصر الرسالة التالية، وإنني أعتبرها موجهة إليكم في الوقت نفسه، وإلى كل مواطن في أرض الجمهورية العربية المتحدة: سيادة رئيس مجلس الأمة - القاهرة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد...

إنني إذ أعلن لمجلس النواب السوري رسمياً مولد الجمهورية العربية المتحدة والميثاق الذي تم الاتفاق عليه بين حكومتي جمهورية مصر والجمهورية السورية، في اجتماعات القاهرة من يوم الجمعة الأول من فبراير إلى يوم الأحد الثالث منه عام ١٩٥٨م، الموافق للثاني عشر من رجب إلى الرابع عشر منه ١٣٧٧ هـ، فيصبح حلم الأجيال العربية حقيقة واقعة تنفيذاً لإرادة شعب الجزأين العربيين الغاليين، أرى من واجبي، ونحن قادمون على الاستفتاء الشعبي المقرر لانتخاب رئيس للجمهورية العربية المتحدة يوم الجمعة ٢١ فبراير ١٩٥٨م، أن أكون المواطن الأول في الدولة الجديدة يرشح سيادة الرئيس جمال عبد الناصر رئيساً لها، (وقف النواب والنظارة في أماكنهم وهم يصفقون بشكل متواصل) شعوراً مني بالواجب تجاه أمتي وبلادي، وثقة مني بإخلاص الرجل العربي المؤمن الذي تعقد عليه الأمة أكبر الآمال، وتقديراً لما يتمتع به من صفات النزاهة والجرأة والإقدام، وعلى رأسها تفانيه في خدمة أمته وقوميته العربية.

إنني إذ أرشح سيادة الرئيس جمال عبد الناصر لتسلم هذه الأمانة الغالية، أعلن ثقتي واطمئناني إلى أن سيادته سيعمل على إعلاء شأن الجمهورية الفتية، بكل تجرد وصدق لما فيه عزها ورخاؤها وسعادة مواطنيها، وما فيه خير العرب في جميع ديارهم ومساكنهم.. والله ولي التوفيق... (تصفيق).

شكري القوّتلي

الأربعاء الخامس من شباط (فبراير) ١٩٥٨ م.

وفي ختام خطابه، وجه الرئيس القوّتلي التحية إلى مجلس النواب وأعضائه، لما قاموا به من إنجازات توجّوها بالقرار التاريخي في وحدة مصر وسورية، ثم إلى الحكومة المجيدة برئيسها ووزرائها لأنهم:

«بفضل علمهم وإخلاصهم وإيمانهم تمكّن جهاز الحكم في البلاد من اجتياز

أدق المراحل في تاريخها الحديث، وقد بلغوا في مباحثات الوحدة القومية مع مصر العزيزة أوج التوفيق والنجاح..».

ثم إلى الجيش السوري الفتى، بقيادته وضباطه وجنوده الذي كان:

«عيننا الساهرة وساعدنا العامل ودرعنا الواقية...»

كما كان في ميدان التعاون العسكري عن طريق القيادة المصرية - السورية المشتركة، خير عامل من عوامل تحقيق الوحدة القومية بين جيشي الجزأين العربيَّين المناضلين».

ثم إلى الشعب العربيَّ في سورية:

«الذي منحه محبته وأكرمه بثقته وشجعه بحماسه وإيمانه، وملأ قلبه زهواً وفخراً بأُمته وبلاده»^(١).

وبعد أن أنهى خطابه، جلس فخامة الرئيس في مقعده بين عاصفة شديدة من التصفيق، فقال رئيس المجلس:

«تقدم حضرات السادة النواب باقتراح إلى مقام الرئاسة يتلوه عليكم أمين السر».

أمين السر يتلو الاقتراح، وهذا نصه:

«دولة رئيس مجلس النواب الموقر،

إن مجلس النواب، بعد أن استمع إلى البيان التاريخي الذي تفضّل فخامة رئيس الجمهورية بإلقائه في جلسة يوم الأربعاء الموافق في ١٦ رجب ١٣٧٧هـ و ٥ شباط ١٩٥٨ م، شارحاً أسس الوحدة بين الإقليمين العربيَّين مصر وسورية، يبارك الخطوات التي قام بها الرئيسان والحكومتان لتحقيق هذه الأمانة القومية العزيزة على قلب كل عربي، ويؤيد المبادئ الدستورية التي اتّفق عليها ووردت في البيان، للعمل بها خلال الفترة الانتقالية.

وإن مجلس النواب يرى من واجبه، في هذه اللحظة المباركة، أن يسجل بالفخر والاعتزاز الموقف المشرف للرئيسين المؤمنين العظيمين شكري القوّلي وجمال عبد الناصر، وجهدهما الميمون الذي حقق للأمة العربيّة أمانة قدّمت في سبيلها تضحيات ودماء وكانت آخر رؤيا أطبقت عليها أعين الشهداء.

(١) الخطاب بكامله في قسم الوثائق، الوثيقة رقم - ١٨ -.

إن المثل الرائع الذي ضربه فخامة السيد شكري القوّتلي بصدق جهاده وعميق إيمانه وعظيم إثاره، سيظلّ الهدي الذي تهتدي به أجيال الأمة العربيّة. إن أعضاء مجلس النواب، بموافقتهم وتأييدهم لما تم، إنما يعبرون عن إرادة الشعب العربي في الإقليم السوري، ويؤيدون الأمانة ويوفون بالعهد حين أقسموا اليمين الدستوري على العمل لتحقيق وحدة الأقطار العربيّة. ومجلس الثّواب يرى في ترشيح سيادة الرئيس جمال عبد الناصر لرئاسة الجمهورية العربيّة المتحدة الضمانة الأكيدة للسير بالدولة العربيّة الفتية نحو تحقيق أهداف القومية العربيّة، وتوطيد العدالة والخير والسلام للعرب والإنسانية^(١).

وفي ذات اليوم، ألقى الرئيس جمال عبد الناصر خطاباً في مجلس الأمة بالقاهرة، ضمّنه المراحل التي سبقت إقامة الجمهورية العربيّة المتحدة، والآمال الكبار التي يعلّقها عليها الشعب العربيّ في جميع أرجاء الوطن العربي، والصّعوبات التي ستجابهها، وأنهى خطابه بقوله:

«فقد أكّد شعب سورية بتجارب الأيام، تجربة بعد تجربة، أنه طليعة القومية العربيّة، وأنه رأس الحربة في اندفاعها، وأنه الحارس الأمين لتراثها المجيد. لقد بزغ أمل جديد على أفق هذا الشرق... إن دولة جديدة تنبعث في قلبه...

لقد قامت دولة كبرى في هذا الشرق، ليست دخيلة فيه، ولا غاصبة، ليست عادية ولا مستعديّة.. دولة تحمي ولا تهدد، تصون ولا تبدد، تقوي ولا تضعف، توحد ولا تفرق، تسالم ولا تفرط، تشد أزر الصديق، ترد كيد العدو، ولا تتحزب ولا تتعصب، ولا تنحرف ولا تنحاز، تؤكد العدل، تدعم السلام، توفر الرّخاء لها ولمن حولها وللشّعب جميعاً، بقدر ما تتحمّل وتطيق^(٢).

جواباً على الرسالة التي وجهها الرئيس شكري القوّتلي إلى رئيس مجلس الأمة المصري، بتاريخ ٥ شباط ١٩٥٨ م، والتي تضمنت ترشيحه للرئيس جمال عبد الناصر ليكون رئيساً للجمهورية العربيّة المتحدة، بعث السيد عبد اللطيف البغدادي، رئيس

(١) صورة الاقتراح في قسم الوثائق، الوثيقة رقم - ١٩..

(٢) أكثر فقرات الخطاب موجودة في كتاب «مرآة حياتي» للعماد أول مصطفى طلاس، ص ٦٤٤، في قسم الوثائق، الوثيقة رقم - ٢٠..

مجلس الأمة المصري، بجواب تضمن تقدير مجلس الأمة، رئيساً وأعضاء، لما تضمنه كتاب الرئيس القوّلي من مشاعر نبيلة وأحاسيس فياضة وروح قومية وعقيدة مخلصة بحب الوطن العربي، والرغبة المؤمنة الصادقة في البذل والتضحية من أجل وحدة الأمة العربيّة، ويعبر عن صادق شكره وعظيم امتنانه للروح التي أملت هذا الترشيح، و «يعلن مجلس الأمة عن تأييده الكامل لترشيح القائد الوطني المخلص جمال عبد الناصر رئيساً للجمهورية العربيّة المتحدة، ويؤمن إيماناً عميقاً بأنه سيعمل الأمانة ويتم الرسالة، ويحقق هدف الأمة العربيّة في الوحدة والعزة والكرامة»^(١).

بعد شهر من توقيع وثيقة الوحدة وانتخاب الرئيس جمال عبد الناصر رئيساً للجمهورية العربيّة المتحدة، أصدر الرئيس عبد الناصر الدّستور المؤقت، في ١٤ شعبان ١٣٧٧ هـ الموافق لـ ٥ آذار - مارس - ١٩٥٨ م، وتضمن سبعا وستين مادة، وخمس مواد انتقالية وختامية.

وقد تضمن الباب الأول: الأحكام الخاصة بالدولة المتحدة: اسمها، جنسيتها. (مادة: ١ و ٢).

وتضمن الباب الثاني: المقومات الأساسية للمجتمع (مادة من: ٣ إلى ٦).

وتضمن الباب الثالث: الحقوق والواجبات العامة (مادة من: ٧ إلى ١١).

وتضمن الباب الرابع: نظام الحكم: رئيس الدولة، السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية وأخيراً القضاء.

وتضمن الباب الخامس: أحكاماً عامة.

وتضمن الباب السادس: أحكاماً انتقالية وختامية^(٢).

بعد أن انتهت مراسم توقيع وثيقة الوحدة وإعلانها والاحتفالات والخطب التي تلت التوقيع، أقام الرئيس جمال عبد الناصر، في الأول من شباط ١٩٥٨ م، مأدبة عشاء في قصر عابدين، على شرف الرئيس شكري القوّلي، حضرها أعضاء الحكومتين، وكانت مأدبة فخمة تجلت فيها روح الأخوة والمحبة والتقدير للرئيس شكري القوّلي، الذي تنازل عن منصبه طواعية ليحقق أحلامه وآمال الجماهير العربيّة الواسعة بالوحدة والقوة والمنعة.

(١) الرسالة الجوابية بكاملها في قسم الوثائق، الوثيقة رقم - ٢١..

(٢) الدّستور المؤقت في قسم الوثائق، الوثيقة رقم - ٢٢..

وفي اليوم التالي، عقد الرئيسان وأعضاء الحكومتين في قصر القبة اجتماعاً مطولاً قبل الظهر استمر حتى الثالثة بعد الظهر، بحثوا، خلاله، الخطوات التنفيذية لوثيقة الوحدة والإجراءات الواجب اتخاذها في الإقليمين الشمالي والجنوبي لهذا الغرض. وفي المساء، أقام الرئيس شكري القوّتلي وليمة عشاء على شرف الرئيس جمال عبد الناصر في دار السفارة السورية بالدقي، حضرها أعضاء الحكومتين وعدد من كبار رجالات البلدين.

وفي الثالث من آذار، غادر الرئيس شكري القوّتلي وأعضاء الحكومة السورية القاهرة متجهين إلى دمشق. قامت الطائرة في العاشر صباحاً من مطار القاهرة حيث كان في وداعهم الرئيس جمال عبد الناصر وأعضاء مجلس الثورة وأعضاء الحكومة المصرية وعدد من ضباط القيادة. ألا أن الطائرة، عوضاً عن أن تتجه مباشرة إلى دمشق، اتجهت إلى المطار العسكري في أبو صوير. وفوجئ المشرفون على المطار بهبوط الطائرة فيه إلا أنهم هيّؤوا لنا، على عجل، بعض المشروبات والشاي والقهوة. مكثنا ما يقرب من ساعة في المطار العسكري غير المجهز لاستقبال الرؤساء، ومع ذلك فقد ارتحنا فيه قليلاً ثم تابعنا السفر إلى دمشق. وحلقت الطائرة في مسيرها فوق البحر، على ارتفاع منخفض جداً، لا يزيد على خمسين متراً بحيث كنا نشاهد من النافذة أمواج البحر، وعندما وصلنا إلى قرب طرطوس ارتفعت وأخذت مسارها الطبيعي، إلا أننا، وفوق منطقة حمص، ضربتنا عاصفة جوية شديدة، كادت أن تودي بالطائرة وبمن فيها، ولكن الله سلم.

كان مرونا بمطار أبو صوير للتمويه حتى نفوّت على العدو الإسرائيلي إمكانية التصدي لطائرنا، كما كان طيران الطائرة على انخفاض فوق البحر لتفادي رادارات العدو. وعندما وصلنا مطار دمشق الدولي بالمزة وجدنا حشوداً كبيرة من المسؤولين السوريين، ومن المنظمات ومن الضباط ومن الأهالي باستقبالنا، كما وجدنا عدداً من سيارات الإسعاف والإطفاء بانتظارنا، ذلك أن العاصفة الجوية كانت شديدة، وقد خشي من بقي في دمشق من المسؤولين علينا، واتخذوا الإجراءات المناسبة، ولم تكن هنالك حاجة إليها والله الحمد.

وقد ذكرني ذلك بالوضع بين باكستان الشرقية والغربية، عندما قام الرئيس شكري القوّتلي بزيارتها في كانون الثاني من عام ١٩٥٧م وكنت بمعيته. كانت المسافة بين شقي الدولة الواحدة، التي لا يجمع بينهما سوى الدين الإسلامي، ست ساعات بالطائرة فوق دولة أخرى هي الهند. في ذلك الوقت تنبأت بانفصال الجزأين إلى دولتين نظراً لتعثر الربط بينهما، وهذا ما حدث فعلاً فيما بعد.

أما العلاقة بين سورية ومصر، فإن ما يجمع بينهما يتجاوز كلَّ المعوَّقات: الدين والتاريخ واللغة والحضارة والعلاقات العائلية والشعور العام بالوحدة والعدو المشترك، علماً أن هذا العدو المشترك هو أسوأ وأدهى وأخطر من أي عدو آخر، لذلك فإن وجوده بين الإقليمين يشكل خطراً دائماً يتهدهدهما ويعرض المسافرين بينهما إلى خطر العدوان المستمر، وقد خشيت أنئذ أن يؤول مصير وحدتنا مع مصر إلى ما آل إليه بين إقليمَي باكستان!...

في دمشق، جرت للرئيس القوّتلي احتفالات ضخمة وكثيرة، رسمية وشعبية، تكريماً له وتقديراً لما قام به من تحقيق لآمال الشعوب العربيّة ولأحلامهم الواسعة. كانت أولى هذه الاحتفالات الحفلة التي أقامتها النقابات المهنية الحرّة في فندق الشرق بتاريخ ١٧ شباط ١٩٥٨م، وتبارى فيها الخطباء بالإشادة بمناقب الرئيس وبما حققه لسورية من استقلال ناجز وناصع، وللعروبة من وحدة متميزة. وتبع هذه الحفلة، الحفلة التي أقامتها غرف التجارة والصناعة والزراعة، ومجموعة كبيرة من الاقتصاديين، في نادي الشرق بتاريخ ١٨ شباط، وكانت أوسع حشداً وأكثر بذخاً.

ثم تلتها الحفلة التي أقامها أمين العاصمة، بتاريخ ١٩ شباط في فندق الشرق، والتي حضرها أعضاء الحكومة وحشد كبير من النواب والضباط والوجهاء، من جميع المدن السورية.

وفي يوم الجمعة ٢١ شباط، نزل الرئيس القوّتلي إلى منطقة الشاغور، حيث سجله المدني الأول، ليدلي بصوته في الاستفتاء على الوحدة مع مصر، وعلى انتخاب الرّئيس جمال عبد الناصر رئيساً للجمهورية العربيّة المتحدة. واحتشدت في منطقة الشاغور جماهير غفيرة حيّث الرئيس الزعيم البار لتلك المنطقة المشهورة برجالاتها الوطنيين الأشداء.

وفي مصر، بدأ العمل الجاد بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه، فشكل الرئيس جمال عبد الناصر الوزارة المركزية من وزراء من الإقليمين، والإقليمية الشمالية من السوريين وفي الإقليم الجنوبي من المصريين، كما أعد الدستور المؤقت للاستفتاء عليه، وشكل الاتحاد القومي الذي جمع أعضاء من سورية ومصر برئاسة أنور السادات ونائبه محمد فؤاد جلال من مصر وراتب الحسامي من سورية.

وفيما يلي القرارات التي أصدرها الرئيس جمال عبد الناصر بتشكيل الوزارات:

أعضاء الحكومة السورية، الذين عملوا للوحدة وصادقوا عليها:

السيد صبري العسلي: رئيس مجلس الوزراء، وزير الداخلية بالوكالة.
السيد خالد العظم: نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير دولة ووزير الدفاع الوطني بالوكالة.

السيد هاني السباعي: وزير المعارف.

السيد حامد الخوجة: وزير الزراعة.

السيد فاخر الكيالي: وزير الأشغال العامة والمواصلات.

الدكتور مأمون الكزبري: وزير العدل ووزير الشؤون الاجتماعية بالوكالة.

السيد أسعد هارون: وزير الصحة والإسعاف العام.

السيد صلاح الدين البيطار: وزير الخارجية.

السيد خليل الكلاس: وزير الاقتصاد الوطني.

الدكتور أسعد محاسن: وزير المالية.

السيد صالح عقيل: وزير الدولة ووزير الإعلام بالوكالة^(١).

والسفير السوري بالقاهرة: السيد عبد الرحمن العظم.

أعضاء الحكومة المصرية، لدى إقامة الوحدة:

السيد زكريا محيي الدين.

السيد أنور السادات.

السيد حسين الشافعي.

الفريق عبد الحكيم عامر.

السيد كمال الدين حسين.

السيد نور الدين طراف.

السيد فتحي رضوان.

السيد محمود فوزي.

(١) صورة أعضاء الوفد السوري برئاسة الرئيس القوّتلي في ملحق الصور.

السيد كمال الدين استينو.

السيد علي صبري.

والسفير المصري بدمشق: محمود رياض.

أعضاء أول حكومة مصرية - سورية في عهد الوحدة:

(من ٦ آذار حتى ٧ تشرين أول ١٩٥٨ م)

- ١ - السيد عبد اللطيف محمود البغدادي: نائباً لرئيس الجمهورية.
- ٢ - المشير عبد الحكيم عامر: نائباً لرئيس الجمهورية، ووزيراً للحربية.
- ٣ - السيد أكرم الحوراني: نائباً لرئيس الجمهورية.
- ٤ - السيد صبري العسلي: نائباً لرئيس الجمهورية.
- ٥ - السيد زكريا محيي الدين: وزيراً للداخلية.
- ٦ - السيد حسين الشافعي: وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل، ووزيراً للتخطيط بالإقليم المصري.
- ٧ - السيد حسن جبارة: وزيراً للتخطيط بالإقليم السوري.
- ٨ - السيد كمال الدين جسين: وزيراً للتربية والتعليم.
- ٩ - السيد الدكتور نور الدين طراف: وزيراً للصحة بالإقليم المصري.
- ١٠ - السيد أحمد حسني: وزيراً للعدل بالإقليم المصري.
- ١١ - السيد الدكتور عبد الوهاب حومد: وزيراً للعدل بالإقليم السوري.
- ١٢ - السيد أحمد حسن الباقوري: وزيراً للأوقاف.
- ١٣ - السيد فتحي رضوان: وزيراً للإرشاد القومي.
- ١٤ - السيد الدكتور محمود فوزي: وزيراً للخارجية.
- ١٥ - السيد صلاح الدين البيطار: وزيراً للدولة.
- ١٦ - السيد المهندس أحمد عبده الشرباصي: وزيراً للأشغال العمومية بالإقليم المصري.
- ١٧ - الدكتور عبد المنعم القيسوني: وزيراً للاقتصاد والتجارة بالإقليم المصري.
- ١٨ - السيد خليل الكلاس: وزيراً للاقتصاد والتجارة بالإقليم السوري.

- ١٩ - السيد فاخر الكيالي: وزيراً للخزانة بالإقليم السوري.
- ٢٠ - السيد محمد أبو نصير: وزيراً للشؤون البلدية والقروية بالإقليم المصري.
- ٢١ - السيد الدكتور كمال الدين استينو: وزيراً للتموين بالإقليم المصري.
- ٢٢ - السيد الدكتور عزيز صدقي: وزيراً للصناعة.
- ٢٣ - الدكتور مصطفى خليل كامل مصطفى: وزيراً للمواصلات بالإقليم المصري.
- ٢٤ - السيد المهندس الزراعي سيد مرعي: وزيراً للزراعة، ووزير دولة للإصلاح الزراعي.
- ٢٥ - السيد علي صبري: وزيراً لشؤون رئاسة الجمهورية.
- ٢٦ - السيد حسن عباس زكي: وزيراً للخزانة بالإقليم المصري.
- ٢٧ - السيد عبد الحميد السراج: وزيراً للداخلية بالإقليم السوري.
- ٢٨ - السيد مصطفى حمدون: وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل بالإقليم السوري.
- ٢٩ - السيد أحمد عبد الكريم: وزيراً للشؤون البلدية والقروية بالإقليم السوري.
- ٣٠ - السيد أحمد الحاج يونس: وزيراً للزراعة بالإقليم السوري.
- ٣١ - السيد أمين النفوري: وزيراً للمواصلات بالإقليم السوري.
- ٣٢ - السيد الدكتور شوكت القنواطي: وزيراً للصحة بالإقليم السوري.
- ٣٣ - السيد الدكتور نور الدين كحالة: وزيراً للأشغال بالإقليم السوري.
- ٣٤ - اللواء فتحي رزق أحمد: نائباً لوزير الحرية^(١).

وفي ٧ تشرين أول ١٩٥٨ م، صدر القرار رقم ١٢٩٩ بتعيين أعضاء الوزارة المركزية للجمهورية العربية المتحدة برئاسة الرئيس جمال عبد الناصر، وتشكلت من^(٢):

- ١ - السيد عبد اللطيف البغدادي: نائباً لرئيس الجمهورية، ووزيراً للتخطيط.

(١) الوزارات السورية - رئاسة مجلس الوزراء - الجمهورية العربية السورية.

(٢) المصدر ذاته، الوزارات السورية - رئاسة مجلس الوزراء - الجمهورية العربية السورية.

- ٢ - المشير عبد الحكيم عامر: نائباً لرئيس الجمهورية، ووزيراً للحربية.
- ٣ - السيد أكرم الحوراني: نائباً لرئيس الجمهورية، ووزيراً للعدل.
- ٤ - السيد زكريا محيي الدين: وزيراً للداخلية.
- ٥ - السيد حسين الشافعي: وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل.
- ٦ - السيد كمال الدين حسين: وزيراً للتربية والتعليم.
- ٧ - الدكتور محمود فوزي: وزيراً للخارجية.
- ٨ - السيد حسن جبارة: وزيراً للخزانة.
- ٩ - الدكتور عبد المنعم القيسوني: وزيراً للاقتصاد.
- ١٠ - السيد أحمد عبده الشرباصي: وزيراً للأشغال.
- ١١ - الشيخ أحمد حسن الباقوري: وزيراً للأوقاف.
- ١٢ - السيد فاخر الكيالي: وزيراً للدولة.
- ١٣ - السيد صلاح الدين البيطار: وزيراً للثقافة والإرشاد القومي.
- ١٤ - السيد علي صبري: وزيراً لشؤون رئاسة الجمهورية.
- ١٥ - السيد أمين النفوري: وزيراً للمواصلات.
- ١٦ - الدكتور بشير العظمة: وزيراً للصحة.
- ١٧ - السيد أحمد عبد الكريم: وزيراً للشؤون البلدية والقروية.
- ١٨ - الدكتور عزيز صدقي: وزيراً للصناعة.
- ١٩ - السيد كمال رمزي استينو: وزيراً للتموين.
- ٢٠ - السيد سيد مرعي: وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي.
- ٢١ - السيد كمال رفعت: وزيراً للدولة.

وفي ٧ تشرين الأول ١٩٥٨ م، أصدر الرئيس جمال عبد الناصر القرار رقم ١٣٠٢ بتعيين أعضاء الوزارة في المجلس التنفيذي للإقليم الشمالي (سورية) من^(١):

١ - السيد نور الدين كحالة: رئيساً للمجلس التنفيذي، ووزيراً للأشغال والتخطيط بالنيابة، ويعتبر وزيراً للدولة.

(١) المصدر ذاته، الوزارات السورية - رئاسة مجلس الوزراء - الجمهورية العربية السورية.

- ٢ - السيد نهاده القاسم: وزيراً للعدل.
- ٣ - السيد عبد الحميد السراج: وزيراً للدخالية.
- ٤ - السيد عبد الغني قنوت: وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل.
- ٥ - الدكتور أمجد الطرابلسي: وزيراً للتربية والتعليم.
- ٦ - السيد عبد الوهاب حومد: وزيراً للخزانة.
- ٧ - السيد خليل الكلاس: وزيراً للاقتصاد.
- ٨ - السيد رياض المالكي: وزيراً للثقافة والإرشاد القومي.
- ٩ - السيد محمد العالم: وزيراً للمواصلات.
- ١٠ - السيد شوكت القنواطي: وزيراً للصحة.
- ١١ - السيد طعمة العودة الله: وزيراً للشؤون البلدية والقروية.
- ١٢ - السيد وجيه السمّان: وزيراً للصناعة.
- ١٣ - السيد أحمد الحاج يونس: وزيراً للزراعة.
- ١٤ - السيد مصطفى حمدون: وزيراً للإصلاح الزراعي.

ثم جرى تعديل للوزارات في ١٧ آذار ١٩٦٠ م على الشكل التالي:

- ١ - السيد أحمد حنيدى: وزيراً للإصلاح الزراعي.
- ٢ - السيد حسني الصواف: وزيراً للاقتصاد.
- ٣ - السيد أكرم ديرى: وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل.
- ٤ - السيد جادو عز الدين: وزير دولة لشؤون رئاسة الجمهورية.
- ٥ - السيد جمال الصوفي: وزيراً للتموين.
- ٦ - السيد ثابت العريس: وزيراً للثقافة والإرشاد القومي.
- ٧ - السيد يوسف مزاحم: وزيراً للأوقاف،

وفي تاريخ ٢٠ أيلول ١٩٦٠ م، وبموجب القرار ١٥٢١، تم إجراء التعيينات التالية^(١):

(١) المصدر ذاته، الوزارات السورية - رئاسة مجلس الوزراء - الجمهورية العربية السورية.

- ١ - السيد نور الدين كحالة: نائباً لرئيس الجمهورية، ووزيراً للتخطيط المركزي.
- ٢ - السيد كمال الدين حسين: رئيساً للمجلس التنفيذي، ووزيراً لشؤون الإدارة المحلية في الإقليم الجنوبي، ووزيراً للتربية والتعليم المركزية.
- ٣ - السيد نور الدين الطراف: وزيراً للصحة المركزية.
- ٤ - السيد عبد الحميد السراج: رئيساً للمجلس التنفيذي، ووزيراً للداخلية في الإقليم الشمالي، ووزير دولة.
- ٥ - السيد فاخر الكيالي: وزيراً للعدل المركزية.
- ٦ - السيد طعمة العودة الله: وزيراً للشؤون البلدية والقروية المركزية، ووزيراً للشؤون البلدية والقروية بالإقليم الشمالي.
- ٧ - السيد محمد العالم: وزيراً للمواصلات المركزية، ووزيراً للمواصلات بالإقليم الشمالي.
- ٨ - السيد جادو عز الدين: وزيراً للأشغال بالإقليم الشمالي.
- ٩ - السيد ثابت العريس: وزيراً للثقافة والإرشاد القومي المركزية وفي الإقليم الشمالي.
- ١٠ - السيد عبد القادر حاتم: وزير دولة.

وفي ١٦ آب ١٩٦١ م، أصدر الرئيس جمال عبد الناصر القرار رقم ١٣١٥ بتعيين سبعة نواب لرئيس الجمهورية، وهم:

- ١ - السيد عبد اللطيف محمود البغدادي: نائباً لرئيس الجمهورية للتخطيط.
- ٢ - السيد المشير محمد عبد الحكيم علي عامر: نائباً لرئيس الجمهورية، ووزيراً للحربية.
- ٣ - السيد نور الدين كحالة: نائباً لرئيس الجمهورية للإنتاج.
- ٤ - السيد زكريا عبد المجيد محيي الدين: نائباً لرئيس الجمهورية للمؤسسات العامة.
- ٥ - السيد حسين محمود الشافعي: نائباً لرئيس الجمهورية للمؤسسات العامة.
- ٦ - السيد كمال الدين حسين: نائباً لرئيس الجمهورية للإدارة المحلية.
- ٧ - السيد عبد الحميد السراج: نائباً لرئيس الجمهورية للشؤون الداخلية.

ولم تعمر كل هذه التشكيلات والوزارات طويلاً، وللأسف الشديد، إذ وقع الانفصال في ٢٨ أيلول ١٩٦١ م. وهكذا انقضى الحلم الكبير!...

آثار الوحدة

١ - آثار الوحدة في سورية:

لقيت الوحدة في سورية حماساً منقطع النظير، وفرحة عارمة تجلّت في الاندفاع الشديد والإقبال الكبير على صناديق الاقتراع لانتخاب الرئيس جمال عبد الناصر رئيساً للجمهورية العربيّة المتحدة، ذلك الحماس وذلك الإقبال الذي لم تشهده سورية في تاريخها البعيد أو القريب، إلا في عيد الجلاء الأول.

وانفجرت أفراح الدمشقيين عندما فاجأهم الرئيس عبد الناصر بزيارة غير معلنة قام بها للرئيس شكري القوّتلي في داره بشارع الجلاء، إذ ما كاد ينتشر خبر وصوله حتى زحفت أفواج الدمشقيين إلى شارع الجلاء، فملأت ساحاته والشوارع المتفرعة عنه والأسطح المطلّة والشرفات، مما جعل انتقال الرئيس جمال عبد الناصر وشكري القوّتلي من دار الأخير إلى قصر الضيافة، الذي لا يبعد عنه سوى عشرات الأمتار، جعل هذا الانتقال بالسيارة صعباً للغاية واستغرق أكثر من نصف ساعة..

كانت الجماهير الدمشقية تهدف إلى أن تكحل عيونها بمראى ذلك البطل الذي ملأت شهرته العالم، عندما ترأس مع المارشال تيتو (يوغوسلافيا) وجواهر لال نهرو (الهند) العالم الثالث، عالم عدم الانحياز، وتدفقت الجماهير، قبل المسؤولين، للسلام عليه في قصر الضيافة، وكانت جماهير النساء لا تقل عن جماهير الرجال في التزامهم للحصول على مصافحته أو حتى تقبيله، إن فزن بذلك.

في ذلك الوقت، كنت مديراً عاماً للقصر الجمهوري في دمشق، ومسؤولاً عن المراسم، وكان عليّ أن أقدم الشخصيات السورية إلى الرئيس، وأذكر أن عدداً من السيدات عدن أكثر من مرة للسلام عليه والفوز بمصافحته، والتبرك برؤياه.

أما الجماهير المحتشدة خارج قصر الضيافة حيث حلّ ومرافقوه، فما كانت لتغادر هذه الساحة حتى تستمع منه إلى خطبة يلقيها عليهم من شرفة القصر صباحاً

وظهراً ومساءً وقبل النوم، ومنهم الكثيرون الذين كانوا يفترون الأرصفة بانتظار الخطبة القادمة. وكما أن دمشق لم تشهد من قبل مثل هذه الحماسة، كذلك لم يشهد الرئيس جمال عبد الناصر مثل هذا الحب والتقدير من شعبه وفي أي مكان آخر.

وقابل الرئيس عبد الناصر الشعب السوري حباً بحب وتقديراً بتقدير واحتراماً باحترام، فأولى الرئيس شكري القوتلي تقديره واحترامه عندما بدأ أولى زيارته لسورية بزيارة الرئيس القوتلي في بيته وسماه «المواطن العربي الأول»، ومنح الحكام السوريين وضباط الجيش، الذين أقاموا الوحدة، المناصب الرفيعة في الوزارة المركزية أو في الوزارة الإقليمية الشمالية (سورية)، وعيّن رئيس مجلس النواب السوري السابق أكرم الحوراني، ورئيس الوزراء السابق صبري العسلي نائبين له في الجمهورية العربية المتحدة.

حماسة الجماهير السورية للوحدة وللرئيس جمال، كانت تعود لأسباب ثلاثة

١ - فالوحدة بين مصر وسورية هي بداية الحلم الواسع الكبير، الذي كان يدغدغ آمال السوريين منذ زمن بعيد في إقامة وحدة عربية شاملة تحرّر فلسطين وتعيد للعرب أمجادهم الغابرة.

٢ - كما أن شخصية جمال عبد الناصر، الزعيم الذي نادى بالعروبة وبالوحدة العربية في أكبر دولة عربية (مصر) سيحقق الآن هذا الحلم الكبير.

٣ - لأن هذه الوحدة ستخلص السوريين من عهد الانقلابات وعدم الاستقرار، وتفتح صفحة جديدة من الانفراج والحرية والازدهار، وتقف بكل قوة في وجه التهديدات المتكررة من تركيا وإسرائيل والعراق.

هذا الحماس للوحدة وللرئيس عبد الناصر لم يكن محصوراً بالجماهير الدمشقية، إذ ما لاقاه الرئيس جمال في حلب واللاذقية وبقية المدن السورية، فاق ما لاقاه في دمشق من حماس وحبّ واندفاع.

٢ - آثار الوحدة في الدول العربية:

ولم يقتصر الاندفاع للوحدة على السوريين وحدهم، إذ لم يُعلن نبأ قيام الوحدة حتى انتشر الحماس لها بين الشعوب العربية من الخليج إلى المحيط كالنار في الهشيم، وكان أول المستجيبين لها الإمام أحمد، ملك اليمن، إذ أرسل برقية إلى الرئيس جمال عبد الناصر وصلته في الاجتماع الأول الذي عقد بين الحكومتين

السورية والمصرية، يقول فيها: «... يصلكم الولد البدر يحمل إليكم رغبتنا بالدخول معكم في هذه الوحدة المباركة..»، وكنت حاضراً الاجتماع عندما قرأ الرئيس جمال هذه البرقية، وابتسم متندراً عندما قرأ كلمة «الولد» وتعني في مصر «الصغير»، بينما تعني في اليمن ودول الخليج والسعودية «ولدنا» أو «ابننا»، وأعلن أن انضمام اليمن للجمهورية العربية المتحدة سيتم بعد الاستفتاء في ٢١/٢/١٩٥٨ م.

ومع أن بقية رؤساء الدول العربية بعثوا ببرقيات تهنئة للرئيس عبد الناصر مع تمنياتهم الطيبة بنجاح هذه الوحدة، وبمستقبل العلاقات الأخوية مع الجمهورية العربية المتحدة، إلا أن خشيتهم من أن تشملهم في المستقبل وتقضي على مناصبهم ومراكزهم لم تكن خافية على أحد.

كما بيّنتُ أعلاه، انتشر الحماس للوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة بين الشعوب العربية كالبرق، وكان الشعب العربي في العراق وفي الأردن أسرع وأكثر من دعا إلى الاندماج بها؛ واهتز العرشان الهاشميان في بغداد وعمان لنبا قيام الوحدة السورية المصرية. وفي الوقت الذي كان العراق يسعى لإقامة وحدة مع سورية لتأمين عرش للأمير عبد الإله، الوصي على عرش العراق، من خلال المؤامرة التي تم اكتشافها من قبل المخابرات السورية، وتم اعتقال المشتركين فيها وإحالتهم إلى المحاكمة، وفي الوقت أيضاً الذي كان فيه الأردن يأمل دوماً، بمساعدة بريطانيا، ضم سورية فيما سمي بسورية الكبرى، جاءت الوحدة بين سورية ومصر لتبدد الحلمين وتهدد العرشين بالسقوط، فبادرا إلى إقامة اتحاد بينهما في ١٤ شباط ١٩٥٨ م، أي بعد أقل من أسبوعين من إعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة، للحفاظ على وجودهما. وقد أبرق الرئيس جمال عبد الناصر إلى الملكين فيصل (العراق) والحسين (عمان) مهتماً بقيام هذا الاتحاد الذي أطلق عليه اسم «دولة الاتحاد العربي»^(١)، كما أن الحكومة السورية في دمشق (الإقليم الشمالي) بعثت بتهنئة إلى الملكين في بغداد وعمان.

وفي لبنان بعث الرئيس كميل شمعون إلى الرئيس جمال عبد الناصر ببرقية تهنئة مع أطيب أمنياته بالنجاح والتوفيق، كما أن البطريك المعوشي، بطريك الموارنة في لبنان قال:

«إن ازدهار لبنان وسيادته وقوته مرتبطة مع إخوانه الدول والشعوب العربية،

(١) نص اتفاق دولة الاتحاد العربي في قسم الوثائق، الوثيقة رقم - ٢٢..

وإن الطائفة المارونية هي عربيّة مثل الإسلام وستبقى عربيّة، ومناصرة لقوميتها العربيّة... وإن الطائفة المارونية هي نقطة في بحر المسلمين، فإما أن نعيش معهم في محبة وإخاء وإلا فلنرحل أو فلننّفن»^(١).

وصرح الدكتور شارل مالك، وزير الخارجية والمغتربين اللبناني، عن رأيه بإعلان الاتحاد العربي بين المملكة العراقية والمملكة الأردنية الهاشمية، بقوله:

«لقد قلت في ١١ شباط ١٩٥٨م، في معرض حديثي عن الجمهورية العربيّة المتحدة، أنه قام توحيد بين دولتين من جزء من العالم هما سورية ومصر تربطهما بلبنان، رغم اختلافات قشورية ثانوية عارضة، روابط عميقة، حية، مخلصّة، شريفة، لا يتصورها متصور... وإن لبنان يفرح لكل اتحاد أو وحدة أو أي اتفاق يأتي كتعبير حر عن إرادة الشعب العربي»^(٢).

كان الحماس للوحدة في لبنان على أشده لا سيما وأن الفلسطينيين فيه وجدوا في هذه الوحدة، وفي جمال عبد الناصر الزعيم العربي المنتظر الذي سيحرر لهم فلسطين ويعيدهم إلى وطنهم.

أما المملكة العربيّة السعودية، فقد بعثت بالأمير فيصل آل سعود ولي العهد إلى الرئيس جمال عبد الناصر ليقدم له التهنئة، وليجري معه محادثات تهدف إلى توثيق العلاقات الأخوية والتعاون بين البلدين الشقيقين في سياسة عدم الانحياز.

وهكذا، وبإقامة هذه الوحدة، بزغ فجر جديد على العرب في مختلف أقطارهم وانتشر «مبدأ الناصرية» ليحلّ محلّ بقية المبادئ السياسية والقومية والاجتماعية، وخشيت حكومات الدول المجاورة من أن تصل إليها نار هذه الوحدة فتقضي عليها، فاشتد، تبعاً لذلك، ضغطها على شعوبها لكبح جماح الحركات الوطنية الوجدوية.

إلا أن هذه التدابير القمعية لم تحم هذه الحكومات من الزلزال الذي أحدثته الوحدة، فلم تلبث «دولة الاتحاد العربي» أن انهارت عندما أطاح عبد الكريم القاسم بالملكية في العراق، وأقام نفسه حاكماً فرداً مكانها نادى بالوحدة مع الجمهورية العربيّة المتحدة في بادئ الأمر ثم استلذ بالحكم وفضل التعاون مع اليسار العراقي، ولم ينجّه ذلك بل جاء عبد السلام عارف، وكان زميله في الإطاحة بالملكية، فانقلب عليه وقضى عليه.

(١) مجلة الأبحاث، آذار ١٩٥٨م، ص ١١٩. (٢) ذات المصدر، ص ١٢٠.

وفي لبنان، حدثت ثورة ضد إعادة انتخاب كميل شمعون لرئاسة ثانية، وغذتها الجمهورية العربية المتحدة، فطلب لبنان إخراج السفير المصري عبد الحميد غالب كشخصية غير مرغوب بها، وبعد أن انتخب اللواء فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية، هدأت الأمور وعاد عبد الحميد غالب سفيراً للجمهورية العربية المتحدة في بيروت. وفي اليمن، أطاح عبد الله السلال بحكم الإمام، وأقام نظاماً عسكرياً استمر يقاتل ولي العهد الأمير البدر مدة طويلة دفع خلالها اليمن الكثير من أبنائه ثمناً له.

٣ - آثار الوحدة في المجال الدولي:

على الرغم من العلاقات الممتازة التي كانت قائمة بين كل من مصر وسورية مع الاتحاد السوفياتي، الذي قدم الخبرة التقنية والمال اللازم لإقامة «السد العالي» على النيل، وقدم السلاح والدعم السياسي في كل المجالات لدولتي الجمهورية العربية المتحدة، فإن خشية الاتحاد السوفياتي من تغيير سياسة الجمهورية الجديدة دفع خالد بكداش، أمين عام الحزب الشيوعي السوري، إلى عدم التصويت على إقامة الوحدة، عندما عرض التصويت عليها في مجلس النواب السوري، وغادر دمشق إلى موسكو دون إعلام أحد، مما يبنى بعدم رضا الاتحاد السوفياتي على هذه الوحدة. كذلك كانت خشية النظامين في تركيا وإيران، رغم كونهما على النقيض من النظام الشيوعي بل كانا إلى أقصى اليمين، مما دفعهما للتأمر على هذه الوحدة قصد إسقاطها.

أما إسرائيل، فقد شعرت أنها أصبحت بين فكي الكماشة، رغم أن دولتي الوحدة كانتا تناصبها العداء وتتعاونان دوماً في الحروب ضدها، إلا أن وجود زعيم واحد وقيادة واحدة وجيش واحد وسياسة واحدة أقلق مضجعها وجعلها تقوي علاقاتها مع كل من إيران وتركيا وبعض الدول العربية وتتأمر لإسقاط هذه الوحدة.

كذلك فرنسا، وجدت في هذه الوحدة دعماً أقوى لجبهة التحرير الجزائرية في نضالها للحصول على استقلالها من فرنسا، رغم الدعم السابق من كل من مصر وسورية لحركات المقاومة الجزائرية بشكل خاص، ولتحرير بقية الأجزاء العربية في شمال إفريقيا: الجزائر، والمغرب، وتونس، وموريتانيا بشكل عام.

وهكذا فإن المارد العربي الجديد أربع الأعداء وأنشأ آمال الشعوب العربية في كل مكان.

لماذا تحولت الوحدة الاتحادية إلى وحدة اندماجية؟

١- مشروع الرئيس شكري القوّتلي لإقامة وحدة اتحادية:

في الاجتماع الذي عقده الرؤساء الثلاثة: شكري القوّتلي، الرئيس جمال عبد الناصر، والملك سعود بن عبد العزيز في القاهرة بتاريخ آذار ١٩٥٦ م، قدم الرئيس شكري القوّتلي مشروعه لإقامة «دولة الاتحاد العربي»، وتضمن المشروع المبادئ التالية للميثاق:

■ الاتفاق على الاتحاد في الشؤون الخارجية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والمواصلات العامة، ويتمثل ذلك في منظمات اتحادية تشريعية وتنفيذية.

■ وضع دستور للاتحاد يبين فيه مركز الاتحاد، وتحدد فيه المقاصد والحقوق والواجبات والمنظمات الاتحادية والتنفيذية والتشريعية، وذلك من قبَل جمعية تأسيسية تتألف من أعضاء منتخبين من المجالس العامة الرسمية القائمة في كل دولة حسب نظامها، بنسبة يتفق عليها عند قبول فكرة مشروع الاتحاد.

■ المبادرة إلى إبرام الميثاق وفقاً للطرق الدستورية وأسلوب الحكم القائم في كل دولة، في مدة لا تتجاوز الشهرين.

■ إنشاء أمانة عامة لملاحقة تنفيذ الميثاق وإتمام خطواته.

وتضمن المشروع، فيما بعد، تفصيل هذه المبادئ التي يمكن الرجوع إليها في الوثيقة الملحقة بهذا الكتاب.

٢- مشروع رئيس الوزراء السوري صبري العسلي:

في البيان الوزاري الذي ألقاه رئيس الوزراء السوري صبري العسلي للحصول على الثقة بوزارته في مجلس النواب بتاريخ ٥ تموز ١٩٥٦ م، قال:

«دولة الرئيس، حضرات الزملاء الأكارم....

أحب أن أعلم مجلسكم الكريم أن مجلس الوزراء قد اتخذ قراراً بإجماع آرائه بتفويض لجنة وزارية لإجراء التفاوض فيما بين سورية وبين الشقيقة مصر لإجراء هذه المفاوضات توصلاً لاتحاد فيدرالي بيننا وبينها، وأرجو الله العليّ القدير أن يوفقنا في هذه الخطوة المباركة، حتى إذا تمت أمكن أن نقدم إلى مجلسكم الكريم المشروع اللازم لإقراره من قبلكم. هذا، وإن ما كان يدغدغ أحساسينا وأفئدتنا نرجو أن يُحقق في القريب العاجل بحيث يضحى حقيقة ملموسة بالنسبة إلى هذا الاتحاد بين البلدين. وأحب أن أعلن أن هذا الاتحاد سيقى مفتوحاً لجميع البلاد العربيّة المتحررة».

وقد أيدت جميع الأحزاب الممثلة في مجلس النواب هذه الخطوة المباركة واعتبرتها فاتحة خير وسؤدد للبلاد العربيّة.

٣- البيان المشترك السوري - المصري بشأن الاتحاد:

في النصف الثاني من شهر تشرين الثاني ١٩٥٧م، حضر إلى دمشق أعضاء لجنة الشؤون العربيّة في مجلس الأمة المصري برئاسة أنور السادات، وعقدوا اجتماعاً مع أعضاء لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب السوري برئاسة أكرم الحوراني، واستعرضوا الخطوات التي تمت في سبيل تحقيق اتحاد القطرين العربيين الشقيقين مصر وسورية، والخطوات التي يجب أن تستكمل في الشؤون التي تجري المفاوضات بشأنها بين الحكومتين، والطريقة الواجب اتباعها للدخول في مراحل التنفيذ. وفي نهاية الاجتماع اتُخذ القرار التالي بإجماع أعضاء اللجنتين:

«إن نواب المجلسين المجتمعين، إذ يعلنون رغبة الشعب العربي في مصر وسورية بإقامة اتحاد فيدرالي بين القطرين، يباركون الخطوات العملية التي اتخذتها الحكومتان السورية والمصرية في سبيل تحقيق هذا الاتحاد، ويدعون حكومتي مصر وسورية للدخول فوراً في مباحثات مشتركة بغية استكمال أسباب تنفيذ هذا الاتحاد»^(١).

(١) القرار كاملاً في قسم الوثائق.

لماذا تحول الاتحاد إلى وحدة؟

في الوقت الذي كانت فيه الحكومتان ومجلس النواب في البلدين مصر وسورية يبحثان إقامة الاتحاد بين القطرين الشقيقين، كانت تجري مباحثات جانبية بين بعض الضباط السوريين، ولا سيما عبد الحميد السراج، والسفير المصري بدمشق محمود رياض ومع الرئيس جمال عبد الناصر مباشرة لتجاوز مرحلة الاتحاد إلى الوحدة الاندماجية الكاملة.

كان السبب في ذلك، على ما اعتقد، أن الرئيس جمال عبد الناصر، الذي كان واعياً، وعلى اطلاع كامل على الخلافات والانقسامات بين ضباط الجيش السوري الذي مزقته الحزبية، وعلى أوضاع الأحزاب السياسية المهترئة، وعلى المؤامرات الأجنبية التي تعصف بالبلد، ناهيك عن التهديدات الأجنبية من تركيا وإسرائيل وحلف بغداد، كان يرى أن الوضع في سورية لا يسمح بإبقاء الأمور على ما هي عليه في اتحاد لا يعطيه كامل السلطة لإيجاد الحل اللازم ويكون شكلياً لا عملياً وينعكس سلباً على مصر.

كما أن الضباط السوريين، الذين كان يتابعهم ذات الشعور، سبقوا الحكومة لبحث الوحدة مع الرئيس عبد الناصر وأقروا له مسبقاً بجميع طلباته، مبينين، في بيانهم الذي أصدره في ١١ كانون الثاني ١٩٥٨ م، قبل سفرهم إلى القاهرة:

«إن الوحدة بين مصر وسورية إن هي إلا ضرورة قومية مستمدة من ماضي وحاضر ومستقبل مشترك ما بين أفراد أمة واحدة وأرض واحدة وحضارة عربية تحقيقاً لوحدة شاملة واحدة في العصر الحديث.. وإن الدولتين قد عبرتا عن إرادتهما في الوحدة الكاملة في شتى المناسبات القومية..»^(١).

(١) البيان كاملاً في قسم الوثائق.

رأي الرئيس جمال عبد الناصر بالوحدة

يقول العقيد عبد المحسن أبو النور، الملحق العسكري بالسفارة المصرية بدمشق، وكان على علاقة وثيقة بالرئيس جمال عبد الناصر من جهة وبالضباط السوريين من جهة أخرى:

«خرج عبد الناصر من المناقشات مع السياسيين والعسكريين السوريين أنه، إذا تم الاتفاق على الوحدة بين مصر وسورية، فلا بد أن تكون اندماجية حتى يمكن السيطرة على الوضع السياسي في سورية. وأرسل في طلبي لمقابلة عاجلة معه على أن أعود إلى دمشق في اليوم نفسه. وفعلاً وصلت إلى مصر حوالي الظهر، وقابلت الرئيس عبد الناصر ففاجأني بالقول أنه، بعد مشاورات، استقر رأيه على أنه إذا تمت وحدة بين مصر وسورية فيجب أن تكون اندماجية وتؤدي إلى الاستقرار السياسي فيها، ويحصل التقارب بين مصر وسورية. وعدت إلى سورية وأنا أفكر كيف أقنع مجلس القيادة السوري بالوحدة الاندماجية، وكنت أثناء مناقشات المجلس أؤيد الوحدة الفيدرالية..»^(١).

وفي مكان آخر، يضيف العقيد عبد المحسن أبو النور، أنه لدى اجتماعه بأعضاء مجلس القيادة السوريين، وبعد مناقشة شكل الوحدة، وافق الجميع على أن ما يراه عبد الناصر هم موافقون عليه، «بل إن أحد أعضاء القيادة، وهو المقدم أمين الحافظ، كان من أول القائلين إن أي وحدة يقبلها عبد الناصر يوافق العسكريون البعثيون عليها، وزاد على ذلك: «إذا أمرني عبد الناصر بضرب دمشق بالقنابل فلن أتردد في ذلك»، ولكنني رددت عليه فوراً إن عبد الناصر يفتدي دمشق وسورية بروحه، ولن يصدر منه هذا الأمر إطلاقاً. ومن المفارقات أن أمين الحافظ كان من المؤيدين بكل قوته للانفصال، بل كان رئيساً للجمهورية في عهد الانفصال، ومحارباً للوحديين في سورية..»^(٢).

(١) مذكرات محسن أبو النور، جريدة الحياة، ٢٩ تموز ٢٠٠٠ م.

(٢) ذات المصدر.

إذن، فالضباط الذين ذهبوا إلى القاهرة لمقابلة الرئيس عبد الناصر، وكان أكثرهم من البعثيين، حاملين معهم مشروع الوحدة الكاملة الاندماجية، ذهبوا دون اطلاع الحكومة وفي غياب أي علم أو موافقة من رئيس الجمهورية ومن مجلس النواب ومن المسؤولين في سورية، فوضعوا هؤلاء تحت الأمر الواقع الذي يصعب معارضته أو حتى انتقاده. فمن الذي يجرؤ أن يقول إننا لا نؤيد الوحدة مع مصر، وبالتحديد مع جمال عبد الناصر، سواء سبق هذا المشروع دراسة وافية أو دون دراسة.

صحيح أن الرئيس عبد الناصر كان يريد الوحدة مع سورية، إلا أنه لم يكن يريد الحصول عليها بهذه السرعة وبهذا الشكل المرتجل غير الدستوري، وهذا ما بينه لمجموعة الضباط الذين حملوا له سورية (بعجرا وبجرها) وقذفوها بين يديه! لم يُخفِ عبد الناصر على الضباط السوريين مفهومه للوحدة، وللمراحل التي يجب أن تمرَّ بها وبما يهيئه لهم بعد قيامها.

سألهم إن كانت الحكومة السورية على اطلاع على زيارتهم وعلى المشروع الذي يحملونه وعلى ما هم مقدمون عليه وعلى الآثار الخطيرة المترتبة عليه، فأجابوه بالنفي. قال أعلم أنكم تمسكون السلطة والقوة بأيديكم، ولكن هل عملكم هذا له قوة القانون والدستور؟ إنني أفضل أن أتباحث معكم بوجود حكومتكم. قالوا: سنأتي بها. وبعثوا إلى أمين النفوري، نائب القائد العام الذي بقي في دمشق ليلغ الحكومة بما أقدمت عليه مجموعة الضباط، أن يبعث بالحكومة إلى القاهرة. وعندما ذهبت مفارز الجيش حوالي منتصف الليل لتجمع الوزراء من بيوتهم وتبعث بهم إلى القاهرة على عجل، اعتقد هؤلاء أن انقلاباً جديداً قد حدث، وأنهم مقتادون إلى سجن المزة، سيما وأن مطار دمشق الدولي كان يقع في المزة، فما وجدوا أنفسهم إلا بالطائرة المتوجهة إلى مكان مجهول عرفوا فيما بعد أنه القاهرة. أما هاني السباعي، الذي كان وزيراً للمعارف والذي كان يذهب عادة أيام الخميس والجمعة والسبت إلى بلده حمص، فقد سره أنه لم يُلَقَ القبض عليه ليزج به في سجن المزة، كما كان يعتقد أن زملاءه قد ذهبوا إليه، إلا أنه، عندما علم أنهم ذهبوا إلى القاهرة لبحث موضوع الوحدة، أسرع بإرسال برقية إلى الرئيس عبد الناصر يؤيد فيها الوحدة وأنه سيسافر على أول طائرة إلى القاهرة ليلتحق بأعضاء حكومته.

وكانت الحكومة السورية، قبل ذلك، قد عقدت عدة اجتماعات في القصر الجمهوري برئاسة الرئيس شكري القوتلي وحضور جميع الوزراء، ورئيس مجلس

النواب أكرم الحوراني ورئيس الأركان ورؤساء الشعب في الأركان، لدراسة وسائل تنفيذ الوحدة والخطوات الواجب اتخاذها من النواحي الدستورية والقانونية والإدارية، ما أوردناه بكامله في ملحق الوثائق.

وفي القاهرة اشترط الرئيس عبد الناصر على لجنة الضباط:

أولاً: أن يستعد قواد الكتل العسكرية ترك الجيش لأنهم يعملون في السياسة.

ثانياً: أن توافق الأحزاب السورية كافة على حل نفسها، والدخول في اتحاد قومي يشمل الجميع.

ثالثاً: أن يُجرى استفتاء شعبي على الوحدة في كل من مصر وسورية^(١).

وقد وافقت لجنة الضباط على جميع هذه المطالب.

وكما بينا في مطلع هذا التحقيق، فقد لقيت الوحدة في كلا الإقليمين الشمالي (سورية) والجنوبي (مصر) وبقية البلاد العربيّة ترحيباً وحامساً منقطع النظير وآمالاً عراضاً بتحقيق الحلم الكبير، حلم الوحدة العربيّة الشاملة.

(١) مذكرات محسن أبو النور، جريدة الحياة، ٢٩ تموز ٢٠٠٠م.

لماذا انقلبت «ليلة القدر» إلى سراب، واندثر الحلم الكبير؟

تقديراً للشخصيات السورية الحاكمة قبل الوحدة، وللضباط السوريين الذين أقاموا الوحدة، فقد عينهم الرئيس عبد الناصر جميعاً إما نواباً له أو وزراء في الوزارة المركزية في القاهرة، أو في الوزارة الإقليمية في الإقليم الشمالي (سورية). وكان قد قال لهؤلاء الضباط، عندما جاؤوا إليه يحملون مشروع الوحدة الاندماجية:

«إنني سأفعل بكم ما فعلته بزملائي الضباط المصريين الذين تعاونوا معي في إنجاح ثورتنا، وهو عمل مجيد قاموا به، إلا أنه عمل سياسي.. إن السياسة والانضباط العسكري لا يتماشيان، وقد تركوا اللباس العسكري وعملوا في الميدان الإداري والحكومي معي».

وهكذا شملت الحكومة المركزية والحكومة الإقليمية الشمالية جلّ هؤلاء المسؤولين السوريين والضباط بوزارات مختلفة.

في حديث طريف بينه وبين الرئيس جمال، روى حبيب كحالة، صاحب مجلة «المضحك المبكي» القصة التالية، وذلك بحضور أكرم الحوراني وصبري العسلي، قال:

في قرية مسيحية في الجبل، ضج السكان من طلبات خوري الكنيسة الذي كان يطلب منهم الأموال لإصلاح الكنيسة، إنما كان يأخذ هذه الأموال لجيبه الخاص، فقرروا أن ينزلوا إلى دمشق ويقابلوا المفتي ليعلموا إسلامهم تخلصاً من ذلك الخوري، إلا أن المفتي قال لهم عندما قابلوه، أن خوري كنيسة الضيعة قد جاءه البارحة وأسلم!... فضحك الرئيس جمال، وفهم المغزى.

إلا أنهم، أي الوزراء السوريون، وبعد فترة من الزمن، وجدوا أنفسهم (زينت

مملكت) (كما كان يقول الأتراك) أي بدون عمل، ذلك أن العمل والمسؤوليات كانت محصورة بزملائهم المصريين أو بالضباط القرييين من رئاسة الدولة، فبدؤوا يتذمرون وما وجدوا إلا الصحف يقرؤونها ويعيدون قراءتها، وإذا أراد أحد أصدقائهم أن يزورهم، قال له السكرتير: إن سيادة الوزير مشغول جداً ولا يستطيع استقبالكم اليوم!...

بقي هؤلاء الوزراء ما يقرب ستة أشهر دون غرف خاصة بهم، ودون مكاتب يجلسون إليها حتى تمت تهيئة بناء لهم في مصر الجديدة، إلا أن أكثر ما كانوا يعملون هو قراءة الصحف المصرية المحلية.

كان أول المتذمرين اللواء عفيف البزري، الذي أضاع كل سلطته وسلطانه الذي كان له في دمشق، فكتب إلى عبد الكريم قاسم بعد أن قام هذا بانقلابه على النظام الملكي في العراق وقتل أفراد العائلة المالكة والحكام المدنيين بمن فيه رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد، وسعى للتقرب من الجمهورية العربية المتحدة والرئيس جمال عبد الناصر، كتب إليه يحذره من الدخول بالوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة. وقد وصلت هذه الرسالة، بشكل ما، إلى الرئيس عبد الناصر، فاستدعى عفيف البزري وأطلعه عليها فأسقط في يده ولم يحر جواباً، ولما عاد إلى بيته سمع من الإذاعة خبر قبول استقالته.

وتلا «قبول استقالة» عفيف البزري، استقالة صبري العسلي، نائب رئيس الجمهورية، إذ ظهر اسمه في مؤامرة في بغداد وبقبض الأموال، ففضل تقديم استقالته وقُبِلَت.

وبعد فترة وجيزة قدم الوزراء من حزب البعث استقالتهم وكانوا:

أكرم الحوراني نائب رئيس الجمهورية، وصلاح البيطار، وخليل الكلاس، ومصطفى حمدون، وعبد الغني قنوت، ذلك لأنهم كانوا يظنون أن عبد الناصر سيطلق يدهم في سورية، ولكنه خيَّب ظنهم.

وبدأ التذمر في دمشق، إذ أن أحلام الحرية والديموقراطية والازدهار تبددت لتحل محلها سيطرة المخابرات السورية والمصرية، يضاف إليها قانون الإصلاح الزراعي الذي أصدره الرئيس عبد الناصر في ٢٧/٩/١٩٥٨م، والذي أغضب أصحاب الأراضي الذين كانوا يعيشون من دخل أراضيهم، ولم يُرضِ الفلاحين الذين لم يحسنوا استثمار هذه الأراضي. وكان الرئيس جمال، في بداية الوحدة، وعد

بعدم تطبيق قانون الإصلاح الزراعي على الإقليم الشمالي (سورية) لعدم الضرورة له، ولأن الدولة تملك أراضي شاسعة يمكن توزيعها على الفلاحين إن أرادوا استثمارها دون الإضرار بأصحاب الأراضي.

ومما أساء إلى الوحدة أيضاً الظروف المناخية التي رافقتها، إذ لم تهطل الأمطار في سورية خلال الأعوام الثلاثة للوحدة إلا قليلاً.

كما أن الوضع الاقتصادي في سورية تدهور مما استوجب تقديم مذكرة من قبل مندوبي غرف التجارة والصناعة والزراعة إلى الرئيس جمال عبد الناصر، بتاريخ ١٧/٢/١٩٥٨م، ضمنوها ملاحظاتهم حول الوضع الاقتصادي في الإقليم الشمالي بغية حل المشاكل وإزالة العقبات قبل أن تتزايد.

وأشارت المذكرة إلى الأمور التالية:

ضعف حركة الأسواق وركودها - ازدياد الطلب على العملات الأجنبية بسبب ضعف الثقة بالنقد - اضطراب الحياة الزراعية والخوف من توقف قسم من المزارعين عن بذار الموسم المقبل - ضعف قدرة المزارعين على سداد ديونهم والتزاماتهم - اضطراب العلاقات بين المالك والعامل والمستأجر والمزارع - تقييد التجارة وتوجيه الاستيراد نحو بلاد معينة - توقف حركة التصنيع - عدم استقرار الحياة الصناعية بسبب التدخل الحزبي في النقابات وبذر الشقاق بين العمال وأرباب العمل - زيادة أعباء الصناعة وزيادة تكاليفها - التفاوت في معونات الدعم بين الإقليمين.

أما بالنسبة للزراعة، فتشير المذكرة إلى أن قانون الإصلاح الزراعي لم يُدرس الدراسة الكافية، ولم يأخذ بعين الاعتبار الفرق بالأراضي بين الإقليم الجنوبي والإقليم الشمالي، من حيث اختلاف أنواع التربة والخصب والقرب والبعد من مراكز الاستهلاك، ثم سعة أملاك الدولة وإمكانية الاستفادة منها، وتأمين رأس المال الضروري للزراعة، وعلاقة الزراعة بالمصارف.

ثم تقترح المذكرة بعض الحلول لتدارك هذه النواقص والعثرات^(١).

وقدم الإقليم الجنوبي، لتدارك النقص في ميزانية الإقليم الشمالي، مبلغ ٢٥ مليون جنيه مصري، كقرض، إلا أن ذلك لم يحسن الوضع الاقتصادي الذي استمر بالهبوط مما أثر سلباً على الوحدة.

(١) مذكرة غرف التجارة والصناعة والزراعة كاملة في قسم الوثائق، الوثيقة رقم - ٢٣ -.

وبدأ الحماس للوحدة يخبو والأمل الكبير يضمحل، وحلّت خيبة الأمل محلّ ما كانت تعقده جماهير السوريين على الرئيس جمال عبد الناصر من تطلعات لمستقبل أفضل ينعمون فيه بالحرية والسعادة والاستقرار والازدهار.

وانشغل الرئيس عبد الناصر عن سورية بالخلاف الذي حدث بينه وبين صاحبه الملك سعود بن عبد العزيز، نتيجة استدراج الملك من قبل أحد عناصر المخابرات السورية إلى مؤامرة لإسقاط طائرة الرئيس جمال لدى زيارته إلى دمشق بدعوى أن الجمهورية العربية المتحدة أصبحت شيوعية.

كما انشغل بالثورات التي اندلعت في بعض البلاد العربية القريبة منه: اليمن العراق، لبنان والكونغو، ولا سيما مقتل لومومبا، وأوكل شؤون سورية إلى أقرب أخلص شخصين له هما المشير عبد الحكيم عامر وعبد الحميد السراج، اللذين جعل منهما نائبين له وبعث بهما إلى سورية لإدارة شؤونها، إلا أن كلا الرجلين كانا عسكريين بالفطرة وتنقصهما الحنكة السياسية والخبرة الإدارية، فاعتمدا على المخابرات وما تقدمه لهما من معلومات مغلوبة حول الأوضاع في سورية، وكطبيعة المخابرات، لا سيما المصرية منها، ما كانت تريد أن تعطي للرئيس جمال إلا الصورة الوضاعة المطمئنة عن الأوضاع، رغم ترددها، خشية إزعاجه، وما كان الرئيس جمال يستمع لنصح الأصدقاء الحياديين والصادقين من رجالات سورية، ويفضل الأخذ بتقارير مخابراته والاعتماد عليها، مما جعله ينأى عن الحقيقة ويركن إلى الطمأنينة الخادعة.

أما الرئيس شكري القوّتلي فكان ينظر من غربته، التي اختارها في جنيف، بالألم الشديد الذي يعصر قلبه لتردي الأوضاع في سورية وإلى المستقبل المظلم الذي ينتظر هذه الوحدة التي عمل حياته جاهداً في تحقيقها. وما كان باستطاعته أن يفعل شيئاً، ذلك أن الأمور كانت قد خرجت من يده يوم قامت لجنة الضباط من البعثيين والناصريين وغيرهم بالسفر إلى القاهرة دون إعلامه، وقدمت سورية إلى الرئيس عبد الناصر دون دراسة أو تقييم، لينقذها أو لينقذهم مما هم فيه من اختلاف. والحقيقة التي لا لبس فيها أنه منذ الانقلاب الأول الذي قام به حسني الزعيم في ٣٠ آذار ١٩٤٩م أصبحت السلطة بيد الجيش، وأصبح المدنيون في سورية، مهما علا مقامهم، ألعوبة بيد الضباط الذين ينتقلون من انقلاب إلى انقلاب، ومن أزمة محلية إلى أزمة دولية أشد وأدهى.

وإذا كان الرئيس عبد الناصر ملماً بأوضاع سورية وبأوضاع الجيش قبل الوحدة،

فإن سياسيي حزب البعث وضباطه كانوا يجهلون تماماً طريقة الحكم في مصر وعقلية المصريين وطبيعة عملهم، وهذا ما اعترف به أكرم الحوراني في مذكراته التي نشرت بعد وفاته، إذ قال:

«لقد طرحنا المشاكل الدستورية والتنظيمية والسياسية نفسها منذ اللحظة الأولى، ولم تكن هذه المشاكل إلا نتائج نابعة من طبيعة نظام عبد الناصر الذي كان يمارسه في القطر المصري، مع ذلك فيجب علينا أن نعترف بأننا لم نكن مطلعين على أسلوب عبد الناصر في إدارة دفة الحكم، ولا على طبيعة نظامه، وكان رجائنا أن يكون لنا شرف المساهمة في إنجاح الوحدة بالمشاركة المخلصة، إلى أن يشنا، فاستقلنا من الحكم في أواخر ١٩٥٩م»^(١).

وهنا أتساءل: هل يجوز لرجل دولة حصل على أعلى المناصب في سورية ومصر، وأمضى أكثر من عشرين سنة في العمل السياسي وفي الندوة البرلمانية التي ترأسها، وفي قيادة حزب يدعي أنه أقوى الأحزاب السورية، وأعلاها مكانة وسيطرة على ضباط الجيش، هل يجوز له، وهو مقدم على أمر خطير كالوحدة مع مصر ومع رئيسها جمال عبد الناصر، أن يكون جاهلاً «بأسلوب عبد الناصر في إدارة دفة الحكم وفي طبيعة نظامه»؟

لا يسعني في هذا المجال إلا أن أردد ما قاله الأمير عادل أرسلان:

«يكفي سورية بلاء أن يكون فيها رؤساء أحزاب من هذا الطراز العجيب»^(٢).

الشعوب عادة عاطفية بطبيعتها تفكر بقلبها وبعاطفتها، قبل أن تفكر بعقلها وحكمتها، تهتم بمعيشتها قبل أن تهتم بسياستها، وتتقلب مع زعمائها حسب وعودهم لها أو إخفاقهم بتنفيذ هذه الوعود. وهكذا كان وما زال حال الشعب السوري عندما اندفع بعاطفته يقدس الرئيس جمال عبد الناصر، ويتنظر منه المعجزات في إقامة وحدة عربية شاملة، وفي تحرير فلسطين، وفي إنقاذ سورية من جيرانها ومن نفسها، ومن المؤامرات التي تعصف بها، ومن الخلافات الحزبية التي تفتك بها.

كان ما تنتظره منه أكثر مما يمكنه تحقيقه وفوق طاقته وطاقته أي رئيس عربي، لم يجد عوناً في مهمته المستحيلة هذه، لا من العسكريين ولا من المدنيين، ولا من رفاقه المصريين الذين كانوا يجهلون طبيعة السوريين ونهجهم في الحياة وشؤونهم

(١) الحلقة (٢٤) من مذكرات أكرم الحوراني، جريدة الشرق الأوسط، تاريخ ١٣/٨/١٩٩٧م.

(٢) مذكرات الأمير عادل أرسلان، الجزء الثالث، ص ١١٩٦.

العامة، وحتى الفكرة العربيّة لم تكن متوازنة في رأي الطرفين ولا الهدف من الوحدة.

على أن أكثر ما أساء إلى الوحدة هي سيطرة المخابرات السورية من جهة، والمصرية من جهة أخرى في تسيير أمور الدولة، وتضارب مصالح وسيطرة المخابراتين وزعيميهما (عبد الحكيم عامر وعبد الحميد السراج) وسوء تقدير الموظّفين المصريين في سورية لشعور السوريين وعدم فهمهم الفهم الصحيح للوحدة وأهدافها مما نفّر السوريين وللأسف.

على أنني لا يمكنني أن أضع اللوم كله على إخواننا المصريين وعلى الرئيس جمال عبد الناصر، وإن كنت لا أبرئهم من بعض الأخطاء المرتكبة بحق الوحدة وبحق سورية، بل أضع اللوم، وقبل كل شيء على السوريين:

أولاً: عندما ذهبت لجنة الضباط إلى مصر، بدون علم رئيس الجمهورية والحكومة السورية، فكأنها قالت للرئيس عبد الناصر إن الحكومة بمن فيهم رئيس الجمهورية لا قيمة لهم، وعبر عن ذلك صراحة أحد صغار الضباط المغرورين عندما قال عن رئيس الجمهورية وللأسف: «وليس أمام شكري القوّتلي إلا أن يقبل، فهو لا يستطيع أن يعارض أي شيء نطلبه». فكيف يمكن أن نطلب من الرئيس عبد الناصر ومن إخواننا المصريين أن يعيروا أي اهتمام للمسؤولين المدنيين السوريين ويحترمهم، أو يحترموا هؤلاء الضباط المغرورين، ويعلم الرئيس عبد الناصر تدني رتبهم وخلافاتهم الحزبية وانشقاقاتهم؟! وانشقاقاتهم؟! وانشقاقاتهم؟!

ثانياً: لم يخفِ الرئيس جمال عبد الناصر على هؤلاء الضباط ما سيفعله بهم، من إخراجهم من الجيش ووضعهم في مناصب حكومية، كما قال لهم.

ثالثاً: اعترف أكرم الحوراني زملاؤه من حزب البعث جهلهم لنظام الحكم في مصر، فلم ينتقدونه ويثرون عليه وهم المسؤولون عن هذا الجهل؟

رابعاً: لقد استعمل الضباط السوريون والوزراء السوريون من الحزب، ومن غير الحزب الذين ولاهم الرئيس عبد الناصر مناصب عالية، استعملوا في البداية أسلوب الدس والوقية بعضهم البعض الآخر تقريباً من الرئيس عبد الناصر، ومن المسؤولين المصريين، وقد سمعت من بعضهم طعناً بإخوانهم السوريين مما لا يمكن تصديقه، وكان المصريون يستمعون إلى هؤلاء دون أن يجيبوا، وعلائم الاستغراب والاحتقار بادية عليهم.

وكان أكثر السوريين دساً ووقية بالشخصيات السورية، تقريباً من الرئيس جمال،
أكرم الحوراني، وهذا ما ذكره لي كبير الياوران المصري (رئيس الغرفة العسكرية
للرئيس جمال عبد الناصر) اللواء محمد رشاد حسن، الذي كانت تربطني به صداقة
منذ ١٩٥٦ م، والذي كان يقف دوماً إلى جوار الرئيس عبد الناصر ويسمع الحديث.
وكان مثل السوريين في ذلك مثل قصة طريفة قرأتها منذ زمن بعيد في مجلة
«المضحك المبكي» لصاحبها حبيب كحالة، تقول القصة:

(ذهب صديقان في فسحة في غوطة دمشق، وطال بهما المسير فلم يشعرا إلا وقد
داهمهما الليل وضلا الطريق، فتلمسا مكاناً يأويان إليه، وأبصرا عن بعد نوراً اتجها
إليه فوجدا بيتاً طرقاته، وشرحا لصاحبه أنهما ضلا الطريق وطلبا إليه أن يبيتا عنده،
فرحب بهما.

وإذ قام أحدهما ليتوضأ، قال الثاني لصاحب الدار: إن صديقي هذا «حمار»،
جئت به إلى الغوطة ليسليني، فكان أن أضعاني وسط الغابة ولم أعد أعرف طريق
العودة إلى منزلي.

وبعد أن أنهى الأول وضوءه عاد إلى مكانه وذهب الثاني للوضوء، فقال الأول
لصاحب الدار: هذا الشخص «حيوان ثرثار»، جئت به إلى الغوطة فضاع وأضعاني،
لعنة الله على الساعة التي تعرفت بها عليه.

وبعد أن عاد الثاني من الوضوء دعاهما صاحب الدار إلى العشاء، وإذا به يضع
لنفسه عشاءً فاخراً ويضع لكل من ضيفيه صحناً فيه «شعير»، فاستغرب الرجلان
وسألاه هل هذه هي الضيافة العربيّة في مثل هذه الدار الجميلة، فرد قائلاً: آسف إنني
لم أكن أعرفكما فقدمتما لي نفسيكما على أنكما «حمار» و «حيوان» وهذا هو ما
يأكل الحيوان والحمار عادة، هيأته وقدمته لكما).

وعلى هذا الشكل، قدم السوريون بعضهم البعض، وللأسف الكبير، إلى إخواننا
المصريين، فعاملوننا كما عامل صاحب الدار ضيفيه، ولو جئنا إلى مصر وإلى
الرئيس عبد الناصر بكرامتنا وقيمتنا الحقيقية، محترمين رجالاتنا وفارضين إرادتنا،
لاحترمنا إخواننا المصريون وعلى رأسهم الرئيس جمال عبد الناصر، ولاستمعوا إلينا
وقدرونا حق قدرنا، فلا ألوم إخواننا المصريين، وألوم أنفسنا وألوم لجنة الضباط
الذين قدّموا سورية إلى الرئيس عبد الناصر كقميص مهترئ، وطلبوا منه إنقاذ سورية
مما هي فيه من اختلاف وتردّ هم في الحقيقة المسؤولون عنه.

ولم تكن الكارثة بالانفصال وحده الذي أعاد سورية إلى العزلة وعدم الاستقرار، وإلى الخلافات الحزبية تنخر فيها، إنما الكارثة كانت بالنسبة لمفهوم الوحدة العربية عامة، إذ بعد الوحدة بين سورية ومصر قامت وحدات كثيرة تربو على الثماني عشرة وحدة، أو مشروع وحدة بين بعض الدول العربية: مصر، سورية، العراق، ليبيا، اليمن، السودان، لم تعمر بعضها إلا عمر الورود، مما أساء إلى مفهوم الوحدة العربية عامة، وأذبل قيمتها وأبعدها عن التحقيق.

إن الوحدة التي قامت بين سورية ومصر وأثمرت عن «الجمهورية العربية المتحدة» كانت، رغم الأخطاء التي رافقتها في بدايتها وفي ممارستها، فتحاً مبيناً في تاريخ العرب ما كان يجب، بشكل من الأشكال، أن تؤدي إلى الانفصال. فالأخطاء، التي لا بد من وجودها في أي تقارب أو وحدة أو علاقة بين بلدين شقيقين، يمكن تداركها وإصلاحها، طالما النية الطيبة باستمرار الوحدة قائمة وثابتة، كما أن الأشخاص مهما استمروا وعمّروا فهم إلى زوال، أما قدسيّة الوحدة فيجب صيانتها والحفاظ عليها وعدم التفريط بها، إلا أن العواطف والمصالح والآلام تغلب أحياناً على التفكير وعلى الحكمة، للأسف الشديد.

لقد كان ألم الرئيس شكري القوّتلي شديداً وعميقاً ومؤثراً مما آلت إليه هذه الوحدة، وهو الذي تولاها منذ نعومة أظفاره وغرسها بيديه وقلبه، ورواها بدموعه ومهجته، رآها تنهار وتنهار معها أحلامه وآماله في مستقبل الأمة العربية فرثاها بقوله:

«أيها المواطنون الأعزاء،

... لو اختارني الله إلى جواره شهيداً في المعارك التي خضتها إلى جانبكم، منذ خمسين عاماً أو أكثر، لأكرم الله شهادتي بجواره، ولكان يوم شهادتي أفضل أيام عمري... ومن حق الله وهذا التاريخ أن أقول لكم بأن ليس في عمري كله أفضل وأثر من يومين اثنين: يوم رفعت باسمكم راية الجلاء وعلم الاستقلال في السابع عشر من نيسان عام ١٩٤٦ م، ويوم أعلنت باسمكم في مجلس النواب السوري، في الخامس من شباط ١٩٥٨ م، وحدة الجزأين العربيين سورية ومصر.

ولقد كانت الوحدة، يوم أذنتم لي أن أعلنها باسمكم، ذروة الحلم الجميل والأمني العذاب، فما أجمل، وما أعذب، أن تعمل يدكم في تطهيرها وهندسة شكلها وتخطيط وضعها! وما أعظمها وحدة تمّت بالمشاركة الروحية، واستقرّت بالمشاركة العملية!

وبعد أن يستعرض الرئيس الممارسات السيئة التي آذت الوحدة ودفعت إلى الانفصال، يقول:

«... وكانت كل مسؤوليتي، بعد أن تألف جهاز الوحدة السياسي، أن أكون مواطناً مع المواطنين، أشعر بشعورهم وأفرح لفرحهم وأتألم لألمهم، ولم أكن ضئيلاً بكلمة حق أقولها، سواء أعربت عن تفاؤل أو تشاؤم أو أية وجهة نظر، بل قد وقفت في بعض الأمور التي تمس كيان الوحدة ووجدان الشعب من ورائها موقف المحذر، لا موقف الناصح أو المخبر، وكنت أعلم في كل حال، أن الأذن التي تصغي لي إنما هي أذن مجاملة لا أذن وعي، وإن اللسان الذي يخاطبني ليس لسان من يريد أن يعلم بأمر، بل لسان من يقول بأنه أعلم بكل أمر، ثم كنت أعود لنفسى لأتساءل، هل يمكن أن نكون أكثر حرصاً على الوحدة من المسؤول عنها، وهي بين يديه وحده أمام الله والتاريخ وأجيال العرب..».

ثم يتعرض الرئيس القوّتلي لجهاز الحكم، فيقول:

«إنني لأنقل اليوم شعوركم أيها الإخوة، إذ أجيب بأن الذي فرط بالوحدة وأخلّى بينها وبين الشعب هو جهاز الحكم برمته من الأعلى إلى الأدنى، جهاز الحكم الذي كان يخطط في أساس الوحدة على غير هدى وتبصّر، جهاز الحكم الذي كانت له ألف عين وعين لكنه لا يبصر بعين واحدة منها، جهاز الحكم تفكيراً وتدبيراً وتصميماً وتنفيذاً، هذا الجهاز الذي كان شديداً في موقف السماحة واللين، جباناً في موقف الحزم وقوة الإرادة..».

وينهي الرئيس شكري القوّتلي تقيمه للوحدة بقوله:

«... أرجو أن تدركوا كل الإدراك حقيقة أولية من حقائقنا القومية العربية، أن أي نزاع واختلاف في الاجتهاد والرأي في نطاق المجموعة العربية لن يكون سوى خلاف عائلي عابر، من شأنه أن ينير الطريق، ويرشد إلى الصواب، ويمهّد لجو أكثر إلقة وصفاء.

وإنه لجدير بي، في كلمتي إليكم، أن أخصّ بتحية التقدير والإعجاب، جيشكم المظفر، حامي الديار وحارس الشرف والكرامة والحرية..»^(١).

(١) شكري القوّتلي يخاطب أمته، مركز الوثائق المعاصر، بيروت.

خاتمة الكتاب

إذا كان انهيار الحلم الكبير بإقامة وحدة عربيّة قوية ومتماسكة تجمع حولها بقية الدول العربيّة، قد ألمّ الرئيس شكري القوّتلي ألماً شديداً، فإن وقع الانفصال على الرئيس جمال عبد الناصر كان أشدّ وقعاً وأعمق أثراً.

فالوحدة بين مصر وسورية رفعت الرئيس عبد الناصر إلى الأوج، وجعلت منه الزعيم العربي الأوحّد الذي تلتفّ حوله قلوب العرب، وتنعقد عليه آمالهم بتحقيق ما يصبون إليه من قوة ووحدة وعزة، فجاء انهيار الوحدة ليحطّم الآمال ويبدد الأحلام ويسعد الأعداء وينقذ التيجان.

وانقسم الشعب السوري بين مؤيد للانفصال وراغب بالحفاظ على الكيان السوري المستقل، ومعارض له متمسك بالوحدة ومستعد للدفاع عنها. وإذا رأى الرئيس عبد الناصر، في البداية، دعم الوندوين، أرسل قوة مظلية مصرية لنصرتهم وتأمين رأس جسر لقوات وجهها بحراً لضرب الانفصاليين، إلا أن القوات السورية أحاطت بالقوات المظلية المصرية واعتقلتها، فأمر الرئيس عبد الناصر القوات التي توجهت بحراً إلى سورية بالعودة إلى مصر، ثم أعاد السوريين - لاحقاً - إخوانهم المصريين المعتقلين سالمين إلى مصر تاركين الزمن ليضمّد الجراح، ويوثّق اللحمة بين الشعبين الشقيقتين، وكان الرئيس عبد الناصر يأمل بأن يعيد له ترفّعه عن سفك الدماء اعتباره ومنزلته في سورية، وفي بقية الدول العربيّة.

وفي الخطاب الذي ألقاه في القاهرة، عقب الحركة الانفصالية في سورية، عبّر الرئيس عبد الناصر عن مرارته وعن ألمه العميق لما حدث «ولووقوف الرجعية الاستعمارية خلفها» وركز على تمسكه بالعروبة إذ قال:

«... وأنا اليوم - أيها الأخوة - ونحن نواجه هذه الظروف ونواجه هذه اللحظات الحاسمة في تاريخ الوطن العربي والأمة العربيّة، أريد في هذه اللحظات أن

يعرف الشعب العربي، هنا في مصر، أنه ليس هناك وقت يدعوننا إلى التمسك بعروبتنا أكثر من هذا الوقت، أكثر من هذه اللحظات.

إنني أعرف، أيها الإخوة المواطنون، أنه في النفوس هنا مرارة، وأن في النفوس هنا ألماً، ولكن يجب - أيها الإخوة - أن لا نجعل الشعور بالمرارة يغلب العقل أو يغلب الحكمة...».

ثم استعرض الرئيس عبد الناصر الظروف التي دعت له لقبول الوحدة مع سورية، فقال:

«... أيُّها الإخوة المواطنون، لقد ناصرنا دوماً كلُّ حركة تحريرية من أجل الأمة العربيّة ومن أجل الوطن العربي، لقد واجهنا التّكرّر من هؤلاء الذين وقفنا معهم وحدنا في وجه الأخطار التي كانت تجابههم. فيه ناس يتقول، نفس الشيء بالنسبة لما حدث بالأمس. ناس يتقول: هو إحنا طلبنا وحدة؟ هم اللي طلبوا الوحدة. وهذا صحيح، هذا حقيقي، كلنا أمة عربيّة واحدة. في سنة ١٩٥٨م اتجهت كل الأحزاب السوريّة وكل الكتل في الجيش السوري وقابلتني وطلبوا مني أن أقبل بالوحدة، وأنا في هذا الوقت لم أقبل، قلت لهم إن الوحدة صعبة، الوحدة حاجة ماديّة، سيتكثّل من أجلها كل أعداء الوطن العربي وكل أعداء القومية العربيّة، ستتكتل لها الرجعية والاستعمار، الوحدة شيء مادي مش شيء معنوي، حينما تقوم سيجد الأعداء الهدف الذي يوجهون إليه الطعنات. قلت لهم في سنة ١٩٥٨م في يناير، يوم ١٥ يناير سنة ١٩٥٨م بالذات، قلت لهم: إن إحنا يجب أن ننتظر خمس سنوات ونجرب وحدة اقتصادية ووحدة عسكرية ووحدة ثقافية، ثم نتجه بعد ذلك إلى الوحدة الدستورية، ليه قلت الكلام ده؟ لأنني أعرف أن الوحدة حينما تقوم، كل صاحب مصلحة عايز مصلحته وبس هي اللي بتحقق، في تنافس في المصالح، في تناقض في أهداف الرأسماليين، كل واحد طلب الوحدة لمصلحة تختلف عن الآخر، هم أجمعوا على الوحدة، السياسيّين، أنا ما بقولش الشعب، أجمعوا على الوحدة ولكن كل واحد كان له سبب».

ثم تحدث عن إرسال قوات إلى سورية لدعم الوجوديين، وعزوفه عن ذلك بعد يوم واحد، بعد أن علم باستسلام قواته، قال:

«... إننا لم نتخلّ عنهم، وأنا أعلنت أنني لن أتخلّى عن الشعب الذي فرض الوحدة وأقامها، ولن أتخلّى عن الشعب الذي خرج ليواجه الدبابات وخرج

ليجابه الرصاص، لن أتخلي عن المناطق التي استمرّت تؤيد الجمهورية العربيّة وتؤيد الوحدة العربيّة، والتي استنكرت الحركة الرجعية الانفصالية وكان هذا واضحاً كلّ الوضوح مما أذاعته طوال يوم أمس، ومساء أمس حتى منتصف الليل إذاعة حلب.

كان الموقف في حلب، وكان الموقف في اللاذقية خارج سيطرة هذه الفئة المتمردة، وكان الشعب ينادي بالحفاظ على حقوقه وعلى حريته وعلى وحدته، فماذا فعلت؟ فعلت، أنني قررت أن أمد هذه المناطق وأن أحمي الشعب بإرسال قوات مسلحة من القاهرة». ثم قال:

«لقد أوقفت كل العمليات العسكرية وأمرت جنود المظلات والأسطول بالعودة لأن الوحدة إرادة شعبية ولن أحولها من جانبي إلى عملية عسكرية... وقد أصدرت الأوامر للقوات، التي نزلت قبل منتصف ليل أمس في اللاذقية، بأن لا تطلق طلقة واحدة وبأن تقدم نفسها وتسلم نفسها إلى قائد المنطقة البحرية هناك حتى لا يسفك دم العرب بدم العرب...».

وهكذا انقضى الحلم الجميل، ولم يعمر سوى عمر الورود والأحلام.



قسم الوثائق

الوثائق

- الوثيقة - ١: بيان الجنرال كاترو في ٨ حزيران ١٩٤١ م، بعد توليه سلطات ممثل فرنسا في الشرق ومسؤولياته وواجباته.
- الوثيقة - ٢: رسالة الشيخ محمد عزيز الخاني، قاضي دمشق الممتاز، إلى فرانكلين روزفلت، الرئيس الأمريكي، بتاريخ ٨ نيسان ١٩٤٣ م، وجواب الرئيس الأمريكي بكتاب بتاريخ ٨ حزيران ١٩٤٣ م.
- الوثيقة - ٣: قرارات قمة أنشاص في ٢٨ - ٢٩ / ٥ / ١٩٤٦ م.
- الوثيقة - ٤: نص الرسالة والقائمة بأسماء ممثلي الدول العربية الذين اجتمعوا في مؤتمر بلودان في ٨ حزيران ١٩٤٦ م.
- الوثيقة - ٥: نص مشروع الرئيس شكري القوّتلي للدول العربية المتحدة.
- الوثيقة - ٦: البيان الوزاري الذي ألقاه صبري العسلي في ٥ تموز ١٩٥٦ م في مجلس النواب للحصول على الثقة، ينص على إقامة لجنة تضع الأسس لإقامة اتحاد بين سورية ومصر.
- الوثيقة - ٧: البيان الختامي لاجتماع لجنة الشؤون العربية في مجلس الأمة المصري ولجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب السوري بتاريخ ١٧ / ١١ / ١٩٥٧ م.
- الوثيقة - ٨: مذكرة القيادة العامة للجيش والقوى المسلحة بشأن الوحدة مع مصر.
- الوثيقة - ٩: محاضر الجلسات الست لاجتماع الرئيس شكري القوّتلي مع مجلس الوزراء ورئيس مجلس النواب، وقائد الجيش رئيس الأركان العامة، ورؤساء الشعب في الأركان العامة لبحث الخطوات التنفيذية لإقامة الوحدة مع مصر.
- الوثيقة - ١٠: قرار مجلس الوزراء السوري في ١٤ / ١ / ١٩٥٨ م.
- الوثيقة - ١١: رسالة الرئيس شكري القوّتلي إلى الرئيس جمال عبد الناصر بتاريخ ١٦ / ١ / ١٩٥٨ م.
- الوثيقة - ١٢: جواب سيادة الرئيس جمال عبد الناصر على كتاب الرئيس شكري القوّتلي بتاريخ ٢٠ / ١ / ١٩٥٨ م.
- الوثيقة - ١٣: محضر بنتيجة الأبحاث التي أجراها وزير خارجية سورية السيد صلاح البيطار مع الرئيس جمال عبد الناصر بتاريخ ٢٠ / ١ / ١٩٥٨ م.
- الوثيقة - ١٤: الاجتماع التاريخي المشترك لبحث أسس الوحدة بين مصر وسورية في ٣١ / ١ / ١٩٥٨ م.
- الوثيقة - ١٥: إعلان الجمهورية العربية المتحدة في قصر عابدين في القاهرة في ١ / ٢ / ١٩٥٨ م.

- الوثيقة - ١٦: خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في الجموع الحاشدة أمام دار الرئاسة بالقاهرة في ١/٢/١٩٥٨ م، بعد التوقيع على وثيقة الوحدة بين مصر وسورية.
- الوثيقة - ١٧: خطاب الرئيس شكري القوّتلي في الجموع الحاشدة أمام دار الرئاسة بالقاهرة في ١/٢/١٩٥٨ م، بعد التوقيع على وثيقة الوحدة بين مصر وسورية.
- الوثيقة - ١٨: بيان الرئيس شكري القوّتلي عن الوحدة ومبادئ الجمهورية العربية المتحدة في مجلس النواب في ٥/٢/١٩٥٨ م.
- الوثيقة - ١٩: اقتراح أمين سر مجلس النواب بتاريخ ٥/٢/١٩٥٨ م.
- الوثيقة - ٢٠: خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في مجلس الأمة المصري في ٥/٢/١٩٥٨ م.
- الوثيقة - ٢١: جواب السيد عبد اللطيف البغدادي رئيس مجلس الأمة المصري على رسالة فخامة الرئيس بتاريخ ٩/٢/١٩٥٨ م.
- الوثيقة - ٢٢: نص اتفاق دولة الاتحاد العربي.
- الوثيقة - ٢٣: مذكرة غرف التجارة والصناعة والزراعة في الإقليم السوري.

الوثيقة رقم ١

أيها السوريون واللبنانيون الكرام،

في الوقت الذي تدخل فيه قوات الفرنسيين الأحرار، بالاتحاد مع قوات حليفهم الأمبراطورية البريطانية إلى بلادكم، أصرح بأنني قد توليت سلطات ممثل فرنسا في الشرق ومسؤولياته وواجباته، وذلك باسم فرنسا الحرة، فرنسا ذات التقاليد المجيدة، فرنسا الحقيقية، وباسم زعيمها الجنرال ديغول.

وإني قادم إليكم بهذه الصفة لإنهاء عهد الانتداب، ولأعلن حريتكم واستقلالكم. وبناءً على ذلك، ستصبحون من الآن فصاعداً شعباً حراً ذا سيادة، وستتمكنون من أن تؤلفوا لأنفسكم دولاً منفردة أو أن تتحدوا في دولة واحدة، وفي أي الحالتين سيضمن استقلالكم وتكفل سيادتكم بمعاهدة توضح بها العلاقات المتبادلة بيننا، وستجري المفاوضات لعقد هذه المعاهدة بين ممثليكم وبينني في أقرب ما يمكن، ورشما تعقد هذه المعاهدة سيكون موقف بعضنا من بعض موقف الحليف من حليفه، متحدين معاً كل الاتحاد في سبيل مثل أعلى واحد، وأهداف مشتركة.

أيها السوريون واللبنانيون الكرام،

ترون من هذا التصريح أن قوات فرنسا الحرة والقوات البريطانية تدخل بلادكم لا للتسلط على حريتكم بل لتأمينها، وهم يفعلون ذلك لطرد قوات هتلر من سوريا، وللحيلولة دون جعل الشرق الأدنى (سوريا ولبنان) مركزاً يستعمله العدو للهجوم على البريطانيين وعلمنا. ونحن الذين نحارب في سبيل حرية الشعوب، لا يمكننا أن نسمح للعدو بأن يطغى على بلادكم شيئاً فشيئاً، وأن يفرض رقابته على أشخاصكم ويغتصب أموالكم، ويجعل منكم عبيداً أرقاء، ولن نسمح بأن نسلم الشعوب، التي وعدت فرنسا بالدفاع عنها، إلى أشد المتسلطين الذين عرفهم التاريخ قسوة، ولن نسمح بأن يسلم للعدو ما لفرنسا من مصالح قديمة العهد في الشرق.

أيها السوريون واللبنانيون الكرام،

إذا استجبتُم لندائي وانضممتُم إلينا فاعلموا أن الحكومة البريطانية، بالانفاق مع فرنسا الحرة، قد تعهدت بأن نبذل لكم كافة المزايا والفوائد التي تتمتع بها البلدان الحرة، المرتبطة معها، وهكذا يرفع الحصار عن بلادكم، ويتاح لكم أن تنشئوا فوراً علاقات مع البلدان الداخلة في نطاق الجنيه الإسترليني. وبذلك نفتح أمامكم أوسع الآمال في تجارة الوارد والصادر وتتمكنون من البيع والشراء بحرية مع جميع البلدان الأخرى.

أيها السوريون واللبنانيون الكرام،

لقد أُرُفت ساعة عظمى في تاريخكم، إن فرنسا، بصوت أبنائها الذين يحاربون من أجل حياتها، ومن أجل حرية العالم، تعلن استقلالكم.

«الجنرال كاترو»

الوثيقة رقم ٢

قاضي الشّام المُمتاز
دمشق: سورية

دمشق في ٣ ربيع الثاني سنة ١٣٦٢ هـ و ٨ نيسان ١٩٤٣ م

من محمد عزيز الخاني قاضي الشّام المُمتاز
إلى حضرة صاحب الفخامة المستر فرانكلين روزفلت
رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية المعظم

السلام عليكم ورحمته وبركاته.

وبعد، لقد سعدنا بزيارة مندوبكم الخاص في الشرق الأوسط، سعادة الجنرال بتريك هيللي، الذي حمل إلينا تحيّاتكم الطيبة وعواطفكم النبيلة ونواياكم السامية نحو سوريا العربيّة، ويسرنا أن نغتتم هذه الفرصة السعيدة لتقدم لفخامتكم أخلص عواطفنا وتمنياتنا لنجاح قضية الحرية التي تدافعون عنها بأصدق النوايا والتي ستكون عاملاً قوياً في توطيد كيان سوريا المستقلة وصيانة حقوق إخواننا عرب فلسطين. ولا شك، يا صاحب الفخامة، بأن وجود جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية التي ترأسونها في مقدمة الدول الديموقراطية، هو أقوى ضماناً لنجاح مبادئ الحق والحرية والعدالة التي ينشدها الشعب العربي المسلم والتي هي أسس تعاليم دينه المقدس.

لذلك فنحن نهلّل للفكرة النبيلة التي دار الحديث عنها بين جلالة سلطان مراكش ومولاي محمد المعظم، وبين سعادة مندوبكم الجنرال المشار إليه، ولاقت قبولاً لدى جلالته، والتي ستلقى أيضاً ارتياحاً كبيراً لدى الأوساط الإسلامية وهي (توحيد الدول الإسلامية والعربيّة التي ستكون أقوى دعامة في صيانة السّلم العالمي والحضارة الإنسانية مع المحافظة على العهود والمواثيق مع جميع مواطني هذه الدول).

وقد سرّ، يا ذا الفخامة، جميع أبناء الشعب السوري الذي برهن عملياً عن مناصرته وتأييده قضية الحلفاء العادلة؛ لإعادة الحياة النيابية له حتى يتمكن من ممارسة سيادته في ظل المبادئ الدستورية متميّناً أن يظفر بحقه كاملاً في مؤتمر السلم، الذي سيكون له فيه المقام اللائق بماضي سورية ومستقبلها في الحضارة، وهو ما تنشده في ظل مبادئ الحق والحرية المنبثقة من روح الميثاق الأطلنطيكي، وذلك بفضل جهودكم السامية ومؤازرتكم الفعالة التي يعلق عليها أبناء شعبنا كل أملهم في نوال ما تصبو إليه نفوسهم، معتمدين في ذلك على حُكمكم في نصرّة الأمم المحالفة لكم مثل سورية وعلى معاونة الحليفتين الكبيرتين الصديقتين، فرنسا المحاربة وبريطانيا العظمى؛ ونغتنط يا صاحب الفخامة بأن نقدم لكم شكر العرب الصميمي على حسن الضيافة التي يلقاها أبنائنا في وطنهم الثاني أميركا. كما أننا نغتتم هذه الفرصة الطيبة لنشكركم أطيب عواطفنا مقرونة بتمنياتنا بتوفيق جهودكم الكبيرة التي تبدّلونها في نصرّة الحق والعدل لصيانة الحرية والحضارة وتوطيد دعائم عالمٍ جديدٍ تسوده روح الإخاء والمساواة راجين لكم ولحلفائكم التوفيق والظفر والنصر.

وتفضلوا، يا ذا الفخامة، بقبول أسمى عبارات الود وأنبل العواطف وأصدق الشّعور والاحترام.

محمد عزيز
الخاني

رسولہ : سورہ

مسند محمد عزير الحانفي فاضل الشام الساندي

الى حفرة صامية استقرنا نطعم - روزفلت رئيس جمهورية الولايات المتحدة الديمقراطية بالبرلم

[illegible]

فحياته السامع والخطاة الانسانية مع الحافظة على الدور والادوية من جميع مرسى نفس مدون ()
وقد سري اذا انما جميع ابناء السرى انى يكون عملا منة منة تأييده فنية الحفا العادلة ، عارة الحياة النسية
الهي تحيكة منة سارة في علم الحادى السرية متسا اذ يظهر حقه عاود في كرات السلم ان يكون لاف الحفا العادلة منى سري
وستقبل في الحفا سارة منة نزل سارى اليه الحرية النقية منة روح الحياة الطوطى نطقى وذلك تقاضى منة منة السارة
منه منة الحفا الى عاود انا سارة منة نزل سارى اليه الحرية النقية منة روح الحياة الطوطى نطقى وذلك تقاضى منة منة السارة
سري على عاود الحفا النقية النقية منة نزل سارى اليه الحرية النقية منة روح الحياة الطوطى نطقى وذلك تقاضى منة منة السارة
العربى على منة نسية الى عاود انا سارة منة نزل سارى اليه الحرية النقية منة روح الحياة الطوطى نطقى وذلك تقاضى منة منة السارة
على عاود منة نسية الى عاود انا سارة منة نزل سارى اليه الحرية النقية منة روح الحياة الطوطى نطقى وذلك تقاضى منة منة السارة

جبري پوره روح البقاء والسادات اجيبه لهم للعلم والحق والبرهان
وتمضي الى ان لا تخافوا من الحق والبرهان والحق والبرهان

الحاني

بتاریخ ۸ نisan ۱۹۴۳م



Saudi Translation Center

بسمه العزیز



المركز السعودي للترجمة
(الترجمة والترجمة)

((تم نسخ هذه الوثيقة من مقتنيات مكتبة فرانكلين د. روزفيلت))

الرقم : ٢٤١٨

مقر قوات الجيش الأمريكي في الشرق الأوسط

القاهرة - مصر : ٢٠ أيار ١٩٤٣

فخامة الرئيس فرانكلين د. روزفيلت

رئيس الولايات المتحدة الأمريكية

البيت الأبيض

واشنطن ، دي . سي

عزيزي السيد الرئيس

أرجو من فضلكم أن تحفظوا من محمد عزيز الحايي . فاضي الشام المتنازع ، وقد كتب
الخطاب الموجه في ٨ نيسان ١٩٤٣ باللغة العربية وأرفقت به ترجمة له باللغة الإنكليزية .

إن محمد عزيز الحايي ليس قاضي الشام المتنازع ، بل إنه رئيس مجلس القضاء الاسلامي
المصري في تلك البلاد . وهو معروف بسعة الطيبة وقدراته الفذة . ومن الجدير بالذكر أيضاً
إحاطة نجاتكم علماً أن محمد عزيز الحايي لا يشغل منصباً وطنياً يتولى خطاكم رسمياً ، بل هو
رئيساً لشبكة . وأرجو أن الخطاب موجه لنجاتكم بصفة شخصية الى حد ما .

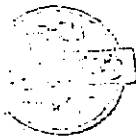
وقد أظن معظم من قاتلهم من المسلمين ، دون خلاف ، تنسياً للمبادئ التي تستندون إليها وعزوا
عن تنظيم الثامنة بقيادةكم . ويعتبر الخطاب المرفق بطلبه نموذجاً لما تلقينه من تعابير من العرب
المسلمين والمسيحيين على السواء .

كلما تعلمت معرفتي عن الشرق الأوسط . كلما أصبحت أكثر إقتناعاً بأنه يتوجب على
الأمم أن تكون واحدة في وجهها كي لا يبقى كبراً أي ضلال للشك حول وحدة الهدف بين
بعض الناس والولايات المتحدة الأمريكية .

وتقبلوا سيدي فائق الاحترام

توقيع | باتريك هورلي

عميد ، في الجيش الأمريكي



المركز السعودي للترجمة - الرياض - صندوق بريد ٥٦٠٧٦٠ - هاتف ٤٦٤٨٢٥٩ - فاكس ٤٦٤٨٢٥٩ - صندوق بريد ٥٦٠٧٦٠ - الرياض - صندوق بريد ٥٦٠٧٦٠ - هاتف ٤٦٤٨٢٥٩ - فاكس ٤٦٤٨٢٥٩
Head Office - Riyadh - Tel: 4656560 - Fax 4046259 - P.O. Box 54299 - Riyadh 11514 - Saudi Arabia
فروع: جدة - هاتف وفاكس ٦٦٨٨٧٨٧ - صندوق ١٠٨١٩ - جدة ٢١٤١٣ - ميدان فلسطين - عمارة النخيل ط ٣ - شقة ٢٤ - رقم المخطوطة ٤٤١١
Jeddah Br.: Tel. & Fax 6646763 P.O.Box 10829 Jeddah 21443 Jeddah - Saudi Arabia - Hashemite - Tawad - Amman - Jordan - Tel. & Fax 36200

HEADQUARTERS
UNITED STATES ARMY FORCES
IN THE MIDDLE EAST.

CAIRO, EGYPT.

May 20, 1943.

Honorable Franklin D. Roosevelt,
President of the United States,
The White House,
Washington, D. C.

My dear Mr. President:

I am inclosing herewith a letter addressed to you from Mohammad Aziz el Khani, distinguished judge of Damascus. The letter, date equivalent to April 8, 1943, is written in Arabic and is accompanied by a translation in English.

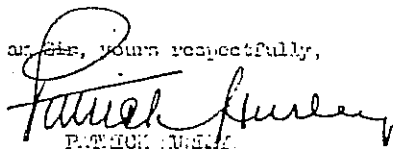
Mohammad Aziz el Khani is not only a distinguished judge of Damascus, he is also the head of the Moslem Religious Judiciary in that area. He is a man of fine reputation and outstanding ability.

You should be advised, however, that Mohammad Aziz el Khani has no national office that entitles him to address you officially as the head of a Government. The letter I think is intended to be rather a private letter to you.

Almost invariably the members of the Moslem faith with whom I have conversed have shown an understanding of the principles by which you are actuated and have expressed complete confidence in your leadership. The letter which I am inclosing is typical of the expressions I have received from both Moslem and Christian Arabs.

The more I converse with the people in the Middle East area the more I am convinced that the American and British influence should be integrated so as to leave no doubt as to the unity of purpose between Great Britain and the United States.

I am, Sir, yours respectfully,


PATRICK HURLEY
Brigadier General, U. S. A.

Incl.



Saudi Translation Center

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المركز السعودي للترجمة

والترجمة والتأليف

٨ حزيران ١٩٤٣

البيت الأبيض

واشنطن

المحرم

خاتمة صاحب الساحة محمد عزيز الحاني

دمشق - سورية

عزيزي محمد عزيز الحاني

كان من دواعي سروري العظيم أن أنقل الرسالة التي نكرتم بتكليف الجنرال باتريك ج. - هورلي تسليمها لي .

ونفكي أن أؤكد لسلامتكم أن هذا التعبير الحار ، الذي تضمنته رسالتكم ، عن عواطف الثقة والدعم من مثل تشار نظيركم لأصدقائنا وحلفائنا الشعوب العربية النبيلة ليشد قلوبنا وأيدينا معاً إلى بعض ، ويحثنا على تحديد العزم على إزالة الاستبداد المحوري من وجه الأرض إلى الأبد ، وإعادة بناء عالم جديد يرضى بالسلام والعدل والإرادة الحرة .

وإن آملي ، بكل نية صادقة ، كما أتق بأنه لن يكون بعيداً ذلك اليوم الذي تشر فيه راية السلام وينتفع فيه السوريون بركات استقلالهم التام ، وأنهم سيفقدون للعالم مع إخوانهم العرب من كنوز الثقافة العربية الرائعة وإسهامات رائعة في المجالات الفكرية والروحية ذات أهمية عظيمة لمساعدة جميع البشر ورفاههم .

وتفضلوا باصاحب الساحة بقبول ثمنياتي الصادقة

صديقكم

فرانكلين روزفلت



المركز التركيبي - الرياض - ص.ب ٤٦٤٨٢٩ - ص.ب ٤٦٤٨٢٩ الرياض ١١٥١٤ ترخيص ٧٨ - رقم المخطوبة ١١٢١
Head Office - Riyadh - Tel.: 4656500 - Fax 4648259 - P. O. Box 54209 Riyadh 11514 L.S. & C.C. No. 04434
فرع جدة: هاتف وفاكس ٦٦٦٦٧١٢ ص.ب ١٠٨٢٩ - جدة ٢١١١٣ - ميدان فلسطين - عمارة النخيل ط ٢ - شقة ٢٤ رقم المخطوبة ٤٥١١
Jeddah Br.: Tel. & Fax 6696763 P.O.Box 10829 Jeddah 21113 L.S. & C.C. No. 04434

JUN 8 1943

My dear Mohamed Azis El-Khazni:

It has given me great pleasure to receive the message which you were good enough to entrust to General Patrick J. Hurley for delivery to me.

I can assure you that this warm expression of confidence and support from so distinguished a representative of our noble friends and allies, the Arab peoples, strengthens our hearts and our hands and spurs us on with renewed determination in the task of removing forever from the earth all trace of the Axis tyranny and of restoring a world of peace, justice and good will.

I earnestly hope and trust that the day is not far removed when, in peace, the Syrians will enjoy the blessings of full independence and, together with their Arab brothers, will offer to the world from the rich treasures of a revived Arab culture, splendid intellectual and spiritual contributions of the greatest importance to the happiness and welfare of all mankind.

Believe me, with all good wishes,

Sincerely your Friend,

FRANKLIN D. ROOSEVELT

The Honorable

Mohamed Azis El-Khazni, #

Damascus, Syria.

Jun. 8 1943.

My dear Mohamed Aziz El-Khani :

It has given me great pleasure to receive the message which you were good enough to entrust to General Patrick J. Hurley for delivery to me.

I can assure you that this warm expression of confidence and support from as distinguished a representative of our noble friends and allies, the Arab peoples, strengthens our hearts and our hands and spurs us on with renewed determination in the task of removing forever from the earth all trace of the Axis tyranny and of restoring a world of peace, justice and good will.

I earnestly hope and trust that the day is not far removed when, in peace, the Syrians will enjoy the blessings of full independence and, together with their Arab brothers, will offer to the world from the rich treasures of a revived Arab culture, splendid intellectual and spiritual contributions of the greatest importance to the happiness and welfare of all mankind.

Believe me, with all good wishes,

Sincerely your friend,

FRANKLIN D. ROOSEVELT

The Honorable
Mohamed Aziz El-Khani
Damascus, Syria.

To all to whom these presents shall come. Greeting:

By virtue of the authority vested in me by the Archivist of the United States, I certify on his behalf, under the seal of the National Archives of the United States, that the attached reproduction(s) is a true and correct copy of documents in his custody.

SIGNATURE	
<i>Raymond J. Teichman</i>	
NAME	DATE
Raymond J. Teichman	1/4/96
TITLE	
Supervisory Archivist	
NAME AND ADDRESS OF DEPOSITORY	
Franklin D. Roosevelt Library 511 Albany Post Road Hyde Park, NY 12538	

HA FORM 14007 (10-86)



ion Center

منذ انزلنا القرآن



المركز السعودي لترجمة

سنة الف و مائة و ثمان و عشرين

الإمام في حجة الله تبارك وتعالى

الضحية إلى كل من تقدم له هذه المستندات :

علاوة على الفلوجات السابقة من من قبل يتم على الوثائق والسجلات في الوثائق المتقدمة ، أشهد
توجه نيابة عنه ، وبموجب هذا الإقرار إلى طبقية الوثائق المتعلقة بالوثائق المتقدمة ، أن
الصورة المرفقة هي صورة طبق الأصل للمستندات المقدمة معتمد.

توفیق الہی عودتِ یثبات

التاريخ: ١٤ / ١١ / ١٩٩٢

الوظيفة : فهم الوثائق و التلخيص

اسم و عنوان مكانه الابتداء

مكتبه في انكلين . . روزا فلت

۵۱۱ آئینہ بیست و دو

حاید باریک ، نیویورک ۱۷۵۳۸

(الحائمه) -

[illegible]



Saudi Translation Center

بسمه العزى



المركز السعودى للترجمة

لرصداء وروادى

وزارة الخارجية

والشؤون

٧ حزيران ١٩٩٣

مذكرة للرئيس

نرفق بطيه لإهتمامكم جواباً مقترحاً على خطاب سماحة محمد عزيز الحاني المرسل إليكم من قبل الخزانة هولي . وفي حال موافقتكم عليه ، نرى ضرورة إرسال الخطاب الى السيد جورج وودزورث ، الممثل الدبلوماسي في دمشق ، لتسليمه إلى المرسل إليه ، إذا لم يوجد مانع من ذلك .

وبما أننا لم تلق أي تقارير تفيد خوض السيد محمد عزيز الحاني الحملة الانتخابية الحالية في سورية ، فإنه يبدو من غير المرجح فيه تسليمه رسالة من هذا النوع إذا كان يخشى من استخدامها لأغراض تأييدية في هذه الحملة .

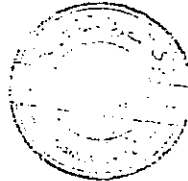
التوقيع

كوردل هول*

المرفقات : إلى محمد عزيز الحاني

ليس هناك مذكرات لوزارة الخارجية في الملفات حول هذا الموضوع وليس لدى الأمانة تورط
مذكرة . ٤٣/٦/١٥ .

كوردل هول / وزير الخارجية



المقر الرئيسي - الرياض - بناية ٧٨ - ص.ب. ٥٤٢٠٩ - الرياض ١١٥١٤ - رقم المظفرة ٤٦٤٣١١
Head Office - Riyadh - Tel.: 4656560 - Fax 4644259 - P. O. Box 54209 Riyadh 11514 L.No. 78 - C.O. No. 044334
فرع جدة: هاتف ومكس ٦٦٩٦٧٦٣ - ص.ب. ١٠٨٢٩ - جدة ٢١٤٤٣ - ميدان فلسطين - عمارة النخيل ط ٣ - شقة ٢٤ - رقم المظفرة ٥١٥١١
Jeddah Br.: Tel. & Fax 6696763 P.O.Box 10829 Jeddah 21443 Palestine Square - Handover Bldg. - Third Floor - Apartment 24 - C.O. No. 34311

June 7, 1948

MEMORANDUM FOR THE PRESIDENT

There is attached for your consideration a suggested reply to the letter of the Honorable Mohamed Aziz El-Khani, forwarded to you by General Hurley.

If you approve, we believe this communication should be sent to Mr. George Wadsworth, Diplomatic Agent at Damascus, for delivery, ^{x1978} if he perceives no objection, to its destination.

While we have received no report indicating that Mohamed Aziz El-Khani is participating in the current electoral campaign in Syria, it would seem undesirable to have a letter of this nature delivered to him if there should be any danger of having it used for partisan purposes in this campaign.

Enclosure:

To Mohamed Aziz El-Khani.



Saudi Translation Center

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المركز السعودي للترجمة

الرياض - جدة

تم نسخ هذه الوثيقة من مقتنيات مكتبة
فرانكلين د. روزفلت

رقم ٢٤١٨

وزير الخارجية

٧ حزيران ١٩٤٣

يرسل مذكرة للرئيس مرفقا بطيهاة لإهتمامة الإجابة المقترحة عن خطاب سماحة محمد عزيز
الحاني المرسلة إلى الرئيس بواسطة الخمرال تاتريك هورلي . ويقول بأنه ينبغي إرسال هذا
الخطاب إلى السيد جورج روزدورث ، الممثل الدبلوماسي في دمشق ، ليتم تسليمه . وهناك
حاشية خط اليد تقول : ليس هناك مذكرة لوزارة الخارجية في الملف حيال هذا الموضوع -
الآنسة تيريز ليس لديها مذكرة - ٤٣/٦/١٥ ----- ((سي . إتش . أو . كي . إف .
دي . آر - ٤٣/٦/٨)) --- بتاريخ ٨ حزيران كتب الرئيس لسماحة السيد محمد عزيز
الحاني معبراً له عن تقديره لرسائله . وقال الرئيس إن هذا التعبير عن مشاعر الثقة والدعم
حكومتنا وبلادنا والصداقة عن أصدقائنا وحلفائنا الكرام ، الشعوب العربية ، تقوّي نفوسنا
وعزيمتنا ونحتملنا على تحديد العزم على إزالة آثار الاستبداد الخوري من على وجه الأرض إلى
الأبد . وأن نعيد هذا العالم السلام والعدالة والضمير الحي . وقال الرئيس آتسي أمل بأن اليوم
الذي سيمتّع فيه السوريون بحرية الاستقلال التام مع جميع أحرارهم العرب ليس بعيداً ،
كي يقدموا للعالم من كبر الثقافة العربية الرائعة التي تعود على الشربة جمعاء بأروع نصيب
من الثقافة الإيجابية والذكورة ذات الأهمية القصوى لمساعدة جميع البشر ورفعهم .

سيلك بي . بي . ف ٨٤٣٧



١٩٤٣

المركز الرئيسي - الرياض - ص.ب. ٤٦٠٧٦ - هاتف ٤٦٠٧٦٩ - ص.ب. ٤٦٠٧٦ - الرياض ١١٥١٤ - ترجمة ٧٨ - رقم العضوية ٤٤٣٤
Head Office - Riyadh - Tel.: 4656560 - Fax 4648259 - P. O. Box 54209 - Riyadh 11514 - L.No. 78 - C.C. No. 04434
فرع جدة: هاتف وفاكس ٦٦٦٦٧٦٣ - ص.ب. ١٠٨٢٩ - جدة ٢١٥١٣ - ميدان فلسطين - عمارة الخيل ط ٢ - شقة ٢٤ - رقم العضوية ٤٤٣١١
Jeddah Br.: Tel. & Fax 6696763 P.O.Box 10829 Jeddah 21443 Palestinian Square - Dakhel, Hagg - Third Floor - Apartment 24 - C.C. No. 54301

REPRODUCED FROM HOLDINGS AT THE FRANKLIN D. ROOSEVELT LIBRARY

STATE, Secretary of
June 7, 1943.

Sends memo. for the President attaching for the President's consideration a suggested reply to the letter of the Hon. Mohammad Aziz El-Khani, forwarded to the President by General Patrick Hurley. Says this communication should be sent to Mr. George Wadsworth, Diplomatic Agent at Damascus, for delivery. Pencilled Note: No memorandum to State Dept. in file on this - Miss Turner does not have memo. 8/15/43.-- "C. H. OK F. D. R. 8/8/43".--The President, June 8th, wrote to the Hon. Mohamed Aziz El-Khani expressing appreciation for his message. The President said this expression of confidence and support for our Government and Country from our noble friends and allies, the Arab peoples, strengthens our hearts and our hands and spurs us on with renewed determination in the task of removing forever from the earth all trace of the Axis tyranny and of restoring a world of peace, justice and good will. The President said he hoped that the day is not far off when the Syrians will enjoy the great blessings of full independence and, together with their Arab brothers, will offer to the world from the treasures of revived Arab culture splendid intellectual and spiritual contributions of the greatest importance to the happiness and welfare of all mankind.

SEE P.P.F. 8437
AS



645-200



182



Franklin D. Roosevelt Library

259 Albany Post Road Hyde Park, New York 12538

January 4, 1996

Mr. Paul S. Watson
435 East Fairview Avenue
Montgomery, Alabama 36105-1808

Dear Mr. Watson:

I enclose as requested in your fax of December 16, 1995, a certified copy of the letter from President Franklin D. Roosevelt to Mohammed Aziz El-Khani, June 8, 1943. Also enclose is a memorandum Secretary of State Cordell Hull concerning the letter. Both items are from President's Personal File 8437, Mohammed Aziz El-Khani.

Yours sincerely,

RAYMOND TEICHMAN
Supervisory Archivist

Enclosure

الوثيقة رقم ٣

قمة انشاص
انشاص 28 - 1946/5/29 م

القرارات

نحن، ملوك وأمراء ورؤساء دول الجامعة العربية، ووطننا العزم على التشاور والتعاون والعمل، قلباً واحداً ويداً واحدة، من أجل كل ما فيه خير بلادنا وبلاد العرب جميعاً، ولا سيما المحافظة على حقوق الشعوب العربية كافة والدفاع عن حرياتها واستقلالها بكل الوسائل الممكنة، وذلك عملاً بمنطوق ميثاق الأمم المتحدة، ورغبة في أن يسود السلم المؤسّس على العدل بين الشعوب كافة، وبعد أن استعرضنا الموقف الراهن للبلاد العربية عامة، على ضوء التطورات العالمية الأخيرة وموقف فلسطين خاصة، على ضوء التقرير الذي قدمته لجنة التحقيق الإنكليزية الأمريكية، قررنا ما يلي:

1 - مساعدة الشعوب العربية المستعمرة على نيل استقلالها: ضرورة العمل بكل الوسائل الممكنة لمساعدة الشعوب العربية، التي لا تزال تحت الحكم الأجنبي، لكي تنال حريتها واستقلالها وتبلغ أمانها القومية بحيث تصبح أعضاء فعالة في أسرة الجامعة العربية وفي منظمة الأمم المتحدة.

(ق ق 1 / - 1946/5/29 م)

2 - قضية فلسطين قلب القضايا القومية: إن فلسطين قطر عربي لا يمكن أن ينفصل عن الأقطار العربية الأخرى، إذ هو القلب في المجموعة العربية، وأن مصيره مرتبط بمصير دول الجامعة العربية كافة، وأن ما يصيب عرب فلسطين يصيب شعوب الجامعة العربية ذاتها، ولذلك تعتبر قضية فلسطين جزءاً لا يتجزأ من قضايانا القومية الأساسية.

(ق ق 2 / - 1946/5/29 م)

3 - خطر الصهيونية: إن الصهيونية خطر داهم ليس لفلسطين وحدها، بل للبلاد العربية والشعوب الإسلامية جميعاً، ولذلك فقد أصبح الوقوف أمام هذا الخطر الجارف واجباً يترتب على الدول العربية والشعوب الإسلامية جميعها.

(ق ق 3 / - 1946/5/29 م)

4 - الحد الأدنى المقبول لحماية عروبة فلسطين: إن أقل ما نرتضيه في سبيل حماية عروبة فلسطين هو:

أ - إيقاف الهجرة الصهيونية إيقافاً تاماً.

ب - منع تسرب الأراضي العربية إلى الأيدي الصهيونية بصورة تامة.

ج - العمل على تحقيق استقلال فلسطين، وتشكيل حكومة تضمن فيها حقوق جميع سكانها الشرعيين بدون تفريق بين عنصر ومذهب.

(ق ق 4 - 1946/5/29 م).

5 - الإجحاف بحقوق عرب فلسطين عمل عدائي ضد دول الجامعة العربية: أجمعنا - مع حرصنا الشديد على استمرار الصداقة والعلاقات الطيبة بيننا وبين حكومتي بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية - على أن نعتبر أي سياسة تأخذ بها هاتان الحكومتان أو أية حكومة أخرى تناقض ما جاء في الفقرة (٤) سياسة عدوانية موجهة ضد فلسطين العربية، وبالتالي ضد دول الجامعة العربية كافة، ولذلك فأني أخذ بتوصيات لجنة التحقيق مما فيه إجحاف بحقوق عرب فلسطين تعتبره دول الجامعة العربية عملاً اعتدائياً موجهاً ضدها.

(ق ق 5 - 1946/5/29 م).

6 - الدفاع عن كيان فلسطين في حال الاعتداء عليه: في حالة الأخذ بسياسة عدوانية في فلسطين لا تتفق وما جاء في الفقرة (٤)، تتخذ كل الوسائل الممكنة للدفاع عن كيان فلسطين، الذي هو جزء لا يتجزأ من كيان البلاد العربية الأخرى.

(ق ق 6 - 1946/5/29 م).

7 - مساعدة عرب فلسطين بالمال: أجمعنا على ضرورة مساعدة عرب فلسطين بالمال لأغراض الدعاية وحفظ الأراضي بيد العرب، وغير ذلك من الأغراض التي تعمل على تقوية الكيان العربي في فلسطين، على أن لا يقل ما تتبرع به كل دولة سنوياً عن المبلغ الذي أقرت دول الأمم المتحدة دفعه لمؤسسة الإسعاف الدولية (أونروا)، أي بنسبة واحد بالمائة من الدخل القومي.

(ق ق 7 - 1946/5/29 م).

8 - مساعدة عرب فلسطين: أجمعنا - فيما إذا استمرّ الغزو الصهيوني لفلسطين واضطر عرب فلسطين إلى الدفاع عن أنفسهم - أن ندعم عرب فلسطين ونساعدهم بكل الوسائل الممكنة.

(ق ق 8 - 1946/5/29 م).

9 - ضرورة حصول طرابلس الغرب على الاستقلال: أجمعنا على أن طرابلس الغرب قطر

عربي جدير بأن يتمتع بالحكم الذاتي، وأن يتعين نوع الحكم فيه بناءً على استفتاء عام حر يجري في تلك البلاد.

(ق ق 9 / - 29/5/1946 م)

10 - شروط القدرة على مواجهة العدوان الخارجي: أجمعنا على ضرورة تيقظ شعوبنا تيقظاً كاملاً إزاء الخطر الصهيوني الذي يهددنا وإزاء أي خطر خارجي آخر، وأن نعمل على إنهاء شعوبنا وترقية مستواها الثقافي والمعاشي بحيث تصبح قادرة على مجابهة أي عدوان خارجي مداهم.

(ق ق 10 / - 29/5/1946 م)

قمة أنشاص

انشاص 28 — 1946/5/29

القرارات

نحن، ملوك وأمراء ورؤساء دول الجامعة العربية لموطننا العزم على التشاور والتعاون والعمل قلباً واحداً ويدا واحدة، من أجل كل ما فيه خير بلادنا وبلاد العرب جميعاً، ولا سيما المحافظة على حقوق الشعوب العربية كافة والدفاع عن حرياتها واستقلالها بكل الوسائل الممكنة، وذلك عملاً بمنطوق ميثاق الأمم المتحدة، ورغبة في أن يسود السلم المؤسّس على العدل بين الشعوب كافة، وبعد أن استعرضنا الموقف الراهن للبلاد العربية عامة على ضوء التطورات العالمية الأخيرة وموقف فلسطين خاصة، على ضوء التقرير الذي قدمته لجنة التحقيق الإنكليزية الأمريكية، قرّرنا ما يلي:

ضرورة العمل بكل الوسائل الممكنة لمساعدة الشعوب العربية التي لا تزال تحت الحكم الأجنبي لكي تنال حريتها واستقلالها وتبلغ أمانها القومية بحيث تصبح أعضاء فعالة في أسرة الجامعة العربية وفي منظمة الأمم المتحدة.

(ق ق 1 / — 1946/5/29)

إن فلسطين قطر عربي لا يمكن أن ينفصل عن الأقطار العربية الأخرى إذ هو القلب في المجموعة العربية وأن مصيره مرتبط بمصير دول الجامعة العربية كافة وأن ما يصيب عرب فلسطين يصيب شعوب الجامعة العربية ذاتها، ولذلك تعتبر قضية فلسطين جزءاً لا يتجزأ من قضايانا القومية الأساسية.

(ق ق 2 / — 1946/5/29)

إن الصهيونية خطر داهم ليس لفلسطين وحدها بل للبلاد العربية والشعوب الإسلامية جميعاً. ولذلك فقد أصبح الوقوف أمام هذا الخطر الجارف واجباً يترتب على الدول العربية والشعوب الإسلامية جميعها.

(ق ق 3 / — 1946/5/29)

إن أقل ما نرتضيه في سبيل حماية عروبة فلسطين هو:

- أ — إيقاف الهجرة الصهيونية إيقافاً تاماً.
- ب — منع تسريب الأراضي العربية إلى الأيدي الصهيونية بصورة تامة.
- ج — العمل على تحقيق استقلال فلسطين وتشكيل حكومة تضمن فيها حقوق جميع سكانها الشرعيين بدون تفرق بين عنصر ومذهب.

(ق ق 4 / — 1946/5/29)

1 — مساعدة للشعوب العربية المستعمرة على نيل استقلالها:

2 — قضية فلسطين قلب القضايا القومية:

3 — خطر الصهيونية:

4 — الحد الأدنى المقبول لحماية عروبة فلسطين

أجمعنا — مع حرصنا الشديد على استمرار الصداقة والعلاقات الطيبة بيننا وبين حكومتي بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية — على أن نعتبر أي سياسة تأخذ بها هاتان الحكومتان أو أية حكومة أخرى تناقض ما جاء في الفقرة (4) سياسة عدوانية موجهة ضد فلسطين العربية ، وبالتالي ضد دول الجامعة العربية كافة . ولذلك فإني أخذ بتوصيات لجنة التحقيق مما فيه إجحاف بحقوق عرب فلسطين تعتبره دول الجامعة العربية عملاً اعتدائياً موجهاً ضدها .

(ق ق 5 / — 1946/5/29)

في حالة الأخذ بسياسة عدوانية في فلسطين لا تتفق وما جاء في الفقرة (4) ، تتخذ كل الوسائل الممكنة للدفاع عن كيان فلسطين الذي هو جزء لا يتجزأ من كيان البلاد العربية الأخرى .

(ق ق 6 / — 1946/5/29)

أجمعنا على ضرورة مساعدة عرب فلسطين بالمال لأغراض الدعاية وحفظ الأراضي بيد العرب وغير ذلك من الأغراض التي تعمل على تقوية الكيان العربي في فلسطين ، على أن لا يقل ما تبرع به كل دولة سنوياً عن المبلغ الذي أقرت دول الأمم المتحدة دفعه لمؤسسة الإسعاف الدولية (أونروا) أي بنسبة واحد بالمائة من الدخل القومي .

(ق ق 7 / — 1946/5/29)

أجمعنا — فيما إذا استمر الغزو الصهيوني لفلسطين واضطرب عرب فلسطين إلى الدفاع عن أنفسهم — أن ندعم عرب فلسطين ونساعدهم بكل الوسائل الممكنة .

(ق ق 8 / — 1946/5/29)

أجمعنا على أن طرابلس الغرب قطر عربي جدير بأن يتمتع بالحكم الذاتي ، وأن يتعين نوع الحكم فيه بناء على استفتاء عام حر يجري في تلك البلاد .

(ق ق 9 / — 1946/5/29)

أجمعنا على ضرورة تيقظ شعوبنا تيقظاً كاملاً إزاء الخطر الصهيوني الذي يهددنا وإزاء أي خطر خارجي آخر . وأن نعمل على إنباض شعوبنا وترقية مستواها الثقافي والمعيشي بحيث تصبح قادرة على مجابهة أي عدوان خارجي مداهم .

(ق ق 10 / — 1946/5/29)

5 — الإجحاف بحقوق عرب فلسطين عمل عدائي ضد دول الجامعة العربية

6 — الدفاع عن كيان فلسطين في حال الاعتداء عليه :

7 — مساعدة عرب فلسطين بالمال

8 — مساعدة عرب فلسطين :

9 — ضرورة حصول طرابلس الغرب على الإستقلال :

10 — شروط القدرة على مواجهة العدوان الخارجي :

الوثيقة رقم (٤)

دورة الاجتماع الرابعة غير العادية

مضبطة الجلسة الأولى

في الساعة السادسة من بعد ظهر يوم السبت ٨ رجب سنة ١٣٦٥ هـ (الموافق ٨ يونيو سنة ١٩٤٦ م) بفندق بلودان الكبير، عقد مجلس جامعة الدول العربية الجلسة الأولى من دور اجتماعه غير العادي بصفة علنية برئاسة حضرة صاحب المعالي محمد الشريقي باشا، وزير خارجية المملكة الأردنية الهاشمية ورئيس الوفد الأردني.

وحضر من الجانب السوري:

رئيساً دولة السيد سعد الله الجابري، رئيس الوزراء ووزير الخارجية.....
أعضاء دولة السيد فارس الخوري، رئيس مجلس النواب.....
دولة السيد جميل مردم بك، وزير سوريا المفوض في مصر.....
دولة السيد لطفي الحفار، عضو مجلس النواب.....
ومن الجانب الأردني:

عضواً سعادة الدكتور فوزي الملقى، قنصل عام شرق الأردن في القاهرة.....
ومن الجانب العراقي:

رئيساً فخامة السيد حمدي الباجه جي، عضو مجلس الأعيان.....
أعضاء معالي الدكتور فاضل الجمالي، وزير الخارجية.....
معالي السيد عبد المهدي، عضو مجلس الأعيان.....
معالي السيد صادق البصام، عضو مجلس الأعيان.....
سعادة السيد عز الدين النقيب، عضو مجلس النواب.....
معالي أحمد باشا الراوي، وزير العراق المفوض في سوريا ولبنان.....
ومن جانب المملكة العربية السعودية:

معالي الشيخ يوسف ياسين، وزير دولة ونائب وزير الخارجية.....
ومن الجانب اللبناني:

رئيساً دولة السيد سعدى المنلا، رئيس مجلس الوزراء.....
أعضاء معالي السيد فيليب تقلا، وزير الخارجية.....
معالي السيد صائب سلام، وزير الداخلية.....

سعادة الشيخ سامي الخوري، وزير لبنان المفوض في مصر.....
 معالي السيد حبيب أبو شهلا، عضو مجلس النواب.....
 سعادة السيد فؤاد عمون، مدير الخارجية العام.....
 ومن الجانب المصري:

رئيساً سعادة محمد حسين هيكل باشا، رئيس مجلس الشيوخ.....
 دولة محمود فهمي النقراشي باشا، عضو مجلس النواب.....
 معالي مكرم عبيد باشا، عضو مجلس النواب.....
 أعضاء سعادة محمد حافظ رمضان باشا، عضو مجلس الشيوخ.....
 سعادة عبد الرحمن حقي بك، وزير مصر المفوض في سورية ولبنان.....
 الأستاذ أحمد فتحي العقاد، مدير إدارة الشؤون العربية بوزارة الخارجية.....
 ومن الجانب اليمني:

رئيساً سمو الأمير سيف الإسلام عبد الله.....
 سعادة السيد علي المؤيد.....
 أعضاء سعادة السيد حسن بن علي إبراهيم.....
 ومن الجانب الفلسطيني:

السيد جمال الحسيني
 وتولى الأمانة العامة:

سعادة عبد الرحمن عزام باشا، الأمين العام لجامعة الدول العربية
 وحضر الجلسة الأستاذ أسعد داغر، رئيس شعبة الصحافة والنشر بالجامعة.
 وقام بأعمال السكرتارية:

رئيساً الأستاذ زهير القباني.....
 الأستاذ عثمان علي عسل.....
 الأستاذ مدحت جمعة.....
 سكرتيرون الأستاذ كمال جلال الغالي.....
 الأستاذ مجد الدين عزام.....
 وقام بأعمال الاختزال حضرتا:

حسن محمود الثقلي أفندي.
 محمد عبد الرحمن أفندي.

وبعد أن افتتح معالي الرئيس الجلسة ألقى كلمة (ملحق رقم ١)، ثم ألقى دولة

السيد سعد الله الجابري خطاباً (ملحق رقم ٢)، ولما انتهى دولته من خطابه ألقى
سعادة الأمين العام كلمة أخرى (ملحق رقم ٣).
ورفعت الجلسة العلنية في الساعة السادسة و ٤٥ دقيقة، ثم استؤنفت بعد ذلك
بصفة سرية.

دورة الاجتماع الرابعة غير العادية

مضبطة الجلسة الأولى

في الساعة السادسة من بعد ظهر يوم السبت ٨ رجب سنة ١٣٦٥ (الموافق ٨ يونيه سنة ١٩٤٦) بفندق بلودان الكبير ، عقد مجلس جامعة الدول العربية ، الجلسة الأولى من دور اجتماعه غير العادي بصفة علنية برئاسة حضرة صاحب المعالي محمد الشريفي باشا وزير خارجية المملكة الأردنية الهاشمية ورئيس الوفد الأردني .

وحضر من الجانب السوري :

دولة السيد سعد الله الجابري ، رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية	رئيساً
دولة السيد فارس الخوري ، رئيس مجلس النواب	...
دولة السيد جميل مردم بك ، وزير سوريا المفوض في مصر	أعضاء
دولة السيد لطفى الحفار ، عضو مجلس النواب	...

ومن الجانب الأردني :

سعادة الدكتور فوزي الملق ، قنصل عام شرق الأردن في القاهرة

عضواً

ومن الجانب العراقي :

فخامة السيد حمدي الباجه جي ، عضو مجلس الأعيان	رئيساً
معالي الدكتور فاضل الجمالي ، وزير الخارجية	...
معالي السيد عبد الهادي ، عضو مجلس الأعيان	...
معالي السيد صادق البصام ، عضو مجلس الأعيان	أعضاء
سعادة السيد عن الدين التميمي ، عضو مجلس النواب	...
معالي أحمد باشا الراوي ، وزير العراق المفوض في سوريا ولبنان	...

ومن جانب المملكة العربية السعودية :

معالي الشيخ يوسف ياسين ، وزير دولة ونائب وزير الخارجية

ومن الجانب اللبناني :

دولة السيد سعدى انتلا ، رئيس مجلس الوزراء	رئيساً
معالي السيد فيليب تقلا ، وزير الخارجية	...
معالي السيد صائب سلام ، وزير الداخلية	أعضاء

سماعة الشيخ سامي الخوري ، وزير لبنان المفوض في مصر ...
 معالي السيد حبيب أبو شهلا ، عضو مجلس النواب ...
 سماعة السيد نؤاد محون ، مدير الخارجية العام ...
 ومن الجانب المصري :

سماعة محمد حسين هيكل باشا ، رئيس مجلس الشيوخ ...
 دولة محمود فهمي النقراشي باشا ، عضو مجلس النواب ...
 معالي مكرم عبيد باشا ، عضو مجلس النواب ...
 سماعة محمد حانظ رمضان باشا ، عضو مجلس الشيوخ ...
 سماعة عبد الرحمن حق بك ، وزير مصر المفوض في سورية ولبنان ...
 الأستاذ أحمد فني الفداء ، مدير إدارة الشؤون المصرية بوزارة الخارجية ...
 ومن الجانب اليمني :

سمو الأمير سيف الاسلام عبد الله ...
 سماعة السيد علي المؤيد ...
 سماعة السيد حسن بن علي ابراهيم ...
 ومن الجانب الفلسطيني :

السيد جمال الحسيني .

وتولى الإمانة العامة :

سماعة عبد الرحمن عزام باشا ، الأمين العام لجامعة الدول العربية .
 وحضر الجلسة الأستاذ أسعد داغر ، رئيس شعبة الصحافة والنشر بالجامعة .

وقام بأعمال السكرتارية :

الأستاذ زهير النقباني ...
 الأستاذ عثمان علي عسل ...
 الأستاذ مدحت جمعه ...
 الأستاذ كمال جلال الغالي ...
 الأستاذ محمد أمين عزام ...
 سكرتيرين

وقام بأعمال الاختزال حضرة :

حسن محمود النقي أفندي .

محمد عبد الرحمن أفندي .

وبعد أن افتتح معالي الرئيس الجلسة التي دلت (ملحق رقم ١) ، ثم ألقى دولة السيد سعد افه الجبيري خطاباً (ملحق رقم ٢) ، ولما انتهى دولته من خطابه ألقى سماعة الأمين العام كلمة أخرى (ملحق رقم ٣) .
 ورفعت الجلسة العلنية في الساعة السادسة و ٤٠ دقيقة ثم استؤنفت بعد ذلك بصفة سرية .

ملحق رقم ٥

(من دورة الاجتماع الرابعة غير العادية)

تشرّفتُ باستلام مذكرتكم المؤرخة ٢٠ مايو سنة ١٩٤٦م، وعرضتها على مجلس جامعة الدول العربيّة المنعقد بتاريخ ٨ يونيو سنة ١٩٤٦م في بلودان بسورية، وقد سر مجلس جامعة الدول العربيّة أن حكومة الولايات المتحدة قد أبدت في مذكرتها أن التوصيات التي تقدمت بها اللجنة الإنجليزية الأمريكية هي ذات صفة استشارية غير ملزمة، ولقد سبق لجامعة الدول العربيّة أن بينت، عند تشكيل هذه اللجنة، أنها لا تعترف بقانونيتها ولا اختصاصها، وكان لديها من المعلومات، بعد تشكيلها، ما يجعلها تشك في حيده بعض أعضائها. ورغم ذلك، ومجاملة لحكومة الولايات المتحدة، ورغبة في تمكينها من الإطلاع على رأي العرب، ملوكاً ورؤساء وحكومات وشعوباً، قررت عدم مقاطعتها، فتقدمت إلى هذه اللجنة بشتى البيانات والمعلومات، وجلّ مقصدها هو ظهور الحقيقة كاملة لحكومة الولايات المتحدة وشعبها تفادياً للتصادم بين حقوق العرب ومصالحهم، وسياسة دولة صديقة يعقد عليها العرب أكبر الآمال، وخشية أن تتأثر هذه السياسة بدعاوي فئة صاحبة من اليهود في الولايات المتحدة، لهم من الوسائل ما ليس للعرب لتوجيه الرأي العام الأمريكي وجهة ضارة بالعرب، وهي في الحقيقة بعيدة كل البعد عن صالح الأمريكيين في الشرق العربي والإسلامي، ومعرضة للخطر ما بين الولايات المتحدة والشعوب العربيّة من الثقة والمودة.

عامل العرب هذه اللجنة بكل أنواع المجاملة للأسباب التي ذكرت، مع علمهم بأن حكومة الولايات المتحدة ليس لها شأن خاص في فلسطين، أكثر مما توحيه رغبتها في السلم وبث روح الإخاء بين العناصر والطوائف. وكثيراً ما يحجب من هذه الحقيقة نشاط اليهود في الولايات المتحدة الذين يجمعون الأموال لإنفاقها في

فلسطين، لأغراض سياسية تهدف لإقامة وطن قومي ودولة يهودية، رغم حقوق سكان البلاد الأصليين.

ومن ثم فتدخل طائفة من رعايا الحكومة الأمريكية في شؤون أمة أخرى بما يعارض حقوق تلك الأمة، ويجر الولايات المتحدة إلى النزاع مع ملايين البشر الذين يضعون في شعب الولايات المتحدة وحكومتها ثقتهم وآمالهم الكبيرة، تلك الحكومة التي ضحت أكبر التضحيات لسيادة مبادئ ميثاق الأطلنطي، والتي أعلنت الحريات الأربع، والتي وضح في الخطوط الرئيسة لسياستها العالمية رغبتها الأكيدة في إقامة عالم جديد غايته العدل والرخاء، هذا التدخل وبذل الأموال من طائفة من مواطني الدولة الأمريكية لا يصح أن يكون سبباً للعطف عليهم من دولتهم، وحماية دعواهم، بل في الحقيقة أدعى إلى غضبها، ولو كانت المسألة الفلسطينية وليدة الاضطهاد النازي والمظالم التي أصابت اليهود، لكان هناك مجال للقول، ولكنها، كما يعلم الناس جميعاً، وليدة سياسة بريطانية خاطئة منذ الحرب العالمية الأولى، وابتدأت بوعد بلفور قبل ظهور النازية والفاشية التي اتخذت اضطهادها لليهود في أوروبا ذريعة لتحقيق الأغراض السياسية الصهيونية العالمية، وفضلاً عن أنه لن يكون في فلسطين حل لمشكلة اليهودية، فإنه قد نتج عن هذه الدعوة السياسية، التي تحاط بسياج من العاطفة والرَّحمة، اضطهاد جديد لقوم آخرين من العرب في وطنهم. ولو اقتصر عمل الولايات المتحدة على حماية اليهود المضطهدين في أوروبا لكان عملاً مرضياً إنسانياً، ولكن الخلط بين مشكلة اليهود العاملة وبين آمال الصهيونية السياسية في إقامة وطن قوميٍّ لهم، ودولة في بلاد الغير، وضد إرادة العرب قد زاد الأمور تعقيداً، ولم يتقدم بها في اتجاه الصواب، فلو أن الولايات المتحدة عمدت إلى حل مشكلة الاضطهاد العنصري على أساس عالمي وإنساني لكان خير أعوانها في ذلك هم العرب.

وقد ترتب، مع شديد الأسف، على المعاونات التي ترد من الولايات المتحدة على الصهيونيين، سواء كانت مادية أو أدبية، أن تفاقم الأمر، وظن الصهيونيون أنهم يستطيعون الاعتماد على أكبر دول العالم لإملاء إرادتهم على شعب فلسطين الأعزل، فنظموا قوات مسلحة، هي نواة الجيش اليهودي الجديد، وجمعيات إرهابية، هي أداة القتل والتدمير لتحقيق أغراضهم بالقوة، وليس مما يساعد على التهذية هذا العطف الذي تبديه جماعة من مواطني الولايات المتحدة على أعراض الصهيونية السياسية. ومع أنه ليس من شأننا أن نتعرض لما يقال من ضغط اليهودية

الصاحبة في أمريكا، وأثره على سياسة الولايات المتحدة، تلك الدولة المحبة للسلام والعاملة على إقامة نظام الأمم المتحدة على أحسن مبادئ العدل، فإننا نشعر بأن السياسة الصهيونية توشك أن تنجح في إحداث صدام عنيف بين مصالح شعوب الشرق العربي وسياسة الولايات المتحدة ومصالحها.

وإذا استمر التسليح الصهيوني والإرهاب، واتخاذ القوة وسيلة لإملاء إرادتهم في فلسطين، فإننا نخشى ألا يقف العرب، وهم قوم فخورون بتاريخهم، مكتوفي الأيدي أمام تحدي القوة، وهم الذين قبلوا في كل زمن من الأزمان النضال عن حقهم بقطع النظر عن عدة خصومهم أو عددهم، وأشد ما نخشاه كذلك ألا تستطيع الحكومات العربيّة حصر النزاع في نطاق ضيق، وقد أخذ يتجسم في نظر الشعوب العربيّة خطر التسليح الصهيوني وعجز الحكومة المنتدبة عجزاً ظاهراً عن ردّ الصهيونيين إلى الحياة المدنية العادية وحل الجيش اليهودي، وإذا استمر عجز الحكومة البريطانية المسؤولة، واستمر كذلك تدخل اليهود الأمريكيان وأنصارهم في شؤون فلسطين، ووجدوا التأييد الكافي في الولايات المتحدة؛ فإن الأمور ستتطور قطعاً في اتجاه مخالف تماماً لما نعلمه عن سياسة الولايات المتحدة وإرادة شعبها التي ترمي إلى سيادة الحق لا القوة، وإننا نود أن نلفت نظر حكومة الولايات المتحدة إلى خطر آخر أبغض إلينا من التسليح الصهيوني، ذلك أن الدعوة القائمة في فلسطين والمؤيدة بفريق من مواطني الولايات المتحدة قد أخذت تسمم أفكار أهل الشرق ضد اليهود فتعلمهم عدااء اليهود واللاسامية، التي لا علم لهم بها، وذلك مصدر انزعاج كبير للحكومات العربيّة التي تحرص كلّ الحرص على دوام الإخاء بين رعاياها مسلمين ومسيحيين ويهود، ويؤسفنا أن يكون صخب اليهود المتعالي في الولايات المتحدة له في ذلك آثاره البعيدة السيئة، ولو أن هذا الصخب والنشاط والأموال والمجهودات وجهت في الطريق الصواب، لا نحو تغيير الوضع الطبيعي في فلسطين، بل نحو حل المشكلة اليهودية بإسكان اليهود في أوطانهم الأصلية آمين متساوين مع إخوانهم ومواطنيهم، لوجدت تأييداً عاماً ولأنتجت أحسن الثمار لخير اليهود وخير الإنسانية.

وإننا نود أن نوّكد لحكومة الولايات المتحدة رغبة البلاد العربيّة الصادرة في ألا تعكّر هذه الدعوة السياسية الصهيونية صفو العلاقات الطيبة المتينة بين بلادنا سواء أكانت في ميدان السياسة أو الاقتصاد أو الثقافة التي نحرض عليها كلّ الحرص، والتي تفضّلت الحكومة الأمريكية فأشارت في مذكرتها إلى رغبتها في تنشيطها ودوامها،

ونرجو كل الرجاء أن نتجنب جميعاً الوقوع، رغم إرادتنا، في حالة ليس للشعوب العريّة أية مصلحة فيها، وتجربها إليها ضرورة الدّفاع عن الكيان العربي في فلسطين.

أما ما ورد في تقرير اللجنة من توصيات مغرضة بعيدة كل البعد عن أن تأتي بالسّلام لفلسطين أو الشرق، فقد أرسلنا عنها بياناً مسهباً للدولة البريطانية المسؤولة عن الحكم في فلسطين، والتي يجب أن تعلم تمام العلم أنها لا بالجيش اليهودي، ولا بقواها المادية تستطيع أن تتخلص من تعهداتها السابقة أو السياسة الإنشائية التي رسمتها، كحلّ وسط، في الكتاب الأبيض الصادر في سنة ١٩٣٩م، الذي ارتبط به شرفها، وها نحن نتشرف بإيداع نسخة من ذلك البيان مع هذه المذكرة.

وأخيراً، فمع علمنا بأن تحقيق اللّجنة ليس الاستشارة الموعود بها، فإننا نوّكد أن هذه المذكرة ليست رداً يخلي الحكومة الأمريكية من تعهداتها باستشارة العرب، فإن ذلك يقضي بتبادل الرأي بطريقة أضمن للمحاجة والتفاهم، كما نريد أن نذكّرها بوعد رئيسها السابق المرحوم روزفلت في خطابه المؤرخ ٥ إبريل سنة ١٩٤٥م لجلالة الملك عبد العزيز والذي يقول فيه:

«تذكرون جلالتم أن، في مناسبات سابقة، أبلغتكم موقف الحكومة الأمريكية تجاه فلسطين، وأوضحت رغبتنا بأن لا يتخذ قرار فيما يختص بالوضع الأساسي في تلك البلاد بدون استشارة تامة مع كلا العرب واليهود، ولا شك جلالتم تذكرون أيضاً أنه، خلال محادثاتنا الأخيرة، أكدت لكم أنني سوف لا أتخذ أي عمل، بصفتي رئيساً للفرع التنفيذي لهذه الحكومة، يبرهن أنه عدائي للشعب العربي». وهنا يشير إلى تأكيدات السابقة بألا يعمل شيئاً يساعد فيه اليهود على العرب.

الوثيقة رقم (٥)

نص مشروع القوّتلي للدول العربيّة المتحدة

إن فكرة الوحدة العربيّة أضحت نشيداً ينشده العرب في مختلف ديارهم، ويردد نغمته كلُّ لسان وكل صحيفة وكل منبر. وهذه الفكرة الأصيلة هي العلاج الوحيد لتقوية مركز العرب، وتحسين حالهم وتأمين تبوئهم المركز اللائق بهم وبأمجادهم. ولقد أصبحت الضرورة تقضي بأن تنقلب هذه الفكرة إلى تنفيذ، وهذا الكلام إلى عمل. ولئن كنا لا نطمح الآن وفي المرحلة الأولى بقيام - الدولة العربيّة الموحدة، التي هي الغاية المثلى لقيام الدولة العربيّة المتحدة، فإننا نعمل على الأقل لقيام الدول العربيّة المتحدة، التي تتنازل الدول العربيّة في نطاقها، وفي سبيل الكيان العربي العام، عن جزء من سيادتها فتتحد في الشؤون العسكرية والخارجية والاقتصادية مع احتفاظ كل منها بنظام الحكم الذي تريده، وبالاستقلال الداخلي الذي يمكنها من ممارسة مختلف شؤونها الداخلية تشريعاً وتنفيذاً. إن في هذا مسaire كبرى لواقع العرب والأخذ الكلي بالاعتبارات الكثيرة في مختلف البلاد العربيّة، وفيه أيضاً حل لمختلف المشكلات العربيّة المعقدة التي كانت وما تزال تقف في طريق التوافق العربي، واستجابة للشعور القومي العام الذي يشتد يوماً بعد يوم بضرورة قيام جبهة عربيّة متحدة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً.

ويساعد المشروع على إزالة ما بين أقطار العرب وشعوبهم من حواجز مصطنعة، ويعود بالعرب إلى ثقتهم بنفسهم، فيقل وزنهم الدولي ويدعمهم في حلّ قضاياهم المعلقة إلى أبعد حد، حلاً كريماً، ويفتح السبيل إلى تكاملهم السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي والدفاعي.

البداية بعقد ميثاق بين دول الاتحاد

ويرى مشروع فخامة الرئيس القوّتلي أن يباشر فوراً يعقد ميثاق يتضمن:
أولاً - الاتفاق على الاتحاد في الشؤون الخارجية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والمواصلات العامة، ويتمثل ذلك في منظمات اتحادية تشريعية وتنفيذية.
ثانياً - وضع دستور للاتحاد، يبين فيه مركز الاتحاد، وتحدّد فيه المقاصد والحقوق والواجبات، والمنظمات الاتحادية التنفيذية والتشريعية، وذلك من قبل جمعية تأسيسية تتألف من أعضاء منتخبين من المجالس العامة الرسمية القائمة في كل دولة، حسب نظامها بنسبة يتفق عليها عند قبول فكرة مشروع الاتحاد.

ثالثاً - المبادرة إلى إبرام الميثاق وفقاً للطرق الدستورية وأسلوب الحكم القائم في كل دولة، في مدة لا تتجاوز الشهرين، ويتوخى مشروع فخامة الرئيس القوّتلي السرعة،

فينص على ضرورة انتخاب المجلس التأسيسي خلال مدة لا تتجاوز شهرين من إبرام الميثاق، واجتماعه في مدة أسبوعين من انتخابه برئاسة أكبر الأعضاء سناً، فيختار مكتبه ويضع لائحته الداخلية ويباشر مهمته التي يجب أن ينتهي منها في مدة لا تزيد عن ستة أشهر.

ولا بد، في سبيل التنظيم والسرعة، من إنشاء أمانة عامة للاتحاد لملاحقة تنفيذ الميثاق وإتمام خطواته، تنتهي مهمتها حينما تقوم الإدارة الاتحادية الدستورية.

إبرام الدستور الاتحادي وإعادة النظر في الدساتير

ثم يقترح المشروع أن يتم إبرام الدستور الاتحادي من قبل الدول الموقعة على الميثاق وتعديل دساتيرها وفقاً له، وإعلان قبوله في مدة لا تتجاوز شهرين، وبذلك يغدو الاتحاد في حيّز التحقيق، وتتم تبعاً الخطوات التنفيذية لملاحقة جهاز الأمانة العامة من انتخابات المجلس التشريعي الاتحادي، وتشكيل المجلس التنفيذي ومحكمة العدل العليا والقيادة العامة وفقاً لنصوص الدستور الاتحادي.

الباب مفتوح للانضمام للاتحاد. وينص المشروع على أن الباب يبقى مفتوحاً لانضمام أية دولة أو كيان عربي يتأخر عن الانضمام أو ينشأ نتيجة للتحرر من الاستعمار.

تأليف مجلس مفوضين لمباشرة وضع الدستور

ويرى المشروع، تسهيلاً لمباشرة العمل، أنه عندما تتفق الدول العربية المتحدة وتوافق على الميثاق، يجري تعيين مفوضين عن كل دولة متحدة للبت بالنصوص نهائياً وتوقيعها، وتشكيل الأمانة العامة ووضع نظام ميزانية.

وقد يكون من المفيد تكليف مجلس المفوضين بوضع مشروع دستور للاتحاد بين يدي الجمعية التأسيسية، فإن هذا يكون أدعى إلى التطابق والتفاهم على مدى الاتحاد وحدوده وشرائطه ومنظّماته.

المبادئ العامة لدستور الدول العربية المتحدة

ثم يأتي القسم الثالث من المشروع، وهو يتناول الدستور المقترح، وفيما يلي مواد الهامة. أولاً - يشمل الاتحاد الشؤون التالية:

أ - القوات العسكرية البرية والبحرية والجوية، تكون متحدة القيادة والنظام والإدارة، تشرف عليها هيئة قيادة اتحادية واحدة، ووزارة دفاع اتحادية واحدة.

ب - الاتحاد السياسي: يشمل التمثيل الخارجي والسياسة الخارجية، والمعاهدات الخارجية وتشرف على هذه الشؤون وزارة خارجية واحدة.

ج - الاتحاد الاقتصادي: يعني وحدة الجمارك والنقد، إدارة وتنظيماً، وتوجيه السياسة الاقتصادية الخارجية، وتنسيق السياسة المتصلة بالتجارة والصناعة الخارجية وتوحيد التشريع، بصورة تكفل لأرباب التجارة والصناعة والمهنة في البلاد الدول المتحدة شروطاً

- مكتافته، وتشرف على هذه الشؤون وزارة اتحادية باسم وزارة المال والاقتصاد.
- د- وحدة البرق والبريد والهاتف والطيران المدني والملاحة المدنية والخطوط الحديدية والموانئ والمطارات والطرق المشتركة، نظماً وإدارة، وتشرف على هذه الشؤون وزارة اتحادية باسم وزارة المواصلات.
- هـ- وحدة النظم والمناهج والخطط الثقافية العامة توطيد الانسجام القومي والفكري والأدبي والاجتماعي العام في الشعوب العربية، وتشرف على هذه الشؤون وزارة معارف اتحادية.
- و- وحدة القوانين الجزائية والمدنية، ويشرف على ذلك وزارة تشريع اتحادية.

ثانياً- رعايا دول الاتحاد

ثم يتناول القسم الثاني من المبادئ العامة النص على مواد المشروع من ناحية الرعاية الاتحادية، فيقول:

إن لرعايا الدولة المتحدة جنسية اتحادية تخوّلهم حق التنقل والإقامة والنشاط والعمل في أية دولة من دول الاتحاد، بدون قيد وعلى قدم المساواة مع رعايا تلك الدولة، ويحتفظون في الوقت نفسه بجنسيتهم الأصلية التي تخوّلهم الحقوق الانتخابية والمدنية في دولهم، ويسرّ لمن أراد منهم تبديل جنسيته بجنسية الدولة التي يقيم فيها إذا مر عليه فيها، مقيماً وعاملاً، سستان، حينئذٍ يستطيع أن يمارس الحقوق الانتخابية في الدولة التي يتجنس بجنسيتها وينقطع حقه بذلك في دولته الأولى.

وتنص إحدى مواد هذا القسم على حرية التنقل والعمل، وتبادل المصنوعات والغلات بين الدول المتحدة.

ثالثاً- جهاز الاتحاد

ينص المشروع على تأليف المجلس التنفيذي من رئيس ومن وزراء الاقتصاد والخارجية والدفاع والمواصلات والمعارف والتشريع العام.

ويكون رئيس المجلس التنفيذي هو رئيس الاتحاد ومدة رئاسته سستان، ومهمته:

- أ- تمثيل الدول المتحدة.
- ب- قبول سفراء الدول الأجنبية.
- ج- إيفاد السفراء والبعثات السياسية.
- د- إبرام المعاهدات والاتفاقات والقوانين الاتحادية وإعلان نفاذها.
- هـ- إدارة جلسات المجلس التنفيذي.

وتتناوب الدول المتحدة رئاسة الاتحاد حسب ترتيب الحروف الهجائية، ويختار المجلس التشريعي الاتحادي الرئيس من بين ثلاثة مرشحين، ترشحهم الدولة صاحبة النوبة.

مهام وزراء الاتحاد

- أ- يصرّف كل وزير شؤون وزارته وفق اللائحة الداخلية التي يضعها المجلس التنفيذي لسير أعماله ووفق القوانين النافذة.
- ب- النظر في مشاريع القوانين والاتفاقات والمعاهدات السياسية والاقتصادية والعسكرية، وتعيين الممثلين السياسيين عائد إلى المجلس التنفيذي.
- ج- المجلس التنفيذي متضامن في المسؤولية السياسية العامة، وكل وزير مسؤول عن أعمال وزارته الخاصة.

موازنة الاتحاد

تتألف موارد الجهاز الاتحادي مما يدخل في نطاق الاتحاد من شؤون، ولا تدخل الموارد التي تمتاز بها بعض الدول عن غيرها في نطاق موازنة الاتحاد.

المجلس التشريعي

يتألف التشريعي من أعضاء منتخبين من قبل مجالس الأمة القائمة في كل دولة، أو ما يقوم مقامها، حسب نظام الدول المتحدة، ومن أعضاء مختارين من قبل حكومة كل دولة بنسبة يتفق عليها بين دول الاتحاد عند إقرار فكرة المشروع.

وتكون مدة المجلس التشريعي أربع سنوات، ويعقد دورتين في كل سنة، واحدة في الخريف وأخرى في الربيع، وهو يضع لائحته.

وللمجلس التنفيذي الحق في أن يدعو المجلس التشريعي لاجتماع طارئ إذا اقتضت ذلك المصلحة والظروف، ولرابع أعضاء المجلس التشريعي حق طلب ذلك أيضاً، ومثل هذا الحق لدولتين من دول الاتحاد على أن يكون الطلب محتوياً المشاريع والأسباب الداعية.

محكمة العدل الاتحادية

تتألف هذه المحكمة بنسبة عضوين على الأقل وأربعة على الأكثر لكل دولة، وينتخب أعضاؤها من قبل المجلس التشريعي بأكثرية العديدة من بين مرشحين بقدر ثلاثة أضعافهم ترشحهم الدول بالتساوي العددي، ولا يشترط أن يكون المرشحون من رعايا الدولة المرشحة.

وينتخب المجلس التشريعي رئيس المحكمة أيضاً من بين مرشحين ترشح كل دولة واحداً، وإذا ما شغل مكان في المحكمة يملأ بنفس الطريقة أيضاً.

رئيس وأعضاء المحكمة لا يُعزّلون، ويُعزّلون الخدمة بالاستقالة أو ببلوغ سنّ السبعين.

مهمة محكمة العدل الاتحادية

- أ- حلّ الخلافات التي تقوم بين الدول العربية المتحدة في مختلف الشؤون التي لا يمكن حلها بالمحادثات الثنائية، ويطلب من إحدى الدول المختلفة أو من رئيس الاتحاد.
- ب- النظر في قرارات إدانة رئيس المجلس التنفيذي وأعضائه الصادرة من المجلس التشريعي وإصدار قرار فيها.
- ج- النظر في دستورية أي تشريع أو قانون أو نظام أو قرار أو أمر صادر من المجلس التشريعي أو المجلس التنفيذي، وإصدار قرار في ذلك بناءً على طلب إحدى دول الاتحاد.
- د- النظر في أي شكوى يتقدم بها أحد رعايا الدول المتحدة من أية دولة في حالة وقوع ضرر عليه بسبب مخالفته للدستور والقوانين والقرارات والأنظمة الاتحادية، أو احتمال وقوع ضرر عليه وإصدار قرار بذلك.
- هـ- النظر في أيّ خلاف يحدث بين المجلس التنفيذي وإحدى الدول المتحدة إذا طلب ذلك المجلس والدولة المعنية، وإصدار قرار بذلك.
- و- تفسير ميثاق الاتحاد ومواد الدستور إذا طلب ذلك المجلس التنفيذي أو إحدى الدول المتحدة.

القيادة الاتحادية

- أ- تنشأ قيادة عسكرية عامة اتحادية للإشراف على تنظيم وحركة الجيش العربي الاتحادي.
- ب- تكون القيادة أو الرئاسة لهذه القيادة في وقت السلم كما في وقت الحرب لأكثر الدول جيشاً في العمليات الحربية.
- ج- المجلس التنفيذي يعيّن القائد العام من بين ثلاثة مرشحين ترشحهم الدولة التي ينبغي أن يكون منها.
- د- القيادة العامة الاتحادية مرتبطة بوزارة الدفاع الاتحادية من نواحي التمويل والتموين والتنظيم والتجهيز.
- هـ- يشترك في القيادة العامة ضباط أركان وغير أركان من سائر الدول، بنسبة عدد جيش كل دولة في وقت السلم وفي وقت الحرب، إلا إذا قرر المجلس التنفيذي خلاف ذلك وفقاً لما يراه متمشياً مع المصلحة العامة.
- و- القوات الحربية في الدول المتحدة، في وقت السلم والحرب، هي بمثابة قطعات جيش واحد نظماً وإدارة وحركة وقيادة.

راية الاتحاد

ويقترح المشروع أن يكون للاتحاد راية مؤلفة من ثلاثة ألوان أفقية - الأخضر فالأبيض فالأسود، وفي الأبيض نجمة خماسية حمراء بعدد الدول.

وتحتفظ كل دولة بنظام حكمها الداخلي الذي ترغب فيه، وباستقلالها الداخلي تشريعاً وتنفيذاً في كل ما لا يدخل في نطاق الاتحاد من حيث التشريع والتنفيذ. ويحظر على حكومات الدول المتحدة ومجالسها النيابية وضع أي قانون أو اتخاذ أي قرار يتناقض مع الدستور الاتحادي والقوانين والقرارات الاتحادية، وحينما يكون هناك تباين بين أي قانون أو قرار في دولة من الدول وبين دستور الاتحاد وقوانينه وقراراته، فإن هذه هي التي تكون نافذة في الدول المتحدة بما فيها تلك الدولة.

الوثيقة رقم (٦)

رئيس مجلس الوزراء السيد صبري العسلي - دولة الرئيس، حضرات الزملاء الأكارم: أحب أن أعلم مجلسكم الكريم أنّ مجلس الوزراء قد اتخذ قراراً بإجماع آرائه، بتفويض لجنة وزارية لإجراء التفاوض فيما بين سورية وبين مصر الشقيقة، ولإجراء هذه المفاوضات توصلاً لاتحاد فيدرالي بيننا وبينها، وأرجو الله العليّ القدير أن يوفقنا في هذه الخطوة المباركة حتى إذا تمت أمكن أن تقدم إلى مجلسكم الكريم المشروع اللازم لإقراره من قبلكم، هذا وإنما كان يدغدغ أحاسيسنا وأفئدتنا نرجو أن يحقق في القريب العاجل بحيث يضحى حقيقة ملموسة بالنسبة إلى هذا الاتحاد بين البلدين، وأحب أن أعلن أن هذا الاتحاد سيبقى مفتوحاً لجميع البلاد العربيّة المتحررة (تصفيق).

الرئيس - الكلمة للسيد رشاد برمدا

السيد رشاد برمدا - سيدي الرئيس: إن حزب الشعب الذي وضع نصب عينيه منذ اليوم الأول من تشكيله أمنية غالية وهي الوحدة العربيّة، إن هذا الحزب يهتئء الحكومة المحترمة وبارك لها هذه الخطوة التي أقدمت عليها، وأنه يرجو من الله العليّ القدير أن يوفق الحكومة في هذه الخطوة بحيث تقيم دعائم اتحاد عربي بين جميع الدول العربيّة التي تؤهلها أوضاعها للانضمام إلى هذا الاتحاد، وأن توفّق الحكومة في هذه الخطوة التي يؤيدها الشعب السوري.

الوثيقة رقم (٧)

الجمهورية العربية السورية
مجلس الجنوب

دولة رئيس مجلس النواب الموقر

عقدت اللجنتان: لجنة الشؤون العربية في مجلس الأمة المصري ولجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب السوري، اجتماعاً مشتركاً في الساعة التاسعة والنصف من بعد ظهر يوم الأحد الواقع في ٢٣ ربيع الثاني ١٣٧٧ م و ١٧ تشرين الثاني ١٩٥٧ م، برئاسة دولة السيد أكرم الحوراني، وشهد الاجتماع معالي وزير الخارجية ووزير الزراعة وعدد من حضرات السادة النواب المحترمين من المجلسين.

وبعد أن استعرض الأعضاء الخطوات التي تمت في سبيل تحقيق اتحاد القطرين العربيين الشقيقين مصر وسورية، والخطوات التي يجب أن تستكمل في الشؤون التي تجري المفاوضات بشأنها بين الحكومتين، والطريقة الواجب اتباعها للدخول في مراحل التنفيذ، خلصت اللجنتان إلى اتخاذ مشروع القرار المرفق بغية عرضه في الجلسة المشتركة لأخذ الرأي عليه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام
دمشق في ١٧/١١/١٩٥٧ م

استجابة لرغبة الشعب العربي في دنيا العرب، وتحقيقاً لمبادئ الدستورين المصري والسوري بأن شعبهما إنما هو جزء من الأمة العربية.

ولما كانت وحدة الأقطار العربية أمنية الأمة الغالية، وكان العمل لتحقيق هذا الهدف السامي المقدس واجباً قومياً على كل عربي، وأمانة في عنق نواب الشعب العربي.

وكان الاستعمار يقف عقبة كأداء في سبيل تحقيق هذه الوحدة، ويعمل جاهداً على إبقاء الأمة العربية مجزأة مشتتة الشمل، بما يحيك لها من مؤامرات، ويصطنع لها من أحداث ليمنع عليها الاتحاد والتحرر.

وكانت مصر وسورية الشقيقتان قد كافحتا الاستعمار فانترعتا استقلالهما، ووطدتا سيادتهما، وانتهجتا في سياستهما الخارجية نهجاً حيادياً مستقلاً بين القوى المتصارعة، مستوحى من مصالحهما القومية وأهدافهما المشتركة وأمانيهما المتبادلة، فحققتا نصراً حاسماً في مضمار التحرر بفضل وعي ونضال الشعب العربي الموحد.

وكان تحقيق ما تم بين البلدين حتى اليوم ليعتبر بمثابة الحجر الأساسي في إقامة اتحاد عربي بينهما، سواء أكان ذلك في الميدان العسكري، حيث تحقق توحيد الجيشين، وأخذت القوات المصرية والسورية تعمل تحت قيادة موحدة، وأصبح اتحاد الجيشين المصري والسوري نواة الجيش العربي الموحد، أم كان ذلك في المضمار الثقافي الذي وضعت الدولتان أسسه المكيمة المتينة.

وكانت المباحثات دائرة بين القطرين لوضع نظام اقتصادي موجه متكامل وموحد، وهي في طريقها إلى الإقرار بعد استكمال وضع أسس هذه السياسات الاقتصادية والعمل على تنفيذها.

وكانت الظروف الداخلية والأحداث الخارجية التي تعصف بالعالم العربي تفرض عليه أن يحث الخطى لإقامة هذا الاتحاد حفظاً لكيانه، وتوطيداً لاستقلاله، وتثبيتاً لحريته، وتعزيزاً لكرامته، وللمساهمة في انتزاع حرية وسيادة واستقلال الشعب العربي الذي ما زال يناضل المستعمرين، ويكافح الغاصبين، وللنضال الدائب لإحباط مؤامرات الصهيونية العالمية التي ما زالت تكيد للشعب العربي، وتعمل على تفكيك أواصره وبذر الخلافات بينه، وتؤلب عليه قوى العدوان الغاشمة، وبالنظر إلى أن هذا الاتحاد سوف يحمي القومية العربية، ويقيم جبهة عربية متينة في وجه الأطماع الاستعمارية.

لهذه الأسباب مجتمعة، فإن أعضاء وفد مجلس الأمة المصري وأعضاء لجنة الشؤون الخارجية، المجتمعين معاً في دمشق بجلسة مشتركة بتاريخ ٢٣ ربيع الثاني ١٣٧٧هـ و ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٧م، وبعد اطلاعهما على الخطوات والاتفاقات التي عقدت بين القطرين في النواحي الثقافية والعسكرية، وبعد استعراضهم أسس سياسة القطرين الخارجية يقترحون الاقتراع على القرار التالي:

«إن نواب المجلسين المجتمعين إذ يعلنون رغبة الشعب العربي في مصر وسورية

بإقامة اتحاد فيدرالي بين القطرين، يباركون الخطوات العملية التي اتخذتها الحكومتان السورية والمصرية في سبيل تحقيق هذا الاتحاد، ويدعون حكومتي مصر وسورية للدخول فوراً في مباحثات مشتركة بغية استكمال أسباب تنفيذ هذا الاتحاد (تصفيق حاد متواصل)».

الرئيس - سمعتم التقرير، فهل يوافق حضرات النواب على التقرير المقدم من اللجنتين والذي تُلي عليكم؟ الموافقون على التقرير يشيرون برفع اليد (رفعت الأيدي) الموافقة إجماعية (تصفيق شديد).

الوثيقة رقم (٨)

مذكرة القيادة العامة للجيش والقوى المسلحة بشأن الوحدة مع مصر

الأسباب الموجبة

منذ أن عرف التاريخ شعباً باسم «العرب» في «الجزيرة العربية»، كان «العرب» في التاريخ القديم خصائص طُبعت مختلف الدول التي تكلمت العربية بطابع واحد هو طابع النضال والتحرر والاستقلال عن نفوذ الأمبراطوريات القديمة.

وكانت الدفعة التي خرجت من الجزيرة بعد توحيدها بدولة واحدة وعقيدة إنسانية واحدة، والتي امتدت خلال قرون طويلة عبر الجزيرة العربية، واستقرت ما بين الخليج العربي وجبال فارس شرقاً والأطلسي غرباً، وما بين طوروس شمالاً والمحيط الهندي جنوباً قد رسخت أصول هذه الأمة ترسيخاً أبدياً، وخطت في تاريخ البشرية صحائف بارزة عن حضارة إنسانية أبدعته هذه الأمة وقدمتها دانية القطوف لمختلف الشعوب.

وتعاقبت موجات همجية متعددة وتكالبت لتحطيم هذه الحضارة الإنسانية وإزالة كيانها خلال عشرة قرون، وكان بفعل ذلك أن تمزقت هذه الأمة إلى دويلات كثيرة مختلفة، ولكن بقيت حضارتها في نفس كل فرد من أبنائها على اختلاف سويتهم الفكرية والاجتماعية، وبقيت في وجدان كل منهم فكرة ثابتة لا تمحى عن ذاتيتها الماضية وأمانيتها المقبلة.

وقد كان للنضال والتحرر في تاريخ العرب الحديث أثر فعال في تحقيق هذه الفكرة في نفوس الملايين من العرب، وكان استقلال وتحرر بعض الشعوب العربية تحرراً كاملاً حافظاً لانتفاضات عربية في أماكن أخرى من الوطن العربي، وباعثاً على النضال لشعوب أخرى تنشُد الاستقلال والتحرر تحقيقاً لتلك الفكرة المستقرة في وجدان كل عربي.

مما سبق تبين أن الوحدة بين مصر وسورية إن هي إلا ضرورة قومية مستمدة من ماضي وحاضر ومستقبل مشترك ما بين أفراد أمة واحدة وأرض واحدة وحضارة عربية، تحقيقاً لوحدة شاملة واحدة في العصر الحديث، ومساهمة في القضاء على الاستعمار في العالم لبناء الإنسانية وترسيخاً لرسالتها، وقد عبّر عن إرادتهما في

الوحدة الكاملة في شتى المناسبات القومية، وخاضا في سبيل ذلك معارك ضارية ضد الرجعية الداخلية والاستعمار الخارجي حتى توصلوا إلى هذه المرحلة التي تمكنا فيها من إعلان إرادتهما رسمياً، على لسان ممثليهما في كلا القطرين في الجلسة التاريخية المنعقدة في دمشق (١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٧ م).

وكان هذا النصر للقومية العربية بعد صراع رهيب دام مع الاستعمار، خاضه الشعب العربي أثناء العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ م، وخلال الحملة الاستعمارية الأمريكية التركية الصهيونية على سورية عام ١٩٥٧ م.

وقد زلزل هذ القرار التاريخي كيان الاستعمار، فأخذ يجمع شمله في مؤتمرات متتابعة عقدها مع أحلافه في أنقرة وباريس وبغداد وطهران، ويجند عملاءه وأعوانه ويكتلهم ويضع الخطط لهم للحيلولة دون تنفيذ هذا القرار.

ولما كانت الظروف الحالية التي نشأت، من جراء انتصار شعبنا العربي في مصر وسورية، قد ربطت بين قضيتنا العربية وبين السلم العالمي إلى حد بعيد، وأفسحت المجال لنا لكي نخطو خطوات إيجابية سريعة تتناسب وأهمية انتصاراتنا، ونظراً لاحتمال تغير هذه الظروف والمناسبات، وخاصة إذا تمكن الاستعمار من إنهاء استعداداته للمجازفة بخوض حرب شاملة أو محلية بسبب تعرض مصالحه، التي يعتمد عليها في حياته الأساسية، في وطننا العربي إلى الزوال، فإننا ندعو إلى ضرورة الإسراع بإقرار البناء الأساسي للوحدة الشاملة مع مصر، والمباشرة بتنفيذه فوراً وتخطي جميع العقبات المصطنعة من دستورية أو سياسية أو اقتصادية، ونحن نعتبر أن كل استمرار للأوضاع المحلية أصبح أمراً غير طبيعي لا يعتمد في بقائه إلا على المبررات الاستعمارية الموروثة، والامتيازات الرجعية والانتهازية التي لا يمكن الاعتراف بها بعد أن أقر الشعب بأجمعه الوحدة غير المنقوصة.

شكل الوحدة

من أجل ذلك نرى أن تكون الدولة الموحدة بالخطوط الكبرى التالية:

- ١ - دستور واحد يعلن إنشاء الجمهورية العربية الجديدة، ويرسم نظام الحكم فيها ويفسح المجال لانضمام بقية الشعوب العربية التي ستتحرك.
- ٢ - رئيس دولة واحد.
- ٣ - سلطة تشريعية واحدة.
- ٤ - سلطة تنفيذية واحدة.

٥ - سلطة قضائية واحدة.

٦ - علم واحد، وعاصمة واحدة للدولة العربية.

٧ - تسن القوانين المنظمة لحقوق المواطنين وواجباتهم في الدولة الجديدة استناداً إلى هذا الدستور الواحد.

الوحدة الدفاعية

أما فيما يتعلق بالوحدة العسكرية، فنرى أن تقوم على الأسس التالية:
- قائد أعلى للقوات المسلحة للدولة العربية الجديدة (رئيس الجمهورية الاتحادية).

- مجلس دفاع أعلى.

- قيادة عامة للقوات المسلحة.

- قوات مسلحة (برية - بحرية - جوية) موحدة التنظيم والتسليح والتدريب والتجهيز توزع حسب متطلبات الدفاع والخطط الدفاعية المقررة على مسارح العمليات في أراضي الدولة الاتحادية.

- موازنة واحدة.

والقيادة العامة للجيش والقوى المسلحة السورية، شعوراً منها بمسؤولياتها القومية ودورها التاريخي، ووفاءً منها للشعب العربي في سورية الذي حمّلها مسؤولية الدفاع عن بقائه وسلامته، لتعلن أن كل وحدة لا تبنى على هذه الأسس المارة الذكر ليست إلا تحالفاً بين جيشين تابعين لدولتين منفصلتين، ذلك لأن متطلبات الدفاع وسلامة الأمة وحفظ كيانهما في عصرنا الحاضر تقتضي دمج الشعوب العربية المتحررة في كيان واحد، لتساهم في تحرير بقية الوطن العربي، وتقوم بواجباتها لصون السلم العالمي، كما تعلن القيادة العامة، باسم جميع القوات المسلحة، أنها على أتم استعداد لتحمل جميع الواجبات الدفاعية التي تقتضيها الوحدة الفورية، وتعتبر نفسها، منذ الآن، ملزمة بتنفيذ كل ما تتلقاه من أوامر وتوجيهات تعطى إليها من القيادة العامة الموحدة مهما ترتب على هذا التنفيذ.

دمشق في ١١/١/١٩٥٨ م

اللواء عفيف البزري

القائد العام للجيش والقوى المسلحة

الوحدة الدفاعية

- أما فيما يتعلق بالوحدة المسلحة فنرى أن تقوم على الاسس التالية :
- قائد أعلى للقوات المسلحة للدولة العربية الجديدة (رئيس الجمهورية الاتحادية) .
 - مجلس دفاع أعلى .
 - قيادة عامة للقوات المسلحة .
 - قوات مسلحة (برية - بحرية - جوية) موحدة التنظيم والتسلح والتدريب والتجهيز توزع حسب متطلبات الدفاع والخطط الدفاعية المقررة على سائر الميادين في أراضي الدولة الاتحادية .
 - موازنة واحدة .

والقيادة العامة للجيش والقوى المسلحة السورية شعوراً منها بمسؤولياتها القومية ودورها التاريخي، ورواه منها للشعب العربي في سورية الذي حطها مسؤلية الدفاع من بقائه وسلامته، لتعلن أن كل وحدة لا تنس على هذه الاسس العارة الذكر ليست الا تحالفا بين جهتين تابعين لدولتين منفصلتين ذلك لأن متطلبات الدفاع وسلامة الأمة وحفظ كيانها في مصرنا الحاضر تقتضي دعم الشعب العربية المتحررة في كيان واحد لتساعن في تحرير بقية الوطن العربي وتحمي بواجباتها لصون السلم العالمي . كما تعلن القيادة العامة باسم جميع القوات المسلحة انها على اتم استعداد لتحمل جميع الواجبات الدفاعية التي تقتضيها الوحدة القوية وتعتبر نفسها منذ الآن طرمة بتنفيذ كل ما تتلقاه من أوامر وتوجيهات تعطى اليها من القيادة العامة الموحدة مهما ترتب على هذا التنفيذ .

دمشق في ١١ / ١ / ١٩٥٨

اللواء خليف البزري

القائد العام للجيش والقوى المسلحة



الوثيقة رقم ٩

أبحاث الوحدة بين سورية ومصر

١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٥٨م

١ شباط/ (فبراير) ١٩٥٨م

الجلسة الأولى

جلسة مجلس الوزراء، برئاسة فخامة الرئيس شكري القوتلي وحضور رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء والوزراء ورئيس الأركان العامة ورؤساء الشعب في الأركان.

عقد مجلس الوزراء، في الساعة السادسة من مساء الأربعاء ٢٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٨م، جلسة في القصر الجمهوري برئاسة فخامة الرئيس شكري القوتلي حضرها السادة:

السيد أكرم الحوراني: رئيس مجلس النواب
السيد صبري العسلي: رئيس مجلس الوزراء
السيد خالد العظم: وزير الدفاع والمالية بالوكالة
السيد هاني السباعي: وزير التربية والتعليم
السيد حامد الخوجة: وزير الزراعة
السيد فاخر الكيالي: وزير الأشغال العامة
السيد أسعد هارون: وزير الصحة
السيد مأمون الكزبري: وزير العدل
السيد صلاح الدين البيطار: وزير الخارجية
السيد خليل الكلاس: وزير الاقتصاد
السيد صالح عقيل: وزير الدعاية والأنباء
الزعيم الركن أمين نفوري: نائب رئيس الأركان العامة

المقدم مصطفى حمدون: رئيس الشُّعبة الثالثة

فخامة الرئيس: نستمع لإيضاحات الأخ صلاح بك.

صلاح البيطار: سيدي، كما كلفتموني مع مجلس الوزراء أن أذهب إلى مصر وأعرض على الرئيس جمال عبد الناصر قرار مجلس الوزراء بشأن الوحدة، فقد سافرت إلى مصر ووصلتها يوم عيد الدستور، وكان هناك اجتماع في مجلس الأمن المصري دعينا إليه، وكان من المتعذر الاجتماع بالرئيس جمال. وفي اليوم الثاني بلغوني أن الرئيس يستطيع أن يستقبلني.

وقد حضر الاجتماع الفريق عبد الحكيم عامر وعلي صبري ومحمود فوزي، الذي كان على موعد مع الرئيس فاستبقاه.

وقد ذكرت لهم بالتفصيل ما جرى في مجلس الوزراء، ورأي جميع الإخوان الذي تضمنه قرار مجلس الوزراء، ورسالة فخامتكم التي قدمتها إليه والتي تستحثونه فيها العمل من أجل الوحدة.

وكان قد اجتمع قبل ذلك إلى الضباط السوريين وبحث معهم موضوع الوحدة نفسه، وقد ذكرت له رأينا، أننا في سورية نجد الفرصة مؤاتية للإنجاز والتنفيذ، وذكرت له قرار مجلس الوزراء بإقامة دولة موحدة مركزية. وهذا الأمر متروك لكم، إذ لا يمكن تسميته وحدة إلا بمجلس واحد ودولة واحدة وتشريع واحد.

أما أن نقري الاتفاقات القائمة فذلك لا يمكن تسميته وحدة.

والأمر سمعتم الشيء نفسه من الضباط السوريين، كما أن الشعب استُفتي يوم مجيء نوابكم إلينا، وهأنذا أحمل إليكم رأي الوزراء وقراراتهم.

أعاد عليّ الرئيس ما قاله للضباط: «إنني كاشفتهم وسأكشفكم، لأن بحث الوحدة بحث خطير وأخشى أن نصاب بنكسة، ولدينا مثل السودان ومثل الأردن، وكنت أعارض في الماضي في الاتفاق لأنني كنت أخشى النكسة كما أخشاها الآن».

أما الاتفاقات الجمركية والاقتصادية وغيرها فهي ثانوية.

إنني أميل إلى الوحدة السياسية، أي أن تكون نظرة الشعب للأمور السياسية موحدة. ثم قال: «إن عندنا اتحاد قومي ولا يوجد أحزاب، وفي سورية أحزاب ولا يوجد اتحاد قومي، وإذا قام الاتحاد من فوق فلا بد أن يصاب بنكسة»، وقال إنه سمع من الضباط عن وجود الأحزاب: وما كنت أنا على علم به حتى أنه عندما فاتحني به الأستاذ إحسان الجابري فوجئت به، وقد فاتحت به الأستاذ أكرم الحوراني. ولا شك أن مصلحة

الوحدة فوق كل شيء وأن الإنسان مستعد لأن يتخلى عن حزبته في سبيل الوحدة، لأن المكاسب من الاتحاد كبيرة وأن الكسب الحزبي كسب ضعيف ويمكن أن نفديه بوحدة كبرى تقوم على تنظيم عقائدي يشمل الجميع.

فقلت له إن هذا الموضوع لا نفسره بأنه شرط منكم، ونعتقد أنه، عقلياً، هذا الشيء وارد. وقال إنه فاتح الجيش بذلك.

قال الرئيس إنه قال للضباط: «أنا عانيت الأمرين من موضوع الحزبية في الجيش، حتى أنني طلبت إلى أصدقاء أعزاء أن يتركوا الجيش، كما طلبت إلى كثيرين منهم أن يلتزموا دورهم، وأن كلَّ ضابط له رغبة في العمل السياسي عليه أن يترك اللباس العسكري ويشارك في الأحزاب وفي العمل السياسي، وأنه لا يجوز لمن يبقى في الجيش أن يعمل في السياسة».

وقال إنه كان ينزل أحياناً إلى نادي الضباط فيراهم يبحثون بالسياسة وكان ينهاتهم عن ذلك، وقال إنه يرجو ممن ينتسب إلى الأحزاب أن يوقفوا نشاطهم للعمل في سبيل الوحدة التي لن يكون هناك أي عائق في سبيلها.

وقد تبادل النظر مع عامر وقال إنه بالنظر للفروق الجغرافية يجب الوصول إلى أقصى درجات الوحدة، وهي التي يذوب فيها البلدان في بلد واحد.

وذكر لي أن إنطباعه كان جيداً من الضباط حتى أنهم قالوا له: «نحن مستعدون للبقاء هنا إن كان ذلك بحسن». قالوا: «لن نرجع إلا بالوحدة».

وانطباعي أنه وعبد الحكيم عامر يتهيئون من هذا العمل لا سيما من قبل إسرائيل. فقلت له: «وإن شعورنا أنه إذا لم تحصل الوحدة الآن فسيكون موقف سورية حرجاً، كما أن الوحدة قد تكون فيها مجازفة إلا أنها أقل خطراً من الوضع الحالي. وقلت له: إذا مضت مدة فإننا نخشى أن يتقوى أعداء الوحدة ويحولون دونها وإننا يجب أن نسبقهم».

وانتهى الاجتماع بعد البحث عن الأشكال التي يجب أن يمر بها مشروع الاتحاد، وكان الإخوان من الضباط قد عرضوا على الرئيس ما حملوه من إقامة دولة واحدة ومجلس واحد وحكومة واحدة.

وبعد أن خالصنا من البحث قال إنه من الأفضل أن تجتمعوا مع علي صبري لوضع أسس ونظام الحكم. واجتمعت مع علي صبري صباح اليوم التالي، وعندما عرض الموضوع عرفت أن أماننا الصعوبات التالية:

مجلس سورّي قارب الانتهاء، ومجلس مصري انتخب منذ مدة قريبة، فهل ينتخب أعضاء من المجلسين وكيف يمكن أن نوقّق بينهما؟.

وبعد الظهر، عقد اجتماع آخر حضره اللواء عفيف البزري وثلاثة ضباط، وبحثنا بعض الأمور الفقهية والقانونية لطرحها على البحث لدى الاجتماع، ومنها أنه إذا تمت هذه الدولة فكيف يمكن تعديل الدساتير التي تتطلب ستة أشهر للتعديل؟ وبعد ستة أشهر لا يوجد لدينا مجلس، وهل الموضوع هو موضوع تعديل دستور أم أن الدولتين ستزولان وتقوم عوضاً عنهما دولة واحدة؟

ثم إن الدستورين يتضمنان أن الشعب العربي شعب واحد، ونحن نقسم على السعي للعمل للوحدة وأن المجلسين هما اللذان يقرران الوحدة.

فوصلنا إلى أنه، من حيث الدستور ومن حيث القانون، لا يوجد هنالك وسيلة، والوسيلة هي الاستفتاء لا تعديل الدستور وهذه نسميها «ثورة دستورية»، لا سيما وأنه لا يوجد من يعارض عملية الوحدة التي يقيمها الشعب.

فقررنا اللجوء إلى استفتاء شعبي لقيام هذه الدولة.

ثم بُحث موضوع الأحزاب، فوجدنا أنه من الأفضل أن تحلّ نفسها وأن تتخذ من تلقائها هذه الخطوة.

وقد ذكرت للإخوان هناك أن الوحدة تتسع للجميع وليست هي مجالاً لفتح الخصومات.

ثم بحثنا بعض التفاصيل لوضع دستور وتشكيل لجنة مصرية - سورية، وهذه تحتاج إلى ستة أشهر على الأقل، وهذه المدة قد تتيح المجال لأعداء الوحدة لعرقلتها، لذا وجدنا من الأفضل قيام الدولة الموحدة، ثم يوكل إلى لجنة وضع الدستور، وبانتظار ذلك يوضع دستور مؤقت كما يجري في سائر أنحاء العالم، في سورية وفي فرنسا.

وفي نهاية النقاش، ركزنا بعض الأمور، وقلنا إننا نعرضها على الرئيس جمال.

وفي اليوم الثاني، دعينا إلى الغداء لدى الرئيس حضره محمود فوزي والفريق عامر وعلي صبري ومحمود رياض ومحسن عبد النور وعبد الرحمن العظم واللواء البزري، وبعد أن عرضنا عليه ما جرى، قابله بكثير من القبول وزال تهيبه.

وهيأنا محضراً بذلك وبالخطوات التي يجب إنجازها في فترة قصيرة، وهذا المحضر مودع لديكم يا فخامة الرئيس، وهو لا يتضمن أموراً جامدة بل قابلة للتعديل، وإذا تم أمكن إقامة الوحدة في شهر واحد أو شهر ونصف، فإذا قبلناها

كانت الوحدة. وأنا أقول بشكل مسؤول: إن الوحدة الآن هي بين يدي سورية، فإذا وافقت على ذلك حصلت وإلا لم تحصل.

أما اللّجان فهي لتذليل العقبات التي قد تنشأ في المستقبل، وأرى أن تترك لبعده إعلان الوحدة، لأن اللجان الفنية والاقتصادية إذا ترك المجال لها فإنها ستعمل من الحبة قبة وستعيق قيام الوحدة.

- قرأ السيد صبري العسلي كتاب فخامة الرئيس شكري القوّتلي إلى سيادة الرئيس جمال عبد الناصر الذي حمّله وزير الخارجية الأستاذ البيطار إلى الرئيس المصري، كما تلا جواب الرئيس جمال عبد الناصر ومحضر الجلسة الذي يتضمن الخطوات الأولية لإعلان الوحدة بين القطرين.

الدكتور الكزبري: هل يمكن أن نستمع إلى تلاوة محضر الجلسة مرة أخرى لأنه أهم ما جرى فيه البحث.

تلي مرة ثانية

أسعد هارون: هل يعني إلغاء مجلس الأمة المصري المنتخب حديثاً في مصر.

صلاح البيطار: الحقيقة أنه لم تدرس الخطوات التفصيلية. فهل يبحث في حل مجلس الأمة؛ بالنسبة للمجلس السوري أنه قارب الانتهاء. هذا الموضوع ترك للمرحلة الثانية لأن الموضوع الرئيسي، كما ذكر الرئيس جمال، هو أن تنسجم الأوضاع بين البلدين.

ومما بحث أن يذهب مجلس النواب السوري بكامله إلى مصر، وهناك، بحضور الرئيسين ورئيسي الدولتين، يعلن المجلسان قرار الوحدة.

رأينا، إجمالاً، ترك هذه الأمور التفصيلية إلى ما بعد لأنني لم أجز لنفسي بحث ذلك. إنما اتفقنا على إقامة نظام رئاسي، فلا يمكن للجنة الدستور أن تأتي غداً وتذكر أننا نريد إقامة نظام برلماني.

إن العملية الأولى يمكن إنهاؤها بمدة عشرة أيام. بقي موضوع الاستفتاء، ويمكن تهيئته خلال شهر. ثم يمكن للمجلسين هنا وهناك إعلان النتيجة في ساعة واحدة.

صبري العسلي: لست مبالغاً إذا قلت إنه إذا تمّ هذا فنحن في ليلة القدر، وإنها إذا تمت على يدك يا فخامة الرئيس فأنت صاحب الفضل الذي نذرت حياتك للوحدة وعملت لها بلا وناء، وأنا أقول بالتعجيل والإسراع في تنفيذ هذا القرار، ونحن الذين عانينا من أمر هذه التفرقة ما عانينا.

ومن حسن الحظ أن العالم الشرقي والغربي في اعتداءاته علينا كان موحداً. والآن أقول وكأنني بين يدي الله: إن الغرب يحارب هذه الوحدة ولكن ليس بضراوة، والانقسام بيننا يوحد بين صفوفه. ثم هنالك شرق أعتقد أنه لا يكبر ويهزل لهذه الوحدة ولكنه ليس شاجباً لها. فالفرصة حسنة ومؤاتية في كلا البلدين، والظروف في الخارج مساندة ومعاونة لكي تتحقق هذه الوحدة دون أخطار كثيرة تنتابنا، والخطر في عدم اتباع سياسة الوحدة. وأقول برجحان الاعتداء علينا دوماً وأبداً فيما لو بقينا منقسمين، كل واحد منا على حدة، وقد يقع الاعتداء على سورية لأنها هي الصوت المدوي الذي يكن أن ينقل أصداءه إلى البلدان العربية والأجنبية. فتفادياً لهذا العدوان، نتكل على الله، ومعتقدين أن هذه الخطوة مزيلة للأخطار التي تنتابنا، نقدم عليها بنفس مرتاحة وقلب مفتوح.

على أن الأمر جلل وخطير جداً لأن التاريخ لم ينبئنا بأن الوحدة تمت في بلد من بلاد العالم دون حد السيف، فإذا تمت برغبة الشعبين فستكون خطوة جبارة أورجينية. فكلما تسرعنا بالبت في هذه الأمور كلما خففنا العقبات التي تعترض سبلنا في الداخل والخارج.

ففي تحريض بعض المناطق كلمة حق يراد بها سوء. فقد يقولون أضعتم سيادة هذه الأمة التي بذلتم من أجلها الدماء.

فأنا أقول بالتسريع والتعجيل بالبت في هذه الأمور، وأقول إن عوراتنا ومخاوفنا تذهب ونسدل عليها ستاراً من السمو في كثير من الاحترام إن نحن أبرمنا هذا الشيء العظيم، وأرجو أن يتم على يدي رئيسنا الذي كانت له مدرسة في الوطنية، وتضحيات كثيرة في سبيل القومية العربية، وهذه مآثرة جديدة خالدة تضاف إلى مآثره الكثيرة، وتؤول إلى وضع الدعامة في كيان الوحدة العربية التي تضغط على الشعوب العربية.

وبعد أن تنجح هذه الخطوة لا بد أن تنصهر الشعوب العربية ضمن هذه البوتقة.

فبارك الله بك وبماضيك وحاضرك ومستقبلك. فأقدم ونحن معك.

حامد الخوجة: أثني تماماً على ما قاله دولة صبري بك وأرجو السرعة والكتمان.

صبري العسلي: بارك الله بك يا صلاح البيطار. إنني ما كنت أعرف هذا الذي حصل. إنه حلم جميل نرجو أن يتحقق، وأعود فأقول إنها ليلة القدر.

أكرم الحوراني: الكلمات الطيبة التي قالها رئيس الوزارة لا شك أنها تخرج من قلب عربي مؤمن.

يا سيدي، (الكلام موجه لفخامة الرئيس) فكرة عربيّة أنتم حملتم لواءها منذ العهد التركي ولا أريد إلا أن أصل إلى النتائج.

منذ ذلك العهد، كانت الفكرة العربيّة فكرة تربّى عليها الأجيال وما كانت فكرة للتنفيذ. كان التنفيذ حلمًا لا يصدّق لأن قوى العالم كلّها كانت متألّبة على العرب، وهي قوى غير متكافئة - والآن في هذه اللحظة أصبحت هذه الفكرة حقيقة. وأنا أقول، بكل إخلاص وبإيمان أيضاً، بأن الله أصبح راضياً عن المسؤولين في سورية أولاً وفي مصر، لأن سورية هي التي وجهت الثورة المصرية توجيهاً بعيد المدى نحو الوحدة العربيّة، سورية كانت موطن هذه الفكرة التي كانت تشعّ على العالم العربي كلّهُ، وهذا رضاء من الله على هذه البلاد وعلى رئيسها، ونحن ما كنا في البداية، ومنا من لم يكن قد ولد بعد، ثم كان الجيش والعاملون.

وأنا أعتقد أن بقاء سورية ومصر منفصلتين سوف يقضي عليهما.

وهذه فكرة خطيرة تجول في نفسي، وأن الضامن الوحيد للسير في هذه السياسة العربيّة التحريرية هو اتحاد مصر وسورية.

لا أريد أن أبحث التفاصيل المؤدية إلى هذه القناعة. والآن عندما يتحقق هذا الاتحاد تكون هذه الفكرة قد توطّدت، وأن الاستعمار سيقضى عليه في سائر البلاد العربيّة. لا يمكن أن يتهاون الاستعمار وهذه الفكرة التحريرية القائمة في سورية ومصر. أما بالنسبة للمعسكر الآخر - أي الاتحاد السوفياتي - فإن من مصلحته أن يتحرر العالم العربي، وأعتقد أن عدم تنفيذه يعتبر طعنة موجّهة إلى العالم الاشتراكي وإلى السوفييت، ولا أعتقد أنه جاهل هذه الحقيقة.

هل هنالك تضحيات من قبلنا؟ لا أعتقد ذلك! فالتضحية بالأحزاب ليست تضحية. هل هنالك ضرر اقتصادي؟ لقد اتصلت بكثير من رجال الأعمال وكبار التجار فرحبوا بهذه الوحدة. هل هذه الوحدة إلحاق؟ إنني أرحب بها، وأعتقد أن الإخوان مدركون كنهها أكثر مني. إنني أعتقد أن الاستعمار والعاملين معه سينشطون للعمل ضدّ هذا الاتحاد، وأنا أؤيد دولة الرئيس العسلي في ضرورة السرعة، وأقول كما قال «إننا في ليلة القدر»، وكلّ ما أرجوه - وهذا طبعاً استجابة لرغبة المجلس النيابي - أن يبت به بأسرع ما يمكن، والعمل دون هوادة ضدّ من يسعى لتأجيله أو العمل ضدّه.

خالد العظم: نحن شخصياً نشترك مع ما قاله الأخ صبري بك في تقدير الخدمات التي أدّيتوها في الماضي (الكلام موجه لفخامة الرئيس)، وهذه خطواتكم في

الماضي والحاضر، ونحن الآن معكم نعمل في سبيل توحيد أجزاء العالم العربي، وهذه الآن خطوة مع مصر نرجو أن تتبعها خطوات لتوحيد باقي أقطار العروبة، وقد أقسمنا على الدستور وعلى العمل من أجل الوحدة وبأوسع مداها - وهذا ما جاء به الأخ صلاح بك - قد يكون لأحدنا رأي بخصوص التفاصيل، إلا أنه من حيث المبدأ فنحن على اتفاق تام.

لم يكن لدينا شيء كبرنامج أو خطوات، وما جاء به الأخ صلاح بك يصلح كأساس صالح للبحث والتفكير، وأنا أرى أيضاً الاستعجال في البتّ به، وأرجو أن يطبع ويوزع علينا لدراسته ثم الاجتماع في أقرب فرصة ممكنة. في الأساس كلنا متفقون، وفي التفاصيل نرجو دراسة المشروع دراسة كافية. حقاً إن الأخ صلاح بك يستحقّ التهئة والتقدير.

هاني السباعي: إن القرار الذي اتخذ سابقاً لم نكن متحمّطين فيه، فأعتقد أنه من حيث العموم ليس لأحدنا أيّ اعتراض عليه، فنحن نرحّب بهذا القرار ويسعدنا أن تتم هذه الوحدة في عهد فخامتكم.

مأمون الكزبري: إنني استغربت جملة قالها الأخ الأستاذ صلاح قبل تلاوة هذا البيان حين قال: إن سورية هي التي تقع عليها مسؤولية تنفيذ هذه الوحدة.

قد كنتم يا فخامة الرئيس بطل الجلاء فيجب أن تكونوا كذلك بطل الوحدة.

خليل الكلاس: سيّدي، مهما قيل في عظمة وجلال هذه المرحلة يكون الكلام ناقصاً. وإنني أرجو أن تنتقل من هذا البحث إلى بحث الجدول، أو كما قال دولة خالد بك في جلسة مقبلة سريعة.

الزعيم أمين نفوري: الذي فهمناه من صلاح بك أنه سابقاً كان العائق في سبيل الوحدة: الأحزاب والجيش.

أما ما يتعلق بنا فقد كانت الوحدة هي حلم الأجيال بكاملها، ونقول إنه بعد حلم طالما لم يتحقق نريد وحدة سائر الأقطار ونرجو أن نشاهدها نحن بأعيننا، وهذا ما قاله إخواننا للرئيس عبد الناصر.

إننا على استعداد لكي نأتي إليكم بأسماء الضباط السوريين، فضعوهم حيثما شئتم، على حدود السودان أو في غزة أو في أيّ منطقة أخرى.

إن ما اضطرنا لعمل مذكرتنا هو أنه كانت هنالك أسباب تبرر هذا الاستعجال لأنه كان هناك شيء من التشويش.

أما من حيث الفكرة فلن تجدوا من قبلنا أيَّ عائق. وإننا نعتقد أن أي تأخير أو تحفظ يسيء إلى الوحدة ويترك المجال للمصعوبات أن تتدخل. فما دامت الفكرة مختصرة لدى الجميع فيجب الإسراع. وإننا نعتقد أن سورية ستدفع بمصر إلى الأمام في تحقيق الوحدة العربيّة. وللخروج من الدوامة الداخلية التي نحن فيها، ولتخلّص من الأخطار الخارجية يجب الإسراع بالتنفيذ.

أما الانفصال الجغرافي، ففي هذا العصر، عصر الطيران، لا يوجد هنالك أيّ انفصال.

وستكون هذه الوحدة أفضل حافز للشعوب العربيّة لتفرض على حكوماتها الالتحاق بنا، وسنحطم الطوق المضروب حولنا - حلف بغداد وغيره.

واعتقد أن الوحدة توسع إمكانياتنا الاقتصادية لأننا سننسق دفاعنا مما يؤدي إلى تخفيف قواتنا، ويساعد على تحرير باقي أجزاء الأمة العربيّة. وسيكون لنا في المستقبل إمكانيات عسكرية عظيمة وإمكانيات سياسية أعظم.

عندما كنا في المدارس كنا نحلم بهذه الوحدة، والآن إننا نملك وسائل تحقيقها، ونحن نعتقد أن إرادة الأفراد وإرادة الشعوب أقوى من كل شيء، وطالما لدينا الإرادة فلن يقف في طريقنا شيء.

وأن فخامة الرئيس الذي كان دوماً رمز الجهاد ووجه سورية العربي، نرجو أن تتحقق على يديه ليس فحسب الوحدة مع مصر وإنما الوحدة العربيّة الكاملة.

فاخر الكيالي: كما قال وزير الاقتصاد إن الكلام مهما سما فهو لا يعبر عن كلّ عظمة هذا الحدث. في الماضي القريب كنا نسعى ونرجو أن يقوم ميثاق ثلاثي، والآن نجد أنفسنا في حلم الوحدة العربيّة.

يا فخامة الرئيس، كأن القدر الذي يعلم من أمرك الشيء الكثير أراد أن يكافئك بأن تكون هذه الوحدة في أيامك. فكما عملت للاستقلال تعمل الآن للوحدة، وكما قلت إنه لن يرتفع فوق علم سورية إلا علم الوحدة، فأرجو أن ترفعوا هذا العلم بأيديكم.

أسعد هارون: إنني أدّكي كلّ ما تفضّل به الإخوان الزملاء.

صالح عقيل: سأقول كلمة جد موجزة. إن ذروة أهدافنا هي الوحدة التي تجعل من الأمة المتفرقة أمة واحدة تقف أمام الدول الاستعمارية، وأنا أعتقد أن هذه الوحدة بين سورية ومصر ستشكل الكلاية التي تحيق بإسرائيل، وستشجع هذه

الوحدة باقي الدول العربيّة على اللحاق بنا. وأعتقد أن إعلان الوحدة في هذا الظرف هو خير رد على حلف بغداد الذي سينعقد في أنقرة بعد يومين.

وأرى أن يعطى من إذاعتنا بيان يسبق هذا المؤتمر يدل على هذه الخطوة الموفقة التي وصلنا إليها بفضل فخامة الرئيس، الذي لم يأل جهداً ولم يترك فرصة تسنح دون الوصول إلى هذه الغاية.

فخامة الرئيس: لا يسع الإنسان إلا أن يذرف دمعة من السرور والابتهاج بما يسمعه. إن موضوع الوحدة العربيّة وليلة القدر التي ذكرها صبري بك تأتيني لثالث مرة.

فكانت المرة الأولى عندما أعلنّا تأسيس دولة عربيّة واحدة في زمن الترك، وحققنا هذه الفكرة في الدولة العربيّة في عهد الملك فيصل، ثم خدعنا بأقوال الغربيين فلم تنتج هذه الدولة ما كنا نأمله.

أما الآن فهذه الوحدة ليست من عمل الغرب، إنما هي من عمل السوري - المصري. إن هذه المائدة تشهد منذ عام ١٩٤٣م أموراً خطيرة تتعلق بأمر الدولة الهامة، إلا أنها لم تشهد أمراً يمثل هذه الخطورة والعظمة. إنه يشبه القرار الذي اتخذتموه منذ عشرة أيام وحمله الأخ صلاح بك إلى مصر وعاد بهذه النتيجة الموفقة.

أصبحت خطوتنا خطوة وحدة وليس اتحاداً، وهذه من أعظم الخطوات. كلنا ينشد الوحدة، ولا أقول إن هناك إلحاقاً، ولا يوجد مساس باستقلالنا، بل نحن نعمل ضمن إطار واحد، ولا أحد يلتحق بالآخر. نحن عرب من أقصى الأطلسي إلى الخليج العربي، فأَيُّ شخص يعمل لتوحيد هذه الأمّة نحن ننضمُّ تحت لوائه، وهذا عمل مجيد جداً.

لا أود أن أشكر الإخوان الذين يقولون إنه في زماني حصلت هذه الوحدة، بل أقول في زمانكم أنتم، وكل فرد من أفراد هذا الشعب قدم وضحي لمثل هذه الساعة. وكما يعتزُّ الألمانى والإيطالي بوحدته، نحن نعتر بوحدتنا ويعتز بها أولادنا وأحفادنا.

أما الدخول بالتفاصيل فأرى أن تجتمعوا غداً أو بعده ليبحث ما ورد في الاقتراح، وكما قال الأخ صلاح إن ما ورد في الضبط ليس شيئاً منزلاً بل يمكن تعديله، إنما يجب التعجيل، وذلك للأمور التي ذكرتموها أو لم تذكروها، إنما خير البر عاجله، وهذا خير البر.

ذكر الأخ صالح عن مؤتمر حلف بغداد يوم ٢٧ الجاري. لا بأس أن يجتمع مجلس النواب بكامل أعضائه وبحضور رئيس الجمهورية ليعلن الوحدة مع مصر، ويتبارى أعضاء مجلس النواب في إطراء فضل الوحدة، ويتخذ في ذلك اليوم قراراً بإعلان الوحدة مع مصر، وكذلك، وفي نفس اليوم، يجتمع مجلس الأمة المصري ويعلن، بحضور الرئيس جمال عبد الناصر، الوحدة مع سورية.

كيفية التنفيذ بعدئذٍ، يمكن بحثها الآن أو غداً بعد بحث محضر الجلسة. أنا أعتقد أنه يمكن تنفيذه بسهولة، وبسهولة يمكن وضع دستور الأمة الموحدة، ويعلن إنشاء المجلس الواحد والجيش الواحد.

مجلس تأسيسي واحد يجتمع منا ومنهم لوضع دستور أساسي خلال شهر أو شهر ونصف، ويعلن بعدئذٍ عن إجراء استفتاء على هذا الدستور وعلى انتخاب رئيس الجمهورية الواحدة، وتُعطى مدة شهر لانتخاب مجلس على أساس الانتخاب المباشر.

ولا أعتقد أن ذلك العمل يكون إرتجالياً، لا أعتقد أن المدة غير كافية.

عندنا في ١٧ نيسان عيد الجلاء، في ١٨ نيسان يجري انتخاب المجلس الواحد، يجتمع في أول أيار تحت رئاسة رئيس واحد. ومنذ الآن، وأثناء هذه الأشهر القريية، يعلن في المجلس وقف النشاط الحزبي.

هنالك من يستعد منذ الآن للانتخابات التي ستجري في شهر آب المقبل، يجب صرف اهتمام الناس عن ذلك إلى فكرة الوحدة. يمكننا أن نعلن ذلك منذ الآن، كما نعلن أن هذه الوحدة ليست موجّهة ضدّ أي بلد عربيّ، بل كلّ بلد عربي باستطاعته أن يدخل في اتحاد مع هذه المجموعة لأننا نريد أن نجعل من أمرنا شيئاً ميسوراً. لأن الاستعمار يسعى جهده للعمل ضدنا ولإثارة الناس ضدنا، ونريد أن يعمل العالم العربيّ للدخول معنا، فلا يعطل علينا الأجنبيّ عملنا. لتتمّ بهدوء وبقوة ونعلن أن عملنا ليس موجّهاً ضدّ العراق أو الأردن أو السعودية.

ومثل هذا القرار يتخذ من قبل حكومة مصر.

فإن شئتم ضمن هذا الإطار المستعجل، يعقد مجلس الوزراء صباح غد اجتماعاً للبتّ به قبل السابع والعشرين، يوم اجتماع المجلس، وتُهيأ الأمور للبحث في التفاصيل.

فتجتمع جمعية تأسيسية منا ومنهم لوضع دستور، والتعجيل فيه ليس ما يسمى

شيئاً ارتجالياً، وهي ليست من الصُّعوبة بمكان لا سيما وأن الانسجام تامٌ بين حكومتي البلدين وجيش البلدين ومجلس البلدين ورئيسي البلدين. وإنني أبارك هذه الخطة الموفقة التي تباركها الأرض والسَّماء. وأرجو أن يكون من نتائج هذا العمل الخيرُ لسائر المجموعة العربيَّة، وأن نفخر بأننا وضعنا هذه الخطة بأيدينا. وإنني أرى وجوب السرعة وأن نعقد جلسة صباح الغد. خالد العظم: أرجو أن يطبع هذا المحضر ويوزع علينا لدراسته ثم نجتمع للمداولة صباح يوم السبت المقبل. هاني السباعي: أؤيد ذلك لأنني مضطَّرُّ للسفر إلى حمص غداً لأسباب صحية. خالد العظم: إن هذا الموضوع يجب بحثه بشكل ملي ومن جميع الوجوه، ثم هنالك بحث الموضوع من وجهته الخارجية واعتراف الدُّول بهذا التغيير. فخامة الرئيس: يمكن بحث الموضوع من سائر جوانبه بأقصى ما يمكن من السُّرعة، أمَّا اعتراف الدول فسيأتي لا محالة. ورفعت الجلسة إلى صباح اليوم التالي.

جلسة مجلس الوزراء الثانية برئاسة فخامة الرئيس

(الخميس ٢٣ كانون الثاني ١٩٥٨م)

حضرها: رئيس مجلس النواب رئيس مجلس الوزراء والوزراء
رئيس الأركان العامة: اللواء عفيف البزري
ورؤساء الشعب في الأركان:
الزعيم أمين النفوري
المقدم عبد الحميد السراج
المقدم أحمد عبد الكريم
المقدم مصطفى حمدون

فخامة الرئيس: عقدنا البارحة جلسة امتدت ساعتين ونصف، إنما لم نكمِّل الأبحاث وأنتم واقفون على الأمور (للضباط) لا سيما وكنتم في مصر. وأحبينا أن نجعل هذا المجلس بعد ظهر هذا اليوم لنسمع منكم، في الأساس نحن متَّفَقون جميعاً إنما بقي موضوع التنفيذ والوسائل.

وقد أرجىء إلى اليوم بحث التنسيق، كما وُزَّع على الجميع ضبط جلسة القاهرة وبرنامج العمل ليؤدي كلُّ رأيه من حيث البداية والنهاية. وبحسنا البارحة وجوب درس الموضوع فوراً والبتُّ به فوراً وتأجيل كلِّ ما يمكن أن يعيق بحث الموضوع.

وقد أبدي رأياً بأن تعلن الوحدة في جلسة مجلس النواب المقبلة في يوم ٢٧ كانون الثاني، فيرى إعلان الوحدة الكاملة للدولة العربيّة الواحدة، ثم تتلوها مراحل بعد خمسة أيام أو عشرة تؤدّي إلى انتخابات لمجلس نيابي موحد لكلِّ من البلدين نحصل عليه بعد شهرين أو شهرين ونصف على أبعد حدٍّ، ثم يباشر في تنسيق أنظمتنا مع أنظمة مصر، على أن يعلن يوم إعلان الوحدة أنَّ الباب مفتوح لسائر الدول العربيّة كي تدخل ضمن اتحاد، مع المحافظة على عروشها وشكل الحكم فيها على أن لا تكون تحت سيطرة الأجنبي.

والآن البحث متروك للإخوان لإبداء الرأي. أرجو الله أن تكون هذه الخطوة خطوة موفّقة مباركة، وأن يكون الفضل لمن اتخذ هذه المقررات في هذه الساعة التاريخية.

خالد العظم: الوقت في الواقع كان غير كافٍ لدرس هذا المشروع بشكل كافٍ، وقد أعددت ملاحظات لم أنته منها بعد. ومن هذه الملاحظات:

١ - نحن نريد أن تكون هذه الوحدة شاملة، وقد لاحظت هنا أن بعض هذه النواحي تخالف الدستور السوري.

٢ - هنالك أمور فيها شيء من الغموض (إعداد دستور مؤقت)، والأمة تدعى للاستفتاء ليس على الدستور وإنما على قرار الوحدة.

فسيكون الاستفتاء والناس يجهلون ما هو الدستور، وهو لا يتناول بحث المشروع نفسه، إنما تفويض شخص ببحث الموضوع. فهذا الغموض متروك دون أن تفصل به جهة معينة. كذلك الدستور الدائم للدولة العربيّة الموحدة غير معروف من سيضعه، وما هي أسسه وكيف سيقر، والشعب لن يعرف ما هو الدستور الذي سينظّم أموره.

ثم هنالك فكرة الاتحاد القومي. هو كيان وجد في مصر برئاسة الرئيس عبد الناصر. لا أعلم إذا كان هذا الاتحاد القومي هو الذي سيتمُّ في سورية أم يأخذ شكلاً آخر. وهذا أيضاً يحتاج إلى درس.

- العمل على توحيد مرافق الدولة، أي أنه سيكون كآخر مرحلة، ولم يحدّد في المشروع أيُّ أساس أو أية قاعدة ستبنى عليه هذه الوحدة.

كل هذه الأمور غامضة، إذا مشينا بها نكون قد سرنا في الظلام.
لذا، أقترح وضع لجنة دستورية تضع دستوراً للدولة الموحدة، ثم توحيد مرافق الدولة ثم يعمل حسب نظام الدستور الحالي.

هذه ملاحظات خاطفة، وكل فقرة من المشروع تحتاج إلى تفصيل ودراسة، وأعتقد أن هذا الأمر هامٌ ويجب أن يطلع عليه الرأي العام.

حتى الآن كانت الفكرة إقامة اتحاد، لذلك هذا الأمر الهام الذي نعلق عليه الآمال الكبار يجب أن يعلن لبحثه، وبصورة خاصة الأحزاب السياسية تتولى العمل هنا على هذا الشيء، ويناقش فيما بعد على ضوء الدراسة الكافية الوافية، ولا حاجة للبت به يوم ٢٧ فيكون في ذلك ارتجال، ويفاجأ مجلس النواب بهذا القرار الهام.

هاني السباعي: قرار الوحدة شيء نرمي إليه جميعاً.

إعلان الدولة المتحدة دون إعلان الأسس التي ستقوم عليها، لا سيما ونحن في سورية، ونحن منفصلون عن مصر وعن القاهرة التي ستكون العاصمة، فما سيكون مصير سورية ووضعها وارتباطاتها؟، هل سيكون لها نائب لرئيس الجمهورية أو مجلس خاص أو غير ذلك؟ فمن المصلحة ونحن حريصون على الوحدة دون أي اعتبار، وعلى الأسس التي يريدونها من حيث النظام الرئاسي أو غيره، أن تقوم لجنة مؤقتة من السوريين والمصريين لوضع دستور مؤقت يجري عليه الاستفتاء، ثم يمكن إتمام كل الأمور الباقية دون تحفظ. لذا، أقترح اجتماع لجنة فوراً لبحث هذه المسائل.

حامد الخوجة: عندما عرض البارحة وزير الخارجية الموضوع قال إن الوصول إلى هذه الغاية لا يمكن أن يتم بشكل دستوري، ثم انتقل إلى حل هذه الأمور وفقاً لبحث الحل الثوري، وهو الحل الأسرع للوصول إلى الغاية المطلوبة، ووفقاً لهذا الحل الثوري الذي اقترحه يمكن الوصول إلى هذا الحل.

بعد أن فكرت ملياً بالموضوع، ولكي تنسجم أوضاعنا ورغبة الشعب في الوصول إلى الوحدة، وجدت أن هذا الطريق الوحيد للوصول إلى الوحدة، وإننا إذا أردنا الأخذ بالبحث الفقهي الدستوري ولجأنا إلى اللجان فسيؤدي ذلك إلى تأخير وعرقلة المشروع.

نعم هي ليست الطريقة الدستورية إلا أنها هي الطريقة المضمونة.

صبري العسلي: أنا أخالف الإخوان في المخالفة الدستورية، إذ أننا أقسمنا على

العمل للوحدة العربيّة، والدستور معاون في تنفيذ سائر الخطوات وليست هنالك مخالفة دستورية، فسواء جرى إعلان الوحدة من قبل الرئيسين ثم وافق عليها المجلسان أو العكس بالعكس، فكلُّ ذلك صحيح، وليس علينا أن نقيّد بالنصوص لأنها تقف عائقاً دون الوحدة.

وطالما أن الموضوع جلل وخطير وجب علينا تخفيف هذه العقبات، فإذا بلورنا الموضوع بأن يصار إلى إعلان الوحدة من قبل الرئيسين ثم تجري الموافقة على ذلك من قبل المجلسين، فسيكون ذلك مناراً للشعب ومؤيداً لرغبته.

أما إذا تركنا المجال للبحث والنقاش فستترك المجال للشقاق، والتأخر يساعد في ذلك عمل الأجانب الذين يسعون للحيلولة دون الوحدة. فإذا تم الإعلان ثم صير إلى بحث التفصيلات الموجهة، كان ذلك أضمن، ثم يصار إلى استفتاء على بعض نقاط معينة. وفي رأيي أنه «الإجازة اللاحقة بحكم الولاية السابقة» وما علينا إلا أن نخفف القيود لأننا إذا تعجلنا الأمر أمكننا أن نمشي سراعاً خفياً.

وليس هنالك من مخالفات، وليست هنالك في التاريخ وحدة تمت برغبة الشعبين، إنما عن طريق القوة والفتح، فإذا حققناه نكون أثينا أمراً عجباً لم يسجله التاريخ في صفحاته، ومن ثم يمكن إسدال الستار القانوني على الإجراءات التي تتم.

عفيف البزري: إن دستورنا هو دستور مؤقت. إن الدستور هو مكاسب المجتمع التي كسبها طيلة تاريخ الأمة، فالدستور السوري أو المصري قد وضعاً للمجتمع السوري أو المصري عندما كانا على انفراد، وقد وضعاً لمجتمع ولأجل هو عندما تتحد سورية مع دولة عربيّة أخرى، ويسقط الدستور عندما يتغير وضع سورية.

لا سيما، وكما قال دولة الرئيس، أن الدستور نصّ على وجوب العمل للوحدة، دستورنا المؤقت هو مرحلة للدستور المقبل الاتحادي.

وإننا مهما بلغ بنا الخيال لا يمكننا أن نلّم بكل ما يمكن أن يستجدّ من أمور بعد الوحدة، وإن وضع دستور الآن قبل الوحدة شيء غير طبيعي، والشيء الطبيعي هو الدستور بعد الوحدة، هكذا عملت ألمانيا وعملت الولايات المتحدة الأميركيّة.

أما نحن فقد حققنا هذه الوحدة بسلام وبرغبة الشعبين، وهذا شيء عظيم لم يتحقق في التاريخ سابقاً، وإن أية نكسة أو أي تأخير سيؤدي إلى إيقاع البلاد في خطر، ومتى تم الاتحاد لم يعد باستطاعة الاستعمار أن يجري انقلابات.

مأمون الكزبري: تأييداً لما تفضل به صبري بك، أقول إن المادة التي نص عليها

الدستور من أن سورية جزء من الأمة العربية وإن أي عمل يخالف نصوص الدستور لا يخالف روح الدستور، وكم من مرة حضر جلساتنا نواب عرب، وترأس مجلسنا رئيس مصري. ولو رجعنا إلى كتب الفقه وجدنا أن تعديل الدستور يتم بطريقتين:

١ - بحسب ما نصّ عليه الدستور.

٢ - بصورة فعلية يتم قبولها باستفتاء.

وهل إن دستورنا الحالي قد جاء تعديلاً للدستور الماضي؟ كلا، إنما أصبح مشروعاً لأن الشعب استفتي فيه ووافق عليه. وإن الاستفتاء اللاحق سيضفي صورة دستورية على عملنا، ويكون عملاً مشروعاً مائة بالمائة.

عفيف البزري: عندما ضممتنا جبل العلويين وجبل الدروز هل سألنا ما كانت عليه الأوضاع سابقاً، إن الأوضاع الراهنة تزول بزوال المسبب.

صلاح البيطار: نحن لا نقوم بوحدة أو توحيد، إنما نقوم بإعادة وحدة تجزأت بغير رغبتنا وثرنا عليها في نفوسنا وأقوالنا.

تذكرون فخامتكم في عام ١٩٣٦م، عندما عقد مشروع معاهدة، كان في ذهنكم، وفي ذهن كل من عمل آنئذ، أنه توجد في لبنان أربعة أفضية لم تترك للبنان إلا لأننا كنا نعتقد أننا سنتوحد يوماً مع لبنان بكامله، فإذا جئنا وأردنا بحث الأمور بشكل دستوري فإننا نجد حتى علماء الدستور يقولون بعدم دستورية الدساتير القائمة. وإنني لا أستطيع أن أستنتج أي تردد من الفقه الدستوري، وحتى أن فقه الثورة يمكن أن أعود عنه، وأقول إن عودة الأوضاع إلى أحوالها الطبيعية بعد أن زال الاستعمار، فالبلاد العربية كلها واحدة في الأساس ونحن نسير في الطريق الطبيعية، وليست هنالك ضرورة لاستفتاء علماء الدستور، على أنه بالإضافة إلى ذلك سبق هذا الاجتماع سنوات عديدة والشعب يطالب بتحقيق الوحدة، كما سبق من سنة ونصف تأسيس هذه الحكومة التي جاءت لتحقيق هذه الوحدة، وقد صوت على ذلك المجلس بكامله، وإننا جميعاً لا نعيش إلا لذلك اليوم الذي تتحقق فيه هذه الوحدة.

وإذا أردنا تحديد الموضوع بشكل أكثر. قبل سفرنا إلى القاهرة، كان هنالك قرار من مجلس الوزراء يدعو إلى الوحدة دون قيد أو شرط. وإننا نسعى جميعاً ليأتي دستور الدولة الجديدة على خير شكل. إلا أنني لا أعتقد أن أحداً في مجلس الوزراء أو الشعب أو الجيش يقول إنه إذا لم يحصل ما يريده كل منا فلا يقبل بالوحدة، لأن الوحدة هي الشيء الطبيعي وقد أقسمت على تحقيقها.

فالاتحاد أو الوحدة التي قررها مجلس الوزراء والنواب، لم يقرها إلا بعد أن

استفتي ضمناً الشعب، ولا أعتقد أن هنالك سبيلاً آخر غير الاستفتاء الشعبي ليقرر ذلك بنفسه وهو يحسم كل شيء. وبعد هذا الاستفتاء يجري تشكيل لجنة لتضع الدستور دون أن يفرض أحد إرادته.

إنني أكرر ما قاله الإخوان، إن عملية التوحيد هي ضرورة قومية وليست «لوكس» وعملية التحرير تجد نفسها اليوم أمام دعم هائل بعملية الوحدة، فهل نستفتي أنفسنا أو نطالب بوضع وحدة إذا هاجمنا الاستعمار؟

إن الوحدة هي عملية تحرير، وقد كانت عملية نضالية يوم كان الاستعمار هنا، وهذه العملية تفرض علينا إزالة الحدود بيننا وبين البلاد العربية.

إنني أشرح نظرية الإخوان من أن الدستور السوري، كما قال اللواء البزري، يزول بإقرار الوحدة. ولو نشأ أسوأ دستور في هذه الدولة الموحدة فإنه خير ضمانته هي قيام الدولة الموحدة. وأنا لا أجد أي عائق سياسي أو فقهي يحول دون تحقيق هذه الوحدة بسرعة، وأرى أنه من غير الطبيعي دراسة الأوضاع العسكرية أو الاقتصادية لتوحيدها الآن.

والذي نود الوصول إليه أن الوحدة هي قدر ينزل علينا نقبله بكل ترحاب، والعناية الإلهية جعلته لا يفرض علينا فرضاً بل كما قال اللواء عفيف تتم هذه الوحدة برغبة الشعبين اللذين اجتمعا في نظام قريب.

لذا أرى، يا فخامة الرئيس، أن يتم ذلك بأقصى السرعة، ولا يكفي أن تعلن الدولتان حلّ الكيانين القائمين، بل يجب أن نخطو الخطوة الحاسمة التالية وهي ترشيح رئيس هذا الاتحاد أو هذه الوحدة.

وأعتقد أن ما أتينا به من مصر هي أشياء عملية لا مانع من إجراء تعديل عليها. وأقول إن الإعلان وحده لا يكفي بل يجب انتخاب رئيس هذه الدولة وعندها نسير نحو المرحلة الثانية.

فاخر الكيالي: هنالك واقع لا بد من ذكره عند التعرض لمثل هذه الأمور: العالم العربي يعيش في شبه ثورة: أوضاع جديدة. إن الوضع يشبه مرحلة الثورة.

عندما اتخذ القرار في المجلس النيابي، الذي جاء تبعاً لبرنامج الحكومة القومية، نعيش منذ ذلك اليوم في أمل أن تتحقق هذه الوحدة، وما كنا نفكر آنذاك بالقوانين والدساتير. وطالما أن الدساتير تنبثق عن إرادة الشعب فإن الوحدة منبثقة عن إرادة الشعب.

إن ما كان يحول دون الوحدة هو:

١ - الأوضاع في مصر.

٢ - الأوضاع التي نعيش فيها.

مصر قبل الثورة ما كانت لتؤمن بهذه الوحدة بل كانت فرعونية، وإن لنا الفخر في إننا استطعنا أن نجلب مصر إلى فكرة القومية العربية، وإنها حققت كثيراً من الأشياء التي دفعناها إلى تحقيقها.

وقد زال كثير من هذه العقبات التي كانت تقوم في نفوس رجال الثورة، وجاؤوا يطلبون إلينا وضع هذه الوحدة.

وكنا نعالج الموضوع ونحن قانعون أن ما جرى في مصر يلاقي القبول في سورية.

ولولا اعتقادنا أن ثورة مصر ثورة جدية تترتب عليها نتائج خيرة بالنسبة للوحدة العربية لما قبلنا بهذه الثورة على أنها بئاءة.

أنا أقول بما يقول به رئيس الوزراء، وأقول إن النصوص الدستورية مسعفة، وأما طراز العمل فمتروك للقوانين تضع تفصيلاته.

وطالما أننا نعلم أن هذه الفكرة يقبلها الشعب بكامل فئاته، فإنني أعتقد أن هذا العمل شرعي. فإذا تبيننا هذا الشيء وتبيننا إلى جانبه أن الظرف الدولي مساعد لذلك، وجب أن نخطو خطوات واسعة لأننا لا ندري ما سيكون الوضع الدولي في المستقبل، وقد لا يؤولني. فإذا كنا قانعين أن الظروف الدولية مؤاتية وأن الدساتير مسعفة، فأرجو أن ينظر إلى مؤاتاة الظرف الدولي وقبول الدستور لهذه الفكرة.

خليل الكلاس: بالإضافة لما قاله الإخوان، لا سيما أن هذا الدستور وضع لتنظيم السلطات السورية ضمن الحدود السورية، أما عندما يتعلق الموضوع بوحدة أوسع فمن الطبيعي أن لا يعمل به.

ومثلاً، عندما نعلن الأحكام العرفية في منطقة من مناطق البلاد فإن الدستور يوقف العمل بأحكامه.

وإن في طليعة مبادئ دستورنا هو واجبنا للعمل في سبيل الوحدة العربية، وهذا ما درجت عليه سورية في دساتيرها الماضية. ولا أعتقد أن الدستور السوري نصّ على إرسال نصف جيشنا للدفاع عن الأردن أو مساعدة الجزائر، لولا أن كلا القطرين هما قطران عربيّان، واجبنا الدفاع عنهما.

والإخوان جميعاً يذكرون قرار مجلس الوزراء الأخير الذي مضى: «ووفقاً لأحكام الدستور»، وقد خالفت هذا النص لأنه يضعف القرار لأنه حتى ولو لم ينص الدستور عليه وجب علينا القيام به.

وقال الأخ هاني بك: إنه عمل دستوري نصّ عليه الدستور.

أحمد عبد الكريم: أذكر بنقطة واحدة. إن إسرائيل تقوم الآن وتقول إنها تحيي قومية تعود إلى ثلاثة آلاف سنة في أرض عربية، أما نحن فإذا ما عدنا إلى إقامة الوحدة العربية فهذا الشيء شيء شرعي.

خالد العظم: أرى أن البحث يعود إلى إطراء الوحدة أو عدمه، ونحن جميعاً متفقون عليه وليس هذا هو مجال البحث. قد يجتمع الأطباء حول مريض ويقرّرون مرضه إنما يختلفون في طريقة العلاج.

ليس الموضوع هو خلاف شخصي إنما خلاف على نظريات، ولا مجال للرأي الشخصي، وأعتقد أن النقاش يولّد أيضاً للأمور.

قالوا إن الاستفتاء اللاحق يكفي لإسباغ رداء قانوني، وأعارض هذا القول. فمثلاً جرى استفتاء لاحق في زمن الشيشكلي ثم اعتبر غير شرعي وجرى عليه انقلاب.

لذلك أرى أنه لا بد من تعديل الدستور القائم. من يعدله؟ الشعب أم الحكومة؟ قلت أنا: إن هذا الدستور تقوم لجنة بدراسته وتعديله ثم عرضه على الاستفتاء، وإن ما قصده هو إنه إذا كان هنالك دستور فيجب أن تجتمع لجنة من الطرفين لتعديله، ثم يصار إلى الاستفتاء عليه.

هنالك أمور تجري على سبيل التعاقد، أما في هذا المجال فنحن في سبيل التولية، والتعاقد مفقود.

ثم أثرت أموراً لم تعالج، وهي علاقتنا بين بعضنا، ثم الاتحاد القومي.

ثم قيل إن هنالك خطراً إذا نحن تأخرنا بضعة أشهر في بث الوحدة وإقرارها، فما هو الخطر إذا مرت هذه الفترة الإضافية؟

فإن كان عدواناً أجنبياً، فاعتقد أن مصر تهب لنصرتنا والدفاع عنا كما نحن بالنسبة إليها، لا سيما وهنالك معاهدة بيننا، ثم هنالك سند خارجي: الاتحاد السوفياتي.

لذلك لا أرى ضرورة لهذا الاستعجال، ويمكن اجتياز هذه الفرضية دون معارضة الدستور.

أكرم الحوراني: ١ - من الناحية الدستورية: شيء واضح جداً وليس هنالك تخطئ. الدستور وضع عام ١٩٥٠ م، وفيه قسم للعمل للوحدة العربية. والمادة الثانية أن

سورية جزء من البلاد العربيّة والأمة العربيّة، فيجب أن تكون سورية المبادرة للوحدة العربيّة لا سيما وأن سورية كانت المشعل للوحدة العربيّة.

كان الاستعمار يضع الاتحاد في الوجه لتغطية مؤمراته: الهلال الخصيب أو سورية الكبرى.

أما من حيث الصيغة، فسنعرض هذه الصيغة على الاستفتاء الشعبي، فمن الناحية الدستورية والشكلية أرى أنها تنسجم تماماً مع الدستور.

فطالما أن الاستفتاء هنا وارد، فالتعديل دستوري مائة بالمائة.

٢ - الشكل والجوهر - الموضوع الذي أثاره خالد بك - إن الاستفتاء الذي قام به الزعيم وأديب الشيشكلي. نحن لا نقوم بهذا الاستفتاء من حيث الشكل إنما الشعب هو الذي يدعونا للوحدة، ونحن لا نزور إرادة الشعب بل نستفتيه دون زجر أو تمويه أو إكراه أو غصب. وتعلمون جميعاً أن القضية في سورية قضية إجماع، وإذا كان هنالك بحث دستوري فهو في مصر لا في سورية التي أنهته منذ عام ١٩٥٠ م. في دستور مصر نصّ بسيط، أما عندنا فيوجد نصوص صريحة واجبة، بمعنى أنه من يتخلف أو يتقاعس عن هذا يكون مخالفاً للدستور وآثماً أمام الله والشعب.

من حيث المدة، لا يمكن أن نقول إن الموضوع إذا زاد عن عشرين يوماً أو نقص عشرين يوماً، يزيد أو ينقص، إنما إنشاء دولة جديدة من ٢٤ مليون حدث عظيم تقاومه دول الاستعمار وإسرائيل وتركيا وغيرها، وفيه موت للمستعمرين وللخائفين من يقظة العالم العربي لا تفوقه إلا نهضة الصين الشعبية.

إن بلادنا ليست نظيفة، فالعملاء كثيرون، وهنالك خونة، وهنالك أموال تبذل، وكلما أطلنا الأمور كلما تركنا المجال مفتوحاً أمام العقبات. إنني لا أبالغ إذا قلت إن جميع فئات الشعب تصرّ على هذه الوحدة، ونحن لا نتخطى أبداً إرادة الشعب في تحقيق هذه الوحدة، والبرنامج طبيعي ومفيد ومجدي، وكلما أرجأنا الأمور كلما استعد الخصم للحيلولة دون ما نريد؛ وإنني أرى:

١ - إن العمل جد دستوري.

٢ - إن الأسلوب صحيح وعملي وسليم.

هنالك نقطة واحدة يمكن أن تكون مثار بحث:

الدستور المؤقت يمكن أن يستفتى به، توضع مواد ويجري عليها استفتاء، ويتم خلال خمسة أيام أو عشرة. وكان باستطاعتهم الاتفاق عليه في مصر.

فاخر الكيالي: دولة خالد بك أثار ثلاث نقاط:

١ - الاستفتاء الذي جرى في زمن الزعيم والشيشكلي كان غير قانوني، ثم تعديل الدستور والمهل المتوجبة. إن الاستفتاء أمر متعارف عليه ومقبول دولياً وتقوم به أكثر الدول.

٢ - الدستور الذي سيوضع ليس تعديلاً للدستور كي تلاحظ فيه المدد، بل هذا تنفيذ لأحكام الدستور.

٣ - المخاطر: الأوضاع على ما هي عليه. نحن نعلم أن الوحدة هي من القضايا الأساسية التي نرمي إليها ويسعى الغرب للحيلولة دونها. إن المخاطر في كلا الحالتين ستزداد تبعاً لتلك الظروف، وإذا تأخرنا فإن المؤامرات ستترى لتبعدنا عن هذا المشروع. عفيف البزري: إذا وجد يتيماً ووصي، فللوصي أن يتصرف بأموال اليتيم حتى يبلغ (أشدّه).

ودستورنا الحالي هو القانون لحالة اليتيم هذه متى زالت أصبح للبالغ أن يتصرف بأمواله كما يشاء.

خليل الكلاس: أرى آراء كثيرة هامة يصعب بحثها بكاملها دفعة واحدة، فإذا رأيتم فخامتكم أن تنفق على بحث كل نقطة بنقطتها، كي نحصر البحث. فأولاً: فكرة الوحدة أو الاتحاد؛ قد يقوم خلاف أو لا يقوم؛ فللنظم البحث.

صلاح البيطار: أنا «شفت» بعض الإخوان، وقرأت بعض الصحف واستنتجت بأن هنالك ربما بعض التخوف من نظام الحكم من القاعدة الأساسية لنظام الحكم. أريد أن نشرح كل الأمور لأن كلاً منا يجب أن يشرح سائر الأمور في هذه الساعة التاريخية. أود أن أعطي مثلاً، حزبنا، فقط للمثال. عندما قامت الثورة في مصر كنا ضدها وليس إلى جانبها، ويذكر الأستاذ أكرم أننا عندما كنا في روما نقرأ الصحف ما كنا لنقرأها، وما كنا لنرحب بالثورة إلا عندما خرقت مصر طوق الأسلحة المحتكرة بيد الغرب وحصلت على الأسلحة، وانطلقت الثورة في هذه الطريق التي هي فيه اليوم، ثم ذهب وفد من النواب إلى مصر وما كنا منشرحين لنظام الحكم هناك لتضييق الحريات.

وإن الثورة في الداخل وفي الخارج لا بد وأن يلتف الشعب حولها. وما قلته لبعض الإخوان إنه لا يجوز التخوف من الحكم في مصر لأنه لن يكون حكماً رجعياً، وإذا كان هنالك تردد فهو غير وارد لأنه لن يقوم في هذه الدولة حكم فاشيستي أو دكتاتوري رجعي؛ وأن قام فلن يبقى.

وقد أعدت الآن ما قلته سابقاً لأزِيل تخوُّف بعض الإخوان لأننا عملنا جميعاً في سبيل الوحدة.

أكرم الحوراني: أؤيد ما قاله الأستاذ صلاح، وأود أن أزيد:

إنني موافق عليه، وأفترض أنه كان هنالك ضغط على الحريات، وأفترض وجود أوضاع في الدول العربيَّة: نحن محاطون بالأعداء من كلِّ جانب وبقية الدول العربيَّة ماشية في ركاب الاستعمار. فلنفترض أنه حدٌّ من حريتنا في سبيل الوصول إلى وحدتنا وخلاص الشعوب من الاستعمار، فإذا قارنا بين الأمرين ألا يعتبر الأمر الثاني من نافلة القول.

إذا مسكنا صحفنا وصحف مصر أشتمَّ في صحفنا رائحة الخيانة والعمالة والأموال الأجنبية، وهذا ما لا أراه في صحف مصر.

فهل الحرية في ترك المجال واسعاً للاستعمار، أو أن يترك خمسون خائناً أو مائة خائن يمرحون. وأنا أرى أن أخطر أنواع الحرية هي في أقوال الصحف، وأن الحرية هي شيء مطلق يقتل بموجبه الإنسان غيره أو يهدده أو يهيئ المؤامرات. كلُّ شرائع العالم حدّدت هذه الحريات.

لنرى وندرس أين تحدُّ الحريات في مصر؟ إنني ما لمحت أن أيَّ موضوع قد عولج في الصحف المصرية إلا بشكل إيجابي مفيد وعلى خير ما يكون البحث، وأنا مقتنع بذلك قناعة كافية.

فخامة الرئيس: أرى أن البحث قد أشبع درساً، ويجب التلخيص قبل الانتقال إلى ما سواه لا شك أن البحث بهذا الشكل الدقيق مفيد، والإخوان يشكرون عليه لأنه يظهر الحقائق.

والإخوان كانوا يبحثون في المحضر المنظم في مصر دون الدخول في الأساس لأنه مبتوت فيه، وجود الوحدة وإنها مفيدة.

كونها مخالفة للدستور أو معارضة له، هذا شيء ثانوي، لأننا سعيماً دوماً للوحدة وعملنا لها طويلاً. وفي الجلسة الماضية انتهى البحث من هذا الموضوع، وكما قالوا ليست منزلة، بل يمكن بحثها بالتعديل والتعجيل لأننا نحن الباحثون الداعون لهذه الفكرة منذ لم يكن في مصر من يدعو إلى الوحدة العربيَّة. فعندما يأتي غيرنا ويقول بالوحدة لا الاتحاد نكون ممتنين جداً قبل أن يغير الغير رأيه.

أما القول من أن هذا العمل لا يأتلف مع الدستور السوري، وأنه يجب استفتاء

الشعب، وأنه لا يجب مفاجأة المجلس بإعلان الوحدة، فإنه على أثر قرار مجلس الوزراء بإعلان الوحدة بين البلدين كتبت إلى الرئيس جمال كتاباً «أستعجله فيه وأوصيه بالعمل سريعاً لتحقيقها».

وقد جاءنا جواب الرئيس جمال مستجيباً لهذه الرغبة وموافقاً على ما نعلّق عليه الآمال: «الوحدة التي نعتبرها بل يعتبرها كل فرد عربي...»

لقد تخطينا كل هذه العوائق، ولبينا رغبات سائر أفراد الشعب الذي يأمل في الوحدة، وأمامنا هذا المحضر الملبي لرغباتنا؛ وكما قلنا في الجلسة السابقة ليس هذا المحضر شيئاً متزلاً بل يمكن تعديله.

وإنه كلما تمّ مثل هذا العمل الجليل بالسرعة لا يكون فيه ارتجال، إنما هو جهد هذه الأمة منذ خمسين سنة، وليس فيه مفاجأة حتى يكون ارتجالاً.

والارتجال هو ما يخالف رغبات الشعب، وما أقمنا حكماً في هذه البلاد إلا في سبيل هذه الوحدة وفي سبيل هذه الساعة التي لا يمكن أن تحصل في العمر إلا مرة، ولا يمكن لأحد أن يعيب علينا أننا ارتجلنا عملاً. لقد بقينا خمسين عاماً ونحن نبذل الضحايا ليس فقط من أجل سورية، وما بذلنا الدماء تحت راية الملك حسين في سبيل الحجاز أو سورية فقط، بل من أجل سائر البلاد العربية، وأن الوحدة العربية هي في ذرات دم كل فرد من أفراد الشعوب العربية.

الارتجال يكون في تنفيذ هذه النواحي التفصيلية.

خالد العظم: أنا ما قلت الارتجال في هذا المحال.

فخامة الرئيس: نحن لا نقول بالاتحاد إلا للوصول إلى الوحدة، وما وحدتنا مع مصر إلا للوصول إلى الوحدة العربية الكاملة، وإنني لأرجو أن تشمل هذه الوحدة أكثر من نصف الأمة العربية، وهذه هي أغلى أمنية نعمل من أجلها.

وقد قلت بالإسراع تنفيذاً للناحية الموضوعية، وقلت إنه في ٢٧ كانون الثاني يعقد حلف بغداد اجتماعه الذي يسعى للنيل منا، نبادهه بأننا قررنا وحدة الدولة العربية الموحدة قبل أن يأتي قرارنا جواباً على ما يدبرونه لنا من مؤامرات، كما اقترحت أن يعقد مجلس الأمة المصري، بوجود الرئيس جمال عبد الناصر، ويعلن الوحدة بكامل أجزائها، أما بحث التفصيلات فيمكن أن يترك لما بعد.

قد تكون لي علاقة رمزية بالموضوع، وهو كما قال الأستاذ صلاح في إعلان رئيس واحد، أنا أوافق على رئيس واحد وعلى الرئيس المرشح، أعلنها جهاراً.

إنما أريد استعمال الحكمة أمام الدول الأجنبية، وذلك لمدة عشرين يوم أو غير ذلك، وأن يصدر القرار من المجلسين، وأن يجري الاستفتاء، وأن تباشر الدولة الموحدّة عملها في غضون شهرين أو شهرين ونصف.

نعم هنالك قوانين جمركية مختلفة أو غيرها، هذه أمور يمكن بحثها بسهولة من قبل لجنة تأسيسية لوضع دستور موحد.

كما رجوت أن لا يُشغل بال الناس بانتخابات مجلسية لمجلس سورية في آب، بل يوجّهوا جهودهم لانتخابات موحدة.

إذا عرض علينا على هذه المائدة بحث وحدة مع الأردن مثلاً، وجاء وفد من النواب والرسميين وطالبوا بذلك، فلا أرى أي واجب في التأخير.

إنني أرى هذا العمل عملاً جليلاً، وعلى كل منكم أن يأخذ قسطه في تنفيذه هذه الخطوات.

نتنخب وفداً من مجلسنا ووفداً من مجلس مصر، لوضع دستور موحد يمكن إنهاؤه بمدة شهر أو أقل، ثم يجري استفتاء وانتخاب الرئيس سواء مباشرة أو من قبل المجلس.

أنا أقول، بنسبة قيمتي للدول العربيّة، مستعدّ لأضحّي بكل كرامتي في سبيل قيام هذه الوحدة.

وأنا موطد النفس قبل كلّ واحد منكم - وقد ذكرتها للرجل المرشح - أقول الآن: عندنا ما هو معروف من سيكون رئيس هذه الدولة وسيكون ذلك أوقع بالنسبة له وبالنسبة للعالم الخارجي - وهذا نتيجة درس ومعرفة طويلة من أن الرئيس يأتي نتيجة لرغبة الشعب الممثلة في نوابه.

أما تنسيق القوانين القائمة فيعود إلى الحكومة التي تشرف على إدارة الأمور.

إن الدولة السورية ستكون بثقافة أهلها وأدمغتهم وتعلقهم بالقومية العربيّة، ستكون في المقدمة وليس وراء الدول التي ستؤلف أو تكون مجرورة من قبلها. ستكون دولة واحدة منصهرة بكامل أجزائها، وسوف ينال كلّ من السكان مكانته بموجب كفاءته ومقدرته، وقد نفقد منصب الرئيس ولن نفقد غير هذا المنصب بالنسبة للجميع.

وهكذا أصور الوحدة.

لو كان الموضوع موضوع اتحاد لكان في ذلك ميزات لي ونواقص، وقد يسمح ذلك بدخول العراق إذا تخلى عن حلف بغداد أو السعودية.

النظام الرئاسي ليس نظاماً لرئيس دائم وليس نظاماً ملكياً.

وإذا تساهلنا بالنسبة للوضع الراهن فما هو إلا لمدة محدودة.

نحن قابلون بالوحدة الكاملة الشاملة لكل نقطة من النقاط، وإنني أكرّر رغبتكم في التعجيل للإنجاز ولانتخاب أعضاء من قبلنا وقبلهم، لوضع دستور موحد خلال مدة شهر، ثم يعلن دستور خلال أذار، ويجري انتخاب الرئيس - وأعتقد أن الجميع سيكونون راضين سواء في الداخل أو الخارج.

خالد العظم: أنا أوافق على كل ما تفضلتم به دون أي تحفظ، وقد عبرتم عما نريده نحن؛ وهذه مأثرة من مآثركم الكثيرة، وما نطقتم به إن هو إلا نتيجة إيمانكم، ونحن بهذه الفترة بأشد ما نكون حاجة إلى التأزر والتماسك.

فخامة الرئيس: كلماتي كانت معبرة عن إحساس كل منكم، يبقى النقاش في طريقة التطبيق، ثم التعجيل.

لقد وضعت بعض النقاط، وهي نتيجة اعتقادي من أنه هو الأساس النافع، قد تكون لكم رغبة في تعديلها وليس ما يمنع ذلك.

١ - أن يكون الإعلان يوم ٢٧ كانون الثاني ليكون مبادهة لحلف بغداد.

٢ - انتخاب لجنة مشتركة لوضع دستور مؤقت.

٣ - انتخاب رئيس للدولة الموحدة.

وفي آخر أذار أرجو أن تتم وحدة البلدين برئيسها ومجلسها وجيشها، والعمل يتطلب أقصى ما يمكن من سرعة، ويجب أن نحسب هنا وفي مصر وفي الخارج.

وهذا هو العمل الأساسي الذي يجب أن نكرس له الجهود؛ ولا أعتقد أننا على خلاف من حيث الأساس فجميعنا متفقون.

تبقى التفصيلات للمناقشة.

عفيف البزري: لا زال العالم العربي يذكر للبطل شكري القوّلي أنه أبو الوحدة العربية، إنما أرجو أن تسمحوا لي إذا كنا أبدينا بعض الملاحظات فما هو إلا للوصول إلى هذا الهدف.

عندما توفي الرسول ﷺ وكان يعلم أنه سيتوفى، لم يضع أسساً للحكم ولطريقة الخلافة بل ترك لهم الزمان والمكان ليضعوا الحكم اللازم للشعب بعد وفاته - ليس هذا المهم. إنما ما أريد قوله والإشارة إليه هو الأثر الذي يمكن أن تتركه البلبلة على

نفوس الشعب، ونحن نعلم ما أصاب العرب من انقسام في أول عهد الخلافة فوجدوا من الضروري أن يجدوا رئيساً يولونه دون قيد أو شرط.

فبعدهما يقرر المجلسان قيام الدولة الموحدة أرى أنه من الخطر كل الخطر ترك الدولة بدون رئيس ولو ليوم واحد، فالبشر بشر وقدر الله البشر وأعطاهم حقهم. نحن الآن لسنا أفضل ممن اتبعوا الرسول وعاشوا معه مدة عشرين عاماً. فعلينا في هذه الأيام المجيدة ألا نياس من أن نجد الشخص المناسب ونقول له إننا وضعنا بين أيديكم زمام الأمر فاحكموا بما ترونه. بالنسبة للدستور: ليست بيننا وبينهم مسألة كرامة طالما أصبحنا دولة واحدة، فإذا أردنا الاحتفاظ بشيء وأرادوا الاحتفاظ بمثله لهم، كان لهم قصب السبق في الفائدة. أما في الوحدة فنكون نحن وإياهم سواء، لنا جميعاً الحقوق والواجبات نفسها. فإذا أعلن المجلسان قرارهما بالوحدة وجب أن ينسجبا لأنه لم يعد لهما من وجوب للبقاء.

(موضوع الرئيس): برأبي أن يتمّ رأساً موضوع انتخاب الرئيس ولو بالوكالة. فمتى أعلنت ولادة الدولة الموحدة وجب إعلان الرئيس رأساً، أما الدستور فيمكن الاستعانة بعلماء القانون.

فخامة الرئيس: أما ما يتعلق بموضوع رئاسة الجمهورية، فأنا أوافق كل الموافقة على هذا الرأي وأبارك به وأبارك إعلانه بأسرع ما يستطاع.

أنا شخصياً، والله من كل قلبي، أرحب من كل قلبي أن تعلن الوحدة وانتخاب الرئيس جمال عبد الناصر هذه الليلة، إنما أريد أن أقطع السنة السوء في الخارج والداخل وأن يُعمل عمل منظم.

الرئيس يُنتخب عقب إعلان الدستور، فيجب إنهاء الدستور بسرعة. وبعده لا تعلن للناس ولا تضعهم أمام أمر واقع. في مصر أعلنوها، أما نحن فنريد أن نسير بالأمور وفق روح هذه الأمة الديمقراطية بهدوء وبساطة.

وإذا كان الإخوان جميعاً يقرون هذا الرأي فإنني أضع توقيعني قبل توقيعكم، ولكن أرجو أن تدرسوا الأمور بتؤدة، وأرجو أن تدخلوا الأمور من أبوابها وقد أوشك عمر على الكفر حتى جاءه قول الله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ﴾.

أنا أقول بالإسراع في الإعلان في ٢٧ كانون الثاني، ويوجّه الناس إلى فكرة الوحدة وتزول الأحزاب لأنها تكون قد حققت ما أنشئت من أجله.

هل هناك من يعارض انتخاب جمال عبد الناصر؟

أنا أول من يضع توقيعه بوجوب انتخابه - هل يقوم في مصر من يناوئه الرئاسة؟
لا أعتقد ذلك!

أكرم الحوراني: لا ريب أنكم تقصدون من هذه العملية أن يتم بشكل أصولي
مرکز لقطع الألسنة. في الواقع، إن عملية الاتحاد ليست عملية سهلة، لا سيما وأن
الانفصال قام منذ مئات السنين.

إنني أفترض أنني أرسلت مع ثلاثة أو أربعة من المؤمنين المخلصين إلى مصر
لوضع دستور دائم. إنني أقدر المدة اللازمة لوضعه بمنتهى الحماس والرغبة الطيبة
وأن تستغرق شهراً على الأقل، ثم عرضه على المجلس للموافقة عليه - يخرج
الموضوع عن شكله الثوري. وأرى الحل التالي.

١ - المجلسان يفوضان الحكومتين لوضع دستور دائم ثم إجراء الاستفتاء عليه
وانتخاب الرئيس.

٢ - إجراء انتخابات نيابية.

من رأيي اتباع هذا البرنامج، إنما أتصور الموضوع..

١ - إعلان الدولة المتحدة في آن واحد من قبل الحكومتين والمجلسين.

٢ - يفوض المجلسان الحكومتين لوضع دستور دائم وإجراء الاستفتاء عليه ثم
إجراء انتخاب الرئيس.

حامد الخوجة: إنني أقول بأخذ المواد واحدة واحدة وبحثها، ثم الانتهاء منها إلى
غيرها فهل نبدأ بالإعلان.

أكرم الحوراني: لقد انتهينا من الإعلان، وقررت الحكومتان والمجلسان ذلك،
ويكلفان الحكومتين بالتنفيذ.

التنفيذ يكون بتكليف الحكومتين وضع دستور مؤقت أو دائم، ثم عرضه على
الاستفتاء ثم انتخاب رئيس الدولة المتحدة.

حامد الخوجة: هذ وارد هنا في المحضر.

أكرم الحوراني: المرحلة الثانية. الدستور الدائم والمناقشة فيه: لا يمكن بحثه إلا
بعد إقامة الدولة الواحدة وإلا فإننا لن ننتهي من البحث. إنني ألفت نظر الإخوان إلى
أن عملية الوحدة هي عملية ثورية.

خليل الكلاس: أعود فأقول إنه لا يمكن الوصول إلى نتيجة إلا بعد أن نقرأ أو
نكتب.

فخامتكم تقترحون أن يجتمع المجلسان بحضور الحكومتين فيعلنان إقامة الدولة

الموحدة وتكلف الحكومتان بتنفيذ ذلك. أما البحث من أن المجلسين يرشحان رئيس الدولة الموحدة أو ينتخبانه فهذا شيء ثانوي.

استفتاء الشعبين في مصر وسورية على قرارات هذه اللجنة الدستورية.

ومن مقررات هذه اللجنة انتخاب الرئيس.

إنني أقترح أن يوضح كل منا كل فكرة كما وردت.

فخامة الرئيس: يتلو المحضر من أوله: نظام الحكم رئاسي.

خالد العظم: لي اعتراض من أن نظام الحكم يجب أن ينص عليه في الدستور، ولا يجب أن يفرض فرضاً.

فخامة الرئيس: أرى أن ينص على النظام من الآن كيلا يكون مجال اجتهد.

صبري العسلي: إنني أقسم بالله العظيم أن النظام البرلماني لا يستقيم معه حكم، وأن أفضل نظام هو هذا النظام الرئاسي.

فخامة الرئيس: يوالى تلاوة المحضر بعد الموافقة بالإجماع على النظام الرئاسي. السلطة التشريعية بيد مجلس موحد.

عفيف البزري: عندما وضعت هذه النقاط كانت معتبرة على كونها نصوصاً مؤقتة توضع تحت تصرف اللجنة.

فخامة الرئيس: المراحل التنفيذية:

١ - عقد اجتماع من الرئيسين وأعضاء من الحكومتين لإعلان القرار الذي أقره المجلسان.

خليل الكلاس: أرى أن هذه المادة هي منطقية تماماً ومتسلسلة تماماً بحسب التاريخ، فإذا أقرنا هذه المادة أمكن جعل الإعلان يوم ٢٧ كانون الثاني. وأرى أن تجتمع الحكومتان يوم ٢٧ وتعلنان قيام الوحدة، وتقدم للمجلسين النقاط التي تتضمن الخطوات التنفيذية التالية:

صبري العسلي: في الموضوع أمران: أمر إجرائي وأمر تشريعي.

الإجرائي؛ إعلان الاتحاد. ولا ضرورة فيه لإعلان الرئيس، بل يعلنان موعد قيام الدولة الموحدة.

الأمر التشريعي: يستتبع حتماً انتخاب الرئيس.

خليل الكلاس: إنني لا أعطي رأيي الشخصي إنما أبحث الموضوع من ناحية موضوعية. إن الحكومتين لدى اجتماعهما تعلنان أنهما على اتفاق على أن يعرضا على المجلسين:

- ١ - اتخاذ قرار بقيام الدولة العربيّة الموحدة.
- ٢ - إقرار دستور مؤقت وضعته الحكومتان واتفقتا عليه. وأن رئيس الدولة المنتخب هذه هي صلاحياته، ويمكن وضع دستور من ٤- ٥ مواد.
- ٣ - يقر المجلسان على أن تجري انتخابات في مصر وسورية لانتخاب الرئيس ضمن مدة معينة في مصر وسورية.
- فخامة الرئيس: إنني أرى أن الاستفتاء بشأن اسم الرئيس عملية علمنا إياها الزعيم والشيشكلي، وأفضل أن يصار إلى انتخاب الرئيس.
- ثم رفعت الجلسة إلى الغد الساعة العاشرة والنصف صباحاً (الجمعة ٢٤ / ١ / ١٩٥٨ م).
- خالد العظم: لا أرى ضرورة للاستعجال على هذا الشكل، فالموضوع يحتاج إلى دراسة. وهناك مثلاً اعتراف الدول بنا ووضعنا الدولي.
- فخامة الرئيس: الضرورة تستوجب السرعة والأفضل عقد الاجتماع غداً.
- تم الاتفاق على هذا.

الجلسة الثالثة

برئاسة فخامة الرئيس شكري القوّتلي

(الجمعة ٢٤ كانون الثاني ١٩٥٨ م)

- الحضور نفسه، عدا وزير التربية والتعليم السيد هاني السباعي لتغيبه في حمص.
- فخامة الرئيس: افترقنا البارحة على أن يضع الأخ خليل بك مشروعه الذي كان يفكر به.
- خليل الكلاس: هنالك تعديل واحد: الدستور المؤقت يستفتى عليه الشعب بدلاً من أن يضعه الرئيس المرشح.
- صبري العسلي: المجلسان يرشحان الرئيس والشعب ينتخب.
- فخامة الرئيس: إذا أردتم نقرأ من الأول فقرة فقرة، وما يصادق عليه تنتهي منه.
- صبري العسلي: ... يكون شكل الاتحاد.. عوضاً عن «الاتحاد» نضع كلمة «وحدة».
- الكيالي: كل ما جاء فيما بعد يدلّ على أنه اتحاد. وهذا المشروع موقع عليه من قبل الطرفين.

البيطار: عندما ذهبنا من هنا، بحثنا موضوع الوحدة، وجاء في القرار أنه يمكن أن نمشي في الوحدة إلى أبعد الحدود على أن يُترك للمصريين الشكل الذي يريدونه، وقد يريدون أقل من ذلك.

قال الرئيس بالوحدة: هنالك وحدة اتحادية، كما هو الحال في ألمانيا وبريطانيا، فسواء كانت الوحدة مركزية أو اتحادية فلها حكومة واحدة مركزية. وكلمة اتحاد هنا لا تعني الشيء الفني، وهذا بحثه لدى وضع الدستور. أما ما لا يمكن بحثه من قبل لجنة الدستور، أو من قبلنا أو من قبلهم، هو وجود دولتين ورئيسين ومجلسين.

فخامة الرئيس: إذن نقول شكل الوحدة.

الكلاس: شكل نظام الحكم.

الرئيس: نظام الحكم في الدولة العربية المتحدة.

العظم: لو يقال: يقوم بين مصر وسورية وحدة تامة كاملة.

الحوراني: أسس الحكم في الدولة العربية المتحدة.

الكلاس: نقول فقرة أولى: توحد مصر وسورية.

الكزبري: هل تسمحون لي بأن نضع العنوان التالي للفقرة الأولى: توحيد القطرين في دولة عربية واحدة ونظام الحكم فيها. ثم نقول نظامها رئاسي.

البيطار: الأفضل جعل هذه الفقرة منفردة.

فخامة الرئيس: ١ - يقوم بين مصر وسورية دولة عربية متحدة.

الكلاس: تشكل من مصر وسورية دولة عربية متحدة.

البزري: لإقامة وحدة ما بين القطرين مصر وسورية.

الحوراني: ١ - ... كما ذكر فخامة الرئيس.

٢ - يكون نظام الحكم في... كما وردت.

العظم: أن يكتب ديمقراطياً أي شعبياً، هل ما يمنع من إضافتها.

الحوراني: يتم قراءة المحضر... ويتولى السلطة التشريعية... كما وردت.

البيطار: خيلنا في أولاً. كلمة تقوم غير صالحة هنا.

الكلاس: توحد مصر وسورية في دولة عربية واحدة.

الكزبري: اقترح: «توحد مصر وسورية في دولة عربيّة واحدة تسمى «الجمهورية العربيّة المتحدة».

اعتمد هذا النص.

العظم: رأيي دولة واحدة اسمها الجمهورية العربيّة المتحدة، كيلا تكرر كلمة عربيّة مرتين.

الكزبري: يكون نظام الحكم في الدولة العربيّة المتحدة جمهورياً رئاسياً، ويتولى السلطة التنفيذية وزراء يعينون من قبل الرئيس، ويتولى السلطة التشريعية مجلس ينتخب من قبل الشعب.

البزري: ألا نضيف كلمة ديمقراطياً.

العظم: لا بأس من ذكر كلمة ديمقراطياً.

الكلاس: قولوا شعبياً.

العسلي: ديمقراطياً.

الهوراني: لا مانع من قول ديمقراطياً.

البزري: ذكر ديمقراطياً لتطمين الناس أن النظام ليس ديكتاتورياً.

فخامة الرئيس: جمهوري يعني بنفسه ديمقراطي ولا يمكن أن تكون الجمهورية ديكتاتورية.

البزري: في زمن الرومان جاء جول سيزار وأعطى لقب ديكتاتور ولقب قيصر، رغم أنه كان رئيساً للجمهورية.

الموافقة على ذكر كلمة (ديمقراطياً).

الهوراني: ٣ - المراحل التنفيذية.

أ - يعقد اجتماع بين الرئيسين وممثليّن عن الحكومتين.

الكلاس: هذه الفقرة تكون لإعلان قيام الدولة العربيّة وفقاً لما جاء في المادة الأولى. اجتمعوا... قرروا ما يلي...

الكزبري: القرار الذي سيعلن يتضمن ذلك، أما هنا فهذا للبيان.

العظم: ما هي قيمة هذا البيان من الناحية التنفيذية.

الهوراني: يفسر ذلك ويقول: إن اجتماع الرئيسين وممثلي الحكومتين هو استجابة لتكليف المجلسين وقرارهما بالوحدة، هذا غير ما قلناه البارحة.

العسلي: فرّقنا بين الإجراء التشريعي والإجراء التنفيذي.

الحدوري: يمكن بالشكلين أن نصل إلى نتيجة.
الأخذ بما جاء في هذا البيان يكون سواءً باجتماع الرئيسين أو بدون اجتماعهما
ويمكن أن يصدر عن المجلسين.

الكيالي: هذا إجراء تشريعي من اختصاص المجلسين.
الحدوري: يمكن أن يكون إجرائياً، فيجتمع المجلسان ويقران مقررات السلطة
التنفيذية.

الكلاس: يمكن أن نقول: إنه بتاريخ.. اجتمع الرئيسان في القاهرة، وتلبية لرغبة
الشعبين والمجلسين و... ثم يُتلا ما قرناه: فقد اتفق الفريقان على ما يلي: توحد
مصر وسورية...

الكزبري: أرى أنه من المعقول التسلسل: مرحلة من السلطة التنفيذية، ثم مرحلة
عن السلطة التشريعية، ثم مرحلة عن الشعب.

كانت السلطة التشريعية قررت الاتحاد وجئناها بالوحدة، لذا يمكن أن تبدأ
القرارات من السلطة التنفيذية مارة بالتشريعية ثم إلى الشعب. ويمكن أن يجتمع
الرئيسان أو لا يجتمعان.

فخامة الرئيس: هلا ترون أن تكون البداية السلطة التشريعية؟
الكيالي: السلطة التشريعية هي التي تقترح وتوافق، أما المبادأة فمن السلطة
التنفيذية.

فخامة الرئيس: الاجتماع المشترك يكون، بعد اتخاذ القرار من المجلسين، أفضل،
أو أن تبدأ السلطة التنفيذية ثم تأخذ موافقة السلطة التشريعية.

الكيالي والكلاس: الأفضل أن تبدأ بالسلطة التنفيذية، لأن هذه القرارات يجب أن
تبدأ بالسلطة التنفيذية.

العظم: تعرض فيما بعد للموافقة أو عدمها من السلطة التشريعية.
فخامة الرئيس: اتفق على هذا العمل الإجرائي قبل التشريعي، ثم يبلغ إلى
المجلسين.

البيطار: يجتمع الرئيسان وممثلون عن الحكومتين (وكلمة «ممثلون» يمكن أن
تشمل كلاً من الحكومتين).

العظم: «ممثلون» قد تشمل غير الوزراء، وهذا أفضل من ذكر «الحكومتين» الذي
يعني، حكماً، الوزراء فقط.

الحوراني: يعقد اجتماع بين الرئيسين وممثلين عن الحكومتين لإعلان قيام الدولة العربية المتحدة وفق الأسس المار ذكرها.

العظم: إعلان القيام معناها أن الأمر قد تم مع أنه لم يتم، لأنه بعد أن يعود الرئيسان إلى بلديهما فسيقوم كل منهما بأعمال.

الكزبري: لإعلان الاتفاق على قيام...

الكيالي: ضربت مثلاً للمعاهدة. كل ما قبلها يبقى حتى تأخذ شكلها القانوني. وهكذا يبقى الاتفاق حتى تأخذ الدولة شكلها القانوني.

الحوراني: حتى بعد موافقة المجلسين لا يمكن أن يصبح منتهياً إلا بعد إجراء الاستفتاء الشعبي، لأن المجلسين ليست لهما صفة المجلس التأسيسي.

العظم: أعتقد أن كلمة (قيام) كلمة جد مطاطة.

الحوراني: وفق الأسس المقررة أعلاه.

الكزبري: وفق الأسس المقررة أعلاه في البند الأول واستناداً.

أحمد عبد الكريم: هل ما يمنع من تسمية المرشح في هذا الاجتماع، ويصوت عليه في المجلسين لدى اجتماعهما؟

فخامة الرئيس: هذا مفهوم، إن الاجتماع سيتم لما جاء في البند الأول. الحوراني يتم القراءة.

العظم: الموافقة على الاتفاق الجاري.

الكلاس: الموافقة على قرار الحكومتين.

الرئيس: يجب أن تترك له المجال، لأنك تفترض هنا وجوب الموافقة.

١ - قيام الدولة العربية المتحدة وفق الأسس الواردة في البند الأول.

٢ - ترشيح رئيس الدولة العربية المتحدة.

الكلاس: استناداً لأقوالكم البارحة وقبلها، أرجو أن ترشحوه، فخامتكم، لدى المجلس، هذا تدبير محلي.

الحوراني: هذا موضوع يترك للرئيس. هو يبادر المجلس بالترشيح أو يترك ذلك للمجلس. هذا يجب أن يترك لفخامة الرئيس.

الكزبري: يجب أن يتم الإجراء هنا وهناك بالوقت نفسه.

العظم: المفروض أنه من غير المعروف من سيرشح هنا أو هناك. ولم لا يتم الترشيح في اجتماع الرئيسين في القاهرة.

فخامة الرئيس: يكون الترشيح مني أمام الشعب.

الكيالي: برسالة تتلى أمام الشعب هنا وهناك.

الحواراني يتم القراءة.

الكيالي: أنا أعارض على أن يفوض المجلس النيابي رئيس الدولة بوضع الدستور المؤقت، وأرى أن يتم ذلك من قبل الحكومتين، لأن المجلس لا يفوض بوضع دستور معين. فالإجراء بما يتعلق بالدستور يكون نتيجة للقرار بقيام الدولة المتحدة، فيجري التكليف من الحكومتين للرئيس الجديد أو لهيئة أخرى.

الخوجة: الدستور المؤقت يجب أن لا يترك لشخص، بل توضع صيغته ويصوّت عليه في الاجتماع.

الحواراني: إن المجلسين في مصر وسورية ليسا مجلسين تأسيسيين، ولا تعتبر القرارات التي ستتخذ قانونية إلا بعد الاستفتاء، فإما أن يفوض الرئيس أو توضع بعض المواد، والأمر لا يختلف: تريدون أن يصوّت المجلسان على الدستور المؤقت أو تفوضون الرئيس بوضعه، والأفضل من الناحية النفسية أن يجري التصويت على الدستور المؤقت من قبل المجلسين.

العظم: كما قال الأخ أكرم بك. الموضوع يحب أن تتولى هيئة وضع الدستور المؤقت سواء في الوقت نفسه الذي تجتمع فيه الحكومتان، ثم يعلن وتوضع أسس لقانون الانتخابات. هذه اللجنة متى تجتمع تضع مشروع دستور مؤقت وقانون انتخاب ثم يصوت عليه في المجلسين.

الكيالي: هذا الدستور هو للشيء الآتي، فالذي سيصبح الصفة الشرعية عليه هو الاستفتاء، إذ أنه ليس تعديلاً للدستور بل هو دستور يشمل حالة في المستقبل، وما يعطيه صفة شرعية هو الاستفتاء، لذا ليس لتصويت المجلس أية صفة قانونية.

أما قانون الانتخاب فإننا نفترض أن تقوم لجنة أو شخصان أو شخص، هذا لا يهم. فلما تأتي هذه القرارات يصوت في المجلس على سياسة الحكومة وإجراءاتها، وتعطى لها الصفة القانونية.

الحواراني: هذا صحيح.

البيطار: لنفترض أنّ المجلس عارض هذا القرار، أليس له الحق في ذلك؟

المقدم أحمد عبد الكريم: لم لا يضع الرئيسان مشروع الدستور ثم يعرض على المجلس؟

الحواراني: عندما يوافق المجلس السلطة التنفيذية على إجراءاتها.

العظم: نحن هنا ندوس على القسم الذي أقسمناه.

الحدوري: الاستفتاء يأتي فيما بعد ليعطي ذلك كامل الصفة الشرعية، فأما أن يتفق الرئيسان على مشروع دستور مؤقت، أو أن نفوض الرئيس المرشح لوضعه والاستفتاء هو الأساس في النظام الديمقراطي، وهو قاطع مانع، ولا يمكن أن يكون موضع نقاش، فأما أن تريدوا وضع بعض المواد كمشروع دستور مؤقت أو تفوضوا الرئيس بوضعه.

الحدوري: إن المجلس القائم ليس من اختصاصه ترشيح رئيس للجمهورية المتحدة، والاستفتاء سيكون على قرارات المجلس، وعلى أثر انتخاب الرئيس، فسيعلن الدستور بمعنى أن الشعب لم يرد، بينما الأفضل أن يكون هناك مواد بسيطة تطرح على المجلسين، وكذلك سيكون في يد الرئيس المقبل سلطة تشريعية وتنفيذية. الكيالي: ما زلت أقول إنه لا يجوز طرح الدستور المؤقت على المجلس القائم لأن ذلك يعتبر تعديلاً للدستور، وهذا لا يجوز. أما ترشيح الرئيس، فهذا شيء آخر وليست له صفة شرعية، والصفة الشرعية هي للاستفتاء. فن الوجهة الدستورية ومن الوجهة القانونية لا يجوز عرض الدستور المؤقت عليه.

الحدوري: من حيث الناحية الدستورية، لا يجوز لنا حتى التفويض، لأن في ذلك تنازلاً وهذا لا يجوز.

الحدوري: ١ - إما أن يرشح المجلس الرئيس، ويضع هذا الدستور المؤقت ويجري الاستفتاء عليه. أو ٢ - أن ترشح السلطة التنفيذية الرئيس وتصوت على المواد التي تشكل الدستور المؤقت.

العظم: هل يكون التفويض من المجلس، أو كما قال اللواء؟ أنا أفضل كما قال اللواء. المجلس يوافق على إجراء الحكومة في الموافقة على القرارات: ترشيح الرئيس وإقرار الدستور المؤقت.

الحدوري: كان المجلسان قد اجتمعا وطلبا إلى السلطتين التنفيذية والعمل على إقامة الوحدة. يمارس الرئيسان سلطاتهما الدستورية ريثما يتم الاستفتاء، ويكون الاستفتاء على الرئيس وعلى الدستور المؤقت.

العظم: رأي الزعيم نفوري هو الاستفتاء عن مرحلة عرض الدستور على المجلس.

الحدوري: أبدى المجلسان رغبتهما وفوضا الحكومتين، فتلبية لذلك يجتمع الرئيسان والحكومتان.

الحدوراني: أنت رأيك أن لا يمرّ القرار على المجلسين، لا خوف من ذلك، لأنه لا توجد معارضة.

النفوري: عرض الموضوع على المجلسين ليس ضرورياً لا سيما، كما قال فاخر بك، للمجلس الحق في إقرار ذلك.

الحدوراني: كل هذه الأعمال، لا سيما القسم، هي أعمال مؤقتة ريثما تتم الوحدة العربية كما ذكرت، الأصل هو الاستفتاء.

النفوري: ما دام النظام رئاسياً، فمعنى ذلك أنه مسؤول أمام الشعب وليس أمام المجلس.

الحدوراني: كذلك الأمر، إن ما يعرض على المجلس سيعرض على الشعب أيضاً. الكلاس: لم يسبق أنه جرى استفتاء من قبل الشعب على دستور مؤقت، لا سيما وأنه قد يجري عليه تعديل، أنا أرى تفويض الرئيس الذي سينتخب بوضع الدستور وإذا لم يكن ذلك، فأنا من رأي فاخر بك بعدم عرضه على المجلس، وإن لم يكن فتفويض الحكومتين بوضعه وعرضه على الاستفتاء.

البيطار: لم نضع ذلك، لأننا رأينا عدم عرض الدستور المؤقت على الاستفتاء، العملية هي عملية شعبية والدستوران الحاليان هما مؤقتان، وقد أحببنا أن نعطي قيمة للاستفتاء، وقلنا نستفيد من وجود المجلسين، وتعرض هذه الأمور على المجلسين شكلياً، أما من الوجهة الحقوقية فليس للمجلس أي قيمة، والقيمة للشعب في الاستفتاء، ولكن طالما يوجد مجلسان موافقان على ذلك، فلا بأس من عرضه عليهما. الدستور المؤقت لا يستفتى عليه لا المجلس ولا الشعب، والشعب يستفتى في الدستور الدائم، والمؤقت يتضمن بعض المواد التي يجب أن يعمل بموجبها. ولا أمانع في أن توضع مواد يستفتى عليها الشعب، ولكن لا أظن أنه يجوز أن يعرض على المجلسين دستور مؤقت، يمكن أن يعرض على الاستفتاء لا على المجلس، وقد يأخذ مناقشة قد تكون خطيرة.

الكيالي: المجلس النيابي يتخذ قرارات؟... هذا غير صحيح، لأن المجلس يقر الحكومة على قراراتها، وعملية وضع الدستور لا يجب أن تعرض على المجلس النيابي.

هارون: إن بحث الدستور في مجلس النواب مخالف للدستور، وأرجح ما قاله فاخر بك والإخوان بعدم عرضه على المجلس.

البيطار: يتخذ المجلس قراراً بعرض هذه المواضيع على المجلس، بمعنى أنه ليس له حق الفيتو.

فخامة الرئيس: عندما نبحث هذه النواحي يجب أن نأخذ بعين الاعتبار الدستور المصري والمجلس القائم، وتؤخذ مطالعة مصر بالنسبة لهم، لأن عملتنا هنا كلها متممة، أما في مصر فغير متممة.

الكلاس: يجتمع المجلسان التشريعيان في دمشق والقاهرة في وقت واحد لإقرار الأمور التالية.

أ - ما ذكر سابقاً - المادة الأولى -.

ب - ترشيح - يطلب من المجلس ترشيح.

ج - تفويض الحكومتين وضع دستور مؤقت يعرض، مع انتخاب الرئيس، على الاستفتاء.

العظم: إنني أعارض عرض الدستور المؤقت على الشعب للاستفتاء. الكيالي: هو دستور، وله معنى دستور، ولست أجد مانعاً من عرضه مع انتخاب الرئيس.

البيطار: الدستور المؤقت لا يجب أن يعرض على الاستفتاء، أما إذا كان ذلك مقبولاً من الناحية المعنوية فلا مانع من ذلك، وشخصياً أقول بعدم عرض ذلك على الاستفتاء.

فخامة الرئيس: إذا أردتم أن نتعمق أكثر، الاستفتاء سيكون على الدستور المؤقت مع انتخاب الرئيس، كم من الوقت سيدوم ذلك؟ وهل هنالك استفتاء وأمد، وهل ستطول المدة أكثر من ثلاثة أشهر؟

أعتقد أنه لتأمين الاستقرار في كلا البلدين يجب أن يتم ذلك بأقصى ما يمكن من السرعة، وألا تبقى البلاد بضعة أشهر مبنية على دستور فيه بضع مواد فقط، ثم أن نعمل استفتاءين، فذلك كثير بالنسبة لظروفنا الحاضرة. كيف يمكن أن نوفق بين الاستقرار وبين الدستور اللاحق؟

الكلاس: إذا أردنا أن نصل بسرعة إلى المرحلة الثانية فيجب تقصير المرحلة الأولى، وذلك بتفويض الرئيس بوضع الدستور المؤقت ويكون الاستفتاء على الرئيس وعلى تفويضه بوضع الدستور المؤقت، ولدى انتهاء الاستفتاء تستقيل الحكومتان ويشكل الرئيس حكومة.

الخوجة: إذا شمل الاستفتاء الأول الدستور المؤقت، يتمتع الرئيس في المرحلة

الثانية بسلطاته ويضع الدستور المؤقت مع تحديد مدة لإجراء انتخابات الرئيس والدستور الجديد.

الحواراني: الاستفتاء ان لا يستغرقان أكثر من ٢٥ يوماً. رئيس واحد وحكومة واحدة ودستور مؤقت.

المرحلة الثانية: ١ - وضع الدستور وعرضه على الاستفتاء فيه متانة، وقد يستغرق شهراً وبعدها تجري الانتخابات للمجلس.

البزري: يجب أن يكون الدستور الدائم بأسرع ما يمكن لكي تستكمل الدولة شكلها النهائي، إلا أن هذا لا يمنع من أنه إذا وضع دستور مؤقت ودام بعض الوقت، وحدثت أحداث خارجية يكون لدينا شيء نرتكز عليه. فمن الضروري وضع دستور مؤقت ورئيس، وضع دستور دائم.

فخامة الرئيس: ما هو المانع إذا قيل أنه يعقد اجتماع بين الرئيسين وممثلي الحكومتين. هذا الاجتماع تتم فيه كل النقاط ثم يؤتى بها إلى المجلس.

في الاجتماع يبت في موضوع الإعلان، ثم الرئيس، ثم ثلاث أو أربع مواد الدستور المؤقت، يأتون إلى المجلس ويبلغونه تثبيت ما اتخذ من مقررات.

٢- تحدد مدة لوضع الدستور الدائم.

الحواراني: بدون استفتاء، أو يأتي استفتاء بعد عرضه على المجلس؟

فخامة الرئيس: يجري استفتاء يشمل: قيام الدولة، الرئيس، الدستور المؤقت.

ثم يعلن أنه في تاريخ كذا... الاستفتاء على المواد كذا...

وسيجري بتاريخ كذا... استفتاء آخر لوضع دستور دائم يعين فيه تاريخ بدء للانتخابات العامة.

الكلاس: كثير معقول إقرار هذه المراحل، قد ننسى بعض المواد في الدستور المؤقت، ورأينا أن الضرورة تقضي بتعديله قبل وضع الدستور العام.

العظم: الدستور المؤقت يعطي الرئيس صلاحيات كبيرة تشريعية وتنفيذية.

الكزبري: يمكن أن نفوض الرئيس تعديل المواد الدستورية.

الحواراني: في ذلك إحراج من حيث الشكل.

الكلاس: الدستور المؤقت هل ينص على شغور الرئاسة؟

العظم: ينص في ذلك، وطالما تفوضه بوضع دستور فقد يموت الرئيس في العمل.

فخامة الرئيس: لنعد إلى الفقرات السابقة - تلاوة البيان -.

الرئيس: يعقد اجتماع بين الرئيسين... وإقرار مشروع دستور مؤقت يتضمن صلاحيات رئيس الدولة، ريثما يتم وضع الدستور الدائم.

الكلاس: يجتمع المجلسان التشريعيان في وقت واحد في دمشق والقاهرة للموافقة على ما اتخذته الحكومتان من قرارات.

الرئيس: هذا لا يجوز، بل يجب ترك هذه الفقرات كما وردت.

د - الموافقة على عرض هذه الأمور على الاستفتاء الشعبي في كل من البلدين مع انتخاب الرئيس.

الكلاس: ج - تفويض الحكومتين بوضع مشروع دستور مؤقت.

الحواراني: أرجو عدم ربطنا بتاريخ ٢٧، فيمكن اجتماع الرئيسين والحكومتين فقط وإقرار هذه القرارات.

الكزبري: يمكن أن يعلن في ٢٧ تفويض لجنة بوضع دستور مؤقت.

البيطار: لست أفهم لما يشكل موضوع الدستور المؤقت عقدة؟ أنا أفهم أن الرئيس المنتخب يفوض بسائر الصلاحيات، ولا حاجة لعرضه على المجلس.

العظم: أنا أرى أن يقال: تفوض الحكومتان وضع دستور مؤقت، عوضاً عن أن نقول: يفوض الرئيس.

الحواراني: هنالك نواح أخرى يمكن عرضها على المجلس ونواح أخرى على الاستفتاء.

تعكف الحكومة الواحدة ذات الرئيس الواحد على وضع الدستور المؤقت. أما موضوع عرض الدستور المؤقت على المجلس والاستفتاء أو عدمه، فهذا لا يشكل عائقاً.

البيطار: أرى أن يتم الاتفاق بين الطرفين.

فخامة الرئيس: أرجو قراءة المراحل التنفيذية.

- يعقد اجتماع بين الرئيسين وفق الأسس المقررة أعلاه.

- يجتمع المجلسان التشريعيان للموافقة على ما قرره الحكومتان والرئيس.

أ - ترشيح رئيس الدولة الواحدة.

ب - تترك للقاهرة، تفويض رئيس الدولة، أو تفويض الحكومتين بوضع الدستور

المؤقت، أو اتفاق الحكومتين على مشروع دستور مؤقت.

البزري: الأفضل أن نتفق هنا على شيء، لأنهم هناك يوافقون على كل شيء، وما هو وارد لا بأس به - تفويض الرئيس.

ج - استفتاء الشعب في مصر وسورية على التفويض.

فخامة الرئيس: أصبح لدينا استفتاء على مواد وعلى رئيس، على تفويض، أو على رئيس ومشروع دستور مؤقت. واستلم سلطاته. لم يعد هناك سورية ولا مصر ولا حكومة ولا رئيس هنا وهناك ولا مجلس.

ما هي المدة التي تستغرق هذا العمل.

البيطار: بعد اجتماع الرئيسين يقر المجلسان في ثاني يوم يبقى الاستفتاء، وهذا يستغرق عشرة أيام. لذا أعتقد أنه خلال ١٥ - ٢٠ يوماً تنتهي هذه المرحلة الأولى.

العسلي: تبقى الحكومتان حتى يتسلم الرئيس صلاحياته وسلطاته.

المرحلة الثالثة:

١. وضع دستور دائم للدولة العربية المتحدة.

الخوجة: هل تريدون تحديد المدة أو تتركونها.

الحواراني: يجب ترك ذلك.

تكوين الاتحاد القومي

أي أنه حتى يتم قيام الدولة الواحدة أن ينصرف جميع العاملين في الحقل الوطني إلى العمل الموحد وبمعنى آخر، حل الأحزاب.

البيطار: هو قيام وحدة نظام من القاعدة حتى يمكن قيام وحدة بين البلدين. وقال إنه لا يوجد عندنا أحزاب ولديكم أحزاب. ونحن عندنا اتحاد قومي نصّ عليه الدستور ويرأسه الرئيس، وهذه مادة في الدستور المصري. وسيكون اتحاد قومي واحد يشمل مصر وسورية.

الحواراني: نحن موافقون على ذلك.

العسلي: نوافق، وغداً يصدر قرار.

العظم: أنا أبدي تحفظاً لأن ذلك سيدوم لسنين طويلة، ولو كان ذلك لمدة معينة لما أبديت هذا التحفظ.

الحواراني: إن قضية الاتحاد قضية ثورية، وإن إقامة الأحزاب وإثارة النعرات هذا يضعف هذا العمل. وإن الثورة الشيوعية مضى عليها أربعون عاماً وما زالت الفكرة

قائمة. وإننا على استعداد لأكثر من هذا، ولو اضطرت أن أعتزل الحياة السياسية لما تأخرت في ذلك.

وأرى أن لا يحول دون هذا الموضوع حائل.

الكياي: لو تركنا موضوع مصر وعدنا إلى العلل الرئيسية في بلدنا، لوجدنا أن الحزبية هي من هذه العلل الرئيسية، ولو رجعنا إلى التاريخ لرأينا أن الأحزاب هي من الأمور الدخيلة علينا، وأن الأضمن لبقاء هذه الأمة أن تكون هناك قيادة موحدة وأجد في ذلك ضرورة قصوى.

فخامة الرئيس: لقد نبت الحشيش على لساني وأنا أقول حلُّوا الأحزاب ولو لمدة ثلاثة أشهر.

البرزى: الثورة هي عملية ضدَّ شيء عاطل لإقامة بناء صحيح وقائم، وفي بدء كل ثورة لا يسمح بتشكيل فئات أو أحزاب، في بدء الرسالة الإسلامية هل سمح بإقامة الأحزاب؟

لم يسمح بإقامة حتى المذاهب، وكان الناس كتلة واحدة ونصرهم الله، ووحدة الصف هي الأساس في قيام المجتمع.

الحوارني: أنا أطرح الموضوع التالي: من منا قانع من أن الوضع الحالي في سورية يمكن أن نرتاح إلى مستقبله؟ هل في وضعنا الداخلي لو أخذنا تعهداً من الدول الأجنبية بعدم الاعتداء علينا، هل يكون مستقبلنا مشرقاً؟ لا أعتقد ذلك. فإما أن يطاح بهذا الوضع الذي نسميه «ديمقراطي» وإما أن نقوم بما يوحد جهودنا.

هذه العملية عملية منقذة ولا يمكن أن تنجح عملية الوحدة إلا في هذا التوحيد. إننا لا نختلف بالنسبة للمبادئ.

العسلي: أنا ليس لي تحفُّظ من أن حاجتنا الأساسية تقتضي أن نتجرد من حزبيتنا، وأنا أقول إن مرافقنا في الدولة ليست على ما يرام لا سيما وزارة المعارف، إذا ما خرجنا عن حزبيتنا فلن يكون باستطاعتنا تربية هذا الجيل كما يراد، ولن يكون لنا مرتجى أو شيء مضيء إلا إذا تخلصنا من حزبيتنا. حتى في هذا الحكم يضغط علي حزبي مرة ويضغط علي بقية الإخوان والزملاء من بقية الأحزاب، ثم نتخلص من الديمقراطية المفرطة ونجعل الناس عند حدودهم إيجاباً لهذا الصالح العام فوق الصالح الخاص، وبارك الله بنا بدءاً ووسطاً وختاماً.

العظم: قضية الأحزاب. أنا مستقل لا أنتسب إلى حزب، فأريي ليس هو دعم

لحزب أو لتأليف حزب. كان ذلك في الماضي، أما عندما تصبح الدولة واحدة فذلك غير موضوع. إنني أعلن لكم منذ الآن أنني بعد أن تنتهي الحكومة أنسحب من العمل السياسي. وإنني على استعداد لوضع استقالتي الآن تحت تصرف رئيس الحكومة. إننا إذا أسأنا التصرف بالحزبية فليس هذا عيباً فكرة الأحزاب، من حيث الأفضل، الذي حصل مؤسف وأخر كثيراً من أعمالنا، ولكن يجب أن يحمل ذلك على سوء التصرف بهذا الحق. والجماهير إذا خلت من توجيه لم تعد تعرف كيف تسير، وتوجيه الجماهير هو من أخطر الأمور وأهمها. فإذا تركت الأحزاب فلت زمام الشعب منها. إن الذي قوى مركزنا تجاه المستعمر هو الشعب والجماهير المؤمنة. فهذا الجمهور يجب أن لا يهمل. تقولون يوجد اتحاد. هذا شيء جديد خلق في مصر وقد سبق ذلك أحزاب موحدة: الحزب النازي في ألمانيا قادها إلى الحضيض، وبعضها ينجح وبعضها يسقط، وإذا فشل عرض الأمة بكاملها إلى الزوال. فهذه تجربة جديدة، وعلى ما في أحزابنا من ضرر فهل نضمن إذا أقمنا حزباً جديداً نكون قد أزلنا الأسوأ الذي في نفوسنا؟

هذا متروك للاختبار. لذلك نأتي ونذكر في صلب الأمر الذي سنتفق عليه نكون قد حكمنا على المستقبل أيضاً، فهذا فيه شيء من الإقحام أو الإقدام على تجربة لا نعرف مداها، كما أنها تعارض على تجربة لا نعرف مداها، كما أنها تعارض الحريات العامة. وإذا أسئ التصرف بالحريات عن طريق الأحزاب فليس هذا من خطأ الحريات، وهذه الأمور غالية على نفوس الجماهير، وشعب يناضل من أجل حريته الخاصة والعامة.

والآن نأتي إلى فكرة الاتحاد القومي ولا يرشح للانتخاب إلا من يرشحهم الاتحاد، فذلك أمر خطير يؤثر على المستقبل، ونحن نربط شباب المستقبل ونربط من حريته. يمكن أن يعدل الدستور ولكن تعديله ليس كتعديل القانون، سواء من حيث المدد أو الهزات، وقد تصبح أمور نخشى منها في المستقبل. ويمكن أن يطبق الاتحاد القومي في مصر ولا يطبق في سورية. نحن نريد الوحدة ولكن حتى نصل إلى كامل الوحدة لا بد من مدة انتقالية لا تجريبية، كنا نعتقد أنه يجب إنهاؤها قبل الوصول إلى الوحدة، والآن وقد اجتازنا هذه المرحلة إلا أنه لا يمكن تطبيق نفس النظام في البلدين، في ساعة واحدة، فهناك قوانين مختلفة يجب تعديلها في البلدين.

لذا لا أرى ضرورة لذكر قضية الاتحاد القومي في صلب هذا الموضوع.

الحوراني: عرض دولة خالد بك هذا الموضوع الخطير.

يجب أن نفرق بين أحوال الثورة وبين الأوضاع الطبيعية، لقد قام هتلر بثورة أدت إلى دماره، وفي روسيا قامت ثورة أخرى ونجحت، وقامت ثورة في إيران وثورة في مصر.

ولو استعرض كل منا كيف قامت الثورة في إيران دون حماية يشعر بما أصاب إيران من نكسة.

إننا نقدر الثورة القائمة في البلاد العربيّة، وهذا الاتحاد هو عملية ثورية عميقة تحتاج إلى حماية. ورأيت أنه لا يجب أن تتجه الثورة نحو الديكتاتورية.

وقامت الثورة في مصر من الجيش، ولم تكن في أولها تستند إلى الشعب ولكن عندما آمن الشعب بصلاحها حماها وحافظ عليها، وكانت مقاومته أثناء العدوان خير برهان على إيمان الشعب بها.

وحتى في ألمانيا كان الشعب مؤمناً بهذه الثورة وساندها حتى النهاية. ولا أعتقد أن الاتحاد القومي كبت للحريات، وقصة الدستور ليست أمراً صعباً، وحياة الأمة لا تقاس بعد قليل من السنوات.

وأنا أقول ذلك وأنا مؤمن بما يقول به حزبنا. وأنا عندما أوافق على الاتحاد القومي فلا يجب أن يفسر ذلك بأنني آخذ مأخذاً على اتجاه للحزب. ونحن لا نريد أن تنتهي الثورة في بلدنا إلى فاجعة.

الكلاس: أنا مع دولة خالد بك أن الحزب الواحد فشل في بعض البلاد ونجح في غيرها، على كل نحن لا نأتي بشيء جديد. وفي المرحلة الأولى للثورة لا بد من حمايتها بحزب واحد. الحزب النازي فشل في الحرب، ولم يفشل في رفع ألمانيا إلى الدرجة الأولى، وقوى الدولة إلى حد بعيد.

فأولاً، قال لنا التاريخ أنه لا توجد ثورة مع تعدد الأحزاب، فلدينا كل الدول الشرقية. وفي سورية ليست هنالك دلائل على أن حزباً واحداً يمكن أن يتسلم الحكم. وهنالك كثير من الأمور بعضنا يسميها خيانة وبعضنا يسميها روح الوطنية، كنسف الأنابيب أثناء الاعتداء على مصر. فلا يمكن إلغاء الأحزاب في منطقة وتركها في منطقة أخرى.

٣ - كما قال خالد بك، ليس فكرة وجوب الأحزاب هي المعترض عليها إنما هي الروح الحزبية المتفشية. فيجب إذن العودة إلى البدء حتى إذا أعدنا إلى الحزبية لم نسمح للروح الحزبية بالسيطرة، إذن يجب أن يعاد النظر بتكوين الأحزاب، ولا أعتقد أن مثل هذا الأمر يثير نقاشاً.

البزري: أعتقد أنه في الأساس كلُ المواطنين يريدون الخير لبلادهم، إلا أن هنالك تيارات اجتماعية، ثم في أثناء قيام الدولة يرى كل هذه التيارات مصالحه في اتجاه موحد وبشكل نظري. وفي الأساس تجتمع كل هذه التيارات من أجل الخير لهذا المجتمع من الناحية الحقيقية. بعوامل الانتهاز والضعف الإنساني يؤول إلى الحزبية العمياء، وهنا يبدأ السوس في المجتمع. هذا الشيء ليس خطيراً لدرجة ما إذا كان للدولة تاريخها وأمجادها. أما في الدول الناشئة التي تقوم على ثورات دامية أو باردة، وعملنا ثورة باردة نرجو أن لا تنتهي إلا بتحقيق الدولة الواحدة. في هذه المرحلة، لا يجوز أن يترك الإنسان لغريزته أو ضعفه يؤثر في سيرها. الشيء الخطر هو أن الحزب الواحد يجب أن لا ينحرف.

أما ما يخص الحريات تقضي بأن الإنسان يقول ما يريد به بكل حرية ويجمع حوله بقية الأشخاص. ولكننا وجدنا أن التحزب في كثير من الأحيان كاد يوصلنا إلى القضاء على استقلالنا، وهذا لا ينسجم مع وضع الثورة والتعبئة التي يجب أن نعمل لها. هذا الاتحاد القومي لا يجب أن يكون وفقاً على فئة دون أخرى بل يجب أن يكون للجميع، وطالما أن أهدافنا بيئة وهي وحدة الأمة العربية فلا خطر آتئذ من أن يعرض كل شخص رأيه بكل وضوح وجلاء.

لا أحزاب ولكن أيضاً لا احتكار.

هذا ما يحفظ التوازن.

هارون: لو استعرضنا تاريخ الدول القديم والحديث لم نجد دولة قامت بثورة ما وسمحت بإقامة الأحزاب فيها. ولنا مثل كمال أتاتورك في تركيا وغيرها.

قد تخفق بعض الحكومات بثورتها، أما أن يسمح بإقامة الأحزاب عند نشوء الدولة فهذا ما لم يحدث. ونحن الآن في مرحلة وحدة مع قطر شقيق، وهي عبارة عن تغيير شكل الدولة، فلكي يقوم الانسجام بين أوضاع هاتين الدولتين أرى من الضرورة إقامة هذا الاتحاد القومي.

الكيالي: كما قال خالد بك: تقوم حيرة في الجماهير، هذا شيء صحيح، هنالك يجب أن تقوم أجهزة امتصاص لتمتص هذه الجماهير، فلا تدعها تذهب للمؤسسات السرية. نحن في حالة ثورة، وما كان على خلاف القياس، فغيره عليه لا يقاس.

هذه الفترة من الثورة يجب أن يكون لها نظام خاص، والنظام الذي انبثق عن الثورة تطور إلى مرحلة وضع الدستور.

وإن الثورة متى رأت أن الوضع يسمح بتوسع أكبر عملت له، وطبيعة الثورة ورسالتها التحريرية والقومية العربية تقضي أن تكون وضعاً خاصاً، وتستوجب أن تكون بيدها كل أسباب القوة. أما ما آلت إليه حالنا فقد نشأت تحزبات عصبية تلعب في حياتنا دوراً خطيراً، لذلك أعتقد أننا نستطيع أن نجري هذه التجربة، وأعتقد أنها ستكون أفضل من الوضع الذي نحن فيه الآن لأننا وصلنا إلى حد الميوعة الآن خاصة، وأننا الآن بحاجة إلى أن لا تشتت قوانا فيها.

فخامة الرئيس: أعتقد أن الاعتراض الذي وجه لهذه المادة كانت المناقشة الجارية كافية لإحاطة الموضوع من جميع نواحيه وترك هذه المادة كما وردت، لا سيما وأننا نريد أن نوحّد أوضاعنا والدولة التي نسعى للوحدة معها، لا سيما وأن تلك الدولة سارت بخطى حميدة حتى الآن.

نعم. نحن حريصون على حرياتنا وعلى حرية أقوالنا واتجاهاتنا الحزبية، إلا أن ما يقوم فوق هذه النعم الحزبية هو نجاح تجربة الوحدة.

إنما نحن لم نطبق ما في هذه الحريات من خير. العلة في من طبق هذه الحزبيات لا في الأحزاب ذاتها، في مجالس الوزراء كان يأتي بعض الوزراء ويقولون: إنني لا أوافق لأن حزبي ممانع في هذه القضية.

يباح في وضعنا الحالي أنه عمل جليل يجب أن يحاط برموش العين ولا يتسرب إليه الدهنة من أي جهة كانت. هذا الكيان يجمع حكماً قومياً، وأعتقد أن الأحزاب يجب أن لا تنصرف إلى تقوية أحزابها، وأن لا يصرف أي جهد لأية ناحية حزبية كانت، لأنه مهما سمت مبادئ الحرية سما هذا المجتمع الذي نوجده، وهو أولى وأعلى ولو صرفنا النظر عن شيء من حرياتنا لأن هذا أقوى بكثير.

وأعتقد أن الأبحاث كانت كافية للوصول إلى إقرار هذه المادة. لا نريد أن نكون مستعبدين لفرد أو لهيئة، إنما أننا ننازل عن حريتي الحزبية لأجمع هذه الحريات الموجودة في مختلف الأحزاب لدعم التوجيه الموحد للدولة، ويعطي بذلك خير مثل للدول العربية حتى تنضوي تحت لوائنا.

لذا أعتقد أن البحث كان كافياً ولا حاجة للاستزادة منه، فنمر إلى المواضيع التالية. وليست هناك حاجة من الآن أن نقول إننا صرفنا النظر عن العمل السياسي. أمامنا أهداف وآمال يجب أن نبذل جهدنا في سبيل تأييدها ودعمها لتسير في الطريق القويم وإزالة كل الأشواك التي تعترض سيرنا فيه.

أقدس من أي عمل كان، استكمال هذا العمل المجيد بالوحدة.
لقد وصلت الحريات في هذا البلد إلى درجة الميوعة، ولا أقول إن الأحزاب هي التي أوصلتها ولكن أقول الأفضل إزالة هذه العوائق. والآن نتقل إلى المرحلة التالية:
١ - إجراء انتخابات وفقاً للدستور.

٢ - العمل على تنسيق المرافق في البلدين.
بعد أن وصلنا إلى آخر البحث، يجب إعادة صياغته وإعادة قراءته في جلسة تعقد مساء اليوم الساعة السابعة. يصاغ وأبدي ملاحظتي بموضوع السفر.

الجلسة الرابعة، الساعة السابعة والرُّبع (مساء الجمعة ١/٢٤ / ١٩٥٨م - نفس حضور الصباح)

العسلي: تلا دولة الرئيس مبيضة القرارات.
الجميع: موافقون على ذلك.
العظم: هذا الذي تقرر صباحاً، وتحفظاتي أستبقها لنفسي.
فخامة الرئيس: ليست هنالك تحفظات، لقد قررنا جميعاً هذه المبادئ.
العظم: نحن حريصون على وحدة الصف، والخلاف على بعض الشروط لا يجب أن يخلق أزمة، ولا يجب أن يؤخر إقرار ذلك.
الكلاس: أي رأيه ببعض التفاصيل وهو يوافق على رأي الآخرين.
العظم: بيننا، يجب أن يبقى ذلك محفوظاً، ولكنني معكم في إقرار الوحدة. في الدستور من يختلف يجب أن يستقيل، أما هنا فلا موجب لذلك.
فخامة الرئيس: الآراء التي تبلورت ونتيجتها أعتقد أنها صهرت بالموافقة على هذا الموضوع دون أدنى تحفظ، وهذه التَّحفظات ليست إصرارية، بل هي من قبيل إبداء الرأي لنصل إلى نتيجة حاسمة لأن الحقيقة هي بنت البحث. فالهدف هو الوحدة أو الاتحاد وبحثنا في الطريق إليها، ونحن متفقون في الهدف الأسمى، أما المطالعات فذابت نتيجة الأبحاث للوصول إلى النتيجة النهائية وهي حسنة تمحي كل سيئاتنا ولا يبقى إلا ما ينفع الناس. وصلنا إلى فتح جب كل ما قبله من سيئات قام بها الضباط أو الجنود. وليس هناك ما يوجب الاستقالة أو غير الاستقالة. أما الضبط، ضبط الجلسة، فما هو إلا للاستئناس بالأبحاث التي جرت.

حصلنا على هذه المقرارات نتيجة أبحاث ومداولات. غداً تبقى حكومة أو لا تبقى نتيجة هذه الأبحاث.

- الاتحاد القومي؟ هل معناه أن نحتفظ بهذه الشجرة التي غرستها بيدي وترعرعت، وهل يصح أن نقول لهم اعملوا أحزاباً مثل أحزابنا؟ لا أعتقد أن أحداً يقول بإقامة الحزبيات في مصر.

في عام ١٩٤٣م دخلت الحكم وحدي، ولكنني كنت على اتفاق مع الإخوان جميعاً. لم تكن هنالك حزبية قبل ٤٣، وبعدها، وفي حفلة أقيمت لي بعد الجلاء في نادي الضباط، أعلنت بنفسي وجود الأحزاب. وقلت لهم: الآن فقط، بعد خروج الأجنبي، حان إعلان الأحزاب.

والآن يجب أن ننصرف منذ الآن على هذا الهدف الجليل الذي وصلنا إليه، ونوليّه كامل اهتمامنا ونعرض عن الحزبية والأحزاب.

نحن نريد أن نخرج من هنا بملء صراحتنا. إننا نؤمن إيماناً قوياً بهذا دون أدنى ملاحظة إلى ما سجل في ضبط الجلسات، لأن هذا القرار هو سدرة المنتهى لهذه الأمة عن قرون للذين عملوا في هذا الحقل منذ ٤٠-٥٠ سنة وللأجيال المقبلة لتنضمّ على هذا، وأنا على استعداد لأصون هذا الهدف بذبح أولادي.

وإنني على استعداد لأفني ذاتي وأنانيتي وأذهب إلى مصر بذاتي وأرفع علم الوحدة بيدي، وإنني أريد أن أعطي الشعب كلّ القوة. فإذا رفع الشعب هذا العلم كان في ذلك قوة للوحدة والشعب وفخر لي. وعندما قلت إنه لن يرفع فوق هذا العلم إلا علم الوحدة، يوم كان الإنكليز والفرنسيون في سورية، والآن تتاح لي أن أكحل عيني بهذا، فذلك فخر لي.

وسيبقى هذا السجل منسياً، ولا تبقى إلا الذكرى الطيبة، ذكرى الوصول إلى الوحدة. يجب أن نكون متفقين بكامل إرادتنا. وقدسية هذا الموضوع هو مظهره أنه صادر من أعماق القلوب وأنه صادر عن رغبتنا الكاملة. نحن متفقون على أنه عمل جليل وعمل عظيم وفيه روح مجاهدين وشهداءنا، وأن فخرنا بإخراج الأجنبي هو لأنه أوصلنا إلى هذا الهدف.

تلا فخامة الرئيس الرسالة التي أرسلها إلى الإمام أحمد ملك اليمن.

اللواء البزري: فخامتكم رافقتم القضية العربية منذ أول أيامها، ومنذ أن شاهدت عيوننا النور، ومن حق شعبنا أن تتوجوا هذا التاريخ المجيد بهذه النهاية السعيدة.

فخامة الرئيس: منذ يومين أو ثلاثة جاءني عزة دروزة، وقد رافقني في العمل منذ ١٩١٨ م، ولست أدري هل دمعتي سبقت أو دمعته سبقت.

الحوراني: يجب أن يتوج هذا العمل المجيد.

فخامة الرئيس: ماذا تعتقدون تخميناً المدة اللازمة لإنهاء هذا العمل.

الحوراني: إذا أمكن الإعلان يوم الإثنين ٢٧ الجاري كان ذلك عظيماً.

فخامة الرئيس: إذا كان الأمر كذلك يجب أن يحمل هذا القرار غداً إلى مصر وتعيين المدة اللازمة المتممة، ومن المستحسن أن يأخذه أحدكم إلى القاهرة ويقدم بعض الشرح. مثلاً يوم إعلانه في ٢٧ أي يوم عقد حلف بغداد.

الكيالي: ليس في هذا القرار تعديل جوهري لما جاءنا.

فخامة الرئيس: الأفضل أن يحملها أحد الإخوان ويسافر غداً، هذا أفضل من أن نرسلها بطريق السفارة المصرية أو غيرها. ويجتمع المجلسان الخميس ٣٠ أو السبت ١ شباط لإعلانها، وإجراء الاستفتاء يوم الجمعة في ١٤ شباط أو الجمعة ٢١ على أبعد تقدير.

الحوراني: الاستفتاء يمكن أن يتم في أسبوعين.

الكلّاس: يمكن أن نقترح عليهم يوم ١٤ شباط للاستفتاء.

فخامة الرئيس: إثر إعلان النتائج يمارس الرئيس سلطاته: الأحد ١٦، وفي يومها يصدر الرئيس الدستور المؤقت.

العسلي: أما وضع الدستور الدائم فهذا يستغرق بعض الوقت، وأنا أقول يجب أن تتم ضمن أربعة أشهر.

فخامة الرئيس: آخر آذار يمكن إنهاء الدستور الدائم، لأن المدة التي تبقى فيها البلاد بدون حكومة ومجلس يجب أن تكون أقصر ما يمكن.

الحوراني: أقترح تأجيل المجلس إلى يوم السبت المقبل في ١ شباط.

ما يبلغ للصحف: «أقر مجلس الوزراء الخطوات التنفيذية لمشروع الوحدة بين مصر وسورية».

الجلسة الخامسة

(الثلاثاء: ١/٢٨ / ١٩٥٨م)

الحضور أنفسهم: رئيس مجلس النواب - الحكومة - رئيس الأركان ورؤساء الشعب في الأركان.

البيطار: قدمت لسيادة الرئيس المشروع المعدل، وفيه نقطة واحدة جديدة: تفويض الرئيس بوضع الدستور أو وضعه عند اجتماع الرئيسين. فقال إن الموضوع شكلي ولا بأس من وضعه منذ الآن ثم عرضه لدى اجتماع الرئيسين، وهو غير متمسك بأي شيء ورد في الدستور المؤقت. ثم اجتمعت في اليوم التالي بعلي صبري وتباحثنا بالأسس الجديدة التي يقوم عليها العهد الجديد، فنادى للسيد فهمي السيد وهو المستشار القانوني كما هو نائب.

(في رئاسة الجمهورية والوزارة يمكن الجمع بين النيابة والمهام)

تخلل الحديث أشياء عامة، ثم جئنا لبحث الموعد وقلت لهم: إن فخامة الرئيس يرى أن اجتماع الحكومتين يكون يوم ٢٧ الحالي، يوم حلف بغداد في أنقرة. ثم بحثنا فيما إذا كان حلف بغداد سيتعرض لهذا الموضوع وسفر مندريس. وسألت علي صبري إذا كان لديهم معلومات عن سفره، فقال إن المعلومات التي لديه هي أن سفره كان لأمر تتعلق بالحلف، وكنا نحن نعتقد غير ذلك. وقال إن الموضوع كان إقامة قواعد ذرية في العراق لأن إقامتها في تركيا لا تكفي، وإن إيران أعطت تعهداً لروسيا بعدم إقامة قواعد في أراضيها، وإن مجيء مندريس لم يكن إلا من أجل الحلف.

وقال الرئيس إنه يرى التريث لأسباب:

١ - أنه لم يفتح المجلس بهذا الموضوع بعد.

٢ - أنه يريد إجراء مباحثات مع بعض الدول لبيان حقيقة الوحدة كي نؤثّر اعترافها، ثم إن عمليتنا عملية طبيعية ولا ضرورة لجعلها في ٢٧، واقترح يوم السبت أول شباط، وبحثنا عن التواريخ الأخرى بعد أربعة أيام أو أسبوعين، وقال يمكن أن يجتمع الرئيسان السبت، والمجلسان الأربعاء والجمعة ٢١ يجري الاستفتاء، وكلف مستشاره لمراجعة بعض الدساتير للهند وللاتحاد السوفياتي وليوغسلافيا للاستئناس بها.

اجتمعت في اليوم الثاني بعلي صبري والمستشار الذي هيأ بعض الشيء فناقشه

وقلنا له إننا نريد ٢١ مادة تقريباً للدستور المؤقت. فقال أنه قد تمّد حتى ٤٥ مادة، وبحثنا بعض الصلاحيات والاختصاصات. وما كنتُ أود أن آتي بالدستور معي لأنه كان سيبحث أثناء اجتماع الرئيسين، ولكن تأخير الطائرة جعلنا نعرض الدستور المؤقت على الرئيس عبد الناصر وبحثنا الأوضاع المحلية.

قال: يجوز للدولة العربيّة الموحدة أن تنقسم إلى مناطق يديرها حكام. فقال الرئيس جمال: إن الرئيس من القاهرة لا يستطيع حكم سورية، فلا بد للدولة العربيّة المتحدة أن تتألف من إقليمين السوري والمصري، ويكون في كل منهما حكومة تدير شؤونها، في المعارف والصحة والمالية ويكون هناك حاكم في مصر وحاكم في سورية ويكون وزراء، هذا يحتاج إلى بحث. وعندما اجتمعنا أعطى بعض التوجيهات.

بحثنا التمثيل السياسي: فالممثل السياسي يمثل الدولة الواحدة، ومنذ اليوم الأول للجمهورية سيكون ممثلون موحدون، وسيصير إلى تقديم أوراق اعتماد جديدة، وفي هيئة الأمم هل نبقى لنا صوتاً أو صوتين؟ هذا يحتاج إلى إدخال مادة. فقلنا: ما قيمة الصوت الواحد؟ وأن الأحسن أن نبدأ الكيان من الأول، حتى تمثيلنا في الأمم المتحدة. مثل الاتحاد السوفياتي له صوتان: أوكرانيا وروسيا، إلا أنه هناك اتحاد جمهوريات. وفضلنا أن يكون لنا تمثيل واحد وممثل واحد. والبارحة صاغ المستشار هذا الدستور وهو الآن أمامكم، ثم بحثنا عرضه على مجلس النواب فقالوا إن هذه العملية هي عملية ثورية لا يجوز للمجلس النيابي دراسته، فالمجلس يوافق على التوحيد، أما الدستور المؤقت فيعرض على الاستفتاء، المواد هنا مؤلفة من مبادئ عامة لا يختلف عليها إثنان، ثم أدخل شيء جيد لم يبحث من قبل.

يفضل الرئيس أن لا يحمل السلطة التشريعية في الفترة الانتقالية ويفضل أن يقوم إلى جانبه مجلس تشريعيّ يقوم مقام مجلس الأمة، ووضع له بعض الاختصاصات. ورأيت أنا أن ذلك مستحسن لأنه نوع من الديمقراطية، وأن أي قانون لا يصدر إلا بموافقة هذا المجلس، ولا يقال إن الرئيس هو الكل في الكل. واقترح المستشار أن ينتقي رئيس الجمهورية من رجال البلدين عدداً من الأعضاء ولا يجوز له إعفاءهم، وهذا كديوان المحاسبات ومكتب تفتيش الدولة. واقترحت أنا ثلاثين، واقترح المستشار خمسين واقترح الرئيس جمال ١٥٠ من البلدين ينتخب مكتب له من ٢٠-٣٠، هو يشبه البريزيديوم. ووضع في هذا الدستور المؤقت ١٥٠ على أن يؤخذ نصفهم من مجلسي النواب القائمين. ويرى أنه من الأفضل أخذ أكبر عدد ممكن من سورية،

٥٠ من سورية و ١٠٠ من مصر كيلا تقوم دعاية مغرضة تقول إن مصر قامت بكل شيء.

ثم حصل بحث بعدئذ. إن الرئيس يرى أن كل هذه الأمور بسيطة، إنما الشيء الخطير الذي يلح عليه هو الوحدة السياسية. ونحن سندخل الآن في هذه الوحدة وأمامنا دول استعمارية تسعى ضدنا، فبعد الدخول لا مجال للرجعة، وأن أية رجعة معناها حرب أهلية. فقلت له: إنني أرجو أن يقال هذا القول لدى اجتماع الرئيسين والحكومتين، وإنني أقدر معكم عظم هذه المسؤولية وحماس الشعب لها، فقال: «أنا أمتها - يعني: حذفها - من فكري ومشينا فيها، وكل همي هي في الأمور التي ستعقب».

فإذا تم الاتحاد هل سيقوم مجلس اتحادي واحد أو مجلسان؟ والأمر الذي هو متعيب منها هي الأمور التفصيلية الانتقالية، ولاحظت أنه يقدر مسؤولية هذا الموضوع وهو مسؤول وحده، والضغط جاء منا للدخول في هذه الوحدة وليست من مصر. فنحن مسؤولون عن هذه الوحدة ونتائجها على العرب جميعاً. فخامة الرئيس: أنت ذكرت أنه قال إذا دخلنا فلا رجعة، ونحن دخلنا على خير، إن شاء الله.

فخامة الرئيس: إذا أراد أحد أن يتحدث بخصوص هذه الرسالة التي حملها صلاح بك، حتى إذا فرغنا منها انتقلنا إلى باقي المواضيع وإلى الدستور المؤقت. العسلي: فيما يعود للأسس لا شيء جديد.

الكلاس: نبحث موعد السفر وعلى هديه نبحث بقية الأمور. الكيالي: مجلس تشريعي إلى جانب الرئيس منتحب من قبل الرئيس فوراً، هو بدعة في الدساتير، أما أن تكون هيئة استشارية فهذا أفضل.

الحوراني: الدستور المؤقت يمكن دراسته لدى اجتماع الحكومتين. فخامة الرئيس: الأفضل بحثه الآن، وعندما نصل إلى مصر نكون مهيين. السباعي: إن قراءته تعطينا فكرة إجمالية عنه ولا نناقشه.

فخامة الرئيس: الأيام محددة: السبت ١ شباط السفر إلى مصر، يوم ٤ اجتماع مجلسي دمشق والقاهرة على حدة، وأظن أنه يتلا في المجلسين بيان تعلن فيه الوحدة وترشيح الرئيس، يحضر رئيس الجمهورية ويتلا بيان، ثم ينفذ المجلسان. وفي ٢١ شباط يجري الاستفتاء على الدستور المؤقت وعلى موافقة المجلسين على

قرار الوحدة وعلى ترشيح الرئيس، وفي يوم ٢٢ يتسلم الرئيس سلطاته ويمارس مهامه ويشكل حكومته، وتنتهي مهمة المجلسين.

هنالك فكرة: يوم ١ شباط السفر إلى مصر. كنت أبدت ملاحظة في أول اجتماعنا وبعد سفر الأخ صلاح بك، قلت في نفسي: لِمَ لا نقوم بمراسم الوحدة في المجلس النيابي ثم نذهب إلى مصر ونبلغ الرئيس هناك ذلك، وقلت ذلك للأخ صلاح، وهذا رجوع إلى ما كنت بحثته معه، وهو أن يكون الإعلان صادر عن السلطة التشريعية والإجرائية معاً لا السلطة التنفيذية وحدها. ثم السفر إلى مصر، هل يكون الرئيس وممثلون عن الحكومة أو يتضمن السلطة الإجرائية والتشريعية معاً؟.

الكيالي: مبدأ الاتفاق يعلن ثم توافق السلطة التشريعية على ذلك، وهذا الشيء الطبيعي: الإعلان من السلطة التنفيذية، والإقرار من السلطة التشريعية.

فخامة الرئيس: لست متمسكاً برأي ما، وإنما أقول إن هذا الإعلان إذا جاء عن السلطتين هناك وهنا فستكون له قوة أوفر، ومع ذلك كما ترون.

الكلاس: حتى الإقرار من المجالس لا بد من أن يكون لشيء أقرته السلطة التنفيذية، فلا بد من شيء موحد يقدم للمجلسين.

فخامة الرئيس: هذا ما أتى به الأخ صلاح.

الكلاس: لو يكون عرض الموضوع المتفق عليه بين الرئيسين والحكومتين ثم إقرار ذلك من المجلس.

العسلي: يجب أن يكون هناك إيجاب وقبول لإرادة العاقلين في اتفاق الحكومتين وتوقيع الرئيسين.

الحوراني: العمل ليس عقد معاهدة حتى تقرها السلطة التشريعية هو ثورة، وهذه الثورة سيقرها المجلسان بعد أن تتفق عليها السلطانان التنفيذيتان.

اجتماع الحكومتين وحدهما لعمل ثوري هو شيء غير طبيعي، والشيء الطبيعي أن يبدأ الرئيسان مع الحكومتين معاً.

الكلاس: الرئيس يمثل كل السلطات ويرمز إلى الدولة.

فخامة الرئيس: هل يرى الإخوان أن يسبق السفر إقرار المجلس؟

صالح عقيل: إنني من رأيي، فخامتكم، وهو أن نحمل وثيقة الإقرار من المجلس قبل سفركم.

فخامة الرئيس: أرى هذا أفضل أن أحمل وثيقة الإقرار وهو يحمل وثيقة الإقرار.

الكلاس: من الأفضل أن لا نأتي إلى المجلس بأمور لم يطلع عليها سواء بالصحف أو بالمناقشة. وطالما أنه لا بد من تظاهرتين قوميتين ١- اجتماع الرئيسين ثم اجتماع المجلسين.

الكيالي: لو لم يسبق أن فخامتكم ستكون على رأس الوفد الذاهب، وقد ذهب وزير الخارجية ليمهد بهذا ووفق، ولو لم يذكر ذلك لذهبت الحكومة واتفقت ثم عادت وتم الإعلان برئاسة فخامتكم في المجلس، ولكن نريد أن تكون فخامتكم على رأس الحكومة ويكون لك الفضل بالإعلان.

الخوجة: لا يجوز للحكومة أن تذهب وحدها دون الرئيس، لأن هذا حق شخصي لفخامته، لأن وجود فخامته شيء ضروري.

الكيالي: بالنسبة لمصر نحن بادرننا بكل الأمور، وهذا معلوم لدى الجميع وفخامتكم عملت له طويلاً.

البيطار: بالنسبة للتأخير طلبوا أن يحدث جو نفسي في مصر وسفر فخامتكم يساعد على خلق هذا الجو النفسي.

الكزبري: الرونق يكون إذا سافرتكم أولاً. تذهبون لإعلان الوحدة لا لتنفيذها. تم الاتفاق على السفر قبل إقرار الإعلان في المجالس.

فخامة الرئيس: هل بحث موضوع سفر الرئيس وممثلين عن الحكومة دون النواب.

الحوراني: نعم لأن عمل النواب هو هنا. فخامة الرئيس: قد يستغرق الأمر بضعة أيام، وتحتاج إلى مظاهر كثيرة وخطب وحفلات.

العسلي: تعود الحكومة بعد الإعلان ويبقى معكم بعض الوزراء. فخامة الرئيس: أنا أفضل عدداً أكبر، كامل الحكومة.

الحوراني: وجودكم هناك يسهل العملية كثيراً والعمل والاندفاع، وأقول ذلك مخلصاً لما لفخاتكم من قيمة هناك، أما هنا فلا حاجة إلى هذه التهيئة.

فخامة الرئيس: لم لا تذهب نصف الحكومة ويبقى النصف.

الكلاس: لم لا تذهب الحكومة بكاملها لأن الإعلان سيكون هناك وتعود نصف الحكومة ثاني يوم، ويبقى معكم بعض الوزراء. فخامة الرئيس: ما رأي دولة خالد بك.

العظم: هذه الأمور شكلية.

الحدوراني: هنالك ضرورة للتهيئة في سورية أيضاً، لذا الأفضل ذهاب نصف الحكومة ويبقى النصف الآخر لأخذ الترتيبات.

الكزبري: على كل، لا يجوز ترك البلد بدون حكومة.

فخامة الرئيس: الأفضل كما ورد في البيان: ذهاب ممثلين عن الحكومة.

هارون: ذهاب الحكومة بكاملها أوفى.

فخامة الرئيس: ورئيس الأركان لا يذهب؟

البزري: نحن جيش موحد.

فخامة الرئيس: فليقرأ وزير الخارجية مواد الدستور المؤقت.

الاسم هو (الجمهورية العربية المتحدة) لو وجدنا شيئاً أقصر للسهولة ليس!...

البيطار: متى أعلن الاسم فلا يمكن التغيير.

البزري: كي نترك الباب مفتوحاً لباقي الدول العربية.

البيطار: أن اسم بريطانيا الرسمي: المملكة المتحدة، وكلمة متحدة قد تأتي للمفرد والمواطن يسمى: عربي.

الدستور المؤقت: - تلاوة -.

الحدوراني: لم لا يفوض الرئيس بإصدار هذا الدستور المؤقت، لأنه لا يمكن شغل بال الجمهور بمثل هذه المواد الطويلة.

الكزبري: لو كان الدستور بضع مواد لأمكن عرضه على الاستفتاء، أما هذا الدستور الطويل فمن الصعب شغل باله بها.

السباعي: أنا أرى أن يعرض دستور مؤقت على الاستفتاء لإنارة الرأي العام.

الكلاس: لم يسبق أن يعرض هذا الدستور على الاستفتاء، إذ قد توجب الضرورة أثناء التطبيق، تعديل بعض المواد، فلا يمكن ذلك لأنه يكون تعبيراً لإرادة الشعب.

فخامة الرئيس: لو أدمجت بعض مواد فأصبح عدد مواد ١٥ - ٢٠، ألا يكون ذلك الأفضل؟

الحدوراني: الأفضل وضع أربع أو خمس مواد كما عملنا في الماضي، أو كما عملت فرنسا.

العظم: أنا أفضل تفويض الرئيس بإعلانه، هذا يدل على أنه في مصر ينظرون إلى

الأمور بشكل أفضل مما نعمل، فلم لا نتركهم يعملون العمل بكامله؟
فخامة الرئيس: يمكن استفتاء الشعب بخمس أو ست مواد فقط في الأمور
الرئيسية.

الكلاس: أنا أوافق على ذلك، ولست أرى ضرورة المجلس التشريعي المؤلف
من ١٥٠ عضو.

فخامة الرئيس: أو الأفضل تفويض الرئيس بإعلانه، وإجراء استفتاء على بعض
مواده.

الأكثر: هذا الأفضل.

البيطار: وجود المجلس التشريعي ضماناً للرأي العام من عدم جمع السلطات في
يد واحدة.

فخامة الرئيس: طالما أن الحكومة ذاهبة إلى هناك، هل تفضلون بحث هذا
الموضوع مع الحكومة المصرية.

البرزلي: أرجو الاحتفاظ بالنص الوارد في الدستور السوري من وجوب العمل
على تحقيق الوحدة العربية، ويجب أن ينص عليه الدستور المؤقت وأن يجري
القسم على ذلك.

فخامة الرئيس: يمكن دخول بقية الدول العربية معنا باتحاد.

العسلي: الجميع يوافقون على النص على اليمين للعمل في سبيل الوحدة في
الدستور المؤقت.

النفوري: هل ينص في الدستور على قبول بقية الدول العربية في هذا الاتحاد.

الكلاس: هذا ينص عليه في المقدمة ولا يرد كمادة في صلب الدستور.

العسلي: في الوقت الحاضر نحن بحاجة إلى تطمين الدول العربية لا على
استفزازهم.

الجلسة السادسة

(الثلاثاء ٤ شباط)

نفس الحضور: رئيس مجلس النواب، دولة السيد أكرم الحوراني، دولة رئيس
مجلس الوزراء، والوزراء، رئيس الأركان العامة، ورؤساء الشعب.

فخامة الرئيس: عرض بشكل موجز ما جرى في القاهرة من أبحاث.
تكون تلاوة هذا البيان في مجلس النواب الذي سأتلوه يوم غد هنا ويتلوه الرئيس جمال عبد الناصر لبيان النقاط التي ستقوم عليها الجمهورية العربية المتحدة.
وبالإضافة إلى ذلك سأرشح الرئيس عبد الناصر للرئاسة، وأبعث بهذا الترشيح إلى رئيس مجلس الأمة المصري أيضاً.

ليست هنالك فكرة بإجراء تصويت على هذا البيان لأنه يؤيده تأييداً تاماً، ويوم ٢١ شباط يجري استفتاء على ثلاث أو أربع مواد متفق عليها.
البيطار: ليست هنالك مواد إنما سؤالان.

١ - هل تقرر قيام الجمهورية المتحدة؟

٢ - هل تقبل الرئيس عبد الناصر رئيساً؟

فخامة الرئيس: وبعد الاستفتاء يؤلف الرئيس جمال عبد الناصر الحكومة، ويسمي رئيساً لمجلس تنفيذي في سورية ورئيساً في مصر، يعاونه وزراء في سورية ومصر يعينون بقرار من رئيس الجمهورية.

وقد طلبت إلى الرئيس جمال أن لا يؤجل سفره إلى هنا كما طلبت إليه، ودعمني الإخوان الوزراء، بجعل مقر الحكومة في الشتاء في مصر وفي الصيف في دمشق.

- ثم تلا فخامة الرئيس الإجراءات والمبادئ التي ستقوم عليها الجمهورية العربية المتحدة، والتي سيتضمنها البيان الذي سيلقيه في مجلس النواب.

الكلاس: لي ملاحظة على المادة المتعلقة بتوحيد النظم الإدارية والمصالح العامة بين البلدين بقرار من رئيس الجمهورية، إذ يخشى أن يدور في خلد البعض أن التوحيد مثلاً يشمل الرواتب، واقترح كلمة (أو توحيدها) عوضاً عن توحيدها.

فخامة الرئيس، والعظم، والعسلي: يمكن تعديلها أو توحيدها، ومن ملك الأكثر ملك الأقل.

العسلي: هذه المواد التي سيتضمنها البيان هي المواد الأساسية التي ستدرج في الدستور المؤقت، فكأنها شرح لها.

الكليالي: وذلك للاستغناء عن الاستفتاء على الدستور، كي يكون في ذلك ليونة.
العسلي: أما الحكومة فلن يكون لها قول في هذا البيان، لأن رئيس القوة الإجرائية قد وضع هذا البيان بالاتفاق مع الحكومة. أما النواب فيستحسن أن يقوم عدد من النواب بوضع عريضة يؤيدون فيها هذا البيان.

الحوراني: اقترح أن يوضع هذا الاقتراح موافقاً عليه من قبل سائر النواب، فلن يتكلم أحد فيها، وسأقدمه أن للكلام ولن يتكلم غيره، وسيصل فخامته في الساعة الخامسة ويبقى حتى التصويت على هذا الاقتراح.

وسأقترح على الإخوان النواب ما ذكر، إنما كي يكون النواب على علم يفضل أن يجري اجتماع ولو لمدة ربع ساعة تعطونهم خلاله بعض الإيضاحات التي تفضل بها فخامة الرئيس، وتهيئون الجو من أجل الغد.

فخامة الرئيس: هذه تهيئة طيبة.

الحوراني: هل توافقون على اجتماع هذا المساء للحكومة مع المجلس؟
العسلي: إنني أخشى أن تجري أبحاث تؤول إلى ما لا يحمد عقباه، لذا اقترح أن تعقد هذه الجلسة غداً في الساعة العاشرة.

قرار مجلس الوزراء السوري برئاسة فخامة الرئيس شكري القوّتلي، وحضور رئيس مجلس النواب، وحضور رئيس الأركان العامة ورؤساء الشعب في الأركان.

المرحلة الأولى:

أولاً: يعقد اجتماع بين الرئيسين وممثلين عن الحكومتين يعلن فيه الاتفاق على ما يلي:

- ١ - توحيد مصر وسورية في دولة واحدة اسمها «الجمهورية العربية المتحدة».
- ٢ - يكون نظام الحكم في هذه الدولة جمهورياً ديمقراطياً رئاسياً.
- يتولى السلطة التنفيذية رئيس الدولة، يعاونه وزراء معينون من قبله، ويتولى السلطة التشريعية مجلس تشريعي واحد ينتخب انتخاباً مباشراً من قبل الشعب.
- ٣ - أ) - إعداد مشروع دستور مؤقت يمارس وفقه الرئيس سلطاته ريثما يتم نفاذ الدستور الدائم.
- ب) - أو تفويض الرئيس بإصدار الدستور المؤقت.
- ٤ - دعوة المجلسين التشريعيين للتصويت على هذه المقررات وترشيح رئيس الدولة.

- ٥ - استفتاء الشعب في قرارات المجلسين ودعوته لانتخاب رئيس الدولة.
- ثانياً: يجتمع المجلسان التشريعيان في وقت واحد في دمشق والقاهرة.
- أ) للتصويت على مقررات الحكومتين.
- ب) لترشيح رئيس الدولة.

ثالثاً: يستفتى الشعب في مصر وسورية على مقررات المجلسين وينتخب رئيس الدولة.

رابعاً: إثر ظهور نتيجة الاستفتاء:

أ) يمارس الرئيس سلطاته فوراً، أو:

ب) يصدر الرئيس الدستور المؤقت ويباشر سلطاته فوراً.

المرحلة الثانية:

١ - وضع دستور دائم الدولة العربيّة المتحدة.

٢ - تكوين الاتحاد القومي.

٣ - إجراء انتخابات وفقاً للدستور.

٤ - العمل على توحيد مرافق الدولة.

التواقيع

أكرم الحوراني	صبري العسلي	خالد العظم	حامد الخوجة
خليل الكلاس	صلاح البيطار	فاخر الكيالي	شكري القوّتلي
أمين النفوري	أحمد عبد الكريم	هاني السباعي	مأمون الكزبري
مصطفى حمدون	أسعد هارون	صالح عقيل	عفيف البزري
			عبد الحميد السراج.

دمشق ٢٤ / ١ / ١٩٥٨ م

الوثيقة رقم (١٠)

قرار مجلس الوزراء السوري

(١٤/١/١٩٥٨م)

لَمَّا كان العرب، من حيث تكوينهم، أمة واحدة في الأصل والمصير، تشترك في اللغة والتاريخ والأمان والآمال، وقد تبلور هذا كله بمفهوم القومية العربيّة الذي أصبح واضحاً في جميع الأذهان.

ولَمَّا كانت القومية العربيّة روحاً لتاريخ طويل بين العرب في كافة أقطارهم، وحاضراً مشتركاً فيما بينهم ومستقبلاً مأمولاً.

ولَمَّا كانت الوحدة العربيّة غاية في ذاتها ووسيلة لتحرير الأمة العربيّة وتطويرها. ولما كانت الوحدة بين الجمهوريتين العربيّتين سورية ومصر لم تعد مجرد رغبة جامحة وحسب، وإنما أصبحت ضرورة قومية تملّوها وتحتّمها الحاجات الأساسية في كلّ من الجمهوريتين.

ولَمَّا كانت الإرادة في توحيد القطرين قد أعلنت رسمياً من قبل ممثلي مجلسي الأمة العربيّة في مصر وسورية، في الجلسة التاريخية الكبرى التي انعقدت في مجلس النواب السوري يوم الثامن عشر من تشرين الثاني (نوفمبر) / ١٩٥٧م، وتأيدت بالقرار الصادر في اليوم نفسه عن مجلس الأمة المصري.

ولما كانت الظروف أضحت مؤاتية، وكان الواجب يدعو لأن تتخذ الخطوات العملية الفعالة في سبيل تحقيق هذه الإرادة.

فإن مجلس الوزراء، المنعقد بتاريخ ١٤/١/١٩٥٨م برئاسة فخامة رئيس الجمهورية وحضور جميع الوزراء، تنفيذاً لإرادة الشعب العربي، يقرر المضي في الإجراءات الفعالة التي من شأنها الإسراع بإقامة الدولة العربيّة الواحدة بين مصر وسورية.

التواقيع

فاخر الكيالي هاني السباعي حامد الخوجة خالد العظم صبري العسلي
صالح عقيل أسعد هارون صلاح الدين البيطار خليل الكلاس مأمون الكزبري،

الوثيقة رقم (١١)

كتاب فخامة الرئيس شكري القوّتلي
إلى سيادة الرئيس جمال عبد الناصر

بتاريخ ٢٤ جمادى الثانية ١٣٧٧هـ
١٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٨م

سيادة الأخ الرئيس جمال عبد الناصر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد فأبعث إليكم بأخلص التحية الأخوية راجياً أن تكونوا متمتعين بتمام الصحة وكامل السعادة والهناء.

سيحمل إليكم كتابي هذا وزير خارجيتنا الأخ صلاح الدين البيطار، وسيعرض على سيادتكم القرار التاريخي الذي يحمل في طياته آمالنا وآمال الأمة العربيّة، ويهدف إلى تحقيق الوحدة التامة الكاملة بين بلدينا، والبحث في الوسائل المحققة لهذا الهدف الجليل. وإنها لساعة تاريخية ذهبية موفقة تلك التي سيعلن فيها تنفيذ هذه الخطوة المباركة، لتكون قدوة خيرة للشعوب العربيّة في مختلف أقطارها، لجمع كلمتها وتوحيد صفها إن شاء الله.

ولا أشك في أن ما سينقله إلى سيادتكم الأستاذ البيطار سيلقي لديكم القبول الحسن والاستجابة المحببة، لا سيما وأنكم كنتم دوماً السباقين إلى العمل في سبيل الوحدة العربيّة وفي سبيل مجد العرب وعزتهم.

وإنني أغتنم هذه المناسبة السعيدة لأبعث إلى سيادتكم بأصدق ما أرجوه لكم من عزٍّ وهناء. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

دمشق في ٢٤ جمادى الثانية ١٣٧٧هـ

١٦ كانون الثاني ١٩٥٨م

التوقيع
شكري القوّتلي

الوثيقة رقم (١٢)

جواب سيادة الرئيس جمال عبد الناصر
على كتاب فخامة الرئيس شكري القوّلي

فخامة الأخ الرئيس شكري القوّلي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

فقد تسلمت رسالة فخامتكم الرقيقة، والتي عبرتم فيها عن نبيل مشاعركم ومشاعر الشعب السوري الشقيق نحو الوحدة التامة الكاملة بين بلدينا، تلك الوحدة التي نعتبرها، بل يعتبرها كلُّ عربي حرٍّ أملته النهائي من أجل تحقيق عزة العرب وكرامتهم وتوحيد صفوفهم وجمع كلمتهم.

وإني أنتهز المناسبة السعيدة لأوضح لفخامتكم بأننا قد تبادلنا الرأي مع السيد صلاح الدين البيطار، بالصراحة المبنية على الحقِّ والإيمان بالمبادئ.

وإنه ليسعدني أن أبعث لفخامتكم محضراً بما تم في المباحثات بين السيد صلاح الدين البيطار وبيننا والتي كان رائدنا فيها تحقيق وحدتنا.

وإني إذ أنتهز هذه الفرصة لأعرب لسيادتكم عن أصدق تمنياتي لكم بالصحة والسعادة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

القاهرة في ٣٠ (جمادى الآخرة) سنة ١٣٧٧ هـ

الموافق في ٢٠ (يناير) سنة ١٩٥٨ م

المخلص

جمال عبد الناصر

الوثيقة رقم (١٣)

رياسة الجمهورية

مكتب الرئيس

الشعار المصري

محضر بنتيجة الأبحاث

التي أجراها سيادة وزير خارجية سورية

السيد صلاح البيطار مع سيادة الرئيس جمال عبد الناصر

في ٢٠ / ١ / ١٩٥٨ م

تم الاتفاق على النقاط التالية خلال الاجتماعات المشتركة التي عقدت بين سيادة الرئيس جمال عبد الناصر وسيادة وزير خارجية سورية السيد صلاح البيطار، والمفوض من قبل الحكومة السورية بموجب قرار متخذ في مجلس الوزراء السوري لبحث توحيد القطرين العربيين مصر وسورية.

أولاً: شكل الاتحاد

يكون نظام الحكم في الدولة العربية المتحدة جمهورياً رئاسياً، ويتولى السلطة التنفيذية رئيس الدولة يعاونه وزراء معينون من قبل الرئيس. ويتولى السلطة التشريعية مجلس تشريعي واحد ينتخب انتخاباً مباشراً من قبل الشعب.

ثانياً: المراحل التنفيذية المقترحة لتوحيد البلدان

المرحلة الأولى:

- ١ - يعقد الاجتماع بين الرئيسين وممثلين عن الحكومتين لإعلان قيام الدولة العربية المتحدة، استناداً إلى قرارات المجلسين التشريعيين في مصر وسورية.
- ٢ - يجتمع المجلسان التشريعيان، في وقت واحد في دمشق والقاهرة، لإصدار القرارات الآتية:
 - أ - قيام الدولة العربية المتحدة.
 - ب - ترشيح رئيس الدولة العربية المتحدة.

ج - تفويض رئيس الدولة العربيّة المتحدة إصدار دستور مؤقت يمارس وفقه سلطاته لحين وضع الدستور الاتحاد الدائم.

٣ - استفتاء الشعب في مصر وسورية على القرارات التي أصدرتها المجالس التشريعية.

٤ - على إثر ظهور نتيجة الاستفتاء، يعلن الرئيس الدستور المؤقت ويباشر سلطاته فوراً.

المرحلة الثانية:

١ - وضع دستور دائم للدولة العربيّة المتحدة.

٢ - تكوين الاتحاد القومي.

٣ - إجراء انتخابات وفقاً للدستور.

٤ - العمل على توحيد مرافق الدولة.

الوثيقة رقم (١٤)

الاجتماع التاريخي المشترك

لبحث أسس الوحدة بين مصر وسورية

في يوم الجمعة الموافق ١١ رجب سنة ١٣٧٧هـ الموافق ٣١ من يناير سنة ١٩٥٨م، اجتمع بقصر الجمهورية بالقبة الجانب المصري برئاسة السيد الرئيس جمال عبد الناصر رئيس جمهورية مصر، وعضوية السادة: عبد اللطيف محمود البغدادي رئيس مجلس الأمة، وزكريا محيي الدين وزير الداخلية، وحسين الشافعي وزير الشؤون الاجتماعية والعمل، والفريق عبد الحكيم عامر وزير الحربية، وكمال الدين حسين وزير التربية والتعليم، والدكتور نور الدين طرّاف وزير الصحة العمومية، وفتحي رضوان وزير الإرشاد القومي، والدكتور محمود فوزي وزير الخارجية، والدكتور كمال رمزي أستيئو وزير التموين، وعلي صبري وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية، وأنور السادات وكيل مجلس الأمة، ومحمود رياض سفير مصر في سورية.

والجانب السوري برئاسة فخامة الرئيس شكري القوّتلي رئيس جمهورية سورية، وعضوية السادة: صبري العسلي رئيس مجلس وزراء سورية، خالد العظم نائب رئيس مجلس الوزراء، وحامد الخوجة، وفاخر الكيالي، ومأمون الكزبري، وأسد هارون، وصلاح الدين البيطار، و خليل الكلاس، وصالح عقيل، واللواء أ. ح. عفيف البرزي.

استهل السيد الرئيس جمال عبد الناصر هذا الاجتماع ببيان الغرض منه مرحباً بالسادة الأعضاء راجياً لهم كل توفيق.

ثم أعقبه فخامة الرئيس شكري القوّتلي، فشرح للسادة الأعضاء بأن كلا منهم يقدر أعظم التقدير السرور الذي نشعر به جميعاً لحضور هذا الاجتماع التاريخي، الذي يرمي إلى هدف عظيم، ذلك الهدف الذي نعتقد أنه كان نتيجة جهاد طويل. ففي هذه الدقائق الذهبية التي أتاحها لنا الله سبحانه وتعالى، نرجو أن نستمتع بوحدة كاملة شاملة تتعلق بالعزة والسيادة وذلك بعد تحطيم القيود والسلاسل. ونعتقد أننا بالروح الطيبة التي تسود مجتمعكم يمكننا وضع نواة لوحدة عربيّة واحدة شاملة، نواة أساسية تشمل البلاد وليست من قبيل التجربة. وعلى ضوء هذا الوضع الخاص

بنواة الوحدة العربيّة، فإننا نرجو كل خير لسائر البلاد العربيّة والعالم العربي الذي يمكنه بكل سهولة الانضمام إلى وحدتنا، على أن نسعى برفع القيود التي تفرق بيننا وبين البلاد العربيّة حتى تصبح هذه الأمة واحدة، وتصبح خير أمة أخرجت للناس.

على هذا الأساس، وبالروح التي لمسناها في دمشق جئنا إلى هنا لإعلان هذه البشري السعيدة، ولنطمئن أرواح شهدائنا ونضع أسساً لأجيالنا تكون لها فروع في المستقبل تضيء على العالم العربي. نحن متفقون في سياستنا الخارجية وسياستنا الداخلية، متفقون في اتجاهاتنا وأهدافنا، ونريد كما هو منتظر وضع مواد تكون صادرة عن قلوبنا، منقوشة في صدورنا. لقد جئنا إلى هنا بقصد وحدة شاملة صادرة عن إرادتنا، وحدة تكون قائمة على أسس قوية، والشعبان المصري والسوري متفقان بإرادتهما واختيارهما لإعلان هذه الوحدة، التي لم يسبق لها مثيل والتي سيكون لها شأن كبير في جميع نواحي العالم.

لقد عرضت أبحاث السيد صلاح البيطار على مجلس الوزراء السوري فوافق المجلس عليها، وفوضنا الشعب بالاتفاق على أسس قوية الجانب متينة البنين حتى لا تزعزحها أعاصير الزمان أو تؤثر عليها أية تأثيرات خارجية أو داخلية. نحن نجل هذه الوحدة وعلى ضوء هذه الوحدة، ندخل في أبحاثنا.

السيد الرئيس جمال عبد الناصر: إننا ما كنا نتصور أن هذا الحلم الذي كنا نحلم به سيتحقق بهذه السرعة. كان حديثي الطويل مع فخامة الرئيس شكري القوّتلي بشأن الوحدة العربيّة. لقد قرأت كتباً عن الوحدة العربيّة، وتنادي هذه الكتب بالوحدة العربيّة، وتناولت المقارنة بين مصر وسورية. وحينما اتصلت من جديد تبين لي عن شعور وعن إيمان صادق أن القومية العربيّة قد غرست في مصر. القومية العربيّة شيء ليس له حد، لا يستطيع أي إنسان أن يضع يده عليه. لقد كانت زيارة الوفد المصري إلى سورية عاملاً من العوامل التي حركت الشعور بالحاجة إلى الوحدة العربيّة، التي نرجو أن تكون خيراً على الشعب العربي في سورية وفي مصر، تلك الوحدة التي تجمع بين البلدين، وإن الوقت قد حان لوضعها وضع التنفيذ.

كنت أهاب هذه العملية، ولكنني رأيت أن الوضع الدولي الحالي هو أنسب الأوقات لوضعها موضع التنفيذ، ولكنّ هناك نواحي أخرى؛ فإذا كان الموقف الدولي يساعد على تحقيق الوحدة العربيّة في الوقت الحالي، فإن هذا الموقف الدولي قد يعاكس الوحدة في المستقبل، على أن من العوامل الهامة هو التجاوب

الذي حدث بين الشعب في سورية والشعب في مصر، والصلابة التي امتاز بها كل من الشعبين في مقابلة الأحداث، وعدم التأثر بالتهديد أو الملاينة للوعيد، وقد ذلت هذه النواحي جميع الصعاب، وليس أمامنا الآن إلا أن نسير حتى نحقق الأهداف التي نصبو إليها لخير الشعيين.

هذه عملية ثورية، والقوى الأجنبية تحاول أن تفكك هذه الوحدة، والدستور سهل جداً ولكن تطبيقه قد يكون صعباً.

وقد يكون صعباً، ولكن تطبيقه سهل.

هناك عوامل خارجية، غير أننا، بوحدتنا وبالتجربة التي مرت بنا، يمكننا أن نصمد أمام جميع العوامل وأن لا يتزعزع الشعب أمام المؤثرات.

فخامة الرئيس شكري القوّتلي: تساءل فخامته عن كيفية إمكان إخراج هذا العمل، وقال: إننا نريد إظهاره للعالم ونريد تنفيذه على أن تبحث كل الأسس التي عملناها، دولة أو جمهورية عربية موحدة أو متحدة، أمامها مجلس وزراء يعينون من قبل الرئيس. يجب إعلان الأسس في كل من المجلسين النيابيين في مصر وفي دمشق، في اجتماع يحضره رئيس الجمهورية، بعد مصادقة المجالس النيابية على هذه الأسس، وبعد تأييد الشعب لهذا الدستور، والرئيس الواحد. سوف يكون لهذه الدولة نظام واحد ومجلس واحد وحكومة واحدة، مجلس تشريعي في كل من البلدين، تعيين حاكم إقليمي لكل إقليم وإلى جانبه مجلس تشريعي. هذه الأسس خير من المواد التي ينص عليها الدستور المؤقت، فالأسس الرئيسة خير من البحث في مواد تفصيلية.

السيد صبري العسلي: إنني أوافق على التلخيص الذي تفضل ببيانه فخامة الرئيس وأضيف إليه نقطتين: الأولى: خاصة بتفويض الرئيس حق إصدار الدستور والاستفتاء. وإنه من الخير وجود التفويض بدلاً من عرض الدستور للاستفتاء. وتعديل الدستور لا يتم إلا بالطريقة والأداة التي صدر بها، فإذا ما صدر الدستور بالاستفتاء فإنه يجب الرجوع للاستفتاء بشأن أي تعديل، أما إذا أصدره الرئيس فيكون له حق تعديله.

السيد الرئيس جمال عبد الناصر: نحن لا نضع في حسابنا أن يكون الدستور من مواد مختصرة، ولا أظن أن هناك فرصاً للتعديل، لأنه ليس من الفائدة أن يعدل الدستور في المستقبل. من الممكن ظهور بعض قوانين تحقق الأهداف، وقد يكون من الأنسب أن يجيء الدستور نتيجة محادثات أولي الأمر في كل من البلدين حتى يصبح أكثر قيمة، كما أن موافقة الشعب تعطيه مهابة، والأفضل أن يكون هناك

استفتاء فيكون الدستور وليد رغبة الشعب. ومعنى هذا أن الدستور الذي يأتي نتيجة استفتاء الشعب يكون قوياً مهاباً.

السيد الفريق عبد الحكيم عامر: رأيي أن يكون الاستفتاء في أضيق الحدود. فخامة الرئيس شكري القوّتلي: النقطة الهامة فقط هي التي يجري عليها الاستفتاء دون المواد التي ليست لها أية أهمية. (ورأى فخامته أن أسس الوحدة يمكن تلخيصها في عشر مواد فقط تتضمن نظم الدولة).

السيد الرئيس جمال عبد الناصر: هذا الدستور الذي سيُستفتى عليه الشعب هو أساس الوحدة.

السيد صبري العسلي: كان في فرنسا دستور مؤقت يتكون من مواد قليلة. السيد الرئيس جمال عبد الناصر: كان في مصر دستور مؤقت أيضاً يتألف من مواد قليلة.

فخامة الرئيس شكري القوّتلي: إذا اتفقنا على ذلك، فإنه يجب أن تكتب النصوص لإقرارها. أما موضوع الدستور فيجب أن تكون قوية - ثم أشار سيادته إلى الاستفتاء على الأسس وأنه لا يمكن الإقرار بهذا التطويل - فالاستفتاء على الدستور قد يأتي شخص ويعترض على إحدى مواد. وهذه التفاصيل تعرض على مجلس الأمة. وإذا عدل الدستور فبعضها سيكون أساسياً والبعض الآخر يكون تفصيلياً، فإذا أمكن وضع المواد بالشكل العام، ويطلب إلى السيد الرئيس المقبل شرح هذه المواد بمواد تكميلية ووضع تفصيل للدستور الذي يقبله الشعب.

السيد الرئيس جمال عبد الناصر - أشار إلى النقاط الخاصة بالبلدين وأنها تساعد على عدم البلبلة، وتطمئن الدولة. ثم تكلم سيادته عن المجلس التشريعي واختصاصاته، وأنه يجب التحديد من الآن، تحديد اختصاصات رئيس الجمهورية وحدودها، يجب توضيحها من الآن، وتوضيح هذه النواحي الحساسة يضيفي على الدستور قوة أكبر، يجب إيضاح الاختصاصات في الدستور، كالنواحي المالية والإدارية والاجتماعية، عملاً على إيجاد حالة استقرار ومنعاً من بلبلة الأفكار.

فخامة الرئيس شكري القوّتلي - رأى سيادته أنه من الممكن اختصار مواد الدستور إلى ٢٠ بدلاً من ٦٠ مادة مثلاً.

السيد الرئيس جمال عبد الناصر - رأى سيادته أن يتضمن الدستور جميع المبادئ حتى يطمئن الناس على مصالحهم.

السيد الفريق عبد الحكيم عامر - تكلم سيادته عن قبول الشعب للوحدة، وأن الدستور المؤقت سيكون في فترة الانتقال، وأن كل أهدافه هو تطمين الجميع.

الجانب السوري: هذا الدستور إذا استُفتي بشأنه فقد تقضي الحاجة بتعديله، وقد عارض في بعض مواد هذا الدستور (كحالة الطوارئ مثلاً)، كما أن هناك حالات أخرى قد ظهر صعوباتها. يجب أن يكون الشعب مطلعاً على صلاحية الرئيس عالمياً بالخطوط العريضة - اتفاق الرئيسين والحكومتين على دستور مؤقت للدولة الموحدة - جواز تعديل هذا الدستور بموافقة الرئيس. أما الاستفتاء فهو أن يطلب من الشعب الرأي على نظام الحكم - الاتحاد - نظام يختلف عن النظام الرئاسي. الوزراء يكونون مسؤولين أمام الرئيس أو أمام الرئيس والمجلس التشريعي - خلاف في بعض التفاصيل. فكرة عامة على خطوط الدستور، وأن الدستور المؤقت هو الذي يمكن تعديله. إطلاع الشعب على أسس التوحيد وانتخاب الرئيس - ستكون الأسس الهامة للدولة هي التي أعلنت. أما الدستور المؤقت فليس شيئاً منزلاً بل يجيز تعديله وي طرح على الشعب للاستفتاء - أربع أو خمس مواد تتعلق مثلاً بوحدة الشعب، ومَنْ الذي يتولى السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية - صلاحية الرئيس.

الجانب السوري: بعد أن يصدر الدستور يجوز أن تضطربنا الحوادث إلى تعديله، وإن فكرة التعديل يجب النص عليها وإلا فإنه سيكون هناك نوع من الخطورة، يجب أن يكون في متناول أيدينا تعديل هذا الدستور حتى يستبدل بغيره، يجب مناقشة الفكرة. إن هذا الدستور ستكون له قيمة كبيرة إذ عرض على الشعب ووافق عليه. يجب إعلان المبادئ الأساسية التي يقوم عليها الدستور.

الجانب السوري أيضاً: إنني أرى عدم عرض الدستور - أرى تفويض الرئيس في إصدار دستور على أن يعرض هذا الدستور على الشعب.

السيد الرئيس جمال عبد الناصر - رأى سيادة الرئيس أنه من الممكن الأخذ بوجهات النظر المختلفة. الحكومتان اتفقتا على أن هذا الدستور يكون بموافقة المجلس التشريعي بأغلبية ٣/٢ الأعضاء، والاستفتاء يكون على الوحدة - الحكم الرئاسي - انتخاب الرئيس، ثم يظهر الدستور بموافقة من الحكومتين، وبذلك نكون قد حققنا كل الرغبات.

السيد علي صبري - تساءل سيادته عما إذا كان يجوز في هذه الحالة مناقشة الدستور وتعديله.

الجانب السوري: الحكومتان تعرضان الدستور على المجلسين وعلى الشعب ويمكن تعديله، والمجلس يكون قد وافق ضمناً على هذا الدستور - خصوصاً وهناك رأي بأن الدستور لا يجوز أن يعرض على المجلسين الحاليين لأن مدتهما ستنتهي عند بدء العمل. البحث في تنظيم السلطة، وأعتقد أنه يمكن البدء بذلك في المجلسين غداً.

السيد الرئيس جمال عبد الناصر: أنا أفهم أن كل ما سيعرض على المجلسين هو بيان خطوط وليست أموراً تعرض على المجلسين - وسيكون الإعلان في المجلس قطعاً على أساس المواضيع التي اتفقنا عليها، وأن (الحكومتان) اتفقتا على الدستور المؤقت بعد الاستفتاء.

فخامة الرئيس شكري القوّتلي: بدون أخذ الآراء وبدون تصويت.

السيد علي صبري: ستعرض ثلاثة أمور للتصويت.

الجانب السوري - أشار إلى القسم بالعمل على الوحدة - العمل البدائي هو عمل تنفيذي تقوم به الحكومة، وعلى الأخص بناءً على رغبة المجلس النيابي سيما في هذا الأمر بالذات الذي يعرض على المجلس النيابي. أما المسائل الأخرى التي تنظم الأوضاع المقبلة فليست من اختصاص المجالس النيابية، بل تكون نتيجة استفتاء الشعب. الدستور المؤقت ينظم الدستور السوري ويعدله إلى أن يأتي الدستور. الاتفاق على قيام الدولة العربية الموحدة هو الذي يعرض على المجلس النيابي، شأنه في ذلك شأن الاتفاقات الأخرى التي تعرض على المجالس النيابية.

إن تحقيق الوحدة حدث عالمي، ونريد أن نأخذ بعين الاعتبار المبادئ الأساسية التي قامت عليها الوحدة.

الجانب السوري أيضاً - التأمين على ناحية التصويت على هذه الوحدة وناحية الإجراءات التي تكون طبيعية.

السيد عبد اللطيف البغدادي: هذه الخطوات، طبقاً للدستور المصري، تعرض على مجلس الأمة للموافقة عليها، ومن المستحسن أن تكون العلاقات واضحة، حتى لا تتزعزع الثقة. سلطات المجلس التشريعي يجب أن تكون واضحة وكذلك اختصاصات السلطة التنفيذية. أما بعض النقاط الأخرى فيمكن النظر فيها على أن لا يكون فيها أي لبس بل اطمئنان ويكون هناك تجاوب بين الشعبين.

السيد الفريق عبد الحكيم عامر: الذي أفهمه أنه لن يكون هنا تعديل. والوضع

السوري يقضي باستفتاء الشعب على الأسس الهامة - الوحدة - الحكم الرئاسي - عملية الدستور المؤقت. يجب أن يكون الشعب على بينة من الدستور ويصدر باتفاق بين الحكومتين، تنظيم العلاقات - إعلان الدستور قبل الاستفتاء، البيان الذي يعرض بالمجلس النيابي يشمل النقط وكل ذلك قد يفي بالغرض.

السيد صبري العسلي: إنني أرى عدم تعقيد الأمور.

الجانب السوري: في حالة الانتقال لا يمكن الأخذ بالتفاصيل. الدستور يعين المجتمع الجديد، والدستور المؤقت عبارة عن دستور خاص.

فخامة الرئيس شكري القوّتلي - رأى سيادته أن يكون الاستفتاء على النقط الأساسية، والبيان الذي سيصدر سيكون من قبل الرئيسين، وإعلانه في المجلسين سيكون له وقع أكثر من وقع توزيعه على الصحف، وسيكون الاستفتاء يوم (...). فبراير سنة ١٩٥٨ م.

من الجانب السوري - جميع الأمور يتفق عليها، وأرى عدم ضرورة إصدار دستور مؤقت.

من الجانب السوري أيضاً - الحكومتان قد اتفقتا على النقط الأساسية للوحدة - موقف الشعب من الدستور المؤقت. المجلس التشريعي هل هو ضروري، أو هل هناك طريقة أخرى تجعل رئيس الجمهورية يصدر القوانين؟. إعطاء رئيس الجمهورية حق التشريع. أساس النظام. الوحدة تكون مركزية. حكم إقليمي في مصر وحكم إقليمي في سورية. التشريعات في كل من البلدين لحين تعديلها. ضرورة المجلس التشريعي أو الاستعاضة عنه بالحكومة نفسها. حكومة في مصر وحكومة في سورية، أو هل يطبق نظام الحكم الفيدرالي، أم أنه في هذه الفترة لا يكون هناك مجلس إقليمي. والحكومة الإقليمية عبارة عن مجلس إقليمي واحد.

السيد الرئيس جمال عبد الناصر - أشار إلى أن الانتخابات في مصر تمت منذ ستة شهور، وأنه في الواقع فإن الموقف بالنسبة للمجلس في مصر يختلف عنه في سورية. ورأى سيادته بأن يكون عدد المجلس أكبر من ١٥٠ عضواً بحيث يكون شاملاً وممثلاً للجميع نظراً للعامل النفسي الذي سيحدث بعد حل المجلس الذي كانت مدته خمس سنوات. فالوحدة معناها قرار بحل مجلس الأمة. إيجاد مجلس تشريعي يتألف من أكبر عدد من خلاصة الناس الموجودين الآن في مجلس الأمة وفي المجلس النيابي بسورية. أما بالنسبة للحكم الإقليمي فتكون حكومة مركزية في

القاهرة. نخشى أن يكون هناك نوع من القلق. انفصال بين الحكومة المركزية وسورية، والواقع، إنه كان من الممكن وجود حكومة واحدة لولا الوضع الجغرافي. أما اختلاف القوانين واختلاف الشؤون الاقتصادية فأرى أن الوصول إلى وحدة اقتصادية سيمر فترة من الزمن لن تقلّ عن خمس سنوات، إذ لا يمكن لأي وزير اقتصاد مباشرة القوانين في مصر وفي سورية على السواء. الوحدة في المرحلة الأولى ستكون في السياسة الخارجية والسياسة العسكرية، فمثلاً شؤون الأمن فإن وزير الداخلية لا يمكن معرفة حالة الأمن في سورية، وكذلك في الخدمات القروية والشؤون الصحية وشؤون التعليم، ولن نصل إلى هذا إلا بعد مضي سنوات.

ثم أشار سيادته إلى النظام في مصر وإلى النظام في سورية، وتساءل عما إذا كان من الممكن تلافي هذه العيوب. لم تكن هناك فكرة للحكم الإقليمي. عدم إمكان تتبع الأمور. ولا بدّ أن يكون هناك رجال مسؤولين في نفس المكان للبت في هذه الأمور بحيث لا يحصل أي توقف نتيجة لهذه الوحدة.

من الجانب السوري: يترك ذلك للزمن.

السيد الرئيس جمال عبد الناصر: إيجاد نظام اللامركزية بالنسبة للخدمات.

السيد صبري العسلي: نحن نوافق على الحكم الإقليمي. والمثل الأعلى هو إيجاد حكومة مركزية واحدة. مجلس تشريعي إقليمي.

السيد الرئيس جمال عبد الناصر: يوجد في الهند حوالي ٢٦ إقليمًا، ولكل إقليم حاكم، والحكومة تتعامل مع المجلس الإقليمي بحيث لا يترك بعيداً عن الرتبة.

من الجانب السوري - أشار إلى تعيين وزراء للتنسيق والتوجيه والتنفيذ.

السيد الفريق عبد الحكيم عامر: التنفيذ متروك لحاكم الإقليم، ويكون للوزير الإشراف على التنفيذ. والوزراء يتناقشون مع الرئيس لأنهم هم المشرفون على التنفيذ، وهم مسؤولون عنه سواء في مصر أو في سورية. والحكومة المركزية هي المسؤولة أخيراً.

الجانب السوري: من الذي يقر الميزانية.

فخامة الرئيس شكري القوّتلي: وزير المالية مسؤول عن الميزانية في مصر وفي سورية.

السيد الفريق عبد الحكيم عامر: في مصر وفي سورية تعرض على وزير المالية. السيد الرئيس جمال عبد الناصر: مجلس الأمة يعاون الحكومة وهو يساعد على

ربط البلد. وأنه بمجرد وجود المجلس التشريعي مكوناً من ٣٥٠ عضواً سيعاون الحكومة. إن هذه المجالس تتحمل المسؤولية إلا إذا كانت هناك ظروف أخرى.

الجانب السوري: القوانين القائمة في مصر والقوانين القائمة في سورية يجب أن تعدل، إلا إذا استعمل رئيس الدولة صلاحيته وأصدر تشريعات يعرضها على المجلس.

السيد الرئيس جمال عبد الناصر - أشار إلى الوحدة والتحزب والقوانين. السيد عبد اللطيف البغدادي: رأيي أن هذه القوانين تعدل في المجالس التشريعية.

السيد الرئيس جمال عبد الناصر: الوحدة تساعد كثيراً، ومن المصلحة أن نسمع بعض الآراء، وطبعاً من الممكن إصدار تشريعات في غيبة البرلمان على أن تعرض على المجلس التشريعي.

الجانب السوري - أشار إلى تحديد صلاحية المجلس وشكله على أن لا تتعارض مع المجالس التشريعية. من الممكن أن يكون هناك نائب وزير. الوزراء هم المتفدون ويكون لهم نواب وزراء.

الجانب السوري أيضاً: هل سيكون للمجلس الإقليمي سلطة أم أن السلطة ستكون للوزير.

الجانب السوري أيضاً: الحكومة ستكون مسؤولة عما يحدث مستقبلاً. الحكومة المركزية هي التي تدرس الموضوع من جميع نواحيه، أما السلطات المحلية فما عليها إلا أن تنفذ ما يطلب منها تنفيذه، ولا يجوز لهذه السلطات المحلية وضع ميزانيات من نفسها. الحكومة المحلية تتولى فقط تنفيذ ما تطلبه الحكومة المركزية. السيد الرئيس جمال عبد الناصر - رأيي أن المرحلة الأولى التي نبدأ فيها بالتوحيد تتعلق بتنظيم الأوضاع.

الجانب السوري - المجلس الإقليمي يعمل القوانين، والحكومة المركزية من وظيفتها تعديل هذه القوانين. فالقوانين موجودة وتتولى الحكومة الإقليمية تنفيذها.

السيد الفريق عبد الحكيم عامر: الحكومة المركزية تراقب تنفيذ القوانين.

الجانب السوري - مجلس الأمة المصري يقابل المجلس النيابي السوري - توسيع المجلس التشريعي - فكرة التماسك القومي إذا تعددت المجالس - المجلس الواحد - يجب إعطاء الوحدة حقها من التيسير - حكومة مركزية قوية ومجالس إقليمية تعطى فكرة استشارية.

السيد عبد اللطيف البغدادي - أشار إلى الوحدة - وضم الشعبين - مجالس مصر ومجالس سورية - كل شخصية تكون قائمة بذاتها. الفكرة ترمي إلى المساعدة وعدم الانفصال.

السيد كمال الدين حسين: وجود مجلس واحد له سلطة التشريع وينقسم إلى قسمين: أحدهما: في مصر والآخر في سورية ويجتمعان لعمل تشريعات الدولة. السيد الرئيس جمال عبد الناصر - أشار إلى أنه هناك اتفاق بالنسبة للحكومة المركزية والحكومات الإقليمية - حق التشريع في الدستور - المجلس التشريعي. الجانب السوري: إذا لم ينص على طريقة تعديل الدستور، وعلى ضوء التجربة تكون هناك مجالس تشريعية.

الجانب السوري أيضاً - أشار إلى أن ينص على أن يكون لرئيس الجمهورية، بناءً على اقتراح الحكومة المحلية، حق تعديل القوانين الإقليمية النافذة والقائمة.

السيد عبد اللطيف البغدادي: لقد خطونا خطوة في سبيل توسيع اختصاص رئيس الجمهورية في النواحي الإدارية، فمثلاً أصبح من سلطة رئيس الجمهورية تنظيم المصالح بنص المادة ١٣٧ من الدستور المصري. كما أن تعديل بعض القوانين أصبح من اختصاص رئيس الجمهورية بقرار منه بدلاً من تعديلها بقانون. الشؤون التي تصدر بقانون كالضرائب والاتفاقيات وغيرها، ويجب النظر في المسائل التي تصدر بقرار من رئيس الجمهورية.

الجانب السوري: يكون هذا أوفق، وهذا موجود فعلاً في المادة ٤٦ من الدستور المؤقت.

السيد علي صبري - أشار إلى البيان الذي سيصدر عن الاجتماع أمام المجالس النيابية يكون بتفصيل جزئي - إعلانه بعد الاتفاق على الدستور المؤقت.

فخامة الرئيس شكري القوتلي - أشار إلى أنه لن يوجد دستور مؤقت أو نظام مؤقت.

السيد عبد اللطيف البغدادي: الاتفاق على الوحدة - إصدار الدستور المؤقت بعد الاتفاق مع الحكومتين.

فخامة الرئيس شكري القوتلي - أشار إلى أن يصدر بيان ينص على أنه قد اتفقت الحكومتان على البيان الآتي - ويتضمن البيان الأسس ويكتفى بأربع أو خمس مواد.

السيد الفريق عبد الحكيم عامر - رأى إصدار بيان من الرئيسين على ما تم، ينص

على الاتفاق على الوحدة وعلى أسس الوحدة، والإدلاء ببيان في البرلمانين في وقت واحد بأسس الوحدة وشكلها ونظام الحكم - وأن يكون هناك دستور مؤقت اتفقت عليه الحكومتان في فترة الانتقال حتى يتم وضع الدستور الجديد.

السيد صبري العسلي - يرى الموافقة على الترشيح والموافقة على الاستفتاء مع إعداد بيان تفصيلي بما تم الاتفاق عليه.

السيد الفريق عبد الحكيم عامر - رأى إخطار المجلسين بما تم الاتفاق عليه. فخامة الرئيس شكري القوتلي - رأى سيادته أن يكون البيان خاصاً بالنقط الأساسية التي تم الاتفاق عليها أو على وجه أصح بالنقط التي تعرض للاستفتاء، وهذا البيان الذي يصدر باتفاق الرئيسين والوزراء كان يتضمن كذا وكذا، من مبادئ الدستور الأساسية. هذه المبادئ قد اتفق عليها وهي التي ستعلنها وتلخص بأن استفتاء سيجري على الأسس التي تم الاتفاق عليها، إنما في البيان يجب أن تذكر تفاصيل هذه الأسس.

السيد علي صبري - رأى أن هناك نقطة واحدة تستدعي التفسير - هل سيتخذ المجلسان قرارات الوحدة في نفس الجلسة على أساس قرار الوحدة والموافقة على البيان.

فخامة الرئيس شكري القوتلي: إما أن تكون هناك موافقة أو عدم موافقة. وعندما أقترح وأرشح فإنني أعرض الاقتراح على مجلس الأمة المصري ليوافق على الترشيح.

السيد الرئيس جمال عبد الناصر: إننا نبحث الآن مسألة الوحدة وأساسها، واجتماعنا الآن لا بد وأن تكون له نتيجة مثمرة. ما هي المسائل التي ستعرض للاستفتاء. والدستور المؤقت؟ الحكومتان اتفقتا على الدستور المؤقت.

الجانب السوري - اقترح أن يصدر غداً بيان يتضمن قراراً من الرئيسين والحكومتين بشأن توحيد الدولتين في دولة عربية واحدة - واسم هذه الدولة - نظام الحكم فيها رئاسي ديمقراطي - وتطرح هذه القرارات على مجلس الأمة المصري ومجلس النواب السوري - نذهب إلى المجلسين ببيان هذه القرارات لإحاطة المجلسين علماً بها، واتخاذ قرار بشأنها بقصد توحيد الدولتين، وإن (الحكومتان) شرعنا في إعداد دستور مؤقت سيداع قبل الاستفتاء وترشيح رئيس الجمهورية.

السيد الرئيس جمال عبد الناصر: الآن وقد انتهينا إلى الاتفاق، فإنني أرى تأليف

لجنة من السادة: الفريق عبد الحكيم عامر، وفتحي رضوان، وعلي صبري، والسيد محمود رياض، سفير مصر في سورية، لإعداد نقاط البيان، وذلك بالاتفاق مع بعض السادة وزراء الجانب السوري وهم صلاح الدين البيطار، وفاخر الكيالي، واللواء أ.ح. عفيف البزري، وذلك لإذاعة هذا البيان غداً السبت أول فبراير سنة ١٩٥٨ م.

السيد علي صبري: الاتفاق على الأسس وإعداد البيان.

وقد انتهت الجلسة في الساعة ١١,٣٠ مساءً على أن تجتمع الهيئة غداً السبت أول فبراير سنة ١٩٥٨ م في الساعة ١٢ ظهراً بقصر الجمهورية بالقبة.

وبعد أن رفعت الجلسة، اجتمعت اللجنة الفرعية المشار إليها لدراسة وإعداد نقاط البيان على ضوء ما دار في هذا الاجتماع من مناقشات، وقد أتمت اللجنة مهمتها وانتهى اجتماعها في الساعة العاشرة صباحاً.

الوثيقة رقم (١٥)

إعلان الجمهورية العربيّة المتحدة

في جلسة تاريخية عقدت في قصر القبة في القاهرة في ١٢ رجب سنة ١٣٧٧ هـ الموافق أول فبراير سنة ١٩٥٨ م، اجتمع فخامة الرئيس شكري القوّتلي، رئيس الجمهورية السورية، وسيادة الرئيس جمال عبد الناصر رئيس جمهورية مصر، بممثلي جمهوريتي سورية ومصر السادة: صبري العسلي، عبد اللطيف البغدادي، خالد العظم، زكريا محيي الدين، حامد الخوجة، أنور السادات، فاخر الكيالي، مأمون الكزبري، حسين الشافعي، أسعد هارون، الفريق عبد الحكيم عامر، صلاح الدين البيطار، كمال الدين حسين، خليل الكلاس، نور الدين طراف، صالح عقيل، فتحي رضون، اللواء عفيف البزري، محمود فوزي، كمال رمزي استينو، علي صبري، عبد الرحمن العظم، محمود رياض وهاني السباعي.

وكانت غاية هذا الاجتماع أن يتداولوا في الإجراءات النهائية لتحقيق إرادة الشعب العربي، ولتنفيذ ما نص عليه دستور الجمهوريتين، من إن شعب كل منهما جزء من الأمة العربيّة، لذلك تذكروا ما قرره كلٌّ من مجلس الأمة المصري، ومجلس النواب السوري، من الموافقة الإجماعية، على قيام الوحدة بين البلدين، كخطوة أولى، نحو تحقيق الوحدة العربيّة الشاملة، كما تذكروا ما توالى في السنين الأخيرة، من الدلائل القاطعة على أن القومية العربيّة كانت روحاً لتاريخ طويل، ساد العرب في مختلف أقطارهم، ولحاضر مشترك بينهم، ومستقبل مأمول من كل فرد من أفرادهم.

وانتهوا إلى أن هذه الوحدة، التي هي ثمرة القومية العربيّة، هي طريق العرب إلى الحرية والسيادة، وسبيل من سبل الإنسانية للتعاون والسلام، ولذلك فإن واجبهم أن يخرجوا بهذه الوحدة من نطاق الأماني إلى حيز التنفيذ، في عزم ثابت وإصرار قوي. ثم خلص المجتمعون من هذا كله إلى أن عناصر قيام الوحدة بين الجمهوريتين السورية والمصرية، وأسباب نجاحها، قد توافرت بعد أن جمع بينهما في الحقبة الأخيرة كفاح مشترك زاد معنى القومية وضوحاً وأكد أنها حركة بناء وتحرير وعقيدة وتعاون وسلام.

لذلك يعلن المجتمعون اتفاقهم التام، وإيمانهم الكامل، وثقتهم العميقة، في

وجوب توحيد سورية ومصر، في دولة واحدة، اسمها الجمهورية العربية المتحدة. كما يعلنون اتفاقهم الإجماعي على أن يكون نظام الحكم في الجمهورية العربية ديموقراطياً رئاسياً، يتولى فيه السلطة التنفيذية رئيس الدولة يعاونه وزراء يعينهم، ويكونون مسؤولين أمامه. كما يتولى السلطة التشريعية مجلس تشريعي واحد. ويكون لهذه الجمهورية علم واحد، يظل شعباً واحداً، وجيشاً واحداً في وحدة يتساوى فيها أبنائها في الحقوق والواجبات ويدعون جميعاً لحمايتها بالأنفس والمهج والأرواح، ويتسابقون لتثبيت عزتها، وتأكيد منعتها، وسيتقدم كلٌّ من فخامة الرئيسين شكري القوّتلي، وجمال عبد الناصر، ببيان إلى الشعب يلقي أمام مجلس النواب السوري، ومجلس الأمة المصري، في يوم الأربعاء ١٦ من رجب سنة ١٣٧٧هـ الموافق ٥ فبراير سنة ١٩٥٨م، بيسطان فيه ما انتهى إليه هذا الاجتماع من قرارات، ويشرحان أسس الوحدة التي تقوم عليها دولة العرب الفتية.

كما سيدعى الشعب في مصر وسورية إلى استفتاء خلال ثلاثين يوماً على أسس الوحدة وشخص رئيس الجمهورية.

والمجتمعون، إذ يعلنون قراراتهم هذه، يحسون بأعمق السعادة وأجمل ألوان الفخر، إذ شاركوا في الخطوة الإيجابية، في طريق وحدة العرب وتضامنهم، تلك الوحدة التي عاشت تملأ قلوب العرب كأمل مرموق، وهدف عظيم حقبة بعد حقبة وجيلاً بعد جيل.

والمجتمعون، إذ يقررون وحدة البلدين، يعلنون أن وحدتهم تتوخى جمع شمل العرب، ويؤكدون أن باب الوحدة مفتوح لكل بلد عربي يريد أن يشترك معها في وحدة أو اتحاد يدفع عن العرب الأذى والسوء ويعزز سيادة العروبة ويحفظ كيائها. والله نسأل أن يكلاً هذه الخطوة، وما يتلوها من خطوات بعين رعايته الساهرة، وبفضل عنايته السابغة، وأن يكتب للعرب في ظل الوحدة، العزة والسلام.

القاهرة في ١٢ من رجب سنة ١٣٧٧هـ
الموافق أول فبراير سنة ١٩٥٨م

الإجراءات والمبادئ التي سيعلمها الرئيسان شكري القوّتلي وجمال عبد الناصر

أولاً: سيقوم فخامة الرئيس شكري القوّتلي في المجلس النيابي السوري، يوم الأربعاء الموافق ٥ من فبراير سنة ١٩٥٨م، بترشيح السيد الرئيس جمال عبد الناصر رئيساً للجمهورية العربية المتحدة.

وفي نفس الوقت تصل رسالة من فخامة الرئيس القوّتلي إلى رئيس مجلس الأمة المصري، تتضمن ترشيح فخامته للسيد الرئيس جمال عبد الناصر رئيساً للجمهورية العربية المتحدة، ليتلوها السيد رئيس مجلس الأمة المصري على الأعضاء.

ثانياً: يتلو كل من الرئيسين شكري القوّتلي وجمال عبد الناصر أمام كل من مجلس النواب السوري ومجلس الأمة المصري المبادئ التالية:

١ - الدولة العربية المتحدة، جمهورية ديمقراطية مستقلة ذات سيادة، وشعبها جزء من الأمة العربية.

٢ - الحريات العامة مكفولة في حدود القانون.

٣ - الانتخاب العام حق للمواطنين على الوجه المبين بالقانون، ومساهماتهم في الحياة العامة واجب وطني عليهم.

٤ - يتولى السلطة التشريعية مجلس تشريعي، ويشترط أن يكون نصف الأعضاء على الأقل من بين أعضاء مجلس النواب السوري ومجلس الأمة المصري، يحدد عدد أعضائه ويتم اختيارهم بقرار من رئيس الجمهورية.

٥ - يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية.

٦ - الملكية الخاصة مصونة وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية، ولا تنزع الملكية إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وفقاً للقانون.

٧ - إنشاء الضرائب العامة أو تعديلها أو إلغاؤها لا يكون إلا بقانون ولا يعفى أحد من أدائها في غير الأحوال المبينة في القانون.

ولا يجوز تكليف أحد أداء غير ذلك من الضرائب أو الرسوم إلا في حدود القانون.

٨ - القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون، ولا يجوز لأية سلطة التدخل في القضايا أو في شؤون العدالة.

٩ - كل ما قرره التشريعات المعمول بها في سورية وفي مصر تبقى سارية المفعول في النطاق الإقليمي المقرر لها عند إصدارها.

ويجوز إلغاء هذه التشريعات أو تعديلها وفقاً للنظام الجديد.

١٠ - لا يترتب على العمل بهذا النظام الإخلال بأحكام المعاهدات والاتفاقيات الدولية المبرمة بين كل من سورية ومصر وبين الدول الأجنبية، وتبقى أحكام المعاهدات والاتفاقيات الدولية المعقودة بين سورية ومصر وباقي الدول سارية المفعول في النطاق الإقليمي المقرر لها عند إبرامها ووفقاً لقواعد القانون الدولي.

١١ - تبقى المصالح العامة والنظم الإدارية القائمة معمولاً بها في كل من سورية ومصر إلى أن يعاد تنظيمها وتوحيدها بقرارات من رئيس الجمهورية.

١٢ - يكون المواطنون اتحاداً قومياً للعمل على تحقيق الأهداف القومية، ولحث الجهود لبناء الأمة بناءً سليماً من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتبين طريقة تكوين هذا الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية.

١٣ - يتولى رئيس الجمهورية إعداد دستور الجمهورية العربية المتحدة وعرضه للاستفتاء، وتتم الموافقة بأغلبية الأصوات الصحيحة للمشاركين في الاستفتاء.

الوثيقة رقم (١٦)

خطاب الرئيس جمال عبد الناصر
في الجموع الحاشدة أمام دار الرئاسة
بالقاهرة في ١ شباط فبراير، بعد التوقيع
على وثيقة الوحدة بين مصر وسورية

أيها المواطنون...

هذا اليوم الذي تلتقي فيه جمهورية مصر مع جمهورية سورية ليتوحدا ويكونا
الجمهورية العربية المتحدة.. هذا اليوم من أيام العمر التي نعتزُّ بها على مرِّ الزمن،
ونعتزُّ بها على مرِّ الأيام..

اليوم يعلن الشعب العربي في سورية ومصر مشيئته بقيام دولة جديدة.. ودولة
عظمى.. دولة قوية تنبع إرادتها من شعبها، وتنبع إرادتها من مشيئتها، وتنبع إرادتها
من مصيرها.

اليوم يقرر الشعب العربي في سورية وفي مصر قيام هذه الدولة التي تثق في قوتها
وتثق في حقها في الحرية، وحقها في الحياة. هذه الدولة التي تعمل من أجل إرساء
قواعد العدالة وإرساء قواعد السلام.

اليوم يا إخواني، نشعر جميعاً أننا استطعنا أن نقيم دولة عظمى.. دولة قوية حقيقية
لأول مرة.. في هذا المكان.. بعد أن كان الأجنبي يقيم بيننا، ويعلن عن نفسه أنه
يمثل القوة الكبرى ويمثل القوة العظمى.

أيها المواطنون..

لقد كنا نتكلم عن القومية العربية.. وكانت القومية العربية شعارات وهتافات..
وكانت القومية العربية نداءات عاطفية ونداءات معنوية، كنا نتكلم عن القومية
العربية.. وكنا نشعر بقوتها وكنا نشعر بقيمتها.. كنا نتكلم عن القومية العربية، وكنا
نشعر أن أعداءنا أرادوا دائماً أن يفرقوا بيننا، وكنا نشعر أن أعداءنا أرادوا دائماً أن
يقسموا الأمة العربية إلى أمم صغرى يتحكمون فيها ويسيطرون عليها.. وكنا نشعر
أن كلَّ دولة منا تؤثر في مصير الدولة الأخرى، وكنا نشعر أنه لا بد أن نتضامن، ولا
بد أن نتحد، ولا بد أن نتآزر، ولا بد أن نتآخى، حتى ندفع عنا أطماع الطامعين
وندفع عنا غيلة الزمن وحتى لا تتكرر مأساة فلسطين، وحتى نستطيع أن نحفاظ على
الوطن العربي وكلنا متحدون متكاتفون.

القومية العربية أصبحت حقيقة واقعة، واليوم أيها الإخوة المواطنون.. بعد أن كانت القومية العربية هتافاً وشعارات أصبحت حقيقة واقعة.. اليوم اتحد الشعب العربي في سورية مع الشعب العربي في مصر وكونت الجمهورية العربية المتحدة.. هذه الجمهورية المتحدة ستكون سنداً للعرب وقوة لهم جميعاً، تعادي من يعاديها.. وتسالم من يسالمها، ستبني سياسة تنبع من نفسها ومن ضميرها.

اليوم أيها الإخوة المواطنون... اليوم خالد في تاريخنا ومرحلة حاسمة في تاريخنا.. اليوم نشعر أن القومية العربية تتحقق حقاً.

اليوم ننظر إلى المستقبل ونشعر أنه سيكون بعون الله مليئاً بالعزة والكرامة.. ننظر إلى المستقبل، وننظر إلى الماضي، ويقرر كل منا في نفسه أن الماضي لن يعود ولن يسيطر علينا أجنبي.. ولن يستبد بنا مستبد.. ولكننا سنتجه إلى الأمام لنبني ونشيد لنرتفع بمستوانا ولنزيد من قوتنا.. حتى لا يتكرر ما فات.. ننظر إلى المستقبل ونتجه إليه ونراه مستقبلاً عزيزاً كريماً.. وننظر إلى القومية العربية التي نادينا بها والتي حلمنا بها والتي كانت لنا من الأمناني.. وسنعمل جميعاً بعون الله على تثبيت أهداف القومية العربية، وعلى تثبيت أسسها.. وسنعمل جميعاً مع الوطن العربي ومع الشعب العربي في كل مكان.

أيها المواطنون..

في هذه اللحظة لا بد أن أذكر لكم جهاد الرجل العربي الذي جاهد في سبيل الوحدة العربية لمدة تزيد عن ٥٠ عاماً..

اليوم أيها المواطنون، أتحدث إليكم عن جهاد شكري القوّتلي الذي حارب في سبيل استقلال بلاده وفي سبيل استقلال وطنه.. حارب فرنسا وسجن وحكم عليه بالإعدام.. حارب أيضاً، أيها الإخوة المواطنون، من أجل القومية العربية، ومن أجل الوحدة العربية. فإذا كنت أهنئك اليوم، فإنني أهنئ شكري القوّتلي الذي استطاع أن يحقق الحلم، الذي استطاع أن يحقق الآمال.

أيها المواطنون.. بهذه الصفات وبهذه القيم سنستطيع أن نثبت المبادئ، وسنستطيع أن نثبت المثل العليا.. بهذه المبادئ وبهذه المثل ستسير الجمهورية العربية المتحدة قدماً إلى الأمام، وراء المثل العليا التي بناها شكري القوّتلي، والتي عبر عنها شكري القوّتلي، والتي أظهرها شكري القوّتلي.

أيها المواطنون.. باسمكم جميعاً أتكلم إلى الأخ الأكبر، أخي شكري القوّتلي،

وأقول له بأننا جميعاً نحبيك، وأننا جميعاً نحبي جهادك، والله يوفقك، وأن الشعب العربي في كل مكان سيذكر على مر الزمن ما قمت به، وأن الجمهورية العربية المتحدة هي خير هدية نقدمها لك اليوم، وإعلان مولدها على أنها هي النتيجة الكبرى لجهادك في سبيل الوحدة العربية وفي سبيل القومية العربية، والله يوفقنا جميعاً.

السلام عليكم ورحمة الله.

• *Staphylococcus aureus* (Staph aureus) • *Streptococcus pneumoniae* (Strep pneumoniae) • *Escherichia coli* (E. coli) • *Salmonella enterica* (Salmonella) • *Shigella flexneri* (Shigella) • *Yersinia enterocolitica* (Yersinia) • *Campylobacter jejuni* (Campylobacter) • *Listeria monocytogenes* (Listeria) • *Haemophilus influenzae* (Haemophilus) • *Neisseria meningitidis* (Neisseria) • *Legionella pneumophila* (Legionella) • *Mycobacterium tuberculosis* (Mycobacterium) • *Coccidioides immitis* (Coccidioides) • *Histoplasma capsulatum* (Histoplasma) • *Blastomyces dermatitidis* (Blastomyces) • *Cryptosporidium parvum* (Cryptosporidium) • *Toxoplasma gondii* (Toxoplasma) • *Giardia lamblia* (Giardia) • *Trichinella spiralis* (Trichinella) • *Strongyloides stercoralis* (Strongyloides) • *Ascaris lumbricoides* (Ascaris) • *Enterobacteriaceae* (Enterobacteriaceae) • *Shigella* (Shigella) • *Yersinia* (Yersinia) • *Campylobacter* (Campylobacter) • *Listeria* (Listeria) • *Haemophilus* (Haemophilus) • *Neisseria* (Neisseria) • *Legionella* (Legionella) • *Mycobacterium* (Mycobacterium) • *Coccidioides* (Coccidioides) • *Histoplasma* (Histoplasma) • *Blastomyces* (Blastomyces) • *Cryptosporidium* (Cryptosporidium) • *Toxoplasma* (Toxoplasma) • *Giardia* (Giardia) • *Trichinella* (Trichinella) • *Strongyloides* (Strongyloides) • *Ascaris* (Ascaris)

• *Staphylococcus aureus* (Staph aureus) • *Streptococcus pneumoniae* (Strep pneumoniae) • *Escherichia coli* (E. coli) • *Salmonella enterica* (Salmonella) • *Shigella flexneri* (Shigella) • *Yersinia enterocolitica* (Yersinia) • *Campylobacter jejuni* (Campylobacter) • *Listeria monocytogenes* (Listeria) • *Haemophilus influenzae* (Haemophilus) • *Neisseria meningitidis* (Neisseria) • *Legionella pneumophila* (Legionella) • *Mycobacterium tuberculosis* (Mycobacterium) • *Coccidioides immitis* (Coccidioides) • *Histoplasma capsulatum* (Histoplasma) • *Blastomyces dermatitidis* (Blastomyces) • *Cryptosporidium parvum* (Cryptosporidium) • *Toxoplasma gondii* (Toxoplasma) • *Giardia lamblia* (Giardia) • *Trichinella spiralis* (Trichinella) • *Strongyloides stercoralis* (Strongyloides) • *Ascaris lumbricoides* (Ascaris) • *Enterobacteriaceae* (Enterobacteriaceae) • *Shigella* (Shigella) • *Yersinia* (Yersinia) • *Campylobacter* (Campylobacter) • *Listeria* (Listeria) • *Haemophilus* (Haemophilus) • *Neisseria* (Neisseria) • *Legionella* (Legionella) • *Mycobacterium* (Mycobacterium) • *Coccidioides* (Coccidioides) • *Histoplasma* (Histoplasma) • *Blastomyces* (Blastomyces) • *Cryptosporidium* (Cryptosporidium) • *Toxoplasma* (Toxoplasma) • *Giardia* (Giardia) • *Trichinella* (Trichinella) • *Strongyloides* (Strongyloides) • *Ascaris* (Ascaris)

• *Staphylococcus aureus* (Staph aureus) • *Streptococcus pneumoniae* (Strep pneumoniae) • *Escherichia coli* (E. coli) • *Salmonella enterica* (Salmonella) • *Shigella flexneri* (Shigella) • *Yersinia enterocolitica* (Yersinia) • *Campylobacter jejuni* (Campylobacter) • *Listeria monocytogenes* (Listeria) • *Haemophilus influenzae* (Haemophilus) • *Neisseria meningitidis* (Neisseria) • *Legionella pneumophila* (Legionella) • *Mycobacterium tuberculosis* (Mycobacterium) • *Coccidioides immitis* (Coccidioides) • *Histoplasma capsulatum* (Histoplasma) • *Blastomyces dermatitidis* (Blastomyces) • *Cryptosporidium parvum* (Cryptosporidium) • *Toxoplasma gondii* (Toxoplasma) • *Giardia lamblia* (Giardia) • *Trichinella spiralis* (Trichinella) • *Strongyloides stercoralis* (Strongyloides) • *Ascaris lumbricoides* (Ascaris) • *Enterobacteriaceae* (Enterobacteriaceae) • *Shigella* (Shigella) • *Yersinia* (Yersinia) • *Campylobacter* (Campylobacter) • *Listeria* (Listeria) • *Haemophilus* (Haemophilus) • *Neisseria* (Neisseria) • *Legionella* (Legionella) • *Mycobacterium* (Mycobacterium) • *Coccidioides* (Coccidioides) • *Histoplasma* (Histoplasma) • *Blastomyces* (Blastomyces) • *Cryptosporidium* (Cryptosporidium) • *Toxoplasma* (Toxoplasma) • *Giardia* (Giardia) • *Trichinella* (Trichinella) • *Strongyloides* (Strongyloides) • *Ascaris* (Ascaris)

الوثيقة رقم (١٧)

خطاب الرئيس شكري القوّتلي
في الجموع الحاشدة أمام دار رئاسة الجمهورية
بالقاهرة في ١ شباط ١٩٥٨م بعد التوقيع
على وثيقة الوحدة بين سورية ومصر

أيّها المواطنون الأحباء، يا إخوة العرب.

هذا يوم مشهود من أيام العمر، هذا يوم عظيم في تاريخ أمة العرب، وتحول كبير في مجرى الأحداث العالمية في هذا العصر. ففي هذا المكان، من هذه المدينة العربيّة العظيمة نعلن على الملأ باسم الشعب العربي في مصر وسورية مولد الجمهورية العربيّة المتحدة.

أيها الإخوة.. إنه يوم من أيام التاريخ، ترمقه عيون الأجيال، وتحوم حوله في هذه اللحظة أرواح الشهداء الأبرار، إنه فلذة من ماضي الجهاد المجيد ورجاء من روح المستقبل العربي العتيد، إنه اليوم الذي يحمل ثمرة جهودنا وجهادنا، دانية القطوف شهية يانعة، وقد هبت عليها نسمة من روح الله ومن روح هذه الأمة الخالدة، ومن روح الإيمان والعزيمة والصدق والإخلاص.

أيها الإخوة الأحباء.. لقد نذرت نفسي لخدمة القضية العربيّة منذ فجر الشباب، وهذا اليوم بالنسبة إليّ: قبلة رجاء، وفرحة عمر، ونعمة من السعادة تهزّ كياني وتغمر وجداني، وتفيض عليّ رضا من الله، وضميري وأمتي.

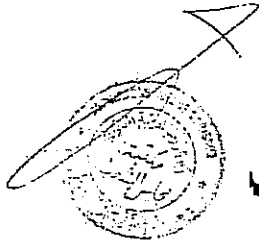
أريد أن أقول لكم أيها الإخوة، في هذا الموقف التاريخي الذي يشرفنا: إننا بإعلاننا وحدة الجزأين العربيّين الغاليين المجاهدين المناضلين لم نأت بجديد بجعلهما وطناً واحداً في جميع مرافقه وشؤونيه بلا تفريق ولا تمييز وبلا تحديد أو تحفظ، ولم نحاول اصطناع ذلك، بل إننا نصصح الأوضاع ونعيدّها إلى أصولها، ونسجم بذلك كلّ الانسجام مع خصائص الوجود العربي.

إن حقيقة كانت وما زالت وستبقى إلى الأبد حرية ووحدة، وإنني لعلّى إيمان راسخ بأن الأجزاء العربيّة إذا عت وتحررت تعارفت واثلتفت وتجمعت وتلاقت، فالإلفة هي الأصل والحرية للعرب أمر محتوم مقدور، ولن تستطيع كف الإنسان العاتي مهما تصطنع لنفسها من قوى الشر أن تغير قليلاً أو كثيراً من أقدار الأمة العربيّة.

ومن أجل ذلك أراني واثقاً كل الوثوق بأن وحدتنا القومية هذه نواة ستكبر وتنمو،
وخطوة في صميم الواقع العربي ستلوها خطوات.

لقد فتحنا نوافذنا للشمس ووضعنا خطى الأجيال الصاعدة في أفضل طريق نحو
التحرر والوحدة، فهنيئاً للشعب العربي في مصر وسورية، وهنيئاً للعرب جميعهم
أيما كانت ديارهم ومساكنهم.. هنيئاً لكل من خطَّ بيده كلمة في تاريخ وحدة
العرب... هنيئاً لكل من شهد هذا اليوم المجيد من أيام حياته.

أما أنتم أيها المصريون، أيها الإخوة في العروبة: لقد ثرتم في نهضتكم بقيادة
الرجل العربي الملهم جمال عبد الناصر، فسارت بكم قضية العرب إلى الأمام. إنني
أحييكم وأهز يد كل منكم على أحر ما تنعقد عليه الأيدي من ود وصفاء...
فقلوبنا معكم. والله مؤيدنا وناصرنا.



الجمهورية السورية

مجلس النواب

الدور السادس عشر لاجتماعه

الدورة الاستثنائية السابعة

الجلسة الأولى

جمهورية سوريا

١ - افتتاح الجلسة .

٢ - الغائبون والمعتذرون من السادة النواب .

٣ - بيان حضرة صاحب التفخمة رئيس الجمهورية .

الوزراء الحاضرون :

وحضر الجلسة الوزراء السادة : صبري الياسي رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية بالوكالة ، خالد البطش نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية ، وزير الدفاع الوطني بالوكالة ، هاني السباعي وزير التربية والتعليم ، مأمون الكزبري وزير العدل وزير العمل والشؤون الاجتماعية بالوكالة ، اسعد هارون وزير الصحة والإسعاف العام ، حامد الخوجة وزير الزراعة ، صلاح البيطار وزير الخارجية ، خليل الكلايس وزير الاقتصاد الوطني ، صالح عتيل وزير الدولة وزير النخبة والأبناء .

وفي الساعة الخامسة والدقيقة العاشرة دخل القاعة حضرة صاحب التفخمة رئيس الجمهورية السورية السيد شكري القوتلي وإلى جانبه دولة رئيس مجلس النواب

١ - افتتاح الجلسة :

في الساعة الخامسة والدقيقة الخامسة من بعد ظهر يوم الأربعاء الخامس عشر من رجب ١٣٧٧ الموافق للخامس من شباط ١٩٥٨ اجتمع مجلس النواب علناً برئاسة رئيسه دولة السيد أكرم الحوراني وعضوية أميني المر السنين راتب الحسامي وعبد المجيد رستم وحضور أكثرية النواب .

الغائبون بإجازة :

السادة : محمد المبارك ، الياس نجار .

الغائبون بدون إجازة :

السادة : تركي بن مهيد ، دحام الدندل ، فرزت الملوكة ، فيصل العسلي ، محمد سليمان الأحمد ، نوري بن مهيد ، خالد بكداش ، فائق منان آغا .

الوثيقة رقم (١٨)

الجمهورية السورية

مجلس النواب

الدور الاشتراعي السادس

الدورة الاستثنائية السابعة

الجلسة الأولى

جدول الأعمال

- ١ - افتتاح الجلسة.
- ٢ - الغائبون والمعتذرون من السادة النواب.
- ٣ - بيان حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية.

١ - افتتاح الجلسة

في الساعة الخامسة والدقيقة الخامسة من بعد ظهر يوم الأربعاء الخامس عشر من رجب ١٣٧٧هـ الموافق للخامس من شباط ١٩٥٨م، اجتمع مجلس النواب علناً برئاسة رئيسه دولة السيد أكرم الحوراني وعضوية أميني السر السيدين راتب الحسامي وعبد المجيد رستم وحضور أكثرية النواب.

الغائبون بإجازة

السادة: محمد المبارك، إلياس نجار.

الغائبون بدون إجازة

السادة: تركي بن مهيد، دحام الدندل، فرزت المملوك، فيصل العسلي، محمد سليمان الأحمد، نوري بن مهيد، خالد بكداش، فائق منان آغا.

الوزراء الحاضرون

وحضر الجلسة الوزراء السادة: صبري العسلي رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية بالوكالة، خالد العظم نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية وزير الدفاع الوطني بالوكالة، هاني السباعي وزير التربية والتعليم، مأمون الكزبري وزير العدل وزير العمل والشؤون الاجتماعية بالوكالة، أسعد هارون وزير الصحة والإسعاف العام، حامد الخوجة وزير الزراعة، صلاح البيطار وزير الخارجية، خليل الكلاس وزير الاقتصاد الوطني، صالح عقيل وزير الدولة وزير الدعاية والأنباء.

وفي الساعة الخامسة والدقيقة العاشرة دخل القاعة حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية السورية السيد شكري القوتلي، وإلى جانبه دولة رئيس مجلس النواب، فاستقبلهما حضرات السادة النواب والمستمعون وقوفاً في أماكنهم، ودوّت القاعة بعاصفة قوية من التصفيق الحاد، وجلس فخامة رئيس الجمهورية في المكان المعدّ له في القاعة.

الرئيس - سيدي صاحب الفخامة،

حضرات النواب المحترمين:

باسم الله العلي القدير، باسم الشهداء الأبرار الذين فاضت أرواحهم في سبيل هذا اليوم، باسم المجاهدين الأحرار الذين ﴿صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْتَظِرُ﴾ هذه الساعة، باسم كل من أسهم في سبيل هذه الدقيقة، باسم الأمة العربية في الوطن العربي الأكبر، أفتح هذه الجلسة.

حمداً لله وشكراً أن تكون هذه الحكومة وأعضاء هذا المجلس عاملين وشاهدين لهذه الجلسة التاريخية، وأن يكون رائدنا الرئيس شكري القوتلي وهو من زكت نفسه التضحية، وملأ قلبه الإيمان، وتوجت هامه سلسلة الأمجاد السياسية، حمل آمالنا في الحرية والكرامة والاستقلال والجلاء، وجاء اليوم يحمل أمنيّتنا في تحقيق وحدتنا، فاللهم اشهد أنه قد حقق الرسالة، وأدى الأمانة، فله تقدير الوطن، ومشارف المجد، وهامات الخلود.

حضرات النواب المحترمين:

نصّ البيان المشترك المتضمن إعلان الجمهورية العربية المتحدة:

إن فخامة الرئيس شكري القوتلي سيدلي ببيان أمام مجلسكم، يبسط فيه ما تم الاتفاق عليه من قرارات في أسس الوحدة التي ستقوم عليها دولة العرب الفتية.

وعليه فالكلام للمواطن العربي الأول السيد شكري القوّتلي.

وهنا، اعتلى فخامة رئيس الجمهورية منبر المجلس، فاستقبل بعاصفة قوية من التصفيق.

أيها النواب المحترمون:

أفتتح كلمتي إليكم اليوم، في هذه الجلسة التاريخية التي يعقدها مجلسكم الكريم، بحمد الله حمداً كبيراً على ما أفاء علينا من نعمته، وما أحاطنا به من سابغ عنايته، فوجّه خطانا في طريق الصواب، وألهمنا الخير والرشاد، وأخذ بيدنا أخذاً عزيزاً في سبيل مرضاته، وابتغاء وجهه، ووجه الحق، حتى رأينا بعيوننا ما كنا نراه بأحلامنا وأمانينا، وتفتحت لنا في هذه الدنيا آفاق واسعة، وآمال جسام.

في هذه الجلسة الكبرى التي يعقدها مجلسكم، ونحن في منطلق تحول جديد في تاريخ هذا الجزء السوري من الوطن العربي، أريد أن أذكركم لتذكروا أبداً، أن نضالنا في سبيل حريتنا، كان يمضي جنباً إلى جنب مع نضالنا في سبيل الوحدة القومية (تصفيق)، فمنذ أن فتحنا على الحكم العثماني ثم على الاحتلال الفرنسي، نار الجهاد فأعلننا جهادنا على الملاء باسم الله وباسم العروبة، وكانت كل حركة سورية نقوم بها ضد الاغتصاب، والاحتلال، متصلة الجذور، بكل وسط عربي يهزه مثلما يهزنا شعور العزة والكرامة، وتدفعه مثلما تدفعنا شعائر العقيدة، والإيمان، والتاريخ المشترك، والمصير المشترك.

لقد أردنا الثورة العربية خلال الحرب الكونية الأولى، وفي أعقابها، ثورة في سبيل الحرية والوحدة فنصبت لنا أعواد المشانق، وتهافت عليها الأحرار وهم ينشدون أناشيد الحرية والنصر. وكان نداء هذه الأرض العربية المطهرة بدماء الرواد الأول، إيذاناً بتفجير الثورة على أربعمئة عام من حكم الإرهاب والإفناء.

ولقد هال الدول الكبرى، من بعد، أن يستيقظ العملاق العربي، ويدق أبواب الحرية والوحدة، وكانت قد قررت مصيره في الخفاء، بينما كنا لا نزال في مهبط جهاد التحرير، وراحت تفرض سياسة السيادة الاستعمارية بالتجزئة وتقطيع الأوصال، فاخترعت نظام الانتداب، ورمت الوثبة العربية في شرك الصداقات الكاذبة والخلافات الخادعة. وكان هذا الجزء السوري من الوطن العربي، أول مَنْ دَوَّت في الآفاق صيحته، وتخضبت بالدماء الزكية ثورته، ومضى تاريخنا من موقعة ميسلون عام ١٩٢٠م حتى موقعة هذا المجلس النيابي عام ١٩٤٥م، خطأ مستقيماً

من المضاء والعزيمة والنضال، تنير جوانبه مشاعل البطولة، محترقة بدماء الشهداء حتى رأينا العدو الباغي ينكس راياته فوق هذه السهول الحبيبة، ويغمد سيفه في قلب غروره، ويخرج من هذه البلاد ذليلاً مدحوراً. (تصفيق).

كانت حركة النضال السوري، أيها النواب المحترمون، على اتصال مستمر وثيق، جهاراً وسراً، بشتى عناصر المقاومة والجهاد في كل أرض عربيّة، وكنا نعمل أبداً على أن تتواصل حركات المقاومة والجهاد في كل بلد عربي فرضت عليه التجزئة والانتداب أو قيود المعاهدات، وكثيراً ما التقت التيارات السورية بالروافد العربيّة هنا وهناك، لإعلان النقمة والثورة، على سلطات الاحتلال والاعتصاب، وكنا نوجه النضال المحلي توجيهاً قومياً شاملاً، قناعة منا بأن النجاح معقود على تعاقد الأيدي، وتلاقي القوى، وليس من سبيل للإعراب عن وحدة الأرض، ووحدة الهدف ووحدة المصير إلا بوحدة النضال والعمل القومي المشترك، وعندما ظفرنا بالحرية والاستقلال، وجلت جيوش الاحتلال جلاءً أبدياً عن أرضنا وبلادنا، كنا نرى استقلالنا المنيع العزيز منطلقاً إلى حرية عربيّة أمنع، وإلى عمل قومي أوسع نطاقاً وأبعد أملاً وطموحاً، بل قد تعالت بحريتنا بشائر التحرير العربي وأخذت أبواق الاستعمار، منذ عام ١٩٤٥م، تفرع نذير الخطر المقبل من العالم العربي، متلاقية على هدف واحد في قمع حركة الانطلاق ووضع السدود في طريق الركب المتصاعد. وعبثاً كانوا يهولون وعبثاً كانوا يكيدون، وعبثاً ما كانوا يضعون في طريقنا من مصاعب وعقبات... فقد شبينا على الطوق، وخرجنا إلى النور، وعبثاً نقبل لحريتنا بديلاً. (تصفيق).

لقد رفضنا كل مساومة على حريتنا، ونبذنا كل مشروع يمس سيادتنا وكرامتنا، وشعرنا، منذ أيام الاستقلال الأولى، أن المستعمر ينظر إلى بلادنا الحرة، نظرتة إلى فراغ يطمع به، ويطمح إلى ملئه، فوقفنا بوجه المطامع الجديدة وقفة إيمان وعز، وكان جوابنا على كل محاولة سافرة أو مقنّعة بأننا لم نجل الغاصبين، ليحل محلهم غاصبون آخرون، مهما كانت أزياء صداقاتهم ومجاملاتهم، بل قد خيل إليهم متاعب أيام الاستقلال ستطفئ في صدورنا جذوة الطموح إلى استكمال أسباب الحياة الحرة العزيزة، فراحوا يترقبون ويتربصون، ثم أدركوا أننا طلاب حرية ووحدة، فلوحوا لنا بمشاريع ذات أشكال خادعة من الاتحاد والوحدة، كمشروع سورى الكبرى والهلال الخصيب، وأدركنا بلا وناء أن هذه المشاريع ليس وراءها سوى سؤق استقلالنا من مزلق النفوذ الأجنبي، وربط حريتنا بمعاهدات مفروضة ومحالفات باطلة، فجمعنا أمرنا على مقاومتها، وأنقذنا إرادة شعبنا في نبذها وتوحيثها، وكدنا أن

نتفرد ذات يوم في ساحة النضال، ونحن نمسك بقبضتنا على شرف استقلالنا، بينما لم تفتري يوماً واحداً عن دعوتنا إلى توسيع ساحات العمل القومي المشترك، والتبشير بالحرية طريقاً إلى الوحدة. (تصفيق).

على هذه العزيمة النضالية أسسنا الجامعة العربية وأردناها لتنسيق الأعمال، وتوحيد الجهود وإكثار مجالات اللقاء خطوة نحو لقاء قومي دائم. وعلى هذه العزيمة أردنا أن نخرج من كارثة فلسطين إلى تضامن عربي أقوى وثوقاً، وأعز جانباً، وقد وضعنا الكارثة ومن سببها إزاء عدو سَفَّاح جعل منه المستعمرون جبهتهم الأولى لكرهم على بلادنا وتخليد نفوذهم وسيطرتهم عليها. وبقي جزؤنا السوري هذا في خضم الهول، وتلاطم تيارات الاستعمار صخرة تتحطم عليها المكائد، وترتد المطامع خاسرة فاشلة. (تصفيق).

ومهما تكن طبيعة الأحداث العربية والدولية، وتقلباتها خلال الأعوام العشرة الأخيرة، فقد بتنا على يقين، بعد طول التجارب والوقائع، أن الوعي العربي القومي قد بلغ أشده، وهو أخذ بالتوسع والرسوخ، وأن ما تعرضنا له من مخاطر ومكائد، لم يكن بالواقع سوى سبب بين الأسباب الرئيسية التي وحدثت شعور الشعب العربي مشرقاً ومغرباً، ووضعت رجال هذه الأمة وحاكميها وقادتها في المواقع الأمامية من تبعاتهم الكبرى إزاء وثبة التحرير والوحدة. وإنه لمن أعز ما نفخر به اليوم، ونحن مقبلون على حدث الأحداث العربية في القرن العشرين، أن السوريين لم يصونوا استقلالهم إلا ليدفعوا به إلى الأمام عجلة الاستقلال العربي كاملاً، ولم يحتفظوا لأنفسهم بسلامة كيانهم وسيادتهم في أرضهم ألا ليلقوها دعامة راسخ في بناء كيان عربي ذي سيادة، وقد شرفني أن أعرب عن ضمايرهم وشعورهم يوم الجلاء عام ١٩٤٦م عندما رفعت علم الاستقلال، وقلت لن يرتفع فوقه إن شاء الله إلا علم واحد هو علم الوحدة العربية. (تصفيق).

هذا هو الموجز في تاريخنا القومي أيها السادة، نضال في سبيل الحرية، وحرية في سبيل الوحدة. لم نهادن في جهادنا ولم نساوم، لم ندخر طاقة ولا جهداً، ولا وفرنا مالاً ولا رجالاً، وكنا أبداً في صراع مع الأعداء غير متكافئ، فما وهناً ولا هانت علينا نفوسنا، وكانت المقاومة أعظم من قوى الشر لأن الإيمان كان في أعماقها أبداً.

أيها النواب المحترمون:

في خلال العامين الأخيرين من هذا التاريخ الحافل، تم لقاءنا القومي من جديد

مع مصر الثورة (تصفيق)، فكان لقاءً أخوياً صادقاً على صعيد المبادئ القومية السامية، وعلى أسس صريحة من سياسة دولية، مستوحاة من مصلحتنا القومية العليا ومن حرصنا الشديد على صيانة معنى السيادة، بكل جماله وجلاله.

ولقد طالما تعانقت في التاريخ البعيد والقريب أسفاننا وأقلامنا وأرواحنا، ولكن لقاء اليوم، إلى جانب كل ما بيننا من أواصر القربى والتاريخ والمصلحة القومية، هو إعراب كامل عن عزم نضالي، تجلى في وعي شعب عربي حر، وهذه هي بالذات نقطة اللقاء في تاريخ العرب الحديث. وهذا التاريخ لن يكون جموداً على الأوضاع المصطنعة، ولا ركوداً على الآفاق المحدودة، ولا اتكاءً، ولا اتكلاً ولا أنانية ولا هروباً إلى العزلة، بعيداً عن تطورات الأحداث، ومجابهة الوقائع.

لقد دعم الجبهة المصرية السورية أيها الإخوان، عامل جديد من العوامل الخارجية التي أرادت أن تُصدّع الجبهة الصامدة، فزادتها قوة ومناعة وصموداً، ومثلما شعر المستعمرون بثقل الجبهة القومية في الميزان الدولي، ازدادنا شعوراً بوزنها في تطور الأحداث وبضرورتها في حفظ التوازن العالمي لمصلحة العدل والحرية والسلام. ولقد أرادوا لنا الحرية بعد طول المضاء والعناء، حرية مغلولة اليد، مشلولة الحركة، ترسف في أغلال الاتفاقيات والأحلاف، وتتوكل عاجزة على عصي المساعدات والتبرعات، فلا تعكس من واقع الحرية سوى ظلالها، وأبيناً إلا أن نريدها حرية كاملة شاملة تمثل سيادة أمة، وطموح حياة عزيزة كريمة. وكان لا بد لمصر من أن تدخل معركة الحرية الضارية في تأميم قناة السويس، كما دخلت سورية معارك الحرية تتوالى، فاستحق هذان الجزآن العربيّان الغاليان نعمة الحرية الوارفة الظلال بعد أن وضعتهما التجارب على لظى النيران، آنأ بعد آن، ودوراً بعد دور، حتى صفا الجوهر الخالص، واستحال كل باطل إلى رماد، وكان لنا ما أردناه حرية خالصة، وكانت الحرية وحدها سبيلنا إلى ربط مصائرنا المشتركة برباط الوحدة الجامعة (تصفيق).

في سبيل هذه الحرية والسيادة نادينا بمبادئ الحياد الإيجابي وعدم الانحياز، لأنه من شروط السلامة والسيادة أن نتحرر من سياسة الطامعين، ومضرمي الحروب، فليست أرضنا موطناً لأقدام جيوشهم، ولا ثرواتنا مورداً لحروبهم، ولا أبنائنا جنوداً في معسكراتهم، ولا مبادؤنا وعقائدنا ذريعة لنشر مبادئهم وعقائدهم (تصفيق).

على هذه المبادئ والأسس، وبروح، كلُّها صدق، وعزيمة، ومضاء، توالى اتصالاتنا بمصر العزيزة، خلال الشهور الأخيرة، تحقيقاً لقرار مجلسكم ولقرارات

الحكومة المنبثقة عنكم، ولإرادة الشعب بجميع أحزابه وهيئاته، وانتهينا إلى تلك الجلسة المشتركة، التي عقدت في قصر القبة يوم الأول من شباط عام ١٩٥٨م والثاني عشر من رجب عام ١٣٧٧م، بحضور كامل أعضاء الحكومتين المصرية والسورية وأعلننا باسم الله، والشعب العربي في كل من الجزأين الغاليين: مولد الجمهورية العربية المتحدة (تصفيق)، مؤكدين في البيان التاريخي أن عناصر الوحدة بين الجمهوريتين السورية والمصرية وأسباب نجاحها قد توافرت بعد أن جمع بينهما، في الحقبة الأخيرة، كفاح مشترك زاد معنى القومية وضوحاً وأكد أنها حركة تحرير وتعمير وعقيدة تعاون وسلام، كما أنها في الوقت نفسه خطوة إيجابية في طريق وحدة العرب وتضامنهم، ودعوة إليهم للالتقاء معها بأي شكل مناسب من أشكال الوحدة أو الاتحاد.

فإلى العرب في مواطنهم ومهاجرهم، أعلن من فوق هذا المنبر، كما أعلنت في القاهرة يوم الأول من شباط، هذا الميثاق القومي الجديد فتحاً من الله ونصراً عزيزاً (تصفيق). ففي مدى الألف العام التي مضت لم يكن أعظم منه شأنًا، ولا أبعد أثراً في حياة الأمة العربية، بل في تاريخ هذا الشرق الكبير، وإنني لأرى منذ الآن رؤية العين، وحدتنا القومية، مؤتلفة مع بقية الأجزاء العربية بأسباب الوحدة أو الاتحاد، على المبادئ التي نعمل من أجلها، ونسعى أبداً لتوطيدها وهي مبادئ الحرية والعدل والحياد الإيجابي وعدم الانحياز، مبادئ غدت ترمز اليوم إلى ممارستنا حقنا الكامل في السيادة القومية.

واليكم أيها النواب المحترمون هذه المبادئ التي تمّ الاتفاق عليها لتكون أساساً في بناء الجمهورية العربية المتحدة، أقدمها لمجلسكم الكريم وفقاً لما تقرر في الجلسة التاريخية المنعقدة في قصر القبة في القاهرة بين الحكومتين السورية والمصرية.

أولاً: الدولة العربية المتحدة جمهورية ديمقراطية مستقلة ذات سيادة، وشعبها جزء من الأمة العربية (تصفيق).

ثانياً: تتكون الجمهورية العربية المتحدة من إقليمين هما مصر وسورية، ويكون لكل إقليم مجلس تنفيذي يرأسه رئيس يعين بقرار من رئيس الجمهورية، ويعاونه وزراء يعينهم رئيس الجمهورية بناءً على اقتراح رئيس المجلس.

ثالثاً: الحريات العامة مكفولة في حدود القانون (تصفيق).

رابعاً: الانتخاب العام حقّ للمواطنين على الوجه المبين في القانون، ومساهمتهم في الحياة العامة واجب وطني عليهم.

خامساً: يتولى السلطة التشريعية مجلس يسمى مجلس الأمة، ويشترط أن يكون نصف الأعضاء على الأقلّ من بين أعضاء مجلس النواب السوري ومجلس الأمة المصريّ.

- يحدد عدد أعضاء هذا المجلس ويتمّ اختيارهم بقرار من رئيس الجمهورية.

سادساً: يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية.

سابعاً: الملكية الخاصة مصونة، وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية، ولا تنزع الملكية إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وفقاً للقانون.

ثامناً: إنشاء الضرائب العامة أو تعديلها أو إلغاؤها لا يكون إلا بقانون، ولا يعفى أحد من أدائها في غير الأحوال المبينة في القانون.

تاسعاً: القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون.

عاشراً: كل ما قرره التشريعات المعمول بها في سورية وفي مصر يبقى ساري المفعول في النطاق الإقليمي المقرر له عند إصدارها. ويجوز إلغاء هذه التشريعات أو تعديلها.

حادي عشر: تبقى أحكام المعاهدات والاتفاقيات الدولية المبرمة بين كل من سورية ومصر وبين الدول الأخرى سارية المفعول في النطاق الإقليمي المقرر لها عند إبرامها وفقاً لقواعد القانون الدولي.

ثاني عشر: تبقى المصالح العامة والنظم الإدارية القائمة معمولاً بها في كل من سورية ومصر إلى أن يعاد تنظيمها وتوحيدها بقرارات من رئيس الجمهورية.

ثالث عشر: يكون المواطنون اتحاداً قومياً للعمل على تحقيق الأهداف القومية، ولحث الجهود لبناء الأمة بناءً سليماً من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتبين طريقة تكوين هذا الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية.

رابع عشر: تتخذ الإجراءات لوضع الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة.

هذه هي المبادئ والأسس التي تقوم عليها الجمهورية العربية المتحدة، تلوتها عليكم، وما هي بالواقع إلا من وحي شعوركم وضميركم، ومن صميم إرادة هذا الشعب الأبوي المناضل الذي انتخبكم واثمنكم، فأعربتكم عن إرادته في شتى المناسبات والظروف حق الإعراب، واستحق كلّ منكم شكر بلاده وأمته.

أيها الثواب الأفاضل:

في هذا اليوم، الخامس من شباط عام ١٩٥٨م، يكون قد مر على انتخابي رئيساً للجمهورية من قبل مجلسكم الكريم، وتطويق عنقي بثقتكم الغالية، سنتان ونصف السنة. ومثلما أتيح لي خلال عهد الرئاسة الأولى بين عام ١٩٤٣م وعام ١٩٤٦م شرف إعلان الاستقلال وجلاء الأجنبي عن هذا الجزء العربي العزيز، كذلك أتيح لي شرف أرفع وأدعى إلى الاعتزاز بإعلان مولد (الجمهورية العربية المتحدة) خلال عهد رئاستي هذه بين عام ١٩٥٥م وعام ١٩٥٨م (تصفيق).

وكم أرجو أيها الإخوان الأعزاء، أن أكون باعتباركم، وباعتبار هذا الشعب العربي العظيم، الذي يشرفني أن أنتسب إليه مواطناً عادياً - كم أرجو أن أكون باعتباركم واعتباره، قد أدبت واجبي نحو بلادي وأمتي، وكنت جديراً بالثقة التي أوليتموني إياها خلال هذه الحقب من الزمن العصيب، فإن قصّرت، فعذري أنني عملت بصبر وإيمان، وصدق وإخلاص، وإن أخطأت، فعذري أنني إنسان، وليس الإنسان بمعصوم. وإن فاتني شرف الاستشهاد ولم أكن بجوار الخالدين من أحرار هذه الأمة، فأمام الله أشهد أنني لم أجنب نفسي خطراً، ولم أوفرها عن شهادة. (تصفيق) وقد أراد الله أن ألتقي بأجيال الشباب تتقدم الموكب العربي الطالع وفي جباهها وعود المستقبل العظيم فطيت نفسي وأثلجت صدري، وغمرت كياني بسعادة الطمأنينة والثقة. وإنني إذ أرفع بيدي تلك الشعلة المقدسة لأسلمها في أوج اشتعالها، إلى يد الأجيال الشابة القادرة في أوج فتوتها وشبابها، أبارك اليد التي تحمل والساعد الذي يرتفع، والشعلة التي تضيء، والجيل الذي يصعد، والروح التي تتدفق، والمستقبل الذي تبلج فجره وهلت للملأ راياته (تصفيق).

إنني إذ أسلم الأمانة الغالية، طيب النفس، قريح العين، واثقاً مطمئناً، أرشح لرئاسة الجمهورية العربية المتحدة، أمام مجلسكم الكريم، في هذه الجلسة القومية التاريخية، الرجل المؤمن والقائد العربي الملهم الرئيس جمال عبد الناصر (تصفيق)، وسأكون غداً في يوم الاستفتاء، يوم الواحد والعشرين من شباط عام ١٩٥٨م، أول من يقوم بواجبه كمواطن لانتخاب الرئيس القائد، الذي وضع ثورة مصر، في خدمة القومية العربية، كما وضع نفسه في خدمة أمته، ليعمل في سبيل حريتها ومجدها ورخائها.

في هذا اليوم، الخامس من شباط عام ١٩٥٨م، وجّهت إلى سيادة رئيس مجلس الأمة بمصر الرسالة التالية، وإنني اعتبرها موجهة إليكم في الوقت نفسه، وإلى كل مواطن في أرض الجمهورية العربية المتحدة.

سيادة رئيس مجلس الأمة

القاهرة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. وبعد:

إنني إذا أعلن لمجلس النواب السوري رسمياً مولد الجمهورية العربية المتحدة، والميثاق الذي تم الاتفاق عليه بين حكومتي جمهورية مصر، والجمهورية السورية، في اجتماعات القاهرة من يوم الجمعة، الأول من فبراير، إلى يوم الأحد الثالث منه عام ١٩٥٨م، الموافق للثاني عشر من رجب إلى الرابع عشر منه ١٣٧٧هـ، فيصبح حلم الأجيال العربية حقيقة واقعة، تنفيذاً لإرادة شعب الجزأين العربيين الغاليين أرى من واجبي، ونحن قادمون على الاستفتاء الشعبي المقرر لانتخاب رئيس للجمهورية العربية المتحدة، يوم الجمعة ٢١ فبراير ١٩٥٨، أن أكون المواطن الأول، في الدولة الجديدة، يرشح سيادة الرئيس جمال عبد الناصر رئيساً لها (وقف النواب والنظارة في أماكنهم وهم يصفقون بشكل متواصل)، شعوراً مني بالواجب تجاه أمتي وبلادتي، وثقة مني بإخلاص الرجل العربي المؤمن، الذي تعقد عليه الأمة أكبر الآمال، تقديراً لما يتمتع به من صفات النزاهة والجرأة والإقدام، وعلى رأسها تفانيه في خدمة أمته، وقوميته العربية.

إنني إذ أشرح سيادة الرئيس جمال عبد الناصر لتسلم هذه الأمانة الغالية، أعلن ثقتي واطمئناني إلى أن سيادته سيعمل على إعلاء شأن الجمهورية الفتية، بكل تجرد وصدق لما فيه عزها ورخاؤها، وسعادة مواطنيها، وما فيه خير العرب في جميع ديارهم ومساكنهم، والله وليّ التوفيق (تصفيق).

شكري القوّتلي

الأربعاء، الخامس من شباط (فبراير) ١٩٥٨م

بهذا أيّها النواب الكرام، أتم واجبي، وأكون قد أدت الأمانة الغالية التي حملتموني إياها تكريماً وتشريفاً، وأنا على أشد ما يكون المواطن مغموراً بشعور الرضى: رضى الله وضميري وأمتي.

فإلى مجلسكم الكريم، رئيساً وأعضاء، أوجه أجمل التحية والشكر لما نهضتم به من أعباء جسيمة، وما أنجزتم من تشريعات مفيدة، خلال عهد نيابتكم الزاهر، فمثّلتم شعبكم خير تمثيل، وتوجّتم أعمالكم القومية الباهرة، بقراركم التاريخي في وحدة مصر وسورية.

وإلى الحكومة المجدة العاملة، برئيسها ووزرائها، الذين كانوا في أيام الشدائد التي مرت بالبلاد، خير من يمثل إباء هذا الشعب وعزته، وطموحه وإقدامه، أجمل التحية والتقدير، لأنهم بفضل علمهم وإخلاصهم وإيمانهم، تمكن جهاز الحكم في البلاد من اجتياز أدق المراحل في تاريخها الحديث، وقد بلغوا في مباحثات الوحدة القومية مع مصر العزيزة أوج التوفيق والنجاح، وكتبوا بأقلامهم وثيقة الحرية والوحدة (تصفيق).

إلى الجيش السوري الفتى، بقيادته وضباطه وجنوده، أوجه تحيتي، وشكري وإعجابي وقد كان الجيش عيننا الساهرة، وساعدنا العمل، ودرعنا الواقية، وكان القذى في عيون الأعداء، والشوك في مضاجع رقادهم، كما كان في ميدان التعاون العسكري عن طريق القيادة المصرية السورية المشتركة، خير عامل من عوامل تحقيق الوحدة القومية بين جيشي الجزأين العربيين المناضلين (تصفيق).

إلى هذا الشعب العربي الحبيب، الذي طالما منحني محبته، وأكرمني بثقته، وشجعني بحماسه وإيمانه، وملأ قلبي زهواً وفخراً بأمتي وبلادي، إلى هذا الشعب الأبى المقدم الذي كان أبداً من وراء كل شجاعة، وتضحية وبطولة وانتصار، إلى هذا الشعب، أرسل تحيتي بوعد: وعدي أن أكون أبداً في خدمته جندياً من جنوده وعاملاً أسعى لخيره وإسعاده في ظل عهده الجديد وجمهوريته العربية المتحدة (تصفيق حاد متواصل).

وهنا جلس فخامة الرئيس في مقعده بين عاصفة شديدة من التصفيق.
الرئيس - تقدم حضرات السادة النواب باقتراح إلى مقام الرئاسة يتلوه عليكم أمين السر.

أمين السر يتلو الاقتراح وهذا نصه:

الوثيقة رقم (١٩)

دولة رئيس مجلس النواب الموقر

إن مجلس النواب بعد أن استمع إلى البيان التاريخي الذي تفضل فخامة رئيس الجمهورية بإلقائه في جلسة يوم الأربعاء الموافق ١٦ رجب ١٣٧٧ هـ و ٥ شباط ١٩٥٨ م شارحاً أسس الوحدة بين الإقليميين العربيين مصر وسورية، يبارك الخطوات التي قام بها الرئيسان والحكومتان لتحقيق هذه الأمنية القومية العزيزة على قلب كل عربي، ويؤيد المبادئ الدستورية التي اتفق عليها ووردت في البيان للعمل بها خلال الفترة الانتقالية.

وإن مجلس النواب يرى من واجبه، في هذه اللحظة المباركة، أن يسجل بالفخر والاعتزاز الموقف المشرف للرئيسين المؤمنين العظمين شكري القوّلي وجمال عبد الناصر وجهدهما الميمون الذي حقق للأمة العربية أمانة قدمت في سبيلها تضحيات ودماء، وكانت آخر رؤيا أطبقت عليها أعين الشهداء.

إن المثل الرائع الذي ضربه فخامة السيد شكري القوّلي بصدق جهاده، وعميق إيمانه، وعظيم إثاره، سيظلُّ الهدى الذي تهتدي به أجيال الأمة العربية.

إن أعضاء مجلس النواب بموافقتهم وتأييدهم لما تمّ إنما يعبرون عن إرادة الشعب العربي في الإقليم السوري، ويؤدون الأمانة ويوفون بالعهد حين أقسموا اليمين الدستورية على العمل لتحقيق وحدة الأقطار العربية.

ومجلس النواب يرى في ترشيح سيادة الرئيس جمال عبد الناصر لرياسة الجمهورية العربية المتحدة الضمانة الأكيدة للسير بالدولة العربية الفتية نحو تحقيق أهداف القومية العربية، وتوطيد العدالة والخير والسلام للعرب والإنسانية.

وبقلوب مؤمنة نتجه إلى الله العليّ القدير أن يرعى دولتنا الفتية، وأن يجعلها فاتحة جمع شمل أمتنا العربية في دولة واحدة.

رئيس مجلس النواب

أكرم الحوراني

دمشق ١٦ رجب ١٣٧٧

و ٥ شباط ١٩٥٨



الوثيقة رقم (٢٠)

خطاب سيادة الرئيس جمال عبد الناصر بمناسبة إعلان قيام الجمهورية العربيّة المتحدة نتيجة الوحدة بين مصر وسورية القاء في مجلس الأمة المصري

١٥ رجب ١٣٧٧هـ، في ٥ شباط ١٩٥٨م

وفي اليوم نفسه كان الرئيس جمال عبد الناصر يحضر جلسة مجلس الأمة في القاهرة، وبعد أن عرض الوقائع التي تمت بين المسؤولين في السلطة التنفيذية في القطرين وتسلسل الإجراءات الدستورية، عرج على العلاقات التاريخية بين سورية ومصر، وقال إن بيارق النصر كانت تخفق فوق رأس الأمة العربيّة عندما كانت سورية ومصر قوة واحدة، ثم قال:

«على أنني أرى أن من واجبي، في هذه اللحظات، أن أصارحكم، وشعب الجمهورية العربيّة المتحدة كله معكم، أن الطريق الذي نقبل عليه طويل وشاق. إن رحلتنا عليه ليست نزهة تُروّج بها عن النفس، وإنما رحلتنا هي مشاق ومتاعب، وكفاح وجهاد. ولكن هذه كلّها هي الثمن العادل للأمل الكبير الذي نسعى إليه.

ولسوف يضاعف من مصاعب ما سوف نلقاه أماننا على الطريق. إن الذين لا تروقهم وحدة سورية ومصر، ولا توافق أغراضهم، لن يتقبلوها بالرضى والسكون وإنما ستكون المساعي، وستكون المحاولات وستكون المناورات.

لهذا أقول لكم من الآن، إننا في سعينا على طريق أملنا، يجب أن نظل مفتوحين الأعين متبهي الحس والوجدان.

ولكن علينا أن ندرك أن لهذه الفترة الرائعة أخطارها أيضاً، وربما كانت شهوات أنفسنا هي أكبر الأخطار التي يتعين علينا مواجهتها. لقد مرت علينا قرون من الزمان وأحلامنا وأمانينا ورغباتنا وأهدافنا حبيسة وراء الحواجز والسدود التي صنعها الاستعمار، ولقد تهاوت الحواجز والسدود، لما زال وجود الاستعمار من بلادنا، وهكذا بدأت الأحلام والأمانى والرغبات والأهداف تنطلق من عقالها وتتدافع بسرعة في مثل تدفق الفيضان.

ولقد كان هذا هو التفسير الحقيقي لسرعة الحوادث في جيلنا، وهذا أمر طبيعي بعد أجيال عديدة مكبوتة، ولكن هذا أيضاً تحذير كما هو تفسير.

إنه تحذير بأن من أول واجباتنا أن نقيم من الحكمة خزانات على أمانينا، ثم نفتح عيوننا ليمرّ التيار على شكل الفيضان المنظم، ولا يخر فوق رؤوسنا كالطوفان العالي الشديد.

إنني واثق من أن التجربة التي نواجهها اليوم ستحقق كلّ ما يرجوه لها هؤلاء الذين عملوا لمشرق فجرها طوال الليل المظلم.

وإنه لما يؤكد ثقتي بأن الله، تعالت قدرته، قد جمع قلبنا بقلب خير رفيق، وخير أخ وخير حبيب، فقد أكد شعب سورية بتجارب الأيام، تجربة بعد تجربة، أنه طليعة القومية العربية وأنه رأس الحرية في اندفاعها، وأنه الحارس الأمين لتراثها المجيد.

لقد بزغ أمل جديد على أفق هذا الشرق...

إن دولة جديدة تنبعث في قلبه...

لقد قامت دولة كبرى في هذا الشرق، ليست دخيلة فيه، ولا غاصبة، ليست عادية ولا مستعدية...

دولة تحمي ولا تهدد، تصون ولا تبدد، تقوي ولا تضعف، توحد ولا تفرق، تسالم ولا تفرط، تشدّ أزر الصديق، ترد كيد العدو، ولا تتحزب ولا تتعصب، ولا تنحرف ولا تنحاز، تؤكد العدل، تدعم السلام، توفر الرخاء لها وللمن حولها وللشعب جميعاً، بقدر ما تتحمل وتطبق».

الوثيقة رقم (٢١)

جواب السيد عبد اللطيف البغدادي

رئيس مجلس الأمة المصري

على رسالة فخامة الرئيس

القاهرة في ٩ فبراير ١٩٥٨ م

مجلس الأمة - مكتب الرئيس

حضرة صاحب الفخامة السيد الرئيس شكري القوّتلي

- دمشق -

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد، فقد تشرفت بإبلاغ مجلس الأمة في جلسة الوحدة، التي عقدها في يوم ١٦ رجب سنة ١٣٧٧هـ الموافق ٥ فبراير ١٩٥٨ م، رسالتكم الكريمة التي تفيض وطنية وإخلاصاً وتفانياً وأملًا وعملاً في سبيل وحدة الأمة العربية وتحقيق مجد العروبة.

وإنه ليطيب لي في هذه اللحظات الخالدة في تاريخ القومية العربية أن أبلغ فخامتكم بالقرار الذي اتخذه مجلس الأمة بعد استماعه إلى هذه الرسالة التاريخية الكريمة.

«نص القرار»

«استمع أعضاء مجلس الأمة إلى الرسالة الكريمة التي وجهها فخامة السيد شكري القوّتلي رئيس الجمهورية السورية إلى مجلس الأمة، والتي تفيض بأنبل المشاعر وأصدق الأحاسيس، وتعبر عن روح قومية وعقيدة مخلصّة أشربت حبّ الوطن العربي والرغبة المؤمنة الصادقة في البذل والتضحية من أجل وحدة الأمة العربية. وإن مجلس الأمة ليتجه بالتهنئة إلى الرئيس شكري القوّتلي الذي استحق، بجهاد المتصل وتضحياته الكريمة، تقدير الأمة العربية أن وفقه الله إلى تحقيق ما جاهد من أجله منذ فجر حياته.

وإن الموقف الوطني الرائع الذي يقفه الرئيس شكري القوّتلي، في هذه اللحظات الخالدة في تاريخ الأمة العربية، بترشيحه السيد الرئيس جمال عبد الناصر رئيساً

للجمهورية العربية المتحدة لهو الرمز الخالد والمثل الحي لروح باذلة مضحية مؤمنة مدركة.

وإن مجلس الأمة، إذ يعرب عن صادق شكره وعظيم امتنانه للروح التي أملت هذا الترشيح، ليعلن عن تأييده الكامل لترشيح القائد الوطني المخلص جمال عبد الناصر رئيساً للجمهورية العربية المتحدة، ويؤمن إيماناً عميقاً بأنه سيحمل الأمانة ويتم الرسالة ويحقق هدف الأمة العربية في الوحدة والعزة والكرامة.

وأرجو أن تسمحوا لي، فخامتكم، بأن أعبر عما تكنه قلوبنا جميعاً لكم من صادق التقدير وعظيم العرفان بجميلكم على الأمة العربية، وندعو الله أن يمنحكم دوام الصحة والتوفيق حتى تتحقق آمالنا جميعاً في الوحدة الشاملة للأمة العربية.

وتفضلوا فخامتكم بقبول عظيم الاحترام

التوقيع

عبد اللطيف البغدادي

رئيس مجلس الأمة

الوثيقة رقم (٢٢)

الجمهورية العربية المتحدة

رئاسة الجمهورية

مجلس الوزراء

الدستور المؤقت

مجلس الوزراء

الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية

مجلس الوزراء

الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية

مجلس الوزراء

الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية

القاهرة

الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية

القاهرة

الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية

١٩٥٨ م

الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية

الجمهورية العربية المتحدة الدستور المؤقت

الباب الأول

الدولة العربية المتحدة

مادة ١ - الدولة العربية المتحدة جمهورية ديمقراطية مستقلة ذات سيادة، وشعبها جزء من الأمة العربية.

مادة ٢ - الجنسية في الدولة المتحدة يحددها القانون. ويتمتع بجنسية الدولة العربية المتحدة كل من يحمل الجنسية السورية أو المصرية، أو يستحق أية منهما بموجب القوانين والأحكام السارية في سورية ومصر عند العمل بهذا الدستور.

الباب الثاني

المقومات الأساسية للمجتمع

مادة ٣ - التضامن الاجتماعي أساس للمجتمع.

مادة ٤ - ينظم الاقتصاد القومي وفقاً لخطط مرسومة، تراعى فيها مبادئ العدالة الاجتماعية وتهدف إلى تنمية الإنتاج ورفع مستوى المعيشة.

مادة ٥ - الملكية الخاصة مصونة، وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية، ولا تنزع الملكية إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وفقاً للقانون.

مادة ٦ - العدالة الاجتماعية أساس الضرائب والتكاليف العامة.

الباب الثالث

الحقوق والواجبات العامة

مادة ٧ - المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة.

مادة ٨ - لا جريمة ولا عقوبة إلا بناءً على قانون، ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون الذي ينص عليها.

مادة ٩ - تسليم اللاجئين السياسيين محظور.

- مادة ١٠ - الحريات العامة مكفولة في حدود القانون.
- مادة ١١ - الدفاع عن الوطن واجب مقدس، وأداء الخدمة العسكرية شرف للمواطنين والتجنيد إجباري وفقاً للقانون.

الباب الرابع نظام الحكم

الفصل الأول: رئيس الدولة

- مادة ١٢ - رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية، ويباشر اختصاصاته على الوجه المبين في هذا الدستور.

الفصل الثاني: السلطة التشريعية

- مادة ١٣ - يتولى السلطة التشريعية مجلس يسمى مجلس الأمة، يحدّد عدد أعضائه ويتم اختيارهم بقرار من رئيس الجمهورية، ويشترط أن يكون نصفهم على الأقل من بين أعضاء مجلس النواب السوري ومجلس الأمة المصري.
- مادة ١٤ - يتولى مجلس الأمة مراقبة أعمال السلطة التنفيذية على الوجه المبين في هذا الدستور.

- مادة ١٥ - يجب ألا تقلّ سنُّ عضو مجلس الأمة عن ٣٠ سنة ميلادية.
- مادة ١٦ - مقرُّ مجلس الأمة مدينة القاهرة، ويجوز دعوته للانعقاد في جهة أخرى بناءً على طلب رئيس الجمهورية.

- مادة ١٧ - يدعو رئيس الجمهورية مجلس الأمة للانعقاد، ويفضُّ دورته.
- مادة ١٨ - لا يجوز أن يجتمع مجلس الأمة دون دعوة في غير دور الانعقاد، وإلا كان اجتماعه باطلاً، وبطلت بحكم القانون القرارات التي تصدر منه.
- مادة ١٩ - يقسم عضو مجلس الأمة أمام المجلس، في جلسة علنية، قبل أن يتولى عمله، اليمين الآتية:

«أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصاً على الجمهورية العربية المتحدة ونظامها، وأن أرفع مصالح الشعب وسلامة الوطن، وأن أحترم الدستور والقانون».

- مادة ٢٠ - ينتخب مجلس الأمة، في أول اجتماع عادي له، رئيساً ووكيلين.

مادة ٢١ - جلسات مجلس الأمة علنية، ويجوز انعقاده في جلسة سرية بناءً على طلب رئيس الجمهورية، أو ٢٠ من أعضائه. ثم يقرر المجلس ما إذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح أمامه تجري في جلسة علنية أو سرية.

مادة ٢٢ - لا يصدر قانون إلا إذا أقره مجلس الأمة، ولا يجوز تقرير مشروع قانون إلا بعد أخذ الرأي فيه، مادة مادة.

مادة ٢٣ - يضع مجلس الأمة لائحته الداخلية لتنظيم كيفية أدائه لأعماله.

مادة ٢٤ - لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يوجّه إلى الوزراء أسئلة أو استجوابات، وتجري المناقشة في الاستجواب بعد سبعة أيام على الأقل من يوم تقديمه، وذلك في غير حالة الاستعجال وموافقة الوزير.

مادة ٢٥ - يجوز لعشرين من أعضاء مجلس الأمة أن يطلبوا طرح موضوع عام للمناقشة لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه، وتبادل الرأي فيه.

مادة ٢٦ - لمجلس الأمة إبداء رغبات أو اقتراحات للحكومة في المسائل العامة.

مادة ٢٧ - إنشاء الضرائب العامة أو تعديلها أو إلغاؤها لا يكون إلا بقانون، ولا يعفى أحد من أدائها في غير الأحوال المبينة في القانون، ولا يجوز تكليف أحد أداء غير ذلك من الضرائب أو الرسوم إلا في حدود القانون.

مادة ٢٨ - ينظم القانون القواعد الأساسية لجباية الأموال العامة وإجراءات صرفها.

مادة ٢٩ - لا يجوز للحكومة عقد قرض، أو الارتباط بمشروع يترتب عليه إنفاق مبالغ من خزانة الدولة في سنة أو سنوات مقبلة إلا بموافقة مجلس الأمة.

مادة ٣٠ - لا يجوز منح احتكار إلا بقانون وإلى زمن محدود.

مادة ٣١ - يعين القانون طريقة إعداد الميزانية وعرضها على مجلس الأمة، كما يحدّد السنة المالية.

مادة ٣٢ - يجب عرض مشروع الميزانية العامة للدولة على مجلس الأمة قبل انتهاء السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل لبحثه واعتماده، وتقرّر الميزانية باباً باباً، ولا يجوز لمجلس الأمة إجراء أيّ تعديل في المشروع إلا بموافقة الحكومة.

مادة ٣٣ - يجب موافقة مجلس الأمة على نقل أي مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الميزانية، وكذلك على كل مصروف غير وارد بها، أو زائد على تقديراتها.

مادة ٣٤ - الميزانيات المستقلة والملحقة تجري عليها الأحكام الخاصة بالميزانية العامة.

مادة ٣٥ - ينظم القانون الأحكام الخاصة بميزانيات الهيئات العامة الأخرى.

مادة ٣٦ - لا يجوز، في أثناء دور انعقاد مجلس الأمة وفي غير حالة التلبس بالجريمة، أن تتخذ ضد أي عضو من أعضائه أية إجراءات جنائية إلا بإذن المجلس، وفي حالة اتخاذ أي من هذه الإجراءات في غيبة المجلس يجب إخطاره بها.

مادة ٣٧ - لا يجوز إسقاط عضوية أحد من أعضاء مجلس الأمة إلا بقرار من المجلس بأغلبية ثلثي أعضائه، بناءً على اقتراح ٢٠ من الأعضاء، وذلك إذا فقد الثقة والاعتبار.

مادة ٣٨ - لرئيس الجمهورية حق حل مجلس الأمة. فإذا حل المجلس وجب تشكيل المجلس الجديد ودعوته للانعقاد خلال ستين يوماً من تاريخ الحل.

مادة ٣٩ - إذا قرر مجلس الأمة عدم الثقة بأحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة، ولا يجوز طلب عدم الثقة بالوزير إلا بعد استجواب موجه إليه، ويكون الطلب بناءً على اقتراح عشرين عضواً من أعضاء المجلس. ولا يجوز للمجلس أن يصدر قراره في الطلب قبل ثلاثة أيام على الأقل من تقديمه. ويكون سحب الثقة من الوزير بأغلبية أعضاء المجلس.

مادة ٤٠ - لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الأمة وتولي الوظائف العامة، ويحدد القانون أحوال عدم الجمع الأخرى.

مادة ٤١ - لا يجوز لأي عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يعين في مجلس إدارة شركة في أثناء مدة عضويته إلا في الأحوال التي يحددها القانون.

مادة ٤٢ - لا يجوز لأي عضو من أعضاء مجلس الأمة، في أثناء مدة عضويته، أن يشتري أو يستأجر من أموال الدولة، أو يؤجرها أو يبيعها شيئاً من أمواله، أو أن يقايضها عليه.

مادة ٤٣ - يتقاضى أعضاء مجلس الأمة مكافأة يحددها القانون.

الفصل الثالث: السلطة التنفيذية

مادة ٤٤ - يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية، ويمارسها على الوجه المبين في الدستور.

مادة ٤٥ - لا يجوز لرئيس الجمهورية، في أثناء مدة رئاسته، أن يزاول مهنة حرة، أو عملاً تجارياً أو مالياً أو صناعياً، أو أن يشتري أو يستأجر شيئاً من أموال الدولة، أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئاً من أمواله، أو أن يقايضها عليه.

مادة ٤٦ - لرئيس الجمهورية أن يعين نائباً لرئيس الجمهورية أو أكثر، ويعفيهم من مناصبهم.

مادة ٤٧ - يعين رئيس الجمهورية الوزراء ويعفيهم من مناصبهم. ويجوز تعيين وزراء دولة ونواب لوزراء. ويتولى كل وزير الإشراف على شؤون وزارته، ويقوم بتنفيذ السياسة العامة التي يضعها رئيس الجمهورية.

مادة ٤٨ - لا يجوز لنائب رئيس الجمهورية، أو للوزير، في أثناء مدة توليه منصبه، أن يزاول مهنة حرة، أو عملاً تجارياً أو مالياً أو صناعياً، أو أن يشتري أو يستأجر شيئاً من أموال الدولة، أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئاً من أمواله، أو أن يقايضها عليه.

مادة ٤٩ - لرئيس الجمهورية، ولمجلس الأمة، حق إحالة الوزير إلى المحاكمة عما يقع منه من جرائم في تأديته أعمال وظيفته، ويكون قرار مجلس الأمة باتهام الوزير بناءً على اقتراح مقدم من خمس أعضائه على الأقل، ولا يصدر قرار الاتهام إلا بأغلبية أعضاء المجلس.

مادة ٥٠ - لرئيس الجمهورية حق اقتراح القوانين والاعتراض عليها وإصدارها.

مادة ٥١ - إذا اعترض رئيس الجمهورية على مشروع قانون رده إلى مجلس الأمة في مدى ثلاثين يوماً من تاريخ إبلاغ المجلس إياه، فإذا لم يردّ مشروع القانون في هذا الميعاد اعتبر قانوناً وأصدره.

مادة ٥٢ - إذا رُدّ مشروع القانون في الميعاد المتقدم إلى المجلس وأقره ثانية بموافقة ثلثي أعضائه، اعتبر قانوناً وأصدر.

مادة ٥٣ - لرئيس الجمهورية أن يصدر أي تشريع أو قرار، مما يدخل أصلاً في اختصاص مجلس الأمة إذا دعت الضرورة إلى اتخاذه في غياب المجلس، على أن يعرض عليه فور انعقاده، فإذا اعترض المجلس على ما أصدره رئيس الجمهورية بأغلبية ثلثي أعضائه سقط ما له من أثر من تاريخ الاعتراض.

مادة ٥٤ - يصدر رئيس الجمهورية القرارات اللازمة لترتيب المصالح العامة، ويشرف على إدارتها.

مادة ٥٥ - رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة.

مادة ٥٦ - رئيس الجمهورية يبرم المعاهدات، ويبلغها مجلس الأمة، وتكون لها قوّة القانون بعد إبرامها والتصديق عليها ونشرها وفقاً للأوضاع المقررة، على أن معاهدت الصّـلح والتّـحالف والتّـجارة والملاحة وجميع المعاهدات التي يترتّب عليها تعديل في أراضي الدولة، أو التي تتعلق بحقوق السيادة، أو التي تحمل خزانة الدولة شيئاً من نفقات غير الواردة في الميزانية، لا تكون نافذة إلا إذا وافق عليها مجلس الأمة.

مادة ٥٧ - لرئيس الجمهورية حقّ إعلان حالة الطوارئ.

مادة ٥٨ - تتكون الجمهورية العربيّة المتحدة من إقليمين هما: مصر وسورية، ويشكّل لكلّ منهما مجلس تنفيذي يعيّن بقرار من رئيس الجمهورية، ويختص بدراسة وفحص الموضوعات التي تتعلق بتنفيذ السياسة العامة للإقليم.

الفصل الرابع: القضاء

مادة ٥٩ - القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون، ولا يجوز لأية سلطة التدخل في القضايا أو في شؤون العدالة.

مادة ٦٠ - القضاة غير قابلين للعزل، وذلك على الوجه المبين في القانون.

مادة ٦١ - يرتب القانون جهات القضاء ويعين اختصاصاتها.

مادة ٦٢ - جلسات المحاكم علنية، إلا إذ قررت المحكمة جعلها سرية مراعاة للنظام العام أو الآداب.

مادة ٦٣ - تصدر الأحكام وتنفذ باسم الأمة.

الباب الخامس

أحكام عامة

مادة ٦٤ - مدينة القاهرة عاصمة الجمهورية العربيّة المتحدة.

مادة ٦٥ - يبين القانون العلم الوطني والأحكام الخاصة به، كما يبين القانون شعار الدولة والأحكام الخاصة به.

مادة ٦٦ - لا تسري أحكام القانون إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها، ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها. ومع ذلك يجوز في غير المواد الجنائية النص في القانون خلاف ذلك بموافقة أغلبية أعضاء مجلس الأمة.

مادة ٦٧ - تنشر القوانين في الجريدة الرسمية خلال أسبوعين من يوم إصدارها، ويعمل بها بعد عشرة أيام من تاريخ نشرها، ويجوز مد هذا الميعاد أو تقصيره بنص خاص في القانون.

الباب السادس

أحكام انتقالية وختامية

مادة ٦٨ - كل ما قرره التشريعات المعمول بها في كلٍّ من إقليمي مصر وسورية عند العمل بهذا الدستور، تبقى سارية المفعول في النطاق الإقليمي المقرر لها عند إصدارها. ويجوز إلغاء هذه التشريعات، أو تعديلها وفقاً للنظام المقرر بهذا الدستور.

مادة ٦٩ - لا يترتب على العمل بهذا الدستور الإخلال بأحكام المعاهدات والاتفاقيات الدولية المبرمة بين كل من سورية ومصر وبين الدول الأجنبية، وتظل هذه المعاهدات والاتفاقيات سارية المفعول، في النطاق الإقليمي المقرر لها عند إبرامها، ووفقاً لقواعد القانون الدولي.

مادة ٧٠ - إلى أن يتم تنفيذ الخطوات النهائية لوضع ميزانية واحدة، تصدر، إلى جانب ميزانية الدولة، ميزانية خاصة يعمل بها في كل من النطاق الإقليمي الحالي لكلٍّ من سورية ومصر.

مادة ٧١ - يستمر ترتيب المصالح العامة، والنظم الإدارية القائمة عند العمل بهذا الدستور معمولاً بها في كل من سورية ومصر إلى أن يعاد تنظيمها وتوحيدها بقرارات من رئيس الجمهورية.

مادة ٧٢ - يكون المواطنون اتحاداً قومياً للعمل على تحقيق الأهداف القومية، ولحث الجهود لبناء الأمة بناءً سليماً من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتبين طريقة تكوين هذا الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية.

مادة ٧٣ - يعمل بهذا الدستور المؤقت إلى حين إعلان موافقة الشعب على الدستور النهائي للجمهورية العربية المتحدة.

صدر في دمشق بتاريخ ١٤ شعبان ١٣٧٧هـ و ٥ آذار (مارس) ١٩٥٨م.

جمال عبد الناصر

الوثيقة رقم (٢٣)

نص المذكرة

التي قدمها مندوبو غرف التجارة والصناعة والزراعة
في الإقليم السوري لسيادة رئيس الجمهورية، وذلك في الاجتماع
الذي دعاهم إليه سيادة الرئيس يوم الأربعاء الواقع في ١٧/١٢/١٩٥٨م

سيادة رئيس الجمهورية

يتشرف ممثلو الفعاليات الاقتصادية التجارية والصناعة والزراعة، في الإقليم الشمالي بأن يتقدموا لمقام سيادتكم باسمي آيات الشكر والعرفان على دعوتكم لهم لهذه المقابلة الخاصة، ويغتنمون هذه المناسبة السعيدة ليرفعوا إليكم بضع ملاحظات يصورون فيها الوضع الاقتصادي في الإقليم الشمالي من جمهوريتنا العزيزة، يحدوهم بذلك إيمانهم العميق وتعلقهم المطلق بالوحدة، والرغبة الصادقة في الحفاظ عليها وحرصهم على جعلها قدوة تتبع ومناراً تهتدي به سائر الأقطار العربية حتى نصل بإذن الله إلى الوحدة الكاملة بزعامتكم الأصيلة وقيادتكم الحكيمة.

وهم يعتبرون أن إيضاح الوقائع الاقتصادية، ووصف الوضع الراهن واجب مقدس تفرضه علينا قوميتنا وعروبتنا وإيماننا بالوحدة الشاملة، وذلك لتحلّ المشاكل وتُزال العقبات قبل أن تتزايد، ويجري تعديل ما يحتاج إلى تعديل في نطاق الحق والعدل والمصلحة القومية العليا. وهم يعتقدون كذلك أنهم يخدمون بذلك قضية القومية العربية، لأن مصير العرب ومستقبلهم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمصير هذه الوحدة المقدسة. تعاني اقتصاديات الإقليم الشمالي بعض المشاكل والعقبات، نرى أن نستعرضها تباعاً ثم نبين أسبابها ودوافعها، لننتقل إلى الاقتراحات الإيجابية.

وصف الوضع الراهن

تتلخص المشاكل والعقبات التي تعانيها اقتصاديات الإقليم الشمالي بالنقاط التالية:

- ١ - ضعف حركة الأسواق وركودها بصورة عامة بسبب ضعف القوة الشرائية.
- ٢ - ازدياد الطلب على العملات الأجنبية وارتفاع أسعارها بسبب ضعف الثقة بالنقد.

- ٣ - اضطراب الحياة الزراعية والخوف من توقف قسم من المزارعين عن بدار الموسم المقبل ومن انخفاض الإنتاج انخفاضاً محسوساً.
 - ٤ - ضعف قدرة المزارعين على سداد ديونهم والتزاماتهم مما أدى إلى ارتباك الحياة التجارية والمصرفية.
 - ٥ - اضطراب العلاقات بين المالك والعامل والمستأجر والمزارع، مما سيؤدي إلى إهمال الأرض وتهديد الإنتاج.
 - ٦ - تقييد التجارة أدى إلى الحد من النشاط التجاري وتوجيه الاستيراد نحو بلاد معينة أربك التجار، وأضعف قدرتهم على الشراء بأرخص الأسعار وأحسن الشروط، كما أضعف قدرتهم التعاقدية.
 - ٧ - توقف حركة التصنيع، لفقدان ثقة الأفراد بمستقبل الصناعة والوضع الاقتصادي، (لم تظهر صناعات جديدة من زمن طويل، ولن ينجح منهاج التصنيع إلا إذا عادت الثقة إلى النفوس).
 - ٨ - عدم استقرار الحياة الصناعية بسبب التدخل الحزبي في النقابات والتوجيه إلى تخفيض الإنتاج وبذر الشقاق بين العمال وأرباب العمل.
 - ٩ - تخوف بعض الصناعات من منافسة الإقليم الجنوبي بسبب الفوارق الكبرى في كلفة الإنتاج بين الإقليمين.
 - ١٠ - زيادة أعباء الصناعة وزيادة تكاليفها مما يوسع الفارق في الكلفة بين الإقليمين.
 - ١١ - التفاوت في معونات الدعم بين الإقليمين أدى إلى ضعف قدرة الصناعة في الإقليم الشمالي عن التصدير.
- وقد أدت هذه الظواهر إلى فقدان الثقة في الأسواق التي تعتبر حجر الزاوية في الحياة الاقتصادية، وإلى تخوف المواطنين في المستقبل.

الأسباب

- ويمكننا أن نرجع معظم هذه الأمور إلى الأسباب الآتية:
- ١ - سوء الموسم الشتوي السابق، وانخفاض تقديرات الموسم الصيفي مع ضعف في تصريفه وانخفاض أسعاره.
 - ٢ - صدور تشريعات تؤثر في صميم الحياة الاقتصادية والاجتماعية على أسس من المبادئ العامة دون النظر إلى الأوضاع الخاصة بالإقليم الشمالي.

مثال في الزراعة - قانون الإصلاح الزراعي

نحن لا نعترض على مبدأ العدالة الاجتماعية الذي استند إليه، ولكنه قانون لم يدرس بالنسبة للوضع الخاص بالإقليم السوري، فلم يأخذ بعين الاعتبار الأسس الآتية:

- أ - اختلاف أنواع التربة والخصب والبعد والقرب عن مراكز الاستهلاك.
 - ب - جهود الأفراد التي أدت إلى نمو زراعي لم يشهد مثيله في أي بلد متخلف.
 - ج - سعة أملاك الدولة وإمكانيات الاستفادة منها في تحقيق العدالة الاجتماعية.
 - د - رأس المال الضروري للزراعة.
 - هـ - التسليف الزراعي وعلاقة الزراعة بالمصارف.
 - و - مستقبل الإنماء الزراعي.
- لذلك خلق هذا القانون جواً من البلبلة العامة، لأن ارتباك الزراعة أدى إلى ارتباك التجارة والصناعة وبصورة خاصة المصارف.

مثال في الصناعة - إلغاء الرسوم الجمركية دفعة واحدة بين الإقليمين

تتخوف بعض الصناعات في الإقليم الشمالي من منافسة زميلاتها في الإقليم الجنوبي بسبب تفاوت الكلفة.

فالصناعة في الإقليم الجنوبي تتمتع بالامتيازات التالية:

- أ - أجور منخفضة.
- ب - محروقات أرخص.
- ج - كهرباء أرخص.
- د - إنخفاض في التكاليف العامة بسبب كبر حجم المؤسسات وقدمها.

مثال في التجارة - تقييد الاستيراد بصورة عامة وتوجيهه نحو بلاد معينة

رغم أنه يقبل مبدئياً في الكماليات إلا أنه يؤدي إلى:

- أ - الحد من النشاط التجاري الواسع في الداخل ومع البلاد المجاورة.
- ب - فقدان المنافسة وضعف قدرتنا على الشراء بأرخص الأسعار وأحسن الشروط.

- ج- إضعاف قدرة تجارنا التعاقدية واتساع صلاتهم بالأسواق الدولية.
- ٣ - صدور تصريحات بعض المسؤولين أدت إلى زعزعة الثقة بمستقبل الوضع النقدي والاقتصادي، وإلى تخوف الأفراد العاملين في الحقل الاقتصادي.
- ٤ - عدم الانسجام بين اتجاهات وأعمال مختلف وزارات الدولة. فبينما تعمل وزارة الاقتصاد مثلاً لتشجيع التبادل بين الإقليمين وتقريب تكاليف الإنتاج، تتصرف وزارة أخرى لوحدها فتزيد من الأعباء والتكاليف وتباعد الشقة بين الإقليمين. وبينما تحاول وزارة الصناعة تشجيع التصنيع، تبادر وزارة المالية إلى رفع كلفة الإنتاج بزيادة الرسوم وجعل المشاريع غير اقتصادية.
- ٥ - عدم وجود سياسة اقتصادية واضحة ترسم الاتجاهات في الزراعة والتجارة والصناعة إلى أمد طويل يستند إليها الأفراد عند وضع خططهم، وعند دراسة مشاريعهم. فالاتجاهات تتبدل يوماً بعد يوم، والأفراد لا يقدمون على المشاريع الصناعية بسبب غموض وإيهام المستقبل وتبدل السياسة الاقتصادية المطرّد.
- هذه هي الأسباب الرئيسة أجملناها بخطوطها العريضة، ولنكون إيجابيين بنائين نتقدم بالحلول الأساسية الآتية:

أ. أن تتلاءم التشريعات مع طبيعة الاقتصاد السوري

فالاقتصاد السوري يمتاز بالأمور التالية:

- ١ - الإقليم السوري ذو حدود واسعة ومحاط باقتصاديات مختلفة. فالسياسة الاقتصادية والنقدية يجب أن تتوازن مع البلاد المجاورة مخافة تسرّب الأموال والبضائع عبر الحدود.
- ٢ - قام الاقتصاد السوري على أساس الحريات الاقتصادية (حرية النقد - انتقال رؤوس الأموال والذهب - حرية الاستيراد والتصدير إلخ...)، وقد استفاد من هذه الحرية فوائد جلى جعلته في مركز متين خلال السنوات العشر الماضية.
- ٣ - نما الاقتصاد السوري بفضل نشاط الأفراد ومبادتهم نمواً لم يشهد مثله أي بلد متخلف، فقد تضاعف الإنتاج الزراعي والصناعي مرات ونمت التجارة إلى أضعاف ما كانت عليه، ولم يكن للدولة فيه إلا دور الإشراف والتوجيه البعيد.
- ٤ - ولدت التجارة والصناعة والزراعة في أيّد وطنية صرفة لا دخل فيها لأجنبي.
- ٥ - يرتبط الاقتصاد السوري بعلاقات وثيقة مع البلاد المجاورة في ميادين العمل

والتجارة واستثمار رؤوس الأموال، وتعتبر هذه العلاقات أساساً في الحياة الاقتصادية اليومية.

٦ - الفرد السوري ذو مبادهة وخبرة في الأسواق الدولية ويزود البلاد في كل عام بكميات كبيرة من أرباحه التي يجنيها في الخارج، وقد أثبت جدارة رائعة في الزراعة والصناعة.

٧ - النقد السوري نقد متين قابل للإبدال بأية عملة أجنبية صعبة، وقد ثبت على معدله خلال السنوات العشر الماضية رغم كل الأزمات التي حلت بالبلاد.

٨ - نحن لا ننكر أهمية دور الدولة وفوائد تدخلها في بعض المجالات الاقتصادية، ولكن طبيعة الاقتصاد السوري ومبادهة الأفراد وخبرتهم يقتضي بأن يكون دور الدولة دور التشجيع والإشراف وخلق التوازن.

٩ - إمكانيات الاقتصاد السوري واسعة ومستقبله مشرق، فهو لا يشكو أزمة سكان أو ضعفاً في الإنتاج، ولا يخشى مشكلة معينة توقف نموه، بل هو يعتمد على إمكانيات عادية وبشرية واسعة، ويحتاج إلى تشريعات منشطة وإلى خلق جو مشجع.

١٠ - إن ميزان المدفوعات السوري لصالح البلاد، ودليل ذلك نمو الثروة القومية أسعار النقد.

فكل تشريع يجب أن يأخذ بعين الاعتبار هذه الظروف الخاصة، وأن يفتح المجال أمام الأفراد ليلدعوا وليمزودوا من إنتاجهم.

ب - أن تتلاءم التشريعات مع هدف النمو الاقتصادي

إن هدف كل إنماء اقتصادي هو رفع مستوى معيشة المواطنين، وهذا لا يتأتى إلا إذا ازداد الإنتاج ولزيادة الإنتاج، لا بد من تكوين رأس المال، وقد اشترط العلماء لتحقيق العدالة الاجتماعية والرفاه الاجتماعي أن يكون الدخل عالياً من جهة وثابتاً من جهة أخرى، وقرروا أنه في مرحلة الإنماء لا يجوز مطلقاً أن يتجاوز الرفاه خطوات الإنماء وإلا قضي على رأس المال، أي قضي على كل أمل يرفع مستوى المعيشة. فلا بد إذن من تدرج التشريعات الاجتماعية بالتوازي مع النمو الاقتصادي.

ج - ضرورة التدرج في تطبيق بعض التشريعات

وذلك بأن تقسم الموجة إلى دفعات وموجات معتدلة لا تحدث أضراراً ولا تؤدي إلى أية صدمة.

د- تصريحات مطمئة من المسؤولين

لنمحو أثر التخوف الذي يساور النفوس في مختلف القضايا، نرى أن يلجأ المسؤولين إلى الإدلاء بتصريحات تطمئن النفوس وتعيد إليها الثقة. ففي قضايا النقد مثلاً يستحسن التصريح بأن القيمة الحقيقية لكل نقد ستحفظ، وأن السياسة النقدية ستلائم مصلحة البلدين، وسيكون تحقيق الوحدة بالتدريج طبقاً للحاجات وبشكل يضمن عدم الإضرار بأحد.

وكذلك يرجى التصريح بأن المسؤولين مستعدون لدراسة كل تظلم، وأن التشريعات التي صدرت قابلة للتعديل طبقاً للحاجة والتجربة.

هـ- الانسجام بين أعمال مختلف الوزارات

فتتفادى بذلك التناقض في الاتجاهات ونصل إلى نمونا الاقتصادي بوقت أسرع.

و- وضع سياسة اقتصادية واضحة

توضح فيها الميادين التي تريد الدولة أن تحتفظ بها لنفسها والميادين التي ستترك للأفراد، وتبين فيها اتجاهات الدولة في الزراعة والصناعة والتجارة، فيرسم الأفراد خططهم ويقومون بمشروعاتهم على بيئة ونور واستقرار.

ز- ضرورة استشارة ذوي الخبرة وممثلي الفعاليات الاقتصادية عند وضع التشريعات.

ح- قضايا النقد

وهي قضية أساسية ومبعث التخوف وضعف النقد، وهي كذلك قضية حساسة ودقيقة وتحتاج إلى كثير من العناية والدراسة العميقة. وقد أدت بعض التصريحات إلى اضطراب أحوال السوق النقدية وإلى سحب الودائع من المصارف، وارتفاع أسعار العملات الأجنبية وخلقت جواً من القلق العام.

ونحن نرى أن المشكلة لا تكمن في تحديد سعر تعادل كل من العملتين مع النقد الجديد ولا في تعيين زمن التوحيد، بل في السياسة النقدية والاقتصادية التي ستببع مع التوحيد. هل هي سياسة الحرية النقدية المتبعة في الإقليم السوري؟ أم هي سياسة التقييد المتبعة في الإقليم المصري؟ أم أن كل إقليم له سياسة توافق ظروفه؟

أسباب وفوائد حرية النقد في الإقليم السوري

١ - أثبتت التجربة أن تقييد النقد في الإقليم السوري يؤدي حالاً إلى وجود

سعرين، وإلى انخفاض قيمته، وذلك بسبب الحدود الواسعة التي تحيط بالبلاد، ولصلات السوريين القوية مع البلاد المجاورة التي تتبع سياسة نقدية حرة.

٢ - إن الإقليم السوري خلق لديه، بواسطة حرية النقد، سوقاً للعملات الأجنبية والذهب تدرُّ على البلاد أرباحاً طائلة.

٣ - أثبتت الحرية النقدية في الإقليم السوري صلاحها، فقد ثبت النقد السوري على سعره خلال السنوات العشر الماضية كأحد العملات القوية التي يمكن أن تستبدل في أي وقت بالعملات الصعبة أو بالذهب، وذلك رغم كل الهزات والأزمات الدولية والسياسية والاقتصادية.

٤ - إن حرية النقد تثبت رؤوس الأموال في البلاد، وتجذب إليها رؤوس الأموال الخارجية التي تحتاج إليها في عمليات الإنماء.

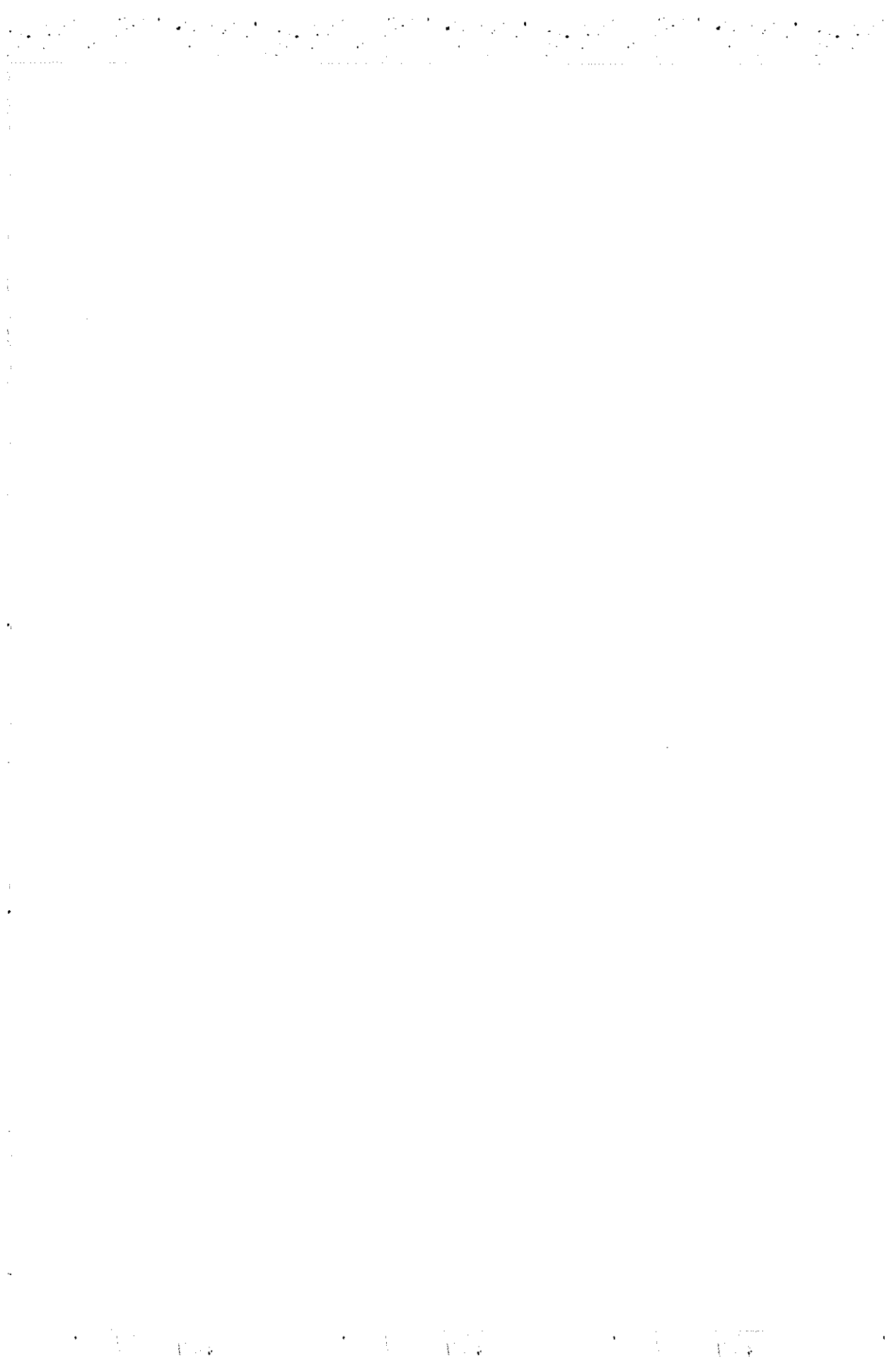
٥ - إن حرية النقد جعلت من الإقليم السوري مركزاً لتوزيع كثير من المنتجات وجنت للبلاد أرباحاً طائلة.

لهذه الأسباب، نرى أن تراعى، حين وضع السياسة النقدية المقبلة، هذه الظروف الخاصة حفظاً على قيمة النقد وعلى الفوائد التي تجنيها البلاد من حريته.

ونحن نرى أن الزمن والتدرُّج في تطبيق التشريعات قادران، بحق، على إزالة الأشواك وعلى تحقيق الوحدة الاقتصادية بأقل الأضرار إن لم نقل بلا أضرار مطلقاً.

ونحن، يا سيادة الرئيس، نستمد هذه الفكرة من إلهامكم السامي يوم أوضحتُم للملأ أن الوحدة الاقتصادية تحتاج إلى دراسات عميقة، وأنها تحتاج للمراحل والزمن الضروري بحيث لا يتضرر أيُّ مواطن في أيِّ من الإقليمين.

هذه هي ملاحظتنا، نضعها بين أيديكم وفي قلوبنا إيمان عميق أنها ستجد عندكم كلَّ عناية ودراسة ورعاية، وسيادتكم الملجأ الأخير والحكم العدل.

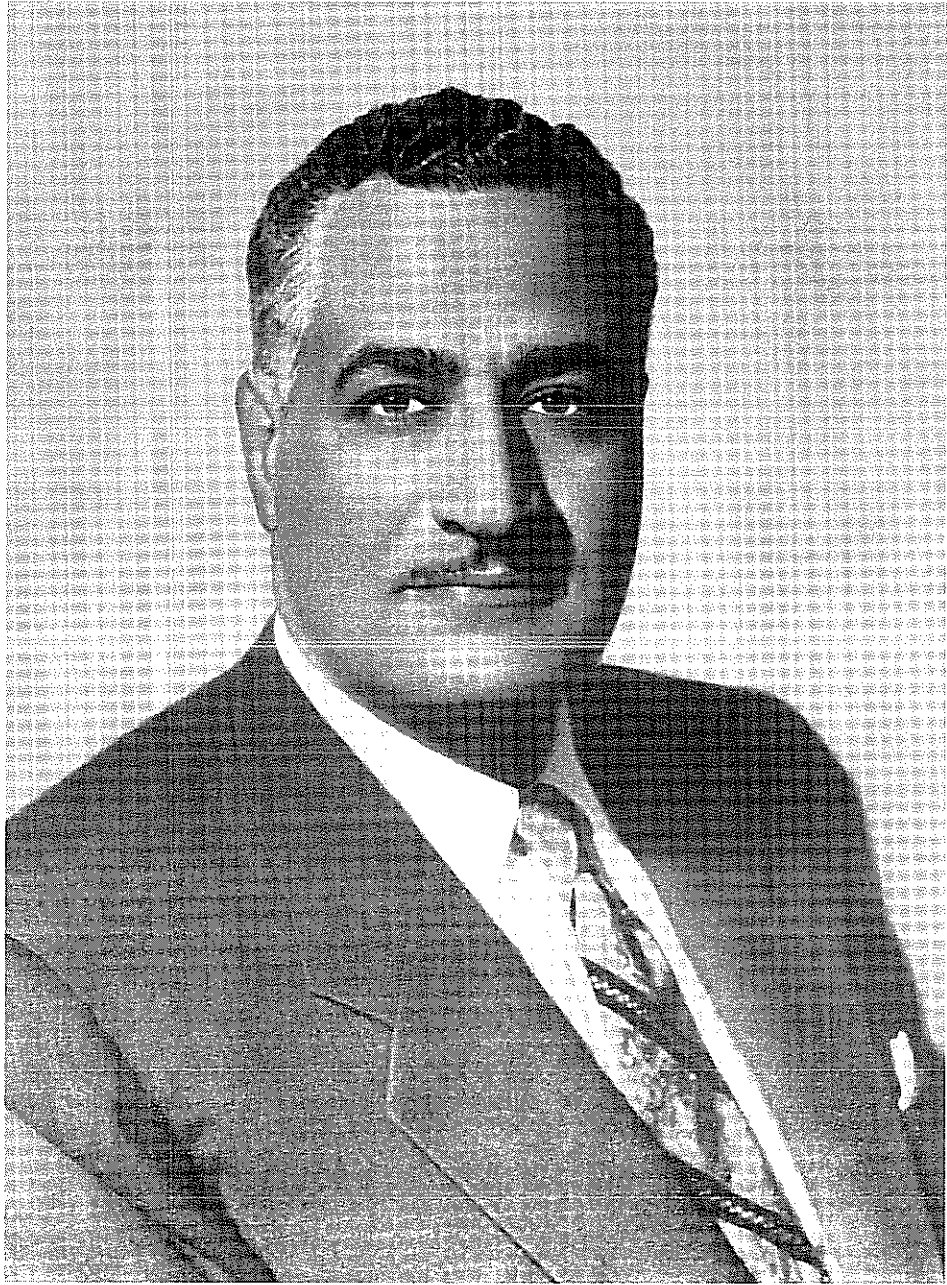


ملحق الصور

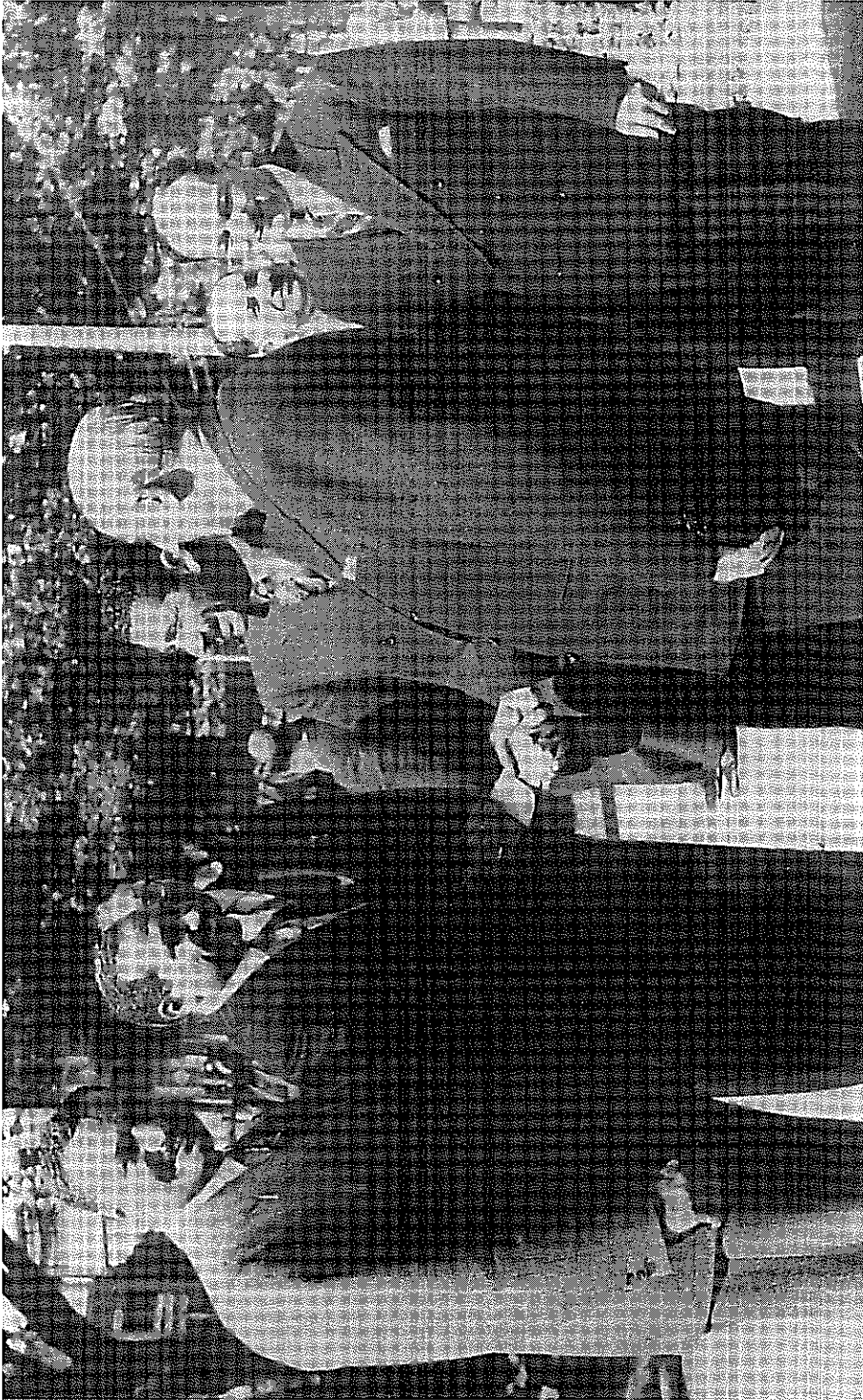




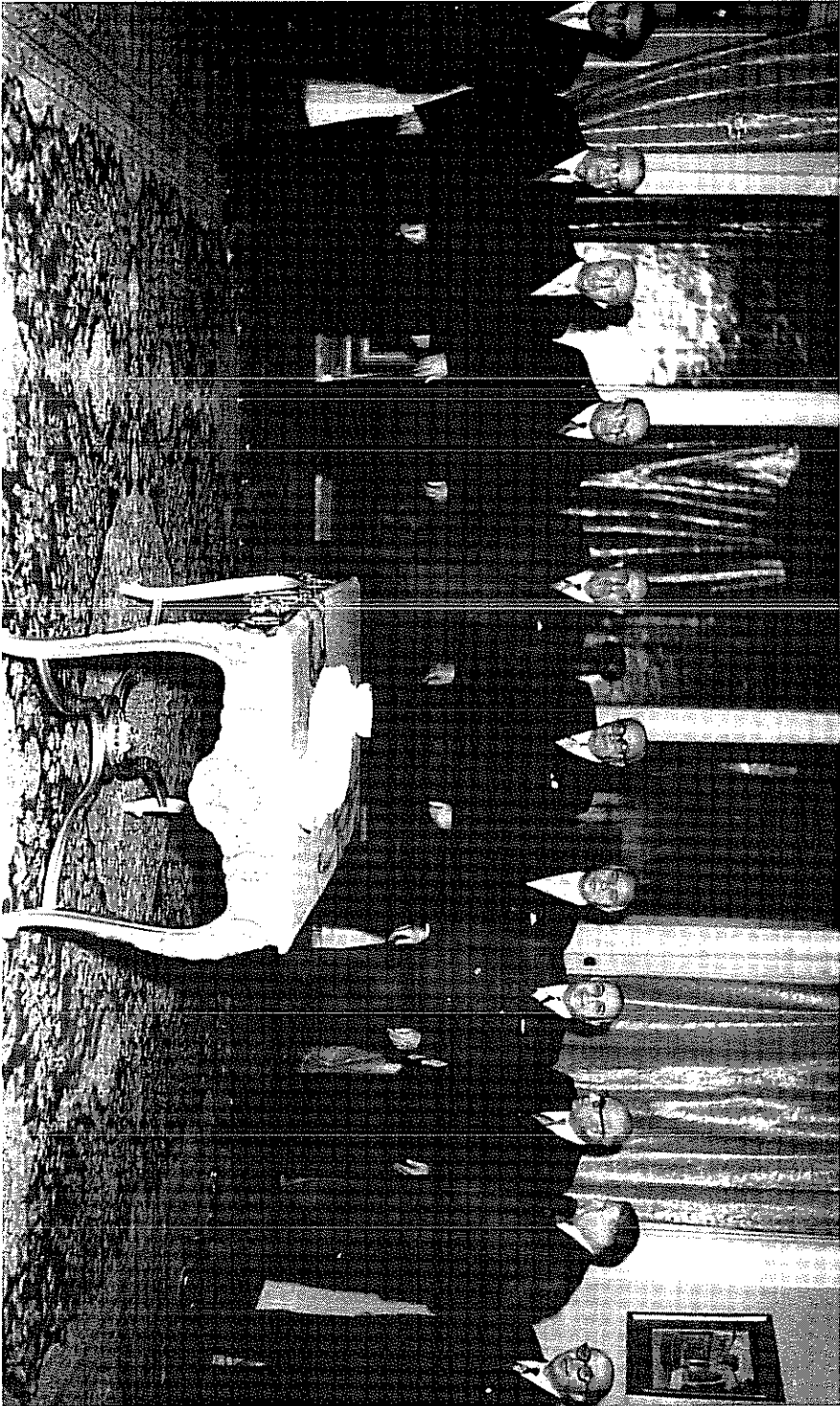
١ - فخامة الرئيس شكري القوتلي



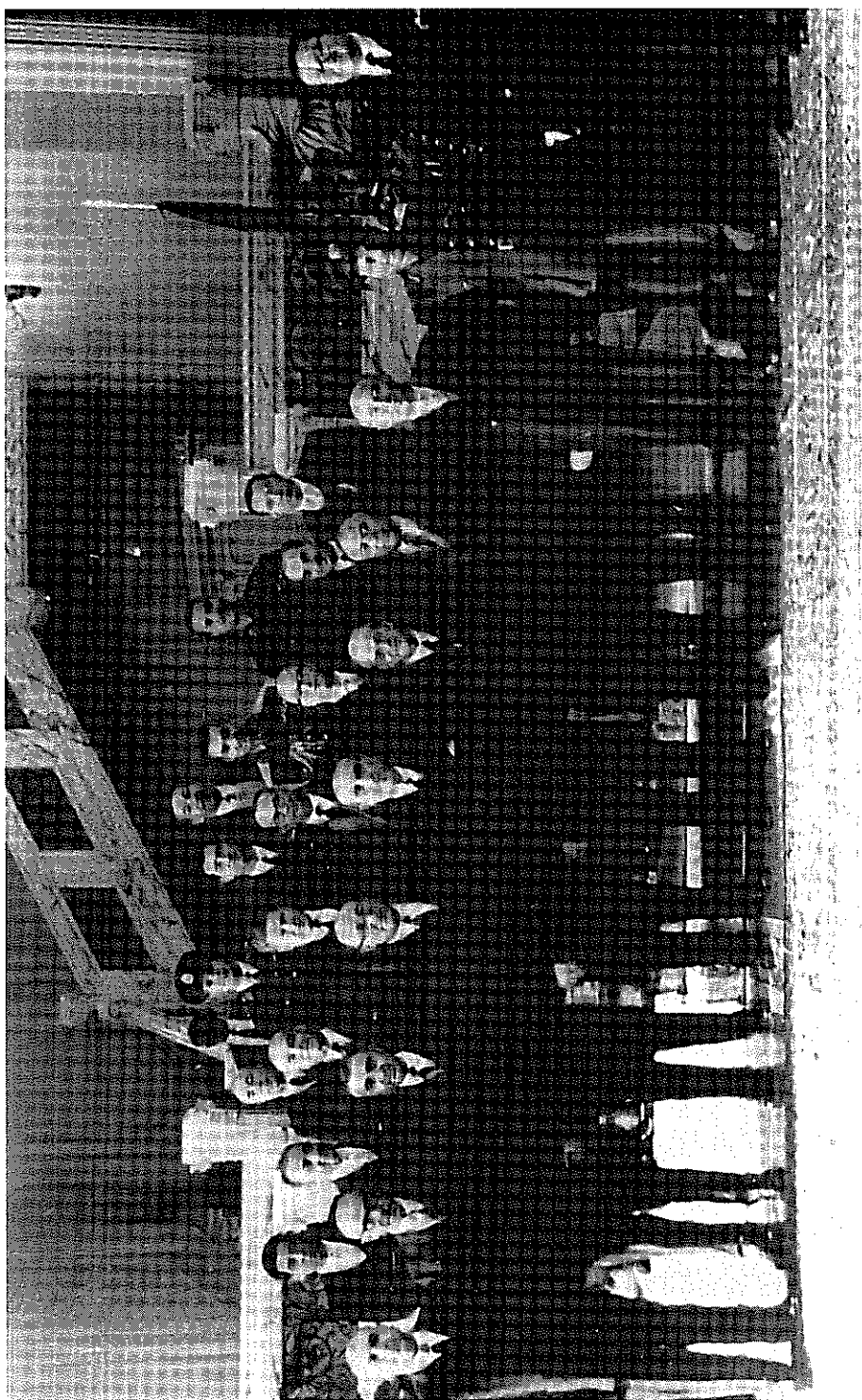
٢ - سيادة الرئيس جمال عبد الناصر



٣ - الرئيس شكري القوتلي يستقبل أركان الثورة المصرية في دارته بالإسكندرية عام ١٩٥٦



٤ - مجلس الوزراء السوري بعد تشكيله برئاسة صبري العسلي يزور شكري القوتلي في قصر الرئاسة لتقديم الشكر والاحترام



ه - مجلس الوزراء السوري الذي أقر الوحدة



٦ - الرئيسان القويطي وعبد الناصر يوقعان القرار التاريخي بإعلان الجمهورية العربية المتحدة



٧ - توقيع وثيقة الوحدة: الرئيسان شكري القوتلي وجمال عبد الناصر



٨ - الرئيس جمال عبد الناصر وشكري القوتلي يتعاطفان بعد توقيع وثيقة الوحدة.



٩ - قبلة الوحدة يتبادلانها بعد الوحدة.



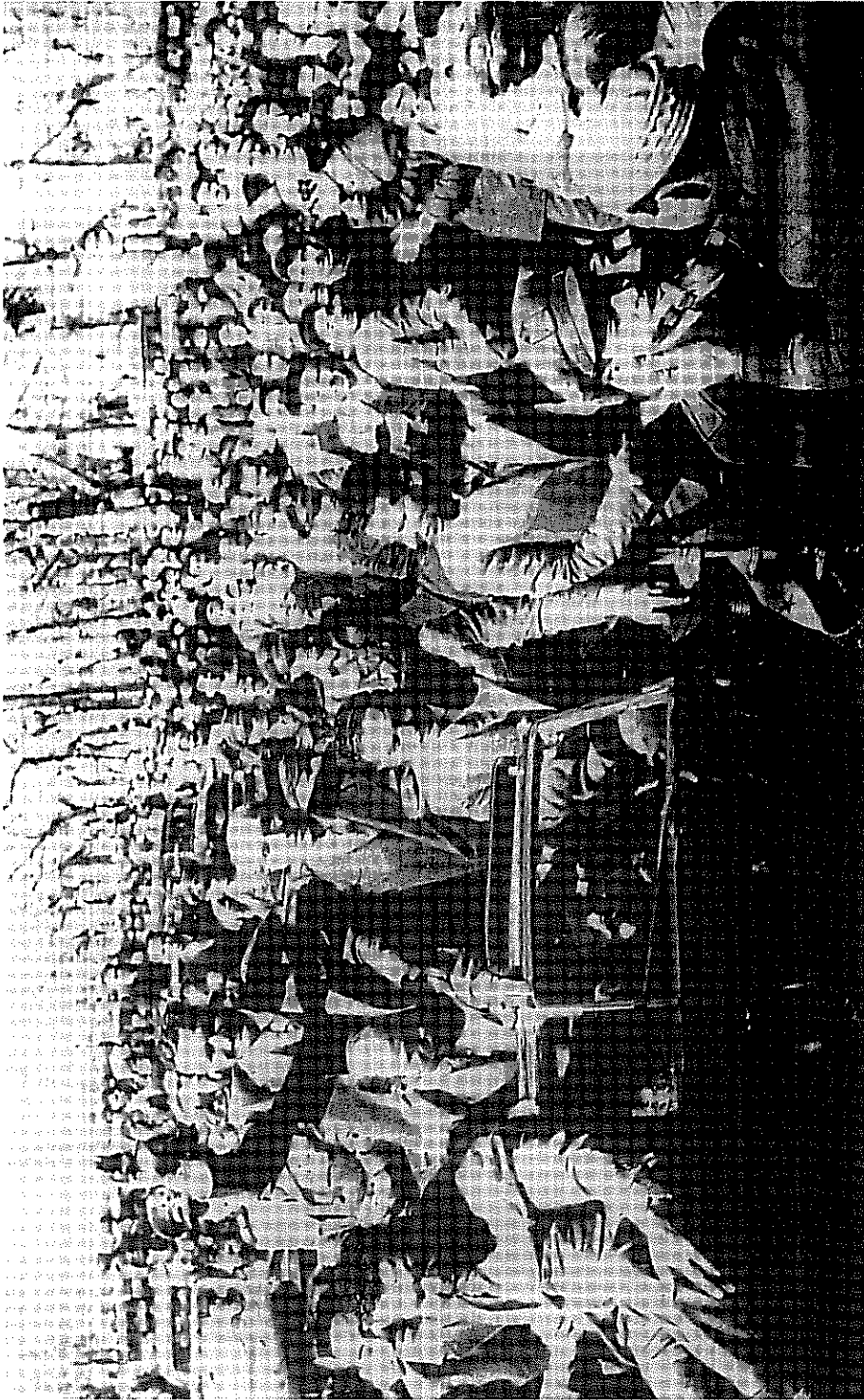
١٠ - قبضة الوحدة عقب إعلان مولد الدولة الجديدة.



١١ - مأدبة العشاء في قصر عابدين بالقاهرة.



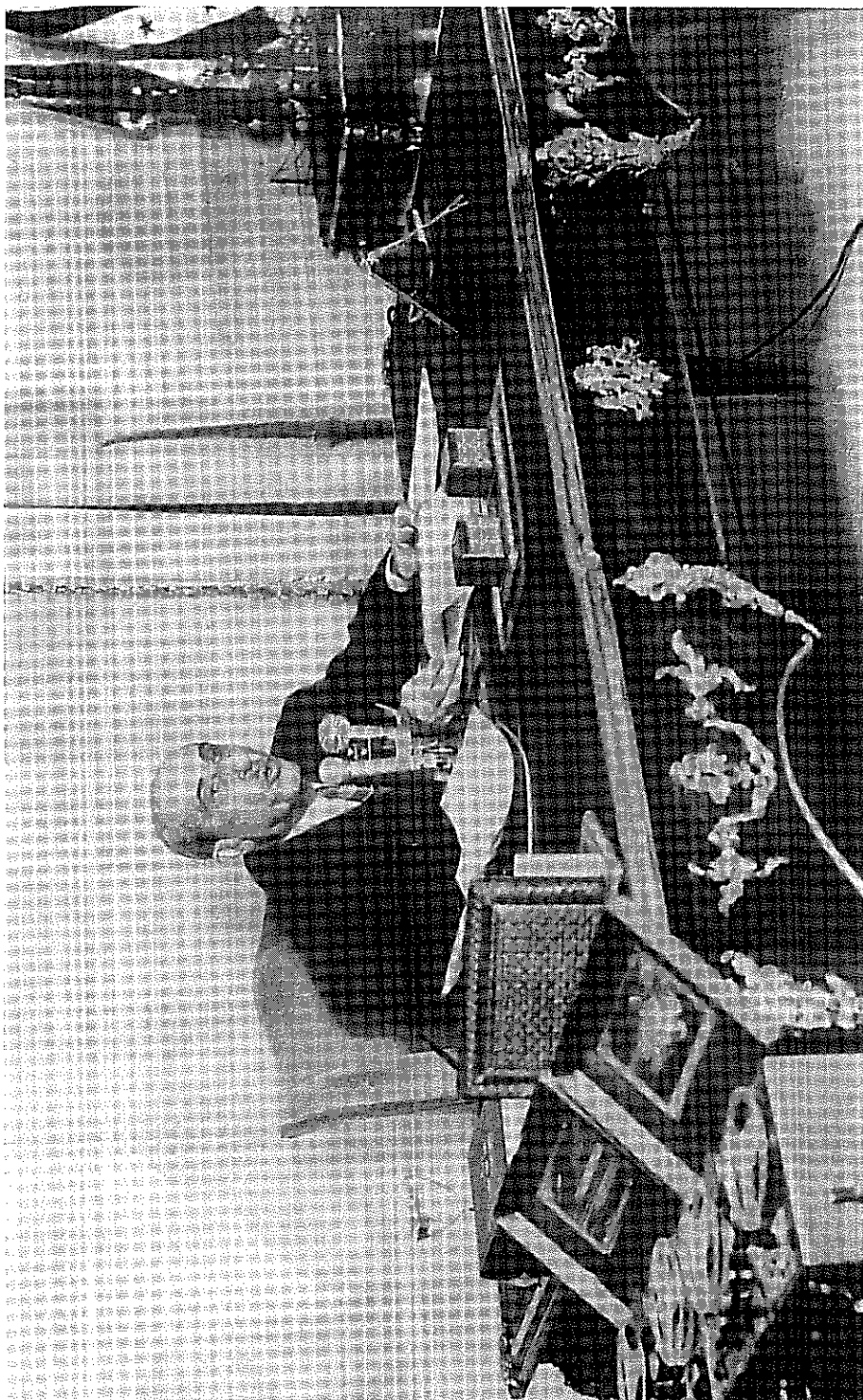
١٢ - الرئيسان شكري القوتلي وعبد الناصر يحيط بهما بعض أركان الدولة.



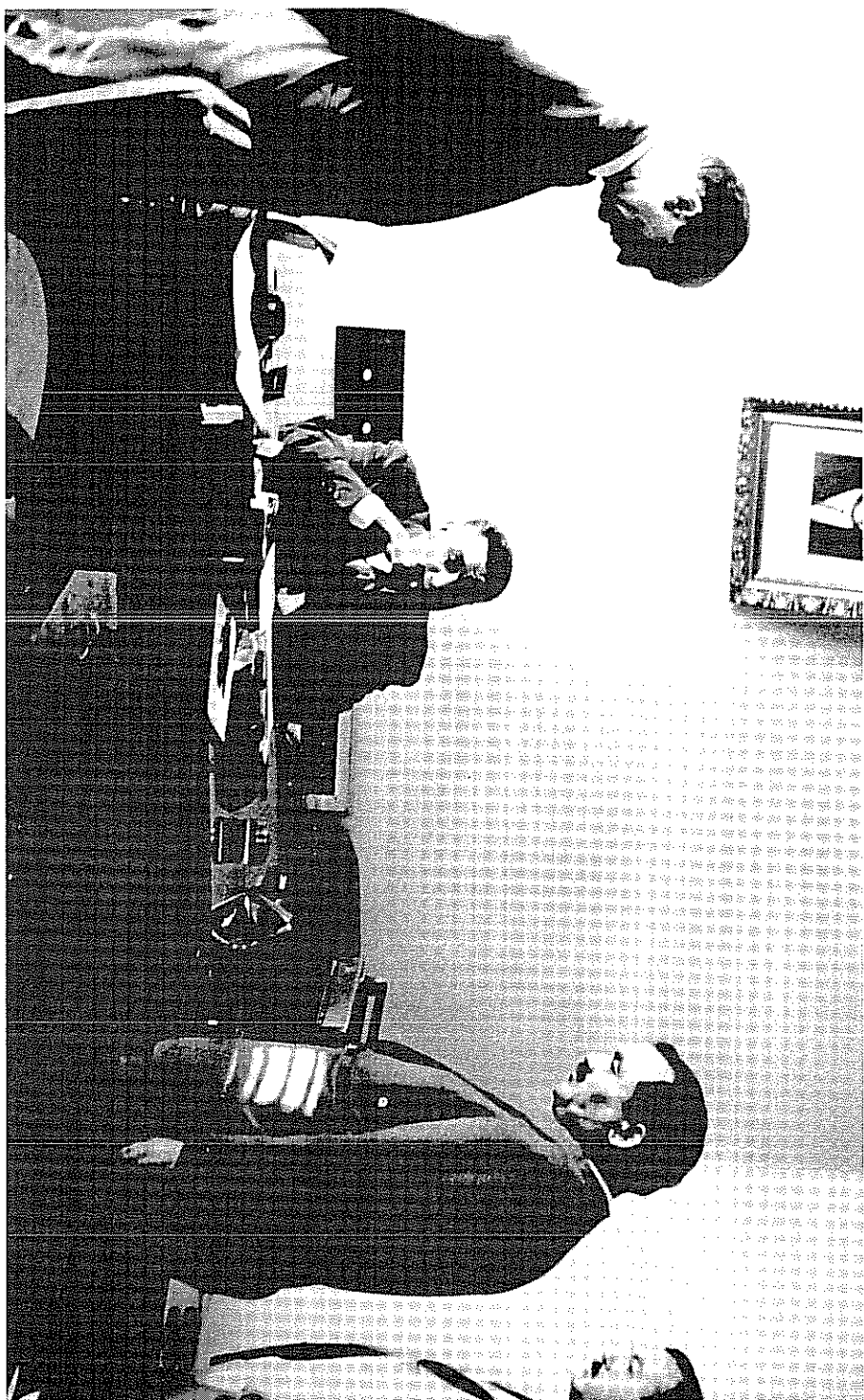
١٣ - الرئيسان في الطريق من دار شكري القوتلي في دمشق إلى قصر الضيافة.



١٤ - الرئيسان يستقبلان جموع المهنيين في قصر الصحافة بدمشق.



١٥ - الرئيس شكري القوتلي يوجه كلمته إلى الشعب السوري في تشرين الأول عام ١٩٦١



١٦ - الرئيس جمال عبد الناصر في مكتبه بعد حركة ٢٨ أيلول عام ١٩٦١



١٧ - الرئيس جمال عبد الناصر يلقي خطاباً في جامعة القاهرة بعد الانفصال.



١٨ - صورة مؤلف الكتاب عبد الله فكري الخاني سنة ١٩٥٦.

محتوى الكتاب

الموضوع	الصفحة
الإهداء	٥
المقدمة	٧
ما قيل في شكري القوتلي وما قاله هو عن الوحدة	١١
من هو شكري القوتلي	١٩
حياته العائلية	١٩
حياته الدراسية	٢٢
حياته النضالية	٢٣
- في زمن السلطنة العثمانية	٢٣
أ) مع الطلاب العرب في استنبول، الجمعيات والأندية العربية	٢٣
ب) مع الوطنيين والمناضلين في البلاد العربية، وما قاسى من اضطهاد وحرمان، وسعيه للانتحار كيلا يفشي أسماء	
زملائه المناضلين	٢٤
الخلاف مع الأمير فيصل بن الحسين	٢٥
- في زمن الانتداب الفرنسي	٢٦
أ) النضال في الثورة السورية الأولى، والحكم عليه بالإعدام	٢٧
ب) الثورة السورية الثانية (عام ١٩٢٥م) والحكم عليه بالإعدام	٢٧
ج) العمل مع الزعماء والملوك العرب:	
عبد العزيز آل سعود، الملك فاروق	٢٧
حياته السياسية	٢٨
شكري القوتلي عضو عامل في الكتلة الوطنية	٢٨
شكري القوتلي وزير مالية في وزارة جميل مردم بك	٣٠
الوفد السوري برئاسة الرئيس هاشم الأتاسي إلى باريس للمفاوضة مع فرنسا لتوقيع معاهدة تضمن استقلال سورية، واستشارة	
شكري القوتلي في بعض مواضيعها	٣٠

شكري القوتلي ووفد الوكالة اليهودية	٣١
اغتيال الدكتور عبد الرحمن شهنذر وعدم علاقة القوتلي به	٣٣
شكري القوتلي زعيم الكتلة الوطنية خلفاً لإبراهيم هنانو	٣٦
شكري القوتلي رئيساً للجمهورية ١٧ آب ١٩٤٣ م	٣٨
لبنان واعتقال رئيس الجمهورية وأعضاء الحكومة اللبنانية	٣٩
شكري القوتلي وونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا	٤٣
شكري القوتلي والحرب العالمية الثانية والعلاقة مع بريطانيا وأمريكا	٤٩
العمل لتحقيق الوحدة العربية - جامعة الدول العربية	٥٠
العدوان الفرنسي على سورية في ٢٩ أيار ١٩٤٥	٥٣
الجللاء ١٧ نيسان ١٩٤٦ والاستقلال	٥٥
استقلال لبنان	٥٩
قضية فلسطين والمؤتمرات العربية	٦١
١ - مؤتمر أنشاص	٦١
٢ - مؤتمر بلودان	٦٣
سورية تفقد أحد أهم رجالاتها الأفاضل - سعد الله الجابري	٦٥
حكومة جميل مردم بك	٦٦
في المجال الداخلي	٦٦
إضراب بعض المدن	٦٦
في المجال الخارجي	٦٦
قضية فلسطين	٦٧
قضية مصر	٦٨
قضية ليبيا	٦٨
تعديل الدستور وإعادة انتخاب الرئيس شكري القوتلي	٧٢
حكومة خالد العظم	٧٨
في المجال الداخلي	٧٨
قضية التّابلاين	٧٩
جيمس منهل في سورية	٧٩
في المجال الخارجي	٧٩
قضية الهدنة مع إسرائيل	٧٩
الاتفاقية المالية مع فرنسا	٧٩
مؤامرات خارجية	٨٠

	ما حدث خلال فترة غياب الرئيس شكري القوتلي خارج
٨٠	الحكم في الإسكندرية
٨٠	أولاً: في سورية
٨٠	الانقلاب الأول
٨١	الانقلاب الثاني
٨١	الانقلاب الثالث
٨١	الانقلاب الرابع
٨١	الانقلاب الخامس
٨٢	الأحداث الهامة التي وقعت في هذه الفترة
٨٣	الأحداث الهامة التي جرت عقب الانقلاب الثاني
٨٤	الأحداث الهامة التي جرت عقب الانقلاب الثالث
٨٤	الأحداث الهامة التي وقعت بعد الانقلاب الرابع
٨٥	الأحداث الهامة التي وقعت بعد الانقلاب الخامس
٨٦	ثانياً: في لبنان
٨٧	ثالثاً: في مصر
٩١	رابعاً: الأردن (المملكة الأردنية الهاشمية)
٩٣	خامساً: فلسطين
٩٥	سادساً: العراق
٩٦	في سورية
٩٦	عودة الرئيس شكري القوتلي إلى دمشق في ٧ آب ١٩٥٤م
٩٦	الأزمات الداخلية
٩٦	أزمات وزارية
٩٦	اكتشاف حلقة للجاسوسية
٩٦	اعتقال بعض الضباط
٩٧	اغتيال العقيد عدنان المالكي
٩٧	الأزمات الخارجية
٩٧	الأزمة بين سورية وتركيا
٩٨	انتخاب رئيس الجمهورية
٩٩	حكومة سعيد الغزي
١٠٠	مراحل تنفيذ الوحدة مع مصر فيما دُعي بالجمهورية العربية المتحدة
١٠٣	مشروع الرئيس شكري القوتلي لدولة الاتحاد العربي

الموضوع	الصفحة
توثيق العلاقات مع الدول العربية	١٠٤
مع لبنان	١٠٤
مع الأردن	١٠٤
مع اليمن	١٠٥
مع السعودية	١٠٥
مع مصر	١٠٦
بيان صبري العسلي في مجلس النواب لتشكيل لجنة	
تضع الأسس لإقامة اتحاد بين سورية ومصر	١٠٦
تأميم قناة السويس	١٠٨
العدوان الثلاثي على مصر	١٠٩
زيارة الرئيس شكري القوتلي إلى موسكو	١١٠
مؤتمر القمة في بيروت	١١١
المؤتمرات على سورية	١١١
في الخارج	١١١
في الداخل	١١٢
اجتماع لجنة من مجلس النواب المصري مع لجنة	
من مجلس النواب السوري لإقامة اتحاد بين القطرين	١١٢
بيان رئيس الأركان السوري لإقامة وحدة مع مصر	١١٣
إعلان الجمهورية العربية المتحدة	١٢١
خطاب الرئيس جمال عبد الناصر للجماهير	١٢٢
خطاب الرئيس شكري القوتلي للجماهير	١٢٣
بيان الرئيس شكري القوتلي في مجلس النواب	١٢٤
مبادئ الجمهورية العربية المتحدة	١٢٦
رسالة الرئيس القوتلي الموجهة إلى	
رئيس مجلس الأمة المصري	١٢٨
إصدار الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة	١٣٢
أعضاء الحكومة السورية الذين عملوا للوحدة وصادقوا عليها	١٣٥
أعضاء الحكومة المصرية لدى إقامة الوحدة	١٣٥
أعضاء أول حكومة مصرية - سورية في عهد الوحدة	١٣٦
القرار رقم ١٢٩٩ بتعيين أعضاء الوزارة المركزية	
للجمهورية العربية المتحدة	١٣٧

١٣٨	القرار رقم ١٣٠٢ بتعيين أعضاء الوزارة في المجلس التنفيذي للإقليم الشمالي
١٣٩	القرار رقم ١٥٢١ بتعيين وزراء في الإقليم الشمالي والجنوبي
١٤٠	القرار رقم ١٣١٥ بتعيين سبعة نواب لرئيس الجمهورية
١٤١	آثار الوحدة
١٤١	١ - في سورية
١٤٢	٢ - في الدول العربية
١٤٥	٣ - في المجال الدولي
١٤٦	لماذا تحولت الوحدة الاتحادية إلى وحدة اندماجية؟
١٤٦	١ - مشروع الرئيس شكري القوتلي لإقامة وحدة اتحادية
١٤٦	٢ - مشروع رئيس الوزراء السوري صبري العسلي
١٤٧	٣ - البيان المشترك السوري - المصري بشأن الاتحاد
١٤٨	لماذا تحول الاتحاد إلى وحدة؟
١٤٩	رأي الرئيس جمال عبد الناصر بالوحدة
١٥٢	لماذا انقلبت «ليلة القدر» إلى سراب، واندثر الحلم الكبير؟
١٦١	خاتمة الكتاب
١٦٥	قسم الوثائق
١٦٩	الوثيقة رقم (١)
١٧٠	الوثيقة رقم (٢) من محمد عزيز الخاني قاضي الشام الممتاز
١٨٤	الوثيقة رقم (٣) قمة أنشاص
١٨٩	الوثيقة رقم (٤) دورة الاجتماع الرابعة غير العادية
١٩٨	الوثيقة رقم (٥) نص مشروع القوتلي للدول العربية المتحدة
٢٠٤	الوثيقة رقم (٦)
٢٠٥	الوثيقة رقم (٧)
	الوثيقة رقم (٨) مذكرة القيادة العمة للجيش والقوى المسلحة
٢٠٨	بشأن الوحدة مع مصر
٢١٢	الوثيقة رقم (٩)
٢٧٠	الوثيقة رقم (١٠) قرار مجلس الوزراء السوري
	الوثيقة رقم (١١) كتاب فخامة الرئيس شكري القوتلي إلى
٢٧١	سيادة الرئيس جمال عبد الناصر

الموضوع	الصفحة
الوثيقة رقم (١٢) جواب سيادة الرئيس جمال عبد الناصر على كتاب فخامة الرئيس شكري القوتلي	٢٧٢
الوثيقة رقم (١٣) محضر بتيجة الأبحاث التي أجراها سيادة وزير خارجية سورية السيد صلاح البيطار مع سيادة الرئيس جمال عبد الناصر	٢٧٣
الوثيقة رقم (١٤) الاجتماع التاريخي المشترك لبحث أسس الوحدة بين مصر وسورية	٢٧٥
الوثيقة رقم (١٥) إعلان الجمهورية العربية المتحدة	٢٨٧
الوثيقة رقم (١٦) خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في الجموع الحاشدة أمام دار الرئاسة	٢٩١
الوثيقة رقم (١٧) خطاب الرئيس شكري القوتلي في الجموع الحاشدة أمام دار رئاسة الجمهورية بالقاهرة في ١ شباط ١٩٥٨ م	٢٩٥
الوثيقة رقم (١٨) مجلس النواب - الدور الاشتراعي السادس	٢٩٨
الوثيقة رقم (١٩)	٣٠٩
الوثيقة رقم (٢٠) خطاب الرئيس جمال عبد الناصر بمناسبة إعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة	٣١١
الوثيقة رقم (٢١) جواب السيد عبد اللطيف البغدادي على رسالة فخامة الرئيس	٣١٣
الوثيقة رقم (٢٢) الدستور المؤقت	٣١٥
الوثيقة رقم (٢٣)	٣٢٣
قسم الصور	٣٣١

مؤلف الكتاب عبدالله فكري الخاني

● مواليد دمشق ١٩٢٥ م.

● المؤهلات العلمية

- علوم سياسية وفلسفة - الجامعة الاميركية - بيروت.
- ليسانس في الحقوق - الجامعة السورية - دمشق.
- ليسانس في الحقوق - الجامعة الفرنسية - بيروت.
- إدارة عامة ومراسم: منحة من الأمم المتحدة في لندن وباريس.
- يتقن اللغات: العربية - الفرنسية - الانكليزية - الاسبانية.

● أهم الأعمال والمناصب العامة التي شغلها

- عمل في المحاماة من ١٩٤٧ إلى ١٩٤٩.
- رئيس ديوان رئاسة الجمهورية في سورية ثم مديراً عاماً أميناً عاماً بالوكالة (١٩٤٨ - ١٩٥٨).
- أستاذ محاضر في كلية الحقوق - الجامعة السورية (١٩٥٤ - ١٩٥٨).
- في وزارة الخارجية السورية، وزيراً مستشاراً، ثم وزيراً مفوضاً في مدريد - بروكسل أنقرة - لندن - باريس (١٩٥٩ - ١٩٦٩).
- مندوباً دائماً لدى اليونسكو، باريس (١٩٦٧ - ١٩٦٩).
- أميناً عاماً ثم معاوناً لوزير الخارجية السورية (١٩٦٩ - ١٩٧٢).
- وزيراً للسياحة (١٩٧٢ - ١٩٧٦).
- قاضياً في محكمة العدل الدولية في لاهاي - هولندا (١٩٨١ - ١٩٨٥).

بالإضافة إلى أعمال ومهام رسمية عدة ولجان تحكيم دولية وجمعيات خيرية عربية وعالمية.

- عضواً في الهيئة الدولية للتحكيم لغرفة التجارة الدولية - باريس ١٩٨٦ - ١٩٩٣ .

- عضواً في المحكمة الدستورية لاتحاد البوسنة والهرسك - ساراييفو ١٩٩٥ -

٢٠٠١ .

- عضواً في المجلس الدولي للتحكيم في شؤون الرياضة - لوزان منذ ١٩٩٤

● من نشاطاته الرسمية

- المشاركة في مباحثات الوحدة بين سورية ومصر .

- المشاركة في الكثير من مؤتمرات القمة العربية، ومؤتمرات دول عدم الانحياز .

- ترأس الوفد السوري إلى مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة

(الدورة الخامسة والعشرون).

- كتب وحاضر في مواضيع: نزع السلاح - النظام الدستوري والإداري في بريطانيا

- حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة - الشريعة الإسلامية كمصدر أساسي لمحكمة

العدل الإسلامية الدولية - الدبلوماسية كوسيلة لحل المنازعات الدولية بالطرق

السلمية - القانون الدولي في الإسلام ...

الكتاب القادم للمؤلف

سورية

بين الديمقراطية والحكم الفردي

(عشر سنوات في الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية)

١٩٥٨ - ١٩٤٨

تأليف

عبد الله فكري الخاني



في تاريخ العرب الحديث رجل واحد ضحى بمنصبه، رئيس دولة، في سبيل ما يؤمن به، لأنه كان منسجماً مع نفسه، ولأن الإخلاص لأمته ولفكرة الوحدة العربية سجيّة من سجايها. فهو الذي تحقق استقلال سورية سنة ١٩٤٥م على يديه، بعد جهاد طويل تعرض خلاله لكل ما يتعرض له المناضلون الشرفاء، وكاد أن يدفع حياته ثمناً لحرية بلده، الذي بادلته الحب والتقدير.

ووفاء لهذا الرجل العظيم، ولأن الشعب العظيم لا ينسى عظماءه، فقد وضع المؤلف هذا الكتاب. وهو يتناول فيه حياة شكري القوتلي، وجهاده في سبيل تحقيق الاستقلال، وتضحياته لتحقيق الوحدة بين سورية ومصر سنة ١٩٥٨م.

وبما أن المؤلف كان مديراً عاماً للقصر الجمهوري في سورية، وكان، لما يتمتع به من صفات حميدة عزّ مثيلها، محط ثقة الرئيس، فقد اصطحبه معه إلى جميع جلسات مباحثات الوحدة، وكلفه بتسجيل محاضرها، وهو قد ضمّن هذا الكتاب محاضرات تلك الجلسات، بالإضافة إلى وثائق كثيرة تنشر لأول مرة في كتاب.

فالإهتمام بتاريخ سورية بخاصة، والتاريخ العربي بعامة، وإلى كل مثقف تشغله هموم أمته، نقدم هذا الكتاب، ليكون مشعلاً ينير له الطريق.

الناشر

ISBN 9953-18-112-8



9 789953 180212